الدولة العربية المعاصرة والمشكلة الطائفية

تأليف
د. محمد محفوظ

مركز الرافدين للحوار

الدولة العربية المعاصرة والمشكلة الطائفية

الدولة العربية المعاصرة والمشكلة الطائفية

تأليف: د. محمد محفوظ

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2026

First Edition, Beirut/Najaf, 2026

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

إن جميع الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر (المركز).

ISBN: 978 - 9922 - 772 - 17 - 2

نيسان/أبريل 2026

الدولة العربية المعاصرة
والمشكلة الطائفية

تأليف

د. محمد محفوظ

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

الفهرس

مقدمة مركز الرافدين للحوار 9
مقدمة 11

الباب الأول
الدولة العربية وجدليات التنوع والوحدة

الفصل الأول: الدولة العربية ومآزق البنية والواقع السياسي 17
في طبيعة مفهوم الدولة 17
تعدد الانتماءات والوحدة السياسية 20
بين الديمقراطية والشعبية 24
جدل الدين والدولة في التجربة الغربية 27
العرب بين السلطة والدولة 30
العرب ومفهوم الدولة القوية 33
من الطائفة إلى الدولة 36
الدولة وأمن المجتمعات 39
في معنى الدول الفاشلة 41
العرب وخطر تفجير المجتمعات من الداخل 44
الإرهاب وتخريب الدول 47
العالم العربي ودولة المواطنة 50
العالم العربي والحكم الرشيد 53
أيها العرب... حافظوا على دولكم 56
الفصل الثاني: الدولة العربية بين آليات التفكيك ومتطلبات الاندماج 61
مدخل 61
العرب من دولة المشروع إلى مشروع الدولة 64
الدولة العربية ومتطلبات الاندماج الوطني 66
المواطنة والعدالة السياسية 66
العدالة وحقوق الإنسان 71

المجال العربي والفتنة الطائفية 74
العرب ودولة الإنسان 80
الفصل الثالث: الدولة والطائفية وإشكاليات الوحدة والسلم المجتمعي 85
الدولة والانقسام الاجتماعي 85
القابلية على الطائفية 89
العرب الشيعة والمسألة الطائفية 91
في نقد التحليل الطائفي 94
في نقد الطائفية 97
تفكيك الخطر الطائفي 100
متى تنتهي النزاعات الطائفية؟ 103
قراءة في المسألة الطائفية 107
الربيع العربي والانبعاث الطائفي 111
فلنتوحد ضد الفتنة الطائفية 113
الخاتمة 116
الفصل الرابع: المسألة الطائفية وجدلية الديني والمدني 117
مدخل 117
تركة الماضي 118
طبيعة المشكلة 122
الدولة بين الديني والمدني 124
دولة ديمقراطية لا أيديولوجية 126

الباب الثاني
الدول العربية ومنظومة الحرية والحقوق

الفصل الأول: مقاربات في المسألة المذهبية 131
مدخل 131
نقد الطائفية 132
التعدد المذهبي والمواطنة 135
أسئلة التعدد والتنوع 138
الفصل الثاني: المجتمع المدني وقضايا الوحدة الوطنية 141
مقاربة أولية 141
تمايز الانتماء والولاء 143

الأقليات مشكل وطني 144
التعايش مفهوم متكامل 145
التنوع المجتمعي والعلاقة مع الخارج 147
التنوع المجتمعي بين الاستقلال والتبعية للخارج 148
التعدد المجتمعي بين الانتماء والانفتاح 149
الفصل الثالث: العرب من الطائفة إلى الوطن والدولة 151
نحو عقد سياسي جديد 151
في معنى الدول الفاشلة 154
العلاقات الإسلامية وسؤال المصالحة 157
الفصل الرابع: المقدس وإشكاليات الحرية والاختلاف 161
الحوار وحماية المختلف 161
الاختلاف وضرورات العدالة 166
الاستقرار والعدالة 168
المقدس والحرية 170
حدود المقدس 173
الحرية ومعنى الاختلاف 178
الفصل الخامس: حرية الإنسان وحقوقه.. رؤية إسلامية 183
مدخل 183
دور الدين في بناء الإنسان 183
الحرية والمصلحة 187
حقوق الإنسان ومفارقات الواقع 190
الفصل السادس: كيف يُبنى الاستقرار السياسي في الدول العربية 195
مدخل 195
في معنى الاستقرار السياسي 195
الديمقراطية والاستقرار السياسي 198

الباب الثالث
الدول العربية وسيادة القانون واحترام التنوع الاجتماعي

الفصل الأول: احترام التنوع الاجتماعي والوحدة الوطنية 205
الإسلام والتعدد المذهبي 205
في معنى الوحدة الوطنية 207

التنوع الاجتماعي والوحدة الوطنية 210
الطائفية والوحدة الوطنية 213
الفصل الثاني: التربية على المواطنة وسبل تعزيز الوحدة الوطنية 217
العبور نحو الوطن 217
الوطن للجميع 219
الوطن أولًا ودائمًا 224
المواطنة أولًا ودائمًا 229
من أجل تعزيز الوحدة الوطنية 231
الحوار الوطني والروح المطلوبة 234
الفصل الثالث: تعزيز المواطنة طريق الاستقرار السياسي العميق 237
في معنى المواطنة 237
المواطنة والثقافة الوطنية 242
المواطنة والفضاء السياسي 246
المواطنة هي الحل 249
قائمة المصادر 255
مركز الرافدين للحوار:(R.C.D) 259

مقدمة مركز الرافدين للحوار

لا تزال المنطقة العربية بمختلف دولها ومجتمعاتها، خصوصًا تلك تعاني من هشاشة في التركيبة الاجتماعية والسياسية، تعيش واحدة من أعقد مراحلها التاريخية المعاصرة، حيث تتقاطع أزمتان بنيويتان تُلقيان بظلالهما الثقيلة على حاضر الدول العربية ومستقبلها، تتمثل الأزمة الأولى في تصاعد ظاهرة العنف، لا سيما العنف ذي الطابعين السياسي والديني، بوصفه سلوكًا هدّامًا يفتك بالنسيج الاجتماعي، ويُدخل الشعوب في دوامة دمٍ مفتوحة، ويقوّض أسس الاستقرار السياسي العميق. أما الأزمة الثانية، فهي تفشي الطائفية بما تحمله من نزعات تمزيقية وإقصائية، حتى غدت العناوين الطائفية، في كثير من السياقات، بديلًا عن الانتماءات السياسية الحديثة، وحاملًا مشوهًا للمطالب الاجتماعية والسياسية.

إن خطورة الطائفية لا تكمن فقط في بعدها الهوياتي الضيق، بل في قدرتها على إعادة إنتاج الصراعات التاريخية، واستدعاء الإرث الدموي لعلاقات مأزومة بين المذاهب والطوائف، بما يضاعف من حجم التوتر الاجتماعي، ويحول دون تشكل مشروع وطني جامع، وتزداد هذه الخطورة حين تتقاطع الطائفية مع العنف، أو حين تتحالف قوى التعصب مع أدوات القوة، لتبرير الإقصاء والقتل والتدمير تحت مسميات دينية أو اجتماعية، وهو ما يحوّل السياسة إلى فضاء للتوحش، ويبدد فرص التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية.

من هذا المنطلق، يولي مركز الرافدين للحوار (RCD) أهمية خاصة لدراسة ظواهر العنف والطائفية في سياق الدولة العربية المعاصرة، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن الفهم العلمي-الموضوعي لهذه الظواهر هو المدخل الأساس لأي معالجة جادة ومستدامة. فاستيطان العنف والطائفية في الاجتماع العربي لا يهدد فقط وحدة المجتمعات الوطنية، بل يضع مستقبل المنطقة بأسرها أمام مسارات انسداد تاريخي وسياسي.

ويأتي هذا الكتاب في إطار رسالة المركز الهادفة إلى تفكيك الإشكاليات الكبرى التي تعيق بناء الدولة العربية وفق مقتضيات الحداثة الدستورية والمواطنة القانونية، عبر توفير منصات معرفية رصينة، وتشجيع الحوار النقدي، ونشر الإصدارات الفكرية التي تسهم في إعادة الاعتبار لقيم المواطنة المتساوية، وحقوق الإنسان، والتعددية، والتسامح. فمواجهة العنف

والطائفية لا تتحقق بالمواعظ المجردة، بل ببناء حقائق السلام في الواقع الاجتماعي، ورفع الغطاء الديني والاجتماعي عن كل الممارسات الإقصائية، وتجسير العلاقات بين المختلفين على قاعدة الاعتراف المتبادل والمواطنة المجتمعية.

إن تبني ونشر كتاب (الدولة العربية المعاصرة والمشكلة الطائفية) للباحث محمد محفوظ من قبل مركز الرافدين للحوار (RCD) يمثّل محاولة معرفية معمقة لفهم جذور الطائفية وآليات اشتغالها داخل بنية الدولة والمجتمع، والتنبيه إلى مخاطر استمرارها على تماسك الاجتماع العربي وإمكانات تطوره السياسي. ويؤمن المركز بأن التخلص من النزعة الطائفية هو الخطوة الأولى في أي مشروع إصلاحي حقيقي، وأن بناء الأوطان لا يستقيم إلا على أساس المواطنة بوصفها مصدر الحقوق والواجبات، لا الانتماءات الفرعية الضيقة، مع احترام تلك الهويات والانتماءات بوصفها حقوقًا وحريات شخصية مصانة وفق القانون.

وإذ يضع المركز هذا الإصدار بين يدي القارئ، فإنه يؤكد التزامه بدوره الريادي في إنتاج المعرفة، ورعاية الحوار، وفتح أفق التفكير النقدي حول قضايا الدولة والمجتمع، إسهامًا في بناء وعي عربي وعراقي جديد قادر على تجاوز العنف والطائفية، واستعادة الأمل في مستقبل أكثر استقرارًا وعدالةً وازدهارًا.

مقدمة

تعيش المنطقة العربية بكل دولها وشعوبها أزمتين أساسيتين:

* الأولى: انتشار ظاهرة العنف ببعديه السياسي والديني، وهي ظاهرة خطيرة وتؤدي وفق ميكانيزمات عملها إلى تخريب النسيج الاجتماعي والدخول في دورة الدم المسفوك بدون وجه حق؛ كما أن هذه الآفة تفضي إلى تخريب حالة الاستقرار السياسي العميق. ولعل أبرز مخاطر العنف في الحياة الاجتماعية والسياسية العربية هو دخول هذه الآفة في المعترك السياسي.

* والثانية: هي بروز الطائفية بكل حمولتها التمزيقية والتقسيمية في المنطقة العربية؛ بحيث أضحى الجميع يتحدث عن العناوين واليافطات الطائفية بوصفها هي عناوين الحامل الديني والاجتماعي والسياسي الذي يطالب بالتغيير والتحول الديمقراطي.

وكلنا يعلم أن كل النزعات الطائفية هي نزعات تمزيقية في الأمة؛ ولجوء تعبيرات المجتمع لهذه العناوين يعكس فيما يعكس أزمة عميقة تعيشها المجتمعات العربية كلها، إذ تلاشت أو اضمحلت عناوين ويافطات الانتماء السياسي الحديث وتم استبدالها بعناوين طائفية عصبوية، تزيد من حالة التوتر الاجتماعي، وتعيد إنتاج أزمات المجتمعات العربية بإحن ومشاكل ذات طابع تاريخي مليء بالأحقاد والإرث الدامي للعلاقة بين الطوائف الإسلامية في حقب التخلف الحضاري.

والصعوبة تكون مضاعفة حينما تتحالف قوى العنف والتعصب مع القوى الطائفية التي لا ترى استقرارها السياسي والاجتماعي إلا باجتثاث القوى الطائفية المقابلة. فالأحقاد الطائفية تصنع مبررات ومسوغات استخدام العنف في الحياة العامة، وهي ذاتها، أي الأحقاد الطائفية، التي تغطي فعل العنف الهمجي الذي يدمر الإنسان والمجتمع والبنية التحتية للحياة الكريمة بكل تفاصيلها. كما إن بروز هذه المشاكل، ومتوالياتها الأمنية والسياسية والاجتماعية، هي التي تربك الساحة الاجتماعية، وتضيع فرص التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

لذلك ثمة ضرورة ثقافية واجتماعية وسياسية لتحليل ظواهر العنف واللجوء إلى الطائفية، لأن التحليل العميق لهذه الظواهر هو الذي يوصلنا إلى معالجات حقيقية وجادة لهذه الآفات

التي بدأت بالبروز في الحياة العامة، وأدخلت جميع المجتمعات العربية في تهديد مباشر لأمنها ووحدتها الوطنية واستقرارها السياسي العميق.

وكل الأطراف المعنية بمتابعة هذه الظواهر بحاجة، لبناء تفسير علمي-موضوعي لظواهر العنف والطائفية التي برزت في المشهد العربي، لأننا نعتقد أن استيطان هذه الظواهر في الاجتماع العربي المعاصر سيضيع على المنطقة العربية فرصة التحول الديمقراطي الذي يستهدف بناء حياة سياسية جديدة في المنطقة العربية خالية من العنف الذي يدمر كل مكسب ويحول السياسة إلى فضاء لممارسة التوحش بكل صنوفه.

والطائفية هي سلاح تفجير التناقضات الداخلية في الاجتماع العربي المعاصر، كما أنها تدخل الجميع في أتون صراعات وحروب عبثية لا طائل من ورائها. فالمستقبل السياسي للعرب يكون مزدهرًا بمقدار ما يتخلص من ظواهر العنف والطائفية، وستضيع كل فرص العرب في المدنية والتحول الديمقراطي حينما تتحكم هذه الظواهر في مساره ومصائره.

من هنا فإننا نعتقد أن من أهم الأزمات والمشاكل التي تواجه العالم العربي اليوم هي مشكلة العنف، وبالخصوص العنف الديني الذي يقتل ويفجر ويدمر كل شيء يقف في طريقه. وإن مشكلة الطائفية، التي تفرق بين المواطنين على أسس واعتبارات طائفية ومذهبية، تهدد استقرار وأمن كل المجتمعات التي تعيش حالة من التنوع والتعدد المذهبي.

وأمام هذه الأزمات ومتوالياتها الخطيرة على أكثر من صعيد ومستوى، من الضروري الوقوف أمام هذه المشاكل عن طريق النقاط التالية:

1. رفع الغطاء الديني والاجتماعي عن كل الممارسات العنفية والطائفية، لأن فعالية هذه الأزمات تكون حيوية حينما تغطى دينيًا واجتماعيًا. ونعتقد أن رفع الغطاء الديني والاجتماعي سيجنب كل المجتمعات التي تعاني من هذه الأزمات الكثير من الاحتمالات السيئة، التي يمكن وصفها بأنها احتمالات كارثية، لأن العنف الديني يمارس القتل والتفجير في سياق مبررات دينية. وإن هذه المبررات الدينية لا يمكن أن تتوقف، لذلك هي بمثابة الزخم الشرعي الذي يمد صناع القتل والتفجير بكل المبررات والمسوغات التي تبرر لهم قيامهم بعملهم العنفي. ولذلك إذا لم تسارع كل النخب الدينية والاجتماعية بممارسة موقفها الناقد من كل الممارسات العنفية والطائفية فإن هذه الممارسات ومفاعيلها الأمنية والسياسية والإستراتيجية ستهدد بشكل جدي أمن واستقرار أكثر المجتمعات العربية التي تعاني من مشكلة العنف والطائفية.

2. بناء حقائق السلام والتسامح وصيانة حقوق الإنسان وجودًا ورأيًا، والابتعاد عن كل نزعات التعصب الأعمى وكراهية المختلف والشعور بامتلاك الحق والحقيقة. فمواجهة العنف والطائفية لا يمكن أن تتحقق بالرغبات المجردة والمواعظ الأخلاقية، وإنما هي بحاجة إلى كل الحقائق المضادة في الواقع الاجتماعي والوطني.

3. تجسير العلاقة بين المختلفين وتوفير كل أسباب التفاهم والتلاقي بينهم. فليس قدرنا أن نتحارب ويواجه بعضنا بعضًا، وإن تصميمنا ينبغي أن يتجه صوب كل المبادرات التي تعزز كل فرص التلاقي والتفاهم بين المختلفين.

والكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ هو محاوله معرفية لتفكيك ظاهرة الطائفية في سياق الدولة العربية المعاصرة، لأن استمرار هذه الظاهرة النكدة في أي بيئة اجتماعية يفضي الى المزيد من تفسخ الحياة الاجتماعية وإيجاد شرخ عميق في البناء الاجتماعي. لذلك فإن التخلص من المسالة الطائفية هو الخطوة الأولى في مشروع البناء السياسي السليم في كل التجارب السياسية العربية. ونسال الباري عز وجل أن نكون قد وفقنا في بيان مخاطر النزعة الطائفية وبناء كل أوطاننا على قاعدة المواطنة المتساوية، بحيث تكون هي مصدر الحقوق والواجبات.

الباب الأول

الدولة العربية وجدليات التنوع والوحدة

الفصل الأول

الدولة العربية ومآزق البنية والواقع السياسي

في طبيعة مفهوم الدولة

لعلنا لا نأتي بجديد حين القول: إن قيم الإسلام السياسية لا تؤسس لنظام حكم ثيوقراطي، وإنما هي تدعو وتحث على تأسيس حكم منبثق من جسم الأمة، ويكون تعبيرًا عن حاجاتها وتطلعاتها، ويمارس دوره ووظائفه بوصفه جهازًا مدنيًا، لا يمتلك إلا السلطة المخولة له من الأمة، وهي التي تراقب أداءه، وهي التي تقرر استمراره أو إعفاءه من هذه المسؤولية الكبرى. فالحكم وممارسته ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لإنفاذ تشريعات السماء، وتوفير حاجات ومتطلبات الناس، إذ يقول تبارك وتعالى ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: 50]. وقال عز من قائل: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ (47) وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ (48) وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ (49) أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (50) إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: 47-51].

لهذا نجد أن الرسول الأكرم (ص)، لم يخرج عن نطاق البلاغ والتعليم والتزكية. وإن نظام السياسة والتدبير لا يدار بالقهر والاستئثار والاستفراد والإكراه، بل بالحرية والشورى ومشاركة الجميع في صناعة حاضرهم وصياغة مستقبلهم؛ فشرعية الحكم الحقيقية في أنه يحكم بالعدل والقسط بين الناس، وحين يخرج الحكم عن مقتضيات العدل والقسط في ممارسة الإدارة والحكم تنتهي شرعيته، ويتحول إلى حكم مستبد وظالم. يقول تبارك وتعالى:

﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

«فمن هدي الإسلام أن يؤسس الحكم على عقد مواطنة ونظام سلطان، وأن تسود للأفراد حرمات وحريات ومساواة أساسية كيفما اختلفوا أفذاذًا وجماعات، وألا يتولى أحد السلطة العليا عنوة بل بخيار الرعية انتخابًا حرًا عدلًا، وأن تكون قرارات الأمر العام الكبرى عن شورى بإجماع أو رأي غالب، وأن تتفاصل تناظيم السلطة وتتكامل وتتوازن وتتضابط تقاسمًا للسلطة لا احتكارًا، وأن يكون الأصل في العلاقات الدولية السلام أو الدفاع عن العدوان. تلك أحكام إسلامية، كلها معروف مقبول في ميزان الإنسانية كافة، مبادئ عليا لازمة لا سبيل في دولة للشذوذ عن بعضها من بعض الرعية، لاسيما أنها تؤسس على الحرية والشورى والعدالة وفيها بوح رأي للملل والطوائف، فإن تجمع أهل ملة في إقليم تباح لهم قسمة من السلطات كلها في سلطان الدولة».[1]

وإن التأمل في طبيعة الوظائف التي تقوم بها الدولة في الرؤية الإسلامية يجعلنا نعتقد، بشكل لا لبس فيه، أن الدولة في الإسلام هي دولة مدنية وليست ثيوقراطية، وأن المهام والوظائف الملقاة عليها وظائف مدنية. ولعل من الأخطاء الشائعة في الكثير من الدراسات والأبحاث السياسية التي تتعلق بفقه الدولة في المنظور الإسلامي، هو عملية الخلط التاريخي بين وظائف الرسول (ص) أو الإمام، ووظائف الدولة كمؤسسة جامعة وحاضنة لكل التعبيرات والمكونات. فالرسول (ص)، وهو على رأس الدولة في التجربة التاريخية، كان يقوم بوظائف وأدوار بوصفه رسولًا ونبيًا، وليس بوصفه رئيس الدولة؛ والخلط على هذين الصعيدين هو الذي أربك الرؤية تجاه مفهوم الدولة في التجربة التاريخية الإسلامية. وحتى تتضح رؤيتنا في هذا السياق، من الضروري أن نحدد وظائف الدولة كمؤسسة وهياكل إدارية بعيدًا عن المهام والوظائف الدعوية والدينية والأخلاقية التي كان يقوم بها الرسول (ص) بوصفه رسولًا ونبيًا.

«والقرآن لا يصف دولة، بل وصف مجتمعًا، وإذا ما كان القرآن أُفُق الفقه والفقيه، فلا يجوز للأخير أن يتخطاه، أي أنه ليس من شأنه أن يصف شكل الدولة ولا طريقة تشكلها، بل يصف عدلها وجورها فيحث على العدل ويحرض ضد الجور، حتى إذا ما بلغ الجور مستوى نوعيًا، اندك الفقيه في الاجتماع وفي الطبقة السياسية المعترضة، ليعملوا معًا

(1) راجع كتاب: حسن الترابي، السياسة والحكم: النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع، (الساقي للنشر والتوزيع، 2003)، ص23.

على التغيير، على موجب العدل والعدالة والتقدم، والحرية شرط الشروط. وهنا يمارس الفقيه دوره في الصف الأول كفرد مواطن مدني. وفي الأساس الفلسفي للمسألة أن الاجتماع، بما هو متحدات ثقافية يدخل الدين في أساسها، ثابت، بينما الدولة متغير، والمتغير محفوظ في الثابت منهجيًا، كما أن الثابت محفوظ في المتغير، ولكن من دون مشروع محدد سلفًا، لأن الدولة كضرورة اجتماع مفهوم متحرك تقدر بظروفها».[1]

إننا نعتقد أن وظائف الدولة (أية دولة) بعيدًا عن مضمونها الأيديولوجي ورسالتها العقدية هي:

1. حفظ الثغور والحدود ومنع أية محاولة للتعدي والعدوان

وإن أي خلل على هذا الصعيد يعد تهاونًا من مؤسسة الدولة؛ فالأهداف الحقيقية والمطلوبة من مؤسسة الدولة، بصرف النظر عن أيديولوجيتها ومتبنياتها العقدية والفكرية، هي حفظ الأمن وتوفير الاستقرار والسلام وإقامة العدل وحفظ حقوق الأفراد وحرياتهم وضمان التقدم الاقتصادي، وتوفير الفرص للجميع بلا تمييز ومحاباة، وحماية المستقبل للأجيال المقبلة. فصد العدوان، بكل أشكاله، هو من المهام والوظائف الأساسية للدولة، وأي تقصير لها في هذا السياق تحاسب عليه.

2. حفظ المصالح العامة

فمؤسسة الدولة لا يمكنها تعميق شرعيتها في الفضاء الاجتماعي بدون سعيها المتواصل لحفظ مصالح شعبها العامة. والدولة التي تفرط بمصالح شعبها تفقد شرعيتها الاجتماعية ولا تلتزم بوظائفها الرئيسية. فكل التصرفات والممارسات، الداخلية والخارجية، التي تقوم بها الدولة ينبغي أن تكون في نطاق حفظ مصالح المجتمع المتعددة.

3. تحقيق العدالة

في المجتمع الإنساني، حيث تتضارب الإرادات وتتعدد الميولات وتتراكم نزعات السيطرة والهيمنة، تكون من وظائف الدولة الكبرى تحقيق العدالة في المجتمع، سواء في الفرص التي تتيحها لشعبها، أو في توزيع الثروات والإمكانات، أو في مشروعات البناء والتنمية. فالدولة كمؤسسة معنية بإنجاز مفهوم العدالة في حياة مجتمعها.

«فبيان الأحكام الشرعية من شؤون الإفتاء وهي وظيفة الفقهاء، وليس للحكومة أن تمنع

(1) مجلة حوار العرب - السنة الأولى - العدد (2)، يناير 2005م، دراسة السيد هاني فحص: الدين والدولة إشكالية أم مشكلة.

من توفرت فيه شرائط الإفتاء من بيان الأحكام الشرعية وتعليمها، وليس لها أيضًا المنع من أن يرجع المواطنون إلى الفقهاء لأخذ الفتيا، وإن اختلفت الآراء الفقهية، ما لم تكن ثمة مصلحة تقتضي أن يكون الاجتهاد موحدًا، كما في مجالات السياسة والاقتصاد والجهاد، فيكون الاجتهاد المتبع إما اجتهاد الحاكم إن كان مجتهدًا، أو يختار اجتهادًا من بين الاجتهادات، فيكون هو الملزم. ولكن، مع ذلك، لا يمنع ذلك الفقهاء الآخرين من إبداء رأيهم المخالف، لأن توحيد الاجتهاد يقتصر على مجال العمل والتنفيذ. وربما يختزن هذا الرأي ضمنًا قدرًا كبيرًا من إعطاء حرية التعليم في الدولة الإسلامية، إذ في الوقت الذي لم يكن فيه الحق للدولة الإسلامية أن تحتكر التعليم الديني، فربما من الأولى عدم إعطاء الحق لها في احتكار التعليم غير الديني، ما لم يكن يتعارض مع النظام العام في الدولة الإسلامية».[1]

ويتضح من خلال الوظائف المذكورة أعلاه، أن وظيفة الدولة الأساسية وظيفة مدنية، تستهدف المساهمة في تأمين حاجات المجتمع الضرورية، والعمل على خلق فرص التقدم وأسباب التطور في المجتمع.

«في الفلسفة السياسية الحديثة أن الدولة كيان اصطناعي ابتدعته الجماعات الإنسانية لتنظيم اجتماعها، وضبط صراعاته بوضع قواعد لها تكون محط مواضعة واتفاق، وموطن احترام وتوقير. ويقترن بهذه الفكرة التسليم بأن ماهية الدولة ذاتية، تكون منها هي: كتمثيل للمجتمع والأمة، لا من خارجها، وأن وظيفتها اجتماعية وليست أخلاقية أو دينية، أي إنها تنصرف إلى إشباع حاجات مادية في المجتمع (الأمن، حماية الكيان، تدبير شؤون العامة، إلخ...)، لا إلى خدمة مبدأ أعلى: أخلاقي أو ديني أو ما في هذا المعنى، ذلك أن المبدأ الذي أسس الدولة في التاريخ هو المصلحة العامة والمشتركة للناس في مجتمع ما».[2]

تعدد الانتماءات والوحدة السياسية

دائمًا ما تولي المجتمعات المتعددة والمتنوعة، سواء على المستوى الأفقي أو العمودي، لموضوع وحدتها الاجتماعية والوطنية أولوية خاصة؛ وذلك لأن طبيعة الاختلاف في الانتماءات والميول والخصوصيات الثقافية تملي على مؤسسة الدولة أهمية الحفاظ على وحدة هذا

(1) محمد الحسيني، محمد باقر الصدر، حياة حافلة.. فكر خلاّق، (بيروت: دار المحجة البيضاء، 2005م).
(2) عبدالإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي، الطبعة الأولى، (بيروت: منتدى المعارف، 2015).

المجتمع والوطن، بحيث لا تتحول الانتماءات المتعددة في الإطار الوطني والاجتماعي الواحد إلى مبرر لتضعيف البناء الوحدوي للمجتمع والوطن.

ولو تأملنا في الخريطة الأيديولوجية والمذهبية والقومية للمجتمعات الإنسانية اليوم، لرأينا أن كل المجتمعات الإنسانية تعيش حقيقة أو أكثر من حقائق التنوع والتعدد، وأنه على وجه البسيطة لا يوجد مجتمع متجانس في كل دوائر الانتماء التي تعيشها المجتمعات الإنسانية المعاصرة.

فإذا كان المجتمع موحدًا في دينه فهو يعيش حالة التعدد والتنوع على مستوى المذهب والمدارس الفقهية الإسلامية، وإذا كان موحدًا في الدين والمذهب نجد أن تعدده وتنوعه يأتي من البعد القومي أو العرقي للمواطنين. وعليه فإن المجتمعات الإنسانية قاطبة تعيش حالة التعدد والتنوع.

وإن وحدة هذه المجتمعات لم تنجز على أنقاض حقائق تنوعها وتعددها، وإنما أنجزت من خلال احترام هذه الحقائق وإفساح المجال لها لإثراء الواقع الاجتماعي والثقافي من خلال خصوصياتها وعناصر القوة الذاتية. وعليه فإننا نرى أن الوحدات الوطنية في المجتمعات المتنوعة لا يمكن أن تبنى وتصان من خلال تجاهل حقائق التنوع والتعدد فيها، لأن عملية التجاهل المنهجية تحرض أهل كل هذه الحقائق للتمسك الصلب بحقائقها وثقافتها لأنها بدأت تشعر أنها مستهدفة في بعض خصوصياتها أو ثقافتها. وبالتالي فإن المطلوب في المجتمعات المتنوعة هو كيف نحافظ ونحمي وحدتنا الاجتماعية والوطنية في ظل واقع اجتماعي متعدد ومتنوع.

حين الاقتراب الموضوعي من هاتين الحقيقتين، حقيقة الوحدة الوطنية التي هي من ضرورات الوجود والمنعة، وحقيقة التنوع الذي يعيشه المجتمع على أكثر من مستوى، نجد أن المطلوب أمام هذه الحقائق الالتزام بالنقاط التالية:

1. الالتزام بسياسات الاحترام والاعتراف بالحقائق الموجودة في المجتمع؛ لأن تجاهل هذه الحقائق سيقود إلى تمسك أصحابها بشكل صلب، مما يقلل من إمكانية بناء الوحدة الوطنية على أسس صلبة وصريحة.

وإن العمل على إفناء أو مخاصمة هذه الحقائق سيقود المجتمع على المستوى العملي إلى التحول إلى مجتمعات متعددة ولكنها تعيش تحت سقف وطني واحد. ولكن مع انفجار الهويات الفرعية لأغلب الانتماءات الموجودة في مجتمعاتنا، فإن وجود مجتمعات متخاصمة أو متباعدة، في إطار وطني واحد، سيفضي باستمرار إلى دخول الوطن في تحديات ومشاكل

لا يمكن معالجتها، لأن هذه التحديات تتغذى باستمرار من حالة الشعور العميق لجميع هذه الانتماءات للتعبير عن ذاتها بشكل صريح وفاقع. وهذا بطبيعة الحال، وفي ظل غياب العلاقة السوية والإيجابية بين مختلف المكونات، سيؤدي إلى توتر العلاقة ويفاقم من حالات غياب الثقة بين جميع الأطياف والتعبيرات. لذلك فإننا نعتقد أن أسلم الخيارات وأصوبها هو التعاطي الإيجابي مع حقائق التنوع والتعدد وضبطها جميعًا بقيم الوحدة الوطنية ولوازمها الأخلاقية والقانونية.

ولو نظرنا إلى المجتمعات الإنسانية المتقدمة والمتطورة، والتي تعيش حقائق التنوع على أكثر من صعيد ومستوى، لوجدنا أن هذه المجتمعات لم تتجاهل حقائق التنوع في مجتمعها، كما أنها لم تتعامل معها بقسوة، وإنما احترمت هذه الحقائق ووفرت لها قانونيًا واجتماعيًا التعبير السلمي والموضوعي عن ذاتها وضبطت كل هذه الخصوصيات والتعبيرات بمنظومة أخلاقية وقانونية، بحيث يحترم الجميع مقتضيات الوحدة الوطنية ومتطلباتها الوطنية والاجتماعية. وعليه فإننا نرى أن أسلم الخيارات المتاحة للتعامل مع المجتمع المتعدد والمتنوع هو الاعتراف بهذه الحقائق والتعامل معها بوصفها هي من عوامل تعزيز الوحدة الوطنية وليس من مخاطرها أو نقاط ضعفها.

2. في الوقت الذي ندعو الجميع للالتزام بسياسات الاعتراف والاحترام لحقائق التنوع الموجودة في المجتمع والوطن، ندعو أيضًا إلى بناء مجتمع سياسي موحد وبعيد عن كل نزعات التمترس الطائفي أو القومي أو العرقي.

إننا مع احترام التنوع في الدائرة الاجتماعية، ولكننا ضد نقل هذا التعدد إلى مؤسسة الدولة أو ما يمكن أن نطلق عليه المجتمع السياسي. ونحن نعترف بالتعددية في الدائرة الاجتماعية، ولكن في المجتمع السياسي ينبغي أن نحافظ على الوحدة بكل مستوياتها وتجلياتها، بحيث تكون المواطنة بكل حمولتها الحقوقية والدستورية، هي معيار من يحق له الالتحاق بالمجتمع السياسي. وبهذه الطريقة نحافظ على وحدة المجتمع والوطن من خلال بناء الوحدة الوطنية والاجتماعية على قاعدة القبول التام بكل حقائق التعدد والتنوع.

وفي هذا السياق من الضروري بيان أننا ضد أية مخاصمة طائفية أو عرقية أو قومية في المجتمع السياسي ومؤسسات الدولة؛ فالكفاءة الوطنية وحدها هي مقياس من يحق له المشاركة في عضوية المجتمع السياسي، وإن اعترافنا بحقائق التنوع والتعدد ينبغي ألا يتعدى الميدان الاجتماعي والثقافي بكل مستوياتهما، لأن:

«الدولة الحديثة دولة لمواطنيها كافة بمعزل عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية.

وهي، بهذا الاعتبار، لا يمكنها أن تنحاز إلى فريق آخر أو فرقاء آخرين. خاصة وأن الأعم الأغلب من مجتمعات العالم متعدد التكوين الديني والمذهبي. أما الذهاب إلى القول أن الدولة تتبنى دين أغلبية مواطنيها ففيه نقض لمفهوم المواطنة من جهة، وفيه من جهة ثانية خلط فاضح بين معنى الأغلبية والأقلية، وهو معنى سياسي بامتياز، وبين معنى الجماعات، وهو معنى ثقافي وأنثروبولوجي وديني لا يتأسس سياسيًا في الدولة».[1]

فالدولة بكل مؤسساتها موحدة، ومعيار الشراكة فيها هو الكفاءة الوطنية؛ أما المجتمع فهو يعيش حالة التنوع بكل مستوياتها، ويتنافس الجميع في الدائرة الاجتماعية بدون أي ضغط سلبي على أي مستوًى من مستويات الانتماء الموجودة في المجتمع.

3. في الوقت الذي ندعو إلى احترام كل حقائق التنوع الموجودة في المجتمع، ندعو أيضًا إلى وطن واحد موحد يحتضن الجميع ويعمل على توفير كل مستلزمات الحياة الكريمة للجميع بدون تحيز لأحد أو افتئات على أحد.

إن وحدة الوطن ليست من القضايا القابلة للمقايضة، بل هي من الثوابت التي تصل إلى حد ما يطلق عليه المقدس السياسي، الذي ينبغي لكل أبناء الوطن الحفاظ عليه وحمايته من كل المخاطر والتحديات.

وبهذه الآليات نصل إلى معادلة قائمة على العناصر التالية: احترام كامل للخصوصيات الثقافية والاجتماعية، ومجتمع سياسي موحد، معيار الالتحاق به هو الكفاءة الوطنية بصرف النظر عن انتماءات هذه الكفاءات الوطنية، ووحدة وطنية لا مساومة عليها، تصان وتحمى من الجميع، ويتم الدفاع عنها بالغالي والنفيس.

وفق هذه المعادلة تتمكن المجتمعات المتنوعة والمتعددة أن تبني وحدة وطنية صلبة، لا يخشى عليها مهما كانت التحديات أو المكائد التي يكيدها أعداء الوطن؛ فالانتماءات بكل مستوياتها، هي حقائق اجتماعية وثقافية عنيدة، وقادرة على الدفاع عن نفسها مهما كانت القوة التي تريد اجتثاثها أو استئصالها. وإن هذه الحقائق بحاجة إلى احترام قانوني ومؤسسي لوجودها وخصوصياتها، وإن هذا الاحترام القانوني والمؤسسي سيحولها إلى طاقة خلاقة لإثراء حقائق الوحدة الوطنية، وستدافع بكل ما تملك عن وطنها ووحدته.

(1) عبدالإله بلقزيز، المصدر السابق، ص 98.

بين الديمقراطية والشعبية

على مستوى المفاهيم والمصطلحات المتداولة، هناك حاجة إلى تحديد معاني هذه المفاهيم وتوضيح المقصود من المصطلحات المتداولة. وإن عملية التحديد والتوضيح ليست عملًا ترفيًا، وإنما له مدخلية أساسية في فكر الناس وثقافتهم ومعايير التقويم لديهم للظواهر الفكرية والسياسية والاجتماعية؛ لأن في بعض الأحيان هناك من يتقصد خلق الالتباسات والتشويه سواء على مستوى المفاهيم أو المصاديق الخارجية لهذه المفاهيم.

ومن هذه المفاهيم التي تحتاج إلى توضيح دقيق: مفهوم الديمقراطية ومفهوم الشعبية؛ لأن هناك وسائل إعلامية عديدة تعمل على الخلط بين الديمقراطية والشعبية وجعل المفهوم الثاني هو معيار المفهوم الأول، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى تجمد الفكر السياسي وتشويه المسارات السياسية والاجتماعية وخلق حالة من تزييف الوعي. لذلك ثمة ضرورة معرفية واجتماعية لبيان الفروقات بين مفهوم الديمقراطية ومفهوم الشعبية وأوجه التشابه بينهما، فهناك أنظمة سياسية في كل مناطق العالم لها شعبية، أي لها حاضنة اجتماعية واسعة، ولديها منجزات اقتصادية ومعيشية وسياسية عززت سمعتها وموقعها لدى شرائح محددة من شعبها، إلا أن هذه الأنظمة السياسية لم تصل إلى الحكم بوسائل ديمقراطية كما أنها لم تستمر في الحكم عبر آليات انتخابية ـ ديمقراطية.

هذا النوع من الحكومات والأنظمة السياسية لا يمكن أن ننفي عنه صفة الشعبية، ولكننا نستطيع وعبر مفهوم وجوهر العملية الديمقراطية أن ننفي صفة الديمقراطية. فكل نظام سياسي يتوسل آليات الانتخاب والتداول هو نظام ديمقراطي، وتارة تكون عملية الديمقراطية لديه شكلية وتارة أخرى تكون حقيقية. أما الأنظمة السياسية التي تتكئ على منجزها التاريخي أو الاقتصادي أو الخدمي، إلا أنها لا تتوسل آليات الانتخاب، هي أنظمة سياسية لها قاعدة اجتماعية وشعبية، ولديها تأييد واسع أو محدود من شرائح وفئات مجتمعها، إلا أنها ليست ديمقراطية وفق المعايير المتبعة ديمقراطيًا ودستوريًا. وحينما نتحدث عن شعبية النظام السياسي، لا نتحدث عن إجماع الشعب أو المجتمع في تأييده للنظام السياسي، لأن إجماع أي شعب على تأييد نظامه السياسي دونه صعوبات حقيقية وغير متاح تحقيقه في الواقع الخارجي. بمعنى أن المقصود من الشعبية هو وجود فئات وشرائح اجتماعية وازنة مؤيدة للنظام السياسي ومدافعة عن خياراته، وتعتبر هذه الشرائح نفسها هي القاعدة الاجتماعية للسلطة، في مقابل شرائح اجتماعية أقل وزنًا وتأثيرًا ليست مؤيدة بالمطلق لنظامها السياسي أو لا تعتبر نفسها من قاعدة السلطة الاجتماعية.

ونحن هنا لا نود المفاضلة بين ديمقراطية النظام السياسي وشعبيته، لأن المفاضلة تحتاج إلى مداخل أخرى، وإنما ما أردنا إثارته في هذا السياق هو عدم الخلط بين ديمقراطية النظام السياسي كمفهوم وحقائق دستورية وقانونية، وبين شعبية النظام السياسي حيث وجود تأييد صريح من قبل فئات المجتمع لخيارات النظام السياسي ومشروعاته المختلفة سواء كانت داخلية أم خارجية.

ولو أردنا على ضوء هذه المفارقة بين الديمقراطي والشعبي أن نقترب من الواقع السياسي العربي، سنجد أن هناك أنظمة سياسية كالنظام السياسي المصري في عهد جمال عبدالناصر، فهو نظام سياسي له شعبيته الوازنة ولزعيم هذا النظام شخصية كاريزمية واضحة حيث الملايين من الشعب المصري كانت تهتف باسمه وتدافع عن مشروعاته وخياراته. ويبدو لي أنه لا أحد يشك في أن النظام الناصري في مصر كان يمتلك شعبية، وقاعدته الاجتماعية واسعة في كل المدن والأرياف المصرية؛ إلا أن هذا النظام، لا يمكن اعتباره نظامًا ديمقراطيًا، لأنه لم يأت إلى السلطة بآليات انتخابية، تداولية، كما أنه لم يستمر في السلطة بوسائل ديمقراطية.

والخطير في الأمر على المستوى السياسي، حينما يكون المزاج العربي سواء في هذه الدولة أو تلك رافضًا للنظام الديمقراطي ومؤيدًا للنظام الشعبي. مع العلم أن كل نظام ديمقراطي هو بالضرورة له شعبية وازنة وهي القاعدة الاجتماعية التي دعمته وأوصلته إلى الحكم، ولكننا لا نستطيع أن نساوق بين النظام الشعبي والنظام الديمقراطي بدون استخدام آليات الانتخاب والتداول. لأن وجود هذا المزاج العربي الشعبي لا يساعد على تطوير الأنظمة السياسية في العالم العربي، ولا يعتني بتطوير مفهوم الشراكة والتوسيع الدائم للقاعدة الاجتماعية للسلطة.

وفي مقابل هذا نعتبر أن فرصة الأنظمة السياسية الشعبية للالتزام بالآليات الديمقراطية مواتية، لأن هذه الأنظمة ستوظف شعبيتها لتعزيز سلطتها عبر آليات ديمقراطية ودستورية. أما الفصل بين الشعبي والديمقراطي فسيحول دون بناء أنظمة سياسية متطورة وعميقة في الوجدان الشعبي والاجتماعي في وقت واحد؛ والمطلوب عربيًا هو استمرار السعي والكفاح من أجل توظيف البعد الشعبي للأنظمة السياسية في بناء ديمقراطية ممكنة ومتاحة.

أما الخطير في الأمر فهو حينما تسود في المنطقة العربية أنظمة سياسية ليست ديمقراطية وفي ذات الوقت ليس لديها شعبية وازنة، فإن هذه الأنظمة تعيش الانفصال والاغتراب عن

شعبها ومحيطها الاجتماعي، كما أن قاعدتها الاجتماعية ضيقة ومحدودة، وستجبر كل هذه النواقص باستخدام القهر والقمع لإدامة سلطتها وهيمنتها على المجتمع. ولو تأملنا في تجربة الأنظمة السياسية العسكرية التي جاءت إلى الحكم عبر الدبابة والانقلاب العسكري وحكمت العديد من البلدان العربية في عقود الخمسينيات والستينيات سنجد هذه الحقيقة جلية وواضحة وصريحة.

فهذه الأنظمة السياسية ذات قاعدة اجتماعية محدودة، واحتكرت كل مواقع الدولة والسلطة لأبناء المؤسسة العسكرية، وتعاملت مع فئات وشرائح المجتمع الأخرى بفوقية واستعلاء، وأماتت الحياة المدنية والأهلية، وألغت كل فعاليات المجتمع المدني، فاتسعت الفجوة بينها وبين شعبها، ولا خيار أمامها للاستمرار في السلطة إلا سياسة تكميم الأفواه والاستمرار بقوة الحديد والنار، لجبر نقصها وإخماد الأصوات الرافضة لخياراتها ونهجها في الحكم. فتحولت السلطة في زمنهم في العديد من البلدان العربية إلى مصدر للإفقار المتعاظم لفئات المجتمع المختلفة، وطاردة للعقول المفكرة والمبدعة ومفككة لنسيج المجتمع. فكانت تجربة قاسية ومريرة على الواقع العربي، وأحسب أن المنطقة العربية لا زالت تدفع فاتورة الأخطاء والخطايا التي ارتكبتها النخب السياسية ـ العسكرية آنذاك.

لذلك ثمة ضرورة دائمة في كل البلدان العربية في الاستمرار في تطوير أنظمتها السياسية وتجاوز الأخطاء السابقة سواء على مستوى الخيارات أو مستوى الأولويات؛ لأنه لا تقدم حقيقي ولا قوة فعلية وازنة إلا في ظل أنظمة سياسية متطورة وتنشد التطور الدائم، لأن يباس الأنظمة السياسية سينعكس سلبًا على مختلف جوانب الحياة. ولو تأملنا في لحظات التقدم والإنجاز لدى مختلف الشعوب والأمم، لوجدنا أن هذه اللحظات تشكلت من لحظة تطوير وتحديث أنظمتها السياسية:

> «لا سبيل إلى أن يعيش مجتمع من دون دولة مهما كانت درجة التنظيم الذاتي لذلك المجتمع، بل إن بلوغ ذلك التنظيم الذاتي نفسه درجة من التطور والمتانة والتماسك لا يعني شيئا آخر أكثر من أنه يقود إلى نشوء دولة. إن الترابط بين الجماعة والدولة هنا ليس مصادفة تاريخية ولا هو من مواريثها المتكرسة بقوة أحكام الزمن والعادة، وإنما مأتاه معنى الدولة ذاته. فالدولة ليست مضافًا في تاريخ مجتمع، بل هي ماهيته التي من دونها لا يكون كذلك، أي مجتمعًا. وهي ماهيته لأنها مبدأ التنظيم الجمعي فيه: المبدأ المؤسس للمجتمع بالضرورة، أي الذي من دونه لا يكون المجتمع مجتمعًا بل هو فضاء فسيح لجماعات منفصلة عن بعضها ثم إنها

ماهيته لأنها عقله الذي يحقق به وعيه بنفسه كمجتمع ملتحم، أي بالتالي مختلف عن غيره ومتمايز».[1]

جدل الدين والدولة في التجربة الغربية

على المستوى الغربي ثمة بلدان وتجارب، إذ حاربت الكنيسة الحداثة السياسية والثقافية، فنتج عن ذلك تقلص وتراجع حضور الدين في الحياة العامة، كما هو الشأن في إسبانيا. وفي بلدان أخرى اضطلعت الكنيسة بدور محوري في مواجهة الأنظمة الشمولية، فكانت طليعة تنويرية للمجتمع، فشهدت يقظة دينية جلية للعيان وبارزة في الحياة العامة كما هو شأن بولندا. فالتجربة الغربية ليست على نسق واحد، وهناك تفاوت بين البلدان الغربية في طبيعة الجدل المعرفي والسياسي بين الدين والدولة في فضاء هذه الدول والمجتمعات. إلا إننا نستطيع القول أن أسس وأصول هذا الجدل واحدة في الدول الغربية مع تمايز في طبيعة اللحظة التاريخية التي تمر بها هذه الدول. فأغلب هذه الدول لم تقصِ الدين تمامًا من الحياة العامة، وإنما حددت له مكانًا وموقعًا ينشط ويتحرك فيه، دون الإضرار أو التدخل المباشر والفج في أداء الدولة ومواقفها المختلفة، كما أن التكوين المعرفي والفلسفي للكثير من أطراف النخب السياسية في الغرب متأثر ومستلهم للقيم الدينية المسيحية، فالغرب لم يطرد الدين من فضاء الدولة، وإنما جعل مؤسسة الدولة هي المهيمنة والمسيطرة على الفضاء الديني في الكثير من الجوانب والأبعاد.

والسلطة، ومؤسساتها المختلفة في ظل الأنظمة الغربية الديمقراطية، ليست منفصلة عن مجتمعها، وشرعيتها (أي سلطة) ليست نابعة من خارج المجتمع وخياراته السياسية، بل هي على مستوى الشرعية والمشروعية نتاج مباشر لخيارات المجتمع وانتخاب هذه السلطة من أجل تحقيق هذه الخيارات في الواقع الوطني العام. فلا شرعية للسلطة وفق الرؤية الديمقراطية ـ المدنية إلا شرعية الجمهور التي منحها صوته واختارها لإدارة شؤون الدولة والمجال العام:

«إن السلطة الديمقراطية تنتشر تحت طالع (المثولية): فهي ليست سوى تعبير عن المجتمع، والمجتمع يمثل نفسه بنفسه من خلالها، ومن داخل ذاتها؛ باستثناء أن هذه العملية تفترض ابتعاد السلطة، أي تمايزها البين عن المجتمع. هذا هو الشرط الذي

(1) عبدالإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2008)، ص13-14.

يجعل من الممكن التحقق من نسبة التماثل بين هذين القطبين. فالديمقراطيات المعاصرة لم تجد سبيلًا إلى الاستقرار إلا بدءًا من اليوم الذي اكتشفت فيه أنه من الضروري القبول بالفارق من أجل تقدير الوفاق، بدلًا من البحث بلا جدوى عن التطابق. فالارتباط الميتافيزيقي بين السلطة والمجتمع أبعد من أن يقرب بينهما، بل هو عمليًا يفصل بينهما. وكلما توفرت المطابقة بينهما في الجوهر، كلما ازداد الفارق الوظيفي بينهما. هذا يعني أن الغيرية المستبعدة لصالح تفوق معياري عادت لتنبثق من جديد داخل الآلية السياسية نفسها، بصورة غير مرئية، وغير معروفة بالنسبة للمعنيين بها، ولكن بفاعلية شديدة. إن ما كان يتخذ مظهرًا دينيًا بحتًا نراه مجددًا وبشكل عملاني في قلب الرابط الجماعي».[1]

والذي يؤكد أهمية التمييز بين الدولة والدين في الفضاء الغربي: وجود تفسيرات كنسية شمولية ـ سلطوية للدين بحيث إذا سادت هذه التفاسير ووصل أصحابها إلى السلطة، فهم سيمارسون كل ألوان العنف والقسر من أجل تعميم قناعاتهم وأفكارهم. والذي يمارس اليوم العنف والتكفير والتفجير ضد المختلفين معه في السياسة أو الدين أو المذهب فإنه إذا امتلك مقدرات الدولة فسيوظفها لصالح مشروعه الأيديولوجي، فيعمل من موقع السلطة والقدرة على ممارسة القسر لإقناع الشعب بخياراته وأفكاره وسياساته. وهذا يعني على المستوى العملي تأبيد الاستبداد السياسي بتغطية دينية، بحيث يتكامل الاستبدادان الديني والسياسي.

وعلى المستوى التاريخي في التجربة الغربية، فإن أسوأ اللحظات من الناحيتين السياسية والدينية هي تلك اللحظات التي يتكاتف الديني بالمعنى الكنسي مع السياسي لبناء سلطة سياسية ـ دنيوية، تمارس الاستبداد بكل صنوفه. فالتمييز بين الدين والدولة لا يعني إلغاء موقع الدين من حياة الناس، وإنما ضمان هذا الموقع حتى لا تتعدى الدولة بمؤسساتها المختلفة على مجال الدين. والمنظرون الغربيون يتحدثون عن مجموعة من الاعتبارات تؤكد ضرورة التمييز بين الدين والدولة ويمكن بيان هذه الضرورات في النقاط التالية:

1. توزيع عناصر القوة والسلطة، وعدم اجتماعها في مساحة اجتماعية ضيقة؛ لأن احتكار عناصر القوة والسلطة في يد فئة محدودة يفضي بالضرورة إلى الاستبداد والديكتاتورية في أبشع صورها.

2. حتى لا تتحول التفسيرات البشرية للدين إلى أيقونة مقدسة، لا يمكن نقدها وإبراز

(1) مارسيل غوشيه، الدين في الديمقراطية، ترجمة شفيق محسن، المنظمة العربية للترجمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2007م)، ص 29-30.

عيوبها، بحيث يتم التعامل معها بوصفها متعالية على زمانها ومكانها، وهي في حقيقة الأمر ليست كذلك، مما يؤدي إلى قيام السياسي بتوظيف التفسير الديني المدعوم من قبله لتأبيد سلطته، ومنع أي شكل من أشكال الاعتراض عليه. فلكي يتحرر الديني من سطوة السياسي، ثمة ضرورة قصوى للتمييز بين مجال الدين ومجال الدولة.

3. لكون المجتمع متعددًا ومتنوعًا، أفقيًا وعموديًا، وحتى لا تتحول الدولة بكل مؤسساتها إلى حاضنة للبعض وطاردة للبعض الآخر لاعتبارات أيديولوجية بحيث تتحول إلى دولة مع البعض من مكونات شعبها وضد مكونات أخرى من شعبها. وهذا بطبيعة الحال يفضي إلى تفشي الظلم والتمييز بين المواطنين، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي. لذلك وحتى تكون الدولة دولة للجميع بدون الافتئات على أحد أو الانحياز لأحد على حساب أحد آخر، ثمة ضرورة للتميز، حتى تصبح الدولة بكل هياكلها متعالية على انقسامات شعبها ورافعة لهم جميعًا نحو مواطنة جامعة بدون تمييز بين المواطنين. لذلك على مستوى التجربة الغربية ارتبط تاريخ العلمانية بتاريخ الدولة، بمعنى أن النخب الغربية لم تتمكن من بناء دولة عادلة وديمقراطية وحاضنة لجميع مواطنيها إلا بالخيار العلماني.

لذلك تراكمت الممارسة العلمانية في أروقة مؤسسات الدولة، وترافق بناء الدولة مع صعود الخيار العلماني، بوصفه الخيار الذي يحترم الدين دون معاداة ويفسح له المجال لممارسة دوره على صعيد الإيمان الشخصي ومؤسسات المجتمع المدني؛ مع إدراكنا التام أن ثمة تجارب علمانوية ـ غربية حاربت الدين وعملت على إقصائه من الوجود والتأثير، فحين تفقد المؤسسات الدينية قدرها الجامع والحاضن للجميع، لا مناص من التمييز بين مجال الدين ومجال الدولة.

لذلك فإن الدولة التي تدار بعقلية مذهبية ـ مغلقة، بصرف النظر عن صوابية المذهب أو أحقانيته في الاعتقاد والإيمان، فإن هذه الدولة ستعبّر، حين الالتزام بمقتضيات العدالة النسبية، عن آمال وحساسيات بعض شعبها وليس كل الحساسيات الموجودة في شعبها. لذلك فإننا نعتقد أن كل دولة في الفضاء الإسلامي تحول الدين الإسلامي إلى أيديولوجيا، من خلال تفسير محدد ومعين لقيم الدين ومبادئه الأساسية، ستساهم في تنمية الفوارق بين المواطنين ولن تتمكن من الوفاء بكل حاجات ومتطلبات كل مكونات شعبها. ونحن هنا نفرق بين الدين كمنظومة قيمية وتشريعية متكاملة، وبين الأيديولوجيا الدينية وهي أحد تفاسير هذا الدين؛ وليس من الطبيعي هنا أن نساوي بين الدين المنزل من الخالق عز وجل وبين الاجتهادات البشرية التي قد تصيب وقد تخطأ. وحين المفاضلة والاختيار بين دولة تستند

إلى رؤية دينية خاصة ليست محل إجماع وتوافق، وبين دولة تستهدي بقيم الدين العليا، وتتعامل مع المواطنين على حد سواء بصرف النظر عن أصولهم ومنابتهم الأيديولوجية، فنحن نختار الدولة المدنية التي تعتبر قيم الإسلام مرجعيتها العليا وتتعامل مع أبناء شعبها على قاعدة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات. فنحن لسنا مع قسر الناس وإخضاعهم لرؤية دينية واحدة، كما إننا لسنا مع دولة تتدخل بشكل غير قانوني في المجال الخاص للأفراد والمواطنين. فالمطلوب حياد الدولة كمؤسسة تجاه عقائد المواطنين، حتى لو التزم أفراد هذه المؤسسة برأي دين أو عقيدة دينية خاصة، فمن حقه ذلك، ولكن ليس من حقه أن يوظف موقعه الرسمي لتعميم عقيدته أو الترويج لآرائه، فالدولة كمؤسسة على مسافة واحدة بين جميع المواطنين، حتى لو تعددت انتماءات المواطنين وقناعاتهم الفكرية والسياسية. والدولة هنا معنية بتطبيق القانون المنبثق من إرادة الشعب، وليس التفتيش في ضمائر الناس وقلوبهم، بمعنى أنها دولة تحترم الحريات الفردية في إطارها الحقيقي وفي كل ما لا يتعلق بالمواد الإجبارية في القوانين العامة:

«إنها تسمح بشكل خاص للمعتقدات الدينية وللعبادات بأن تنمو بحرية خارجها، على ألا يمتد مطلب حق ممارسة حريات المعتقد المحق إلى أفعال وتدخلات تخالف الحق العام، وعلى ألا تسعى أي ديانة (أو مذهب) إلى منح مؤسساتها سلطة تنافس السلطة المدنية، وتناوئها في مجالها وتسعى إلى القضاء عليها. هناك تسامح كامل إذن، طالما أن السلطة المدنية ليس لها أي منافس في مجالها، فيما يتعلق بالقيم الجوهرية التي باسمها تسود الجماعة، وهي قيم ليست في هذه الحالة سوى تلك التي ينص عليها العقد الاجتماعي».[1]

فهي دولة لها سلطة تطبيق القانون والحفاظ على النظام العام وتسيير شؤون الناس الداخلية والخارجية، وتمارس كل هذه الأدوار والوظائف على قاعدة الدستور ومبادئه الأخلاقية والقانونية.

العرب بين السلطة والدولة

تتفق جميع التحليلات الإستراتيجية والسياسية على أن ما جرى من تحولات سياسية في بعض البلدان العربية هي تحولات طالت السلطة السياسية، بوصفها هي الجهاز المؤسسي والبيروقراطي المعني بتسيير شؤون الدولة وسياساتها الداخلية والخارجية، وأن تفاقم إخفاق

(1) مارسيل غوشيه، الدين في الديمقراطية، المصدر السابق.

هذه السلطة في تلبية طموحات شعبها، وتجاوز محنه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هو الذي يوفر المناخ لتحرك الشعب بقواه المختلفة لإخراج السلطة من دائرة إدارة الشأن العام. إلا أن هذه التحليلات تختلف بعضها مع بعض حول مسألة: هل القضاء على السلطة السياسية يقود إلى القضاء على الدولة؟ أم أن الدولة، بوصفها المؤسسة الثابتة والضاربة بجذورها في عمق المجتمع، هي مؤسسة لا يمكن القضاء عليها بهذه السهولة أو بالطريقة التي جرت في دول الربيع العربي؟

ومن الضروري في هذا السياق، ومن منظور علم الاجتماع السياسي، أن يتم التفريق بين مفهوم وحقيقة السلطة السياسية ومفهوم وحقيقة الدولة. وإن من الأخطاء الشائعة على الصعيد العربي: التعامل مع هذين المفهومين بوصفهما حقيقة واحدة، بينما في المنظور العلمي والواقعي يتم التفريق والتمييز بين السلطة والدولة. صحيح أن السلطة هي بعض الدولة، بمعنى أنها هي الجهاز الإداري والتنفيذي للدولة، إلا أن هذه المساحة الواسعة التي تحتلها السلطة لا تملأ كامل مفهوم الدولة. فالسلطات السياسية هي سلطات متحولة ومتغيرة، إلا أن الدولة بوصفها مؤسسة متكاملة هي مستقرة وثابتة وقادرة على التكيف مع سلطات سياسية مختلفة ومتنوعة في خياراتها وأولوياتها.

السلطة مهمتها إدارة وتسيير الشأن اليومي للمواطنين، إلا أن الدولة هي المعنية بالسياسات الإستراتيجية والخيارات الكبرى وقضايا الأمن القومي وصياغة اتجاهات السلطة سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي. ولعل من الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبتها النخب السياسية الجديدة في بعض بلدان الربيع العربي أنها اعتبرت حين وصولها إلى السلطة أنها قادرة على التحكم في مسار الدولة؛ إلا أنها في حقيقة الأمر اصطدمت مبكرًا مع القوى الحقيقية التي تعبر عن الدولة، ولم تتمكن هذه النخب السياسية الجديدة من إنهاء تأثير قوى الدولة وتعبيراتها المركزية. ولعل الكثير من صور الصراع السياسي والشعبي والمؤسسي التي جرت في دول الربيع العربي بعد سقوط النظام السياسي، تعود في جذورها الأساسية وأسبابها البعيدة والحيوية إلى السعي المتبادل من قبل قوى السلطة الجديدة وقوى الدولة الثابتة والمستقرة إلى التحكم في المسار السياسي العام.

ولكل طرف من هذه الأطراف حيثياته ومبرراته في سياق السعي للتحكم وضبط المعادلات المستجدة وفق رؤية هذه القوى أو تلك؛ فالنخب السياسية الجديدة استندت في مشروع استحواذها على أنها صانعة التغيير السياسي الأخير، وهذا الإنجاز يؤهلها إلى التحكم في مسار السلطة والدولة معًا. أما القوى والمؤسسات الفعلية فكانت تعتقد أنه

لولاها لما تمكنت هذه النخب من السيطرة على مقدرات السلطة السياسية، لأنها هي القوى التي حيدت المؤسسة العسكرية بكل أجهزتها، وهي التي منعت من الاستمرار في استخدام العنف العاري ضد الناس المتظاهرين، وأنها هي بحكم علاقاتها وتحالفاتها التي وفرت الغطاء الإقليمي والدولي للحظة التغيير السياسي. لذلك فإن هذه القوى تعتبر نفسها هي الشريك الأساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وأن أية محاولة جديدة للاستغناء ستفضي إلى الفوضى وانهيار مؤسسات السلطة ومؤسسات الدولة معًا.

ومن منظور سياسي واقعي فإن جوهر الارتباط وبعض أشكال الفوضى والانفلاش التي تعيشها بلدان الربيع العربي، تعود إلى الاختلاف العميق الذي طرأ على المشهد السياسي والإستراتيجي بين نخب السلطة السياسية الجديدة ونخب الدولة العميقة والثابتة والمتحكمة في الكثير من مفاصل الحياة. وإنه إذا تمكنت قوى السلطة الجديدة من التحكم في مسار الأحداث والتطورات، فهذا يعني على المستوى الواقعي سيادة الفوضى وبروز التناقضات السياسية والعميقة على المشهد السياسي والاجتماعي. أما إذا تمكنت قوى الدولة العميقة من إخراج النخب الجديدة من السلطة والتحكم مجددًا بمفردها في مسار الأمور والتحولات، فهذا يعني على المستوى الواقعي إعادة إنتاج الاستبداد السياسي بقفازات جديدة وبخطاب سياسي جديد مقبول من قبل بعض فئات وشرائح الشعب؛ ولدى هذه الشرائح الاستعداد التام للانخراط المباشر في الوقوف دفاعًا عن قوى الدولة العميقة وبالضد من نخب السلطة السياسية الجديدة.

ويبدو من طبيعة تحولات ما يسمى بالربيع العربي أنه لا يمكن لأي قوة أن تحقق الانتصار الكاسح على القوة الأخرى، لأن التحولات السياسية التي جرت في هذه البلدان ليست تحولات نهائية، وإنما هي في بعض جوانبها شكل من أشكال التسوية، بحيث ترفع قوى الدولة يدها عن السلطة السياسية القديمة مما يوفر الأرضية بشكل سريع إلى انهيارها وهذا ما حدث في مصر وتونس واليمن؛ وفي المقابل فإن النخب السياسية الجديدة تلتزم بالحفاظ على المؤسسات الإستراتيجية للدولة، وكذلك خيارات الدولة السياسية والإستراتيجية. لذلك فإن ما جرى ليس انتصارًا كاسحًا لأحد الأطراف، وإنما هي تسوية سياسية بين بعض قوى الشعب التي تحركت ضد السلطة السياسية القديمة وطالبت بسقوطها وبين مؤسسات الدولة العميقة التي لم تقف ضد مشروع خروج النخبة السياسية القديمة من السلطة.

وبالتالي فإنه ثمة شراكة في مشروع التحول السياسي، وهذه الشراكة هي التي تحول دون تفرد أي طرف من الأطراف بالمعادلة الجديدة. والنفق الجديد الذي دخلته بعض هذه

البلدان هو الصدام المباشر وفض الشراكة أو تبديل بعض أطرافها، مما أدخل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في امتحان جديد، قد يكلف هذه الدولة أمنها واستقرارها السياسي والاجتماعي خلال المرحلة الراهنة.

وعلى ضوء هذه الثنائية العربية العميقة بين السلطة والدولة، لا يمكن أن ينجز مشروع الديمقراطية في العالم العربي دفعة واحدة، وإنما هو بحاجة إلى جهد مكثف ومؤسسي وعلى مدى زمني حتى تتمكن دول العالم العربي من إنجاز مشروع الدمقرطة والمشاركة الشعبية المؤسسية في إدارة الشأن العام. ومن يبحث عن إنجاز مشروع الديمقراطية دفعة واحدة وفي ظل هذه الظروف، فإنه على المستوى العملي سيحصد وقائع مناقضة للديمقراطية وستدخل تعبيرات المجتمعات العربية في أتون الصراعات والصدمات التي تزيد من تعويق مشروع الديمقراطية في المنطقة العربية.

وعليه فإن التحولات الإصلاحية السياسية في المنطقة العربية هي من أسلم الخيارات للمنطقة العربية، والتي تعيد صياغة شرعية السلطة السياسية على أسس جديدة، وفي ذات الوقت تنفس حالة الاحتقان الأمني السياسي التي تشهدها بعض بلدان المنطقة العربية. فالإصلاح السياسي المؤسسي والتدريجي والحيوي هو الذي يجنب دول العالم العربي الكثير من المآزق والتحديات:

> «ربما كانت الدولة أعظم اختراع إنساني في التاريخ لأنها مكنت المجتمعات من أن تقوم، ومن أن تحسن تنظيم نفسها وتحصيل شروط حياتها وتأمين أمنها في الداخل والخارج. كذلك نهضت الدولة بدور الآخرين. ولولا الدولة، لكانت الحياة الاجتماعية جحيمًا لا يطاق، بل لكان فناء النوع الإنساني. هذا ليس غزلًا في الدولة، إنه تقرير حقيقة موضوعية وتاريخية. وقد لا يعرف قيمة الدولة إلا من عاش تجربة غياب الدولة وانقلاب الفوضى من كل عقال كما في حالة المجتمعات المنغمسة في حرب أهلية».[1]

العرب ومفهوم الدولة القوية

علم الاجتماع السياسي المعاصر يفرق اليوم بين الدولة القوية والدولة القمعية، ويرى أن الدولة التي تلتحم في خياراتها ومشروعاتها مع مجتمعها وشعبها هي الدولة القوية، حتى لو لم تمتلك موارد طبيعية هائلة. فالدولة القوية حقًّا هي التي تكون مؤسسة للإجماع

(1) عبدالإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، المصدر السابق، ص 16.

الوطني وأداة تنفيذه، وتنبثق خياراتها وإرادتها السياسية من إرادة الشعب وخياراته العليا. ولا ريب أن الدولة القمعية بتداعياتها ومتوالياتها النفسية والسياسية والاجتماعية، هي من الأسباب الرئيسة في إخفاق المجتمعات العربية والإسلامية في مشروعات نهضتها وتقدمها، لأنها تحولت إلى وعاء كبير لاستهلاك مقدرات الأمة وإمكاناتها في قضايا «الاستزلام» والمجد الفارغ والأبهة الخادعة، ومارست كل ألوان العسف لمنع بناء ذاتية وطنية مستقلة.

ومؤسسات الأمة في التجربة التاريخية الإسلامية كانت تمارس دورًا أساسيًا في تنظيم حياة الناس السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويتكثف دورها ويتعاظم في زمن انحطاط الدول أو غيابها أو هروبها من مسؤولياتها تجاه الأمة. وفعالية الأمة السياسية والثقافية والحضارية هي من الأمور الهامة على مستوى الغايات التي تتوخاها المنطقة العربية والإسلامية، وعلى مستوى العمران الحضاري؛ إذ أن الأهداف الكبرى التي تحتضنها الأمة وتتطلع إلى إنجازها وتنفيذها لا تتحقق على مستوى الواقع إلا بفعالية الأمة وحركتها التاريخية وتجسيدها لقيم الشهادة. والمجتمع المدني الأهلي هو أحد جسور الأمة لإنجاز تطلعاتها وتنفيذ طموحاتها؛ لذلك من الأهمية بمكان العمل على تطوير ثقافة مدنية أهلية، تبلور مسؤوليات المجتمع، وتحمله دورًا ووظائف منسجمة واللحظة التاريخية.

وإن تجذير هذه النوعية من الثقافة في المحيط الاجتماعي سيضيء سبلًا هامة لمبادرات المجتمع وريادته في العمران الحضاري؛ وذلك لأن هذه الثقافة ستنشط من حركية المجتمع وتزيده تماسكًا في طريق البناء والتنمية، وتعززه، وتعمق في نفوس أبناء المجتمع الثقة والفعالية والانفتاح على الأفكار والتجارب الجديدة، والمرونة التي لا تعكس ضعفًا وهزيمةً، بل مرونةً قوامها الثقة بقدرة الآخرين على المشاركة في البناء، والتسامح حيال الاختلافات والمواقف القلقة والملتبسة.

وإن الوصول إلى مجتمع عربي إسلامي جديد، يأخذ على عاتقه مسؤولية التاريخ والشهادة على العصر، بحاجة إلى تنشئة ثقافية وسياسية جديدة تغرس في عقول ونفوس أبناء المجتمع قيمًا جديدة تنشط الحركية الأهلية، وترفده بآفاق جديدة، وإمكانات متاحة، وتطلعات حضارية. والتنشئة الثقافية والسياسية من الوسائل الهامة التي تساهم في تطوير الحقل المدني الأهلي في الأمة. وإن شبكة العلاقات الاجتماعية كلما كانت متحررة من رواسب الانحطاط والتخلف، وبعيدة عن آثارهما النفسية والعامة، كانت قوية وفعالة. وإن التنشئة الثقافية والسياسية السليمة تساهم مساهمة كبيرة في حركية هذه الشبكة وقدرتها على

تجاوز المحن والابتلاءات، وتوفر لها الإمكانية المناسبة للتعاطي مع اللحظة التاريخية بما يناسبها وينسجم مع متطلباتها. وهي:

«وسيلة فعالة لتغيير الإنسان، وتعليمه كيف يعيش مع أقرانه، وكيف يكوّن معهم مجموعة القوى التي تغير شرائط الوجود نحو الأحسن دائمًا، وكيف يكوّن معهم شبكة العلاقات التي تتيح للمجتمع أن يؤدي نشاطه المشترك في التاريخ».[1]

وفي إطار البناء العلمي والثقافي الذي يؤسس ركائز الحركية المدنية الأهلية، ينبغي العناية بالمفاهيم والقيم التي تشكل مداخل ضرورية ومفاتيح فعالة لدفع قوى المجتمع نحو البناء المؤسسي. وكذلك قراءة الأحداث والتطورات، واستيعاب منطقها واتجاه حركتها والمفاهيم المتحكمة في مسارها، و:

«إن ما ينبغي الحديث عنه، وما يشكل أداة مفهومية أوضح وأسهل للبحث هو مجموعتان من العوامل الداخلية لا تتماهى مع التراث، وإنما تغطي البنى المحلية الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، كما نشأت في إطار التحرر من الماضي من جهة، وفي إطار التأثر بالخارج في العقود الماضية من جهة ثانية، أي من حيث هي ثمرة للتفاعل السابق بين التراث المجروح والمهتز، وأحيانًا المدمر، وبين الحداثة بما هي مجموعة الأنماط الجديدة التي فرضت نفسها على وسائل وطرق إنتاج المجتمعات، لوجودها من الناحية الفكرية والخيالية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية معًا. أما المجموعة الثانية فهي العوامل التاريخية التي ترتبط ببنى النظام العالمي، من حيث هو ترتيب لعلاقات القوة على الصعيد الدولي، وبسياسات الدول المختلفة الكبيرة والصغيرة الوطنية، وما ينجم عنها من تعارض في المصالح، ومن نزعات متعددة للهيمنة والسيطرة والتحكم بمصير المجتمعات الضعيفة، للاستفادة من مواردها، واحتواء ثمار عملها وجهودها».[2]

ومن خلال هذه القراءة الواعية والدقيقة تتضح الظروف الموضوعية والمؤشرات العامة، التي تؤسس لشبكة التضامن الاجتماعي والتآلف الداخلي بصورة حيوية وفعالة.

وهذا لا شك هو شرط تحويل الظروف الموضوعية والمؤشرات العامة التي تدفع باتجاه الخيار الديمقراطي والمدني إلى واقع ملموس وحركة اجتماعية متواصلة. وبالتالي تتصاعد

(1) مالك بن نبي، ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية، (دمشق: دار الفكر، الطبعة الثالثة، 1986م)، ص 100.

(2) جورج جقمان وآخرون، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1994م)، ص 114.

قدرة المجتمع على إجهاض كل مشروع ارتدادي، وترتفع وتيرة الحركية الاجتماعية باتجاه البناء المدني والمؤسسي. فالوعي الذاتي بالظروف الموضوعية وقوانين حركتها هو شرط الاستفادة منها، وتوظيفها بما يخدم أهداف الوطن والأمة. وبهذه العناصر والقيم يكون المجتمع بكل شرائحه وفئاته مسؤولًا عن تطوير ذاته، وتجديد رؤيته لنفسه ولدوره التاريخي.

ومن المؤكد أن تطوير هذا التوجه في المحيط الاجتماعي سوف يؤدي إلى إحداث شكل أو أشكال من المشاركة الشعبية في الحياة العامة. والمجتمع الذي يفتقد الوعي والإرادة ينزوي عن راهنه، ويعيش الهامشية، ولا يتحكم في مصيره ومستقبله. لذلك فإن بداية تطور الحقل المدني الأهلي في الفضاء العربي والإسلامي هي في عودة الوعي بضرورة هذا الحقل في البناء والعمران، وامتلاك إرادة مستديمة لتحويل هذا الوعي إلى فعل مجتمعي متواصل، يتجه إلى تطوير وترقية وتنمية الحقل المدني الأهلي في الأمة، وفي المجال نفسه يمارس هذا الحقل دور إنتاج وسائل التطوير في المجتمع. وبهذا يكون الحقل الأهلي في الأمة هو حجر الأساس ونقطة البداية في مشروع العمران الحضاري الجديد.

من الطائفة إلى الدولة

حين التعمق في مجرى الأحداث والتطورات والتحولات السياسية والاجتماعية في المنطقة، نجدها تتجه نحو مسارين وخيارين، المسار الأول هو تفكيك الدول القائمة وبناء كانتونات ودويلات دينية ومذهبية في المنطقة. وهذا بطبيعة الحال سيفتح الأفق العربي صوب صراعات ونزاعات مذهبية ودينية أهلية، تدمر ما تبقى من النسيج الاجتماعي، وتؤسس لمشروعات بناء مجتمعات مغلقة وذات هوية خالصة، مما يفضي إلى التهجير والتهجير المضاد، ويدمر أسس التعايش بين الناس، ويحول الانتماء الديني والمذهبي والعرقي والقومي من مصدر للطمأنينة الاجتماعية، إلى رافد لتغذية النزاعات المفتوحة على تدمير الدول والأوطان.

وفي هذا المسار تنهار الدولة كما ينهار المجتمع، وتتحول الفضاءات الاجتماعية إلى مسرح للاحتراب وتصفية الحسابات وممارسة العنف بكل صنوفه وأشكاله. ولا شك أن هذا الخيار أو المسار هو من المسارات الكارثية على المنطقة العربية، لأنه يدمر كل شيء ولا يصل إلى شيء، لأن الانقسام والتشظي والمتلازم دائمًا مع الحروب واستخدام العنف، سيتولد وسيسري على جوانب الحياة المختلفة. لذلك يعدّ، وفق المقاييس المختلفة، أن هذا المسار من المسارات الكارثية على الإنسان العربي والاستقرار العربي والنسيج

الاجتماعي العربي، لأنه يحول الجميع ضد الجميع دون أفق سياسي واجتماعي واضح ونبيل. ولذلك نجد أن الدول التي بدأ فيها هذا المسار بالبروز، أو فيها قوى تعمل من أجل انخراط الجميع في هذا المسار، تعيش كل صنوف العذاب والعنف والقتل؛ فالجميع يمارس القتل والاختطاف والتطهير الديني أو المذهبي أو العرقي، والكل يشعر أنه بهذا العمل المشين يدافع عن مقدساته وتاريخه وثوابته، وهو في حقيقة الأمر يدمر مقدساته وتاريخه وثوابته.

وفي مقابل هذا المسار الكارثي الذي يحول العرب بكل دولهم وشعوبهم إلى ساحة للحرب والاقتتال العبثي؛ ثمة مسار آخر لا زال يراهن على الدولة، ويسعى بكل إمكاناته للدفاع عن مبدأ الدولة الجامعة والحاضنة للجميع. وهذا الخيار والمسار يشجع ويدعو الجميع للخروج من أناهم القبلية والقومية والمذهبية إلى رحاب الاجتماع الوطني الذي يثرى بالجميع، وإلى الدولة التي تتسع للجميع.

وأمام هذه المسارات ومتوالياتها، لا شك أننا مع المسار الثاني وندعو إلى تجنيب كل الدول العربية كوارث المسار الأول الذي يدمر الدولة والمجتمع معًا. وفي هذا السياق يجدر بنا أن نذكر الجميع بالحقائق التالية:

1. إن القبائل والمذاهب والأديان ليست بديلًا أو نقيضًا لمفهوم الدولة وضروراتها السياسية والاجتماعية والإنسانية. وحينما ندعو إلى التشبث بخيار الدولة، والعمل على حماية فكرة الدولة في الاجتماع العربي المعاصر، لا ندعو إلى تدمير القبائل أو المذاهب أو الأديان، وإنما ندعو إلى احترام هذا التنوع الذي تعيشه كل المجتمعات العربية، ولكنه الاحترام الذي يعزز خيار الاندماج والوحدة، لأنه حينما يتشبث كل طرف بعنوانه الخاص ويتم التضحية بحاضن وجامع الجميع، فإنه يفتح الطريق لفتن وحروب لا تنتهي بين جميع هذه المكونات.

وحينما تقصر الدولة أمام هذه الحقائق فمن الضروري أن تطالب برفع هذا التقصير. ولكن من المهم ألا يقودنا تقصير الدولة أو عدم إيفائها بمتطلبات الحياة إلى التضحية بها، لأنها ضرورة لا يمكن لأي مجتمع الاستغناء عنها. والمطلوب دائمًا إصلاح أوضاع الدولة وليس التضحية بها كمؤسسة جامعة وحاضنة للجميع.

وهي ليست بديلا عن حقائق المجتمع القبلية والمذهبية والدينية، كما أن هذه الحقائق أيضا ليست بديلًا عن الدولة ودورها ووظيفتها. والمطلوب عربيًا احترام التنوع الديني والمذهبي والقومي في المنطقة العربية، وحماية الدولة بوصفها المؤسسة التي لا غنى عنها.

2. إن حماية الدولة ودورها الحاضن لجميع التعبيرات يتطلب من جميع هذه التعبيرات

الانعتاق من ربقة الأنانية والانكفاء والانطواء وتنمية المساحات المشتركة التي تحول جميع هذه التعبيرات إلى رافد لإثراء الحياة العامة والمشتركة.

وهذا بطبيعة الحال يتطلب الإعلاء من قيمة المواطنة، بوصفها هي العنوان والحقيقة القانونية والدستورية التي تنظم منظومة الحقوق والواجبات. فالأوطان لا تبنى بانغلاق كل مجموعة على ذاتها، وإنما بانفتاح وتواصل الجميع مع الجميع ضمن رافعة ومحدد المواطنة الجامعة، كما أن الأوطان لا تحمى بتنمية النزاعات الطائفية أو أنظمة المحاصصة المذهبية، فالأوطان تحمى بالمساواة والعدالة ووحدة مؤسسة الدولة التي تتعامل مع المواطنين بوصفهم مواطنين وليسوا أفرادًا ينتمون إلى مذاهب وقوميات وقبائل. وإن انحدار العرب صوب التعامل بعضهم مع بعض بوصفهم طوائف وقبائل سيدخلهم في أتون أزمات متواصلة، وسيخدم هذا الانحدار الكيان الصهيوني الذي يتطلع إلى لحظة تآكل وتشظي العرب الداخلي، بحيث يصبح هو الكيان الأقوى والقادر على فرض شروطه على الحياة العربية بأسرها. لذلك فإن وقف هذا الانحدار ضرورة عربية رسمية وأهلية للحفاظ على فكرة ومؤسسة الدولة ووحدة العرب وللوقوف بوجه المشروع الصهيوني.

3. إن اللحظة السياسية والاجتماعية الحالية التي يعيشها العرب بكل بلدانهم وأقطارهم تتطلب صياغة مشروعات وطنية للمصالحة بين مؤسسة الدولة والمجتمع بكل شرائحه وفعالياته، لأن هذه المصالحة هي التي ستنقذ العديد من الشعوب العربية من التآكل الداخلي والتشظي الطائفي.

وإن استمرار الفجوة بين الدولة والمجتمع أو بعض فئاته أو شرائحه سيقود إلى وجود مناخ من اللاثقة التي لا تخدم أمن واستقرار الدولة العربية والشعوب العربية. لذلك فإن تجديد وتفعيل العلاقة وبناء أواصر الثقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع بكل فعالياته في الواقع العربي المعاصر يعد من الضرورات القصوى التي تجنب الواقع العربي الكثير من السلبيات والسيئات. وإنه آن الأوان بالنسبة إلى المجتمعات العربية المتنوعة للخروج من عناوينهم الخاصة إلى رحاب الوحدة الوطنية والمواطنة الجامعة، فوحدة الأوطان العربية اليوم مرهونة بوجود مبادرات فعالة وشجاعة تستهدف معالجة بعض مشاكل الحياة العربية وتعزز أواصر العلاقة بين الدولة والشعب، حتى يتمكن الجميع من إفشال مخططات الأعداء التي تعمل بوسائل عديدة لتقسيم العالم العربي وإدخاله في أتون معارك عبثية تدمر كل مكاسب العرب، وتنهي أسباب الاستقرار السياسي والاجتماعي في كل الدول العربية.

وخلاصة القول: إننا ندعو جميع العرب بكل انتماءاتهم وأيديولوجياتهم، للتمسك بفكرة الدولة لديهم؛ لأنه بدونها سنبقى كانتونات متحاربة ومتنازعة ومكشوفة لإرادات الأعداء ومخططاتهم الشيطانية.

الدولة وأمن المجتمعات

في الحياة الإنسانية ثمة منجزات نوعية، لا زالت قادرة على تقديم مكاسبها للإنسان الفرد والجماعة ولولاها لدخلت الكثير من المجتمعات الإنسانية في دائرة ضياع المصالح والفوضى التي تدمر كل شيء. وأحسب أن من أهم المنجزات التي صنعها الإنسان في هذه الحياة الطويلة هي فكرة الدولة، بوصفها مؤسسة كبرى لتنظيم شؤون المجتمعات وإدارة مصالحها والحفاظ على مكاسبها.

وإذا أردنا أن ندرك قيمة الدولة ودورها في تسيير شؤون الناس وتنظيم مصالحهم، فلننظر حينما تغيب هذه الفكرة ـ المؤسسة عن حياة أي مجتمع، حيث تنتشر الفوضى، ويدب الخصام والصراع بين مكونات وتعبيرات المجتمع، ويضحي الإنسان مهددًا في كل شؤونه. لهذا فإننا نعتقد أن وجود مؤسسة الدولة في أي بيئة إنسانية هو من ضرورات الحياة، وأنه لولا وجود هذه المؤسسة، لضاعت الحقوق، وتلاشت المكاسب، وأضحت حياة الإنسان بدون ناظم لتنظيم مصالحه المختلفة.

من هنا فإن الدولة، كفكرة ومؤسسة عامة، هي ضرورة من ضرورات الوجود الإنساني، ولا يمكن أن تنظم مصالح الناس المختلفة بدون وجود مؤسسة الدولة، فهي ضرورة وحاجة في آن، لأن المجتمعات الإنسانية التي تفتقد الدولة ـ المؤسسة ترى أن ضمن أولوياتها وأهدافها الملحة بناء مؤسسة الدولة لتنظيم شؤونها المختلفة، والحفاظ على مصالح الأفراد والمجموعات البشرية في آن.

ولكون العديد من المجتمعات العربية اليوم مهددة بانهيار الدولة ودخولها في نفق الفوضى الرهيبة، من الضروري في هذا السياق بيان وذكر النقاط التالية:

1. إن الدول، وبصرف النظر عن أيديولوجياتها ومستوى قدرتها على إدارة شؤون الناس فيها، ومدى التزامها بمقتضيات العدالة والتداول، لا زالت ضرورة من ضرورات الوجود الإنساني. وإنه لا يمكن لأي مجتمع اليوم من الاستغناء عن فكرة ومؤسسة الدولة، فكل المجتمعات الإنسانية اليوم، بصرف النظر عن درجة تقدمها أو تخلفها وبمدى التقدم الذي أحرزه الناس في حياتهم المختلفة، لا زالت بحاجة إلى الدولة، بوصفها هي المعادل الموضوعي للنظام

القادر على تنظيم شؤون الناس وتصريف مصالح الناس بدون التعدي عليها أو الاستخفاف بها أو الافتئات عليها.

لذلك فإن كل المشروعات الأيديولوجية والسياسية التي تفكر في الاستغناء المباشر أو غير المباشر عن فكرة ومؤسسة الدولة هي مشروعات تساهم بشكل مباشر في ضياع مصالح الناس ومكاسبهم المختلفة؛ فالدولة في كل المجتمعات الإنسانية لا زالت ضرورة وجود وحياة، وإن هذه المؤسسة الكبرى مهما كانت عيوبها أو أخطاؤها فإن كل هذه العيوب والأخطاء لا يمكن أن تعالج بالتخلص من فكرة الدولة أو إلغائها من الوجود الإنساني، فلا زالت هي حاجة ملحة وضرورية لكل الناس.

2. لكون المجتمعات العربية والإسلامية اليوم تعاني من خطر الإرهاب والعنف الذي بدأ بالبروز في الحياة العامة، فإن هذه المجتمعات لا يمكن أن تواجه تحديات الإرهاب والعنف بتضعيف مؤسسة الدولة أو التشجيع على إلغائها عن الحياة العامة، لأن هذه الخطوة ستفضي من الناحية الواقعية إلى المزيد من فرص انفجار العنف واستخدامه بدون مرجعية قانونية أو إدارية، مما يحول غياب أو ضعف الدولة، في أي مجتمع، إلى فرصة لتدهور الأوضاع على كل المستويات وبروز أمراض الانتقام والقتل العشوائي وما أشبه ذلك.

لذلك فإننا نعتقد أن كل التحديات التي تطلقها آفتي العنف والإرهاب، لا يمكن مواجهتها إلا بمؤسسة الدولة وأجهزتها المختلفة. وقد تصاب بعض أجهزة الدولة ببعض العيوب، ولكن مهما كانت عيوب الدول فلا غنًى عنها كمؤسسة ناظمة لمصالح الجميع ومحافظة على آليات الانتظام العام.

من هنا، وفي ظل هذه الظروف الحساسة التي تعيشها المنطقة بأسرها على كل المستويات، فإننا بحاجة إلى أن نعيد الاعتبار لفكرة ومؤسسة الدولة، وأن المجتمع بكل مكوناته وتعبيراته، ليس بديلًا عن الدولة ومؤسساتها. لذلك مهما كانت المشاكل والصعوبات، فنحن أحوج ما نكون إلى حماية فكرة الدولة في فضائنا السياسي والاجتماعي في كل بيئاتنا العربية. وإن العيوب والمشاكل التي نواجهها في العالم العربي لا يمكن أن تواجه بتغييب فكرة ومؤسسة الدولة.

ولا نريد لوطننا العربي أن ينخرط في فتنة تغييب أو تضعيف مؤسسة الدولة؛ لأن كل محاولة لتضعيف فكرة ومؤسسة الدولة، ستفضي إلى نتائج كارثية على مستوى الحياة العامة. وإنه لا يمكن لأي فئة اجتماعية أن تقبض على مصالحها بدون وجود إطار ومؤسسة الدولة.

3. لو تأملنا في حياة المجتمعات العربية التي احتربت داخليًا بعضها مع بعض، وعاشت

مرحلة الحرب الأهلية بين مكوناتها وتعبيراتها، سنجد أن هذه المجتمعات، وبعد تجربتها المرة في الحرب الأهلية، ترى أنه لا حل ولا علاج لوضعها إلا بالدولة. فالدولة حينما تغيب، والمجتمع بكل تعبيراته ومكوناته يعيش الصراع والتنافس الصريح بين كل أطرافه، فإن الصراع المفتوح بين جميع الأطياف، سيقود إلى انهيار المجتمع بكل فئاته في أتون الحرب والقتل المتبادل.

وإن وقف الانهيار الاجتماعي، لا يمكن أن يتحقق عمليًا بدون إعادة الاعتبار إلى الدولة كفكرة ومؤسسة، فهي القادرة على إخراج المجتمع من صراعاته الداخلية، وهي المؤسسة الوحيدة القادرة على تنظيم مصالح كل الفئات والأطياف بعيدًا عن احتمالات الحرب أو الصراع المفتوح. لذلك فإن المطلوب في هذا السياق رفض كل نزعة تستهدف إسقاط الدولة كمؤسسة ناظمة لشؤون المجتمع من التجربة العربية المعاصرة، فمهما كانت عيوب الدولة في التجربة العربية المعاصرة، فإن غيابها أكثر عيبًا وخطرًا على الجميع. والناس بكل مكوناتهم وتعبيراتهم، مهما كانت قوتهم الفعلية أو الافتراضية، ليسوا بديلًا عن مؤسسة الدولة. ولا نريد لمجتمعاتنا الوقوع في براثن الفوضى أو الضياع في متاهات مشروعات سياسية وأيديولوجية تستسهل فكرة تغييب مؤسسة الدولة. وعليه فإن مؤسسة الدولة بكل أجهزتها، هي المعنية بأمن الناس والمجتمعات التي تديرهم. وإن كل الجهود الاجتماعية المبذولة في هذا السياق ينبغي أن تكون داعمة لأجهزة الدولة وليست بديلًا عنها.

أسوق كل هذا الكلام لتفنيد كل أوهام الاستغناء عن فكرة ومؤسسة الدولة؛ فهي، أي مؤسسة الدولة، ضامن وحدة الوطن وهي القادرة وحدها على حماية أمن المواطنين، وهي الضرورة التي لا يمكن لأي مجتمع الاستغناء عنها.

في معنى الدول الفاشلة

ثمة حقيقة سياسية ومجتمعية تكشفها الكثير من الأحداث السياسية الكبرى التي تجري في المنطقة، إلا أن القلة من المهتمين من يلتفت إلى هذه الحقيقة، ويرصد آثارها ومتوالياتها على المواطنين وعلى الاستقرار المحلي والإقليمي والدولي. وهذه الحقيقة هي أن أخطر مرحلة تبلغها الأحداث والتطورات في أي بلد هي حينما يصبح هذا البلد بلا راعٍ وبلا حكومة تضمن الحدود الدنيا للنظام وتسيير شؤون الناس؛ لأن الدولة التي تصبح بلا راعٍ ينظم مصالح الناس، ولو في الحدود الدنيا، ويمنع التعديات على أملاك الناس وأعراضهم، تصبح فضاءً مفتوحًا ومتاحًا لجميع الجماعات السياسية والإجرامية لتنفيذ مخططاتها وأجندتها بعيدًا

عن الرقابة والمحاسبة من قبل الأجهزة الرسمية. وفي ظل صعود الجماعات العنفية العابرة للحدود، تتحول هذه الدولة الفاشلة إلى بيئة حاضنة لهذه الجماعات، تدرب فيها عناصرها على الأعمال الإرهابية والعنفية وتطور تعبئتها الأيديولوجية، مما يسرع في عملية اتساع دائرة هذه الجماعات التي تهدد أمن الأوطان والمنطقة بأسرها.

وأمام هذه الحقيقة المركبة والمتداخلة، تتعقد أزمة الأجهزة الأمنية القادرة على ضبط الأمن، وتصبح هذه الدول الفاشلة ساحة مكشوفة لكل الإرادات والمشروعات الأمنية والسياسية، مما يزيد الأعباء على أبنائها؛ فالجميع يتنافس ويتصارع بمختلف الأسلحة الأمنية والسياسية والعسكرية على أرض ليست أرضهم وبدماء الشعب المسكين الذي انهارت دولته وتحولت إلى دولة فاشلة غير قادرة على ضبط أمنها الداخلي وأمن حدودها. ولكونها أضحت ساحة مكشوفة وغير مسيطر عليها بقانون وأجهزة تنفيذية قادرة على ضبط الأمن والاستقرار، فإن جميع القوى الإقليمية والدولية والقوى الخارجة على قوانين بلدها ستتجمع في فضاء هذه الدولة الفاشلة وستتصارع هناك وستدمر بقية البنية التحتية غير المدمرة، وستفتك بالنسيج الاجتماعي والوطني، مما يفاقم من أزمات هذه المجتمعات، ويدخلها في أتون الفوضى المدمرة والكارثية على كل الصعد والمستويات.

وأمام هذه الحالة التي تؤثر سلبًا وبشكل عميق على الأمن الوطني والإقليمي والدولي نود التأكيد على النقاط التالية:

1. لو تأملنا في البدايات الأولى والتي أنتجت في المحصلة النهائية ما نسميه (الدولة الفاشلة) سنجد أن أحد الأسباب الأساسية هو انسداد أفق الحل والمعالجة الداخلية لمشاكلها السياسية والأمنية والاقتصادية وتصلب جميع الأطراف وعدم تنازلها وسعيها إلى خلق تسوية ترضي الأطراف المتصارعة وتخرج الوطن والشعب من احتمالات الصدام والصراع الدائم.

فحينما ينسد أفق الحل السياسي الداخلي وتتعاظم تأثيرات الأزمة، وتستدعي جميع الأطراف المتصارعة الخارج سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فإن النتيجة الفعلية المترتبة على ذلك هو تآكل الدولة ومؤسساتها من الداخل وتعزيز الانقسام الأفقي والعمودي في المجتمع، وتوقف عجلة البناء والتنمية، وكل هذه العناصر مجتمعة تفضي إلى دخول هذه الدولة في مرحلة الفشل والعجز عن معالجة مشاكلها وأزماتها المستفحلة. وحينما تصل الدولة إلى مرحلة الفشل والتآكل الداخلي فإن عودتها إلى عافيتها تتطلب الكثير من الجهود والإمكانات والصبر، وقد تتعافى وفي كثير من الأحيان لا تتعافى، وإنما يستمر التدمير والدمار والقضاء على المؤسسات المتبقية للدولة. وأمامنا جمهورية الصومال كمثال على ذلك، فهي

ومنذ سنين طويلة تعاني الصعوبات الجمة للعودة إلى دولة مركزية قادرة على ضبط الأمن وتسيير شؤون مواطنيها. فلم يعرف الشعب الصومالي خلال العقود الثلاثة الماضية إلا القتل والدمار والحروب الداخلية والكانتونات المغلقة بعضها على بعض والتدمير المتواصل للنسيج الاجتماعي والقبلي.

من هنا، ولكي لا تصل بعض الدول العربية الأخرى إلى مرحلة الفشل، فهي بحاجة إلى الإسراع في وقف الانحدار والتآكل الداخلي، عبر الإصلاحات الإدارية والدستورية والسياسية التي تعيد الحياة إلى مشروع الدولة، وتعيد ثقة شعبها بقدرة الدولة على الخروج من مأزق الانهيار والتآكل الداخلي.

2. دائمًا في لحظات انهيار الدول المركزية تبرز وتتعاظم الانقسامات الاجتماعية تحت يافطات دينية أو مذهبية أو عرقية أو قبلية أو جهوية، مما يجعل الانهيار خطيرًا لأنه يصيب الدولة والمجتمع في فترة زمنية واحدة، مما يفاقم من حالة العنف والاحتراب الداخلي. وهذا التشظي المجتمعي يكشف غياب مشروع وطني لهذه الدول لإنجاز مفهوم الاندماج الوطني. لذلك وفي اللحظة الأولى لغياب الدولة أو تآكلها تبرز كل التناقضات المجتمعية، ودائمًا يكون البروز بوسائل قهرية عنيفة تساهم في تدمير النسيج الاجتماعي والوطني. وهذا بطبيعة الحال يعود إلى غياب مشروع للانتماء الوطني، بحيث يكون هذا الانتماء هو الانتماء المشترك الذي يضمن حقوق الجميع بدون افتئات على أحد.

وتتحمل كل الدول العربية في هذا السياق مسؤولية العمل على بناء مشروع وطني متكامل للاندماج الوطني، بحيث لا تتحول مجتمعاتنا العربية إلى مجتمعات منقسمة أفقيًا وعموديًا تحت يافطة الانتماءات التاريخية والتقليدية. وتستند هذه الدول، في بناء مشروع الاندماج الوطني، على وسائل التنشئة والتثقيف والإعلام والتعليم والتعامل مع الجميع بالمساواة على قاعدة المواطنة الجامعة. وهذا بطبيعة الحال سيخفف من مخاطر التآكل الداخلي للدولة، لأنه يبقي المجتمع موحدًا ولديه القدرة على بناء كتلة تاريخية وطنية قادرة على وقف الانحدار وإعادة بناء الوطن على أسس جديدة تخرج الجميع من أتون المآزق السابقة.

3. من الضروري أن تدرك جميع دول المنطقة أنّ تجذر الجماعات التكفيرية والعنفية في المناطق التي انهارت فيها الدولة أو تآكلت يعد خطرًا حقيقيًا على الجميع؛ لأنه لا يمكن للأمن الوطني والقومي العربي أن يهنأ بالاستقرار السياسي في ظل وجود جماعات عنفية تكفيرية تمتلك القدرة على التدريب العسكري وحيازة الأسلحة والمعدات العسكرية بكل

أنواعها. ولذلك ثمة ضرورة وطنية وقومية لكل الدول العربية لبناء مشروع عربي متكامل يستهدف مواجهة جماعات العنف والتكفير التي بدأت بالانتشار والتوسع في دول عربية مختلفة مستفيدة من وجود ثغرات أمنية وسياسية عديدة في جسم بعض هذه الدول. لأن هذه الجماعات، وكما أثبتت التجربة في أكثر من مكان، لا تعرف إلا القتل والتفجير وتدمير البنى التحتية، ولا شك أن هذه الجماعات، بما تشكل من فكر عنفي وممارسات إرهابية، تشكل خطرًا محدقًا على العالم العربي. ولا خيار أمام العرب إلا الوقوف في وجه الثقافة التكفيرية والجماعات العنفية والإرهابية التي قد تلتقي مع إرادات دولية أو إقليمية بشكل موضوعي لإدخال العالم العربي في أتون العنف والعنف المضاد.

ولو تأملنا في ظاهرة الإرهاب، لرأينا أن الدول الفاشلة من أخصب البيئات الاجتماعية والسياسية لتمدد حركات وتنظيمات الإرهاب. فتنظيم داعش لو لم يجد دولًا فاشلة أو في طريقها للفشل لما تمكن من التوسع والامتداد. لذلك لا يمكن محاربة الإرهاب إلا بإصلاح وضع الدول العربية، وإخراج الدول الفاشلة منها من مربع الفشل، عبر دعم مشروعات المصالحة من مآزق انسداد أفق الحل والمعالجة السياسية.

وجماع القول: إن العالم العربي يواجه تحديًا جديدًا، يتجسد في انهيار وتآكل بعض دوله، مما أدخل مجتمع هذه الدولة في مضمار الصراعات المعقدة والمركبة، بعضها متعلق بملفات وصدامات داخلية، وبعضها الآخر متعلق بصراع الآخرين على أرض هذه الدولة المتآكلة مما جعل في الوسط العربي مجموعة من القنابل الحارقة والخطيرة في آن.

وأمام هذا التحدي النوعي الجديد، بحاجة أن تبادر دول العالم العربي لإيقاف هذا الانحدار وإيجاد خطط حقيقية وممكنة لإخراج هذه الدول من سقوطها السريع وتآكلها الداخلي المستغرب؛ وهذا لا يتم على نحو فعلي إلا بأدوات إصلاحية، تنهي بعض مآزق العلاقة بين الدولة والشعب، حتى يتمكن الجميع من الخروج من مخاطر انهيار دولة عربية في ظل أوضاع عربية حساسة ودقيقة على أكثر من صعيد، وتتطلب إرادة عربية جديدة تتجه صوب بناء أنظمة سياسية دستورية وقانونية وديمقراطية.

العرب وخطر تفجير المجتمعات من الداخل

حين التأمل في طبيعة الأحداث والتحولات التي تجري في المنطقة اليوم، ندرك أن المنطقة بأوضاعها الداخلية، وفي ظل التطورات الإقليمية والدولية، دخلت في مرحلة جديدة. حيث اجتازت دول المنطقة اليوم مرحلة سعي القوى السياسية، سواء كانت محلية أو إقليمية

أو دولية، من مرحلة العمل على تفكيك الأنظمة السياسية، وإحلال قوى سياسية جديدة محلها، إلى مرحلة العمل على تفجير المجتمعات العربية من الداخل، مستفيدة من طبيعة التناقضات والتباينات الموجودة في المجتمعات العربية؛ بمعنى أن اللحظة الراهنة التي تعيشها المنطقة هي لحظة انفجار الهويات الفرعية، سواء كانت دينية أو مذهبية أو قبلية أو مناطقية، وسعي أطراف كل هذه الهويات الفرعية إلى التعريف بذاتها انطلاقًا من انتمائها الفرعي؛ فأضحى الإنسان المسلم السني يعرّف نفسه بوصفه سنيًا، وذات العمل يقوم به المسلم الشيعي، وهذا ما يجري في مختلف دوائر الانتماء الفرعي المتوفرة في المجتمعات العربية.

ولا ريب أن هذه العملية المشحونة بأدبيات الهويات الفرعية لها تأثيرات حقيقية على كل النسيج الاجتماعي العربي؛ فالدول التي كانت تعيش الوحدة والاستقرار، وتتعامل مع مواطنيها بوصفهم مواطنين بصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم ومناطقهم، أضحى الجميع فيها يفكر بدائرته القريبة، ويرى أن هذه الدائرة القريبة لها كامل الحق في التعبير عن ذاتها كما تشاء، وأنها تستحق موقعًا في الخريطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليس على قاعدة إثراء الحياة الوطنية والاجتماعية، وإنما على قاعدة زحزحة بعض الدوائر الاجتماعية المنافسة لصالح الانتماء الخاص.

ونحن هنا لا نقول أن هذه المسألة أصابت دائرة انتماء محددة، دون بقية الدوائر، وإنما هي أصابت الجميع، وكل الدوائر وفق عناصر قوتها الذاتية عبرت عن أهدافها وغاياتها، فالجميع أضحى يبحث عن خلاص فردي لجماعته الخاصة، وضاعت في معمعة هذا الجدل الصاخب كل عوامل الاستقرار وأسباب حماية النسيج الاجتماعي من كل عمليات التآكل الطارئة والتي زحفت على كل الدوائر.

ولا ريب أن أول ضحية لهذا التفكير والممارسة العملية هو وحدة المجتمعات والأوطان؛ فبدل أن تفكر هذه المجتمعات في وحدتها الداخلية أضحت مهددة بانفجار هوياتها الفرعية وتهديد وجودها واستقرارها الاجتماعي والسياسي. ولعل بروز الصراعات الطائفية التي تجتاح المنطقة اليوم هو أهم تجليات المشروع الجديد الذي يستهدف تفجير المجتمعات العربية من الداخل، وتحويل كل الهويات الفرعية فيها إلى عامل لهدم استقرارها ووحدتها الداخلية.

ولو تأملنا في حال بعض المجتمعات العربية التي تعيش الفوضى وحالة الاحتراب الداخلي أو الأهلي الذي يسفك الدماء فيها، ويفجر بنيتها التحتية والأساسية ويدمرها، لوجدنا أنه من جراء تحريك ملف الانتماءات الفرعية، وتحويلها من انتماءات طبيعية ينبغي أن تحترم وتقدر،

إلى انتماءات تعبر عن ذاتها وفق النسق السياسي والعسكري الذي يبحث عن مصالح هذه الدوائر دون الدائرة الأوسع؛ وبدلًا من نسج علاقات الشراكة والتضامن الداخلي بين مختلف المكونات والتعبيرات، تم تفجير هذه الخلافات والتناقضات، وأضحت غالبية دول المنطقة تعاني في وحدتها واستمرارها كدولة واحدة ومجتمع واحد يحتضن كل هذه التعدديات والتنوعات.

وإزاء هذا المشروع الخطير، والذي بدأ من الناحية العملية بتهديد كل دول العالم العربي عبر تفجيرها من الداخل، بحيث يكون لكل هوية فرعية دولة وكيان مستقل، يعيش حالة من العداوة والخصومة مع الكيانات الاجتماعية الأخرى التي تشكلت وفق هذا المنوال، نقول أن ثمة ضرورة عربية للتفكير في مخاطر هذا المشروع، والسعي لبناء رؤية ومشروع عربي قادر على معالجة المشاكل الطائفية والمذهبية والعنصرية والجهوية على قاعدة استمرار الوحدة وصيانة المنجز التاريخي.

وهذا بطبيعة الحال يتأتى من خلال النقاط التالية:

1. لعل غالبية الدول العربية ارتكبت خطأً تاريخيًا بحق نفسها وبحق الواقع العربي المتنوع والمتعدد عندما تعاملت مع حقائق التنوع الديني والمذهبي المتوفرة في الواقع العربي بعقلية النبذ والاستئصال والطرد من مساحة الوطن الذي يحتضن الجميع. لذلك فإننا نعتقد أن غالبية الدول العربية المعاصرة، ولأسباب عديدة في أغلبها ذاتية، لم تتمكن من التعامل مع حقائق تنوعها الاجتماعي بعقلية حضارية قادرة على استيعاب كل هذه التعدديات ودمجها في متحد وطني جديد.

وبفعل هذه النزعة الاستئصالية التي تحكمت في العديد من أجهزة الدولة في التعامل مع تعدادياتها، برزت المشكلة الطائفية بمستويات متفاوتة في أغلب الدول العربية، وما نعيشه اليوم هو نتاج طبيعي لكل عمليات الطرد والاستئصال الذي مارسته أجهزة الدول العربية مع حقائق تنوعها بكل مستوياته. لذلك فإن الخطوة الأولى لإصلاح هذه الأوضاع، هو بناء رؤية عربية جديدة في طريقة التعامل مع حقائق التعدد والتنوع الموجودة في العالم العربي. وهذه الرؤية الجديدة ينبغي أن تبنى على استبدال سياسات الطرد والاستئصال بسياسات الاستيعاب والمساواة والمشاركة.

وإن حقائق التنوع ليست عيبًا يجب إخفاؤه من النسيج الاجتماعي والسياسي، كما أن هذه الرؤية الجديدة ينبغي أن تعمل على تظهير البعد الوطني الذي يجمع الجميع ويحتضنهم ويدافع عن مصالحهم ومكاسبهم. وأحسب أن هذه العناصر الأساسية هي القادرة على تحويل

حقائق التنوع والتعدد من مصدر للقلق السياسي إلى مصدر للاستقرار الاجتماعي والسياسي؛ فسياسات الاستيعاب والشراكة والمواطنة الواحدة والمتساوية في آن، هي القادرة على حماية الوحدة وتعزيز أسباب الاستقرار وإفشال مشروع تفجير المجتمعات العربية من الداخل.

2. حينما تتحول بعض الدول العربية إلى طرف في الصراعات المحلية، فإن هذه الدولة ستتحول من مصدر للوحدة وضمان مصالح الجميع إلى مؤسسة كبيرة ترعى انقسام المجتمع الواحد ودخوله في حالة من الفوضى الاجتماعية والسياسية. لذلك فإننا نعتقد أن تطوير بنية الدولة العربية المعاصرة، بحيث تكون دولة لجميع المواطنين بصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم، هو الحل الأمثل الذي يخرج العالم العربي من وقائع التشظي الذي بدأ بالبروز في أكثر من دولة ومجتمع.

3. حينما يغيب المشروع الوطني الجامع والمحتضن لكل حقائق التنوع والتعدد، تبرز الانتماءات الفرعية بنزعتها الاستقلالية والانفصالية. لذلك فكل دولنا العربية تحتاج اليوم إلى مشروع وطني متكامل وشامل، وقادر على استيعاب كل حقائق التنوع وإشراكها في الإطار الوطني بدون أية نزعة تعمل على استخدام الغطاء الوطني للانتصار لانتماء على حساب بقية الانتماءات. فليس جديدًا حينما نقول أن مجتمعاتنا متنوعة ومتعددة وفي ذات الوقت نطمح إلى الوحدة وبناء أوطان قوية وصلبة.

أمام هذه الغاية النبيلة ثمة ضرورة لاحترام كل هذه التنوعات عبر مشروع وطني يستوعب الجميع ويحترمهم وتصان خصوصياتهم بالقانون؛ فوالأوطان الصلبة لا تبنى إلا بالوحدة المبنية على احترام التنوع، وبإشراك جميع أبناء الوطن في الحياة العامة.

وخلاصة القول: إننا نتمكن كدول عربية من إفشال مشروع تفجير المجتمعات العربية من الداخل، وذلك عبر تغيير إستراتيجية التعامل مع حقائق التنوع الديني والمذهبي الموجودة في الفضاء العربي، بحيث يتم التعامل على قاعدة الاحترام والشراكة الوطنية، التي لا تميز أو تفرق بين انتماء وآخر في الدائرة الوطنية. وعبر هذه الإستراتيجية نحافظ على مكاسبنا التاريخية، ونتمكن من هزيمة مشروعات كسرنا من الداخل عبر تفجير تناقضاتنا الداخلية.

الإرهاب وتخريب الدول

أود في هذه الإطار أن أنطلق من سؤال مركزي، ألا وهو: هل تستطيع الجماعات المتطرفة والإرهابية أن تبني دولة وتؤسس لنظام سياسي مستقر؟

لو تأملنا في تجارب جميع الجماعات المتطرفة والإرهابية، سواءً في دولنا العربية والإسلامية

أو في دول العالم المختلفة، سنجد أن طبيعة هذه الجماعات وآليات عملها وعقليتها العامة، غير قادرة على بناء دولة وتأسيس نظام سياسي مستقر. صحيح أن هذه الجماعات قادرة على بيع الأوهام المثالية والأيديولوجية على الناس، مستفيدة من طبيعة الخطاب الأيديولوجي الذي تتبناه، والذي يصور أمر بناء الدول وكأنه من الأمور البسيطة والسهلة، وأن تمكنها السياسي سيفتح للجميع خير الأرض والسماء. ولكن حين تفحص تجاربها ستجد أنها قادرة على هدم الدول وتفتيت عناصر قوتها، وتخريب النسيج الاجتماعي للمجتمعات، إلا أنهم غير قادرين البتة على بناء أنظمة سياسية مستقرة وتتمكن من إدارة دولة وضمان مصالح العباد فيها.

وعدم قدرة الجماعات المتطرفة والإرهابية على بناء أنظمة سياسية مستقرة وقادرة على حفظ وحماية مصالح جميع المواطنين يعود في تقديرنا إلى الأسباب التالية:

1. إن بناء الدول والأنظمة السياسية المستقرة يحتاج باستمرار إلى عقلية تلحظ معطيات الواقع وحقائقه، وتتحرك بخطوات مدروسة لبناء لبنات النظام السياسي المأمول؛ وهذا بطبيعة الحال يتطلب نسج علاقات تعاون أو تحالف مع بقية القوى السياسية والاجتماعية الموجودة في المجتمع، وتتطلع أيضا إلى بناء نظام سياسي جديد.

وهذا لا يمكن أن تقوم به الجماعات المتطرفة والإرهابية، لأنها جماعات تستند في النظر إلى الواقع وأحواله إلى معادلة صفرية، إما هذا وإما هذا، يعني إما أن يتمكنون بوحدهم ويبنوا واقعًا على مقاسهم الأيديولوجي، وإما أن يستمروا في القتل والتدمير وإشاعة كل أشكال التطرف والإرهاب؛ ففكر هذه الجماعات المتطرف وبنيتها الإرهابية يحول دون أن تتوفر لدى هذه الجماعات قدرة فعلية على بناء دول وأنظمة سياسية مستقرة، ولم يحدثنا التاريخ عن جماعة متطرفة، بصرف النظر عن أيديولوجيتها وطبيعة خطابها، تمكنت من بناء دولة. صحيح أن هذه الجماعات قادرة، عبر عنفها وإرهابها وتدمير بنى الحياة في المجتمع، من إسقاط حكومات وأنظمة سياسية، ولكنها دائمًا غير قادرة على بناء دولة. وعدم القدرة هذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعتها الإرهابية وبنيتها المتطرفة، التي تجعلها قادرة على الهدم والتدمير دون البناء والعمران.

2. بناء الأنظمة السياسية القادرة على حفظ وحماية مصالح جميع العباد في كل مناطق البلد يحتاج دائمًا إلى ذهنية سياسية وإدارية تعلي من شأن التوافق وتعمل على توسيع المساحات المشتركة مع مجموع الفعاليات والقوى السياسية الحية؛ لأنه لا يمكن لجهة سياسية أو أيديولوجية واحدة أن تتحمل بوحدها عبء توفير مستلزمات بناء دولة مستقرة

وقادرة على الاستمرار، فهذه المهمة بطبيعتها تحتاج إلى تضافر جهود جميع القوى السياسية والاجتماعية حتى تتمكن من بناء واقع سياسي جديد بقاعدة اجتماعية واسعة، وهذا لا يتأتى إلا للجماعات المعتدلة التي تتمكن من بناء تسويات وتوافقات من أجل المصلحة العامة.

وجماعات التطرف والإرهاب غير قادرة ذاتيًا وموضوعيًا من تدوير زوايا الاختلاف مع غيرها، لأنها جماعات تلتزم على المستوى الفعلي بمقولة الشاعر (لنا الصدر دون العالمين أو القبر)؛ فالنزعة الأيديولوجية لجماعات العنف والإرهاب لا تعرف خيار تدوير الزوايا، ولا تفقه مسار التسويات والتوافقات السياسية والمؤسسية القادرة على بناء كتلة واسعة من السياسيين والفعاليات الاجتماعية المختلفة لبلورة إدارة سياسية جامعة، لبناء واقع سياسي جديد بمقاس مصلحة الوطن كله ومتطلبات الحياة السياسية التي تحتضن جميع القوى السياسية بمختلف مرجعياتها الأيديولوجية والفكرية والسياسية. فجماعات العنف والإرهاب، تعرف المغالبة والصراع المباشر بكل أدواته مع من يختلف معها أيديولوجيًا أو سياسيًا. ولا تفقه هذه الجماعات أي شيء في فنون بناء التوافقات والتسويات الاجتماعية والسياسية، لذلك هي جماعات غير قادرة على بناء أنظمة سياسية مستقرة بمقاس كل المواطنين وفعالياتهم السياسية والاجتماعية المتعددة.

3. من المؤكد أننا نعيش اليوم في عصر تتداخل فيه الإرادات والمصالح وتتشابك بين مختلف الأمم والشعوب، ولا يمكن لأية قوة سياسية أو أيديولوجية أن تحارب العالم كله، لأن أية جماعة تفكر بهذه الطريقة هي جماعة تبيع الوهم على الناس وتتجه بخياراتها نحو الانتحار الجماعي. ويبدو أن طبيعة تفكير وعقلية جماعات التطرف والإرهاب تنسجم وهذه الطريقة في التعامل مع العالم بقواه المختلفة، لأنها جماعات لا تحسن بناء صداقات سياسية وفكرية لها، وإنما هي تستعمل عملية تصنيف جميع الأطراف والقوى في خانة الخصوم والأعداء، لذلك هي بمثابة قنبلة جاهزة للانفجار في كل وقت ومع أي طرف، لأنها ببساطة شديدة لا تمتلك قراءة موضوعية لأحداث العالم وقواه الفاعلة، ومثل هذا السلوك السياسي والأيديولوجي غير قادر على بناء العناصر الذاتية والشروط الموضوعية لبناء دولة أو نظام سياسي حاضن لجميع تعبيرات المجتمع.

وعليه نتمكن من القول: أن جماعات العنف والإرهاب غير قادرة ذاتيًا وموضوعيًا على بناء دولة وأنظمة سياسية جديدة تستطيع إنجاز الأمن والاستقرار العميق في المجتمعات، لأن البنية الأيديولوجية والفكرية لهذه الجماعات ترذل فكرة الاستقرار وتوفير الخدمات الضرورية ومشروعات التنمية، فهي تتعامل مع ذاتها ودورها بوصفها كتلة بشرية

وأيديولوجية مهمتها الأساسية هداية البشر وإخراجهم من كفرهم أو شركهم أو غيهم الديني، وهي لا تفقه أصول وقواعد بناء الدول، وامتلاكها لخطابات أيديولوجية تبشيرية لا يعني أنها قادرة على بناء دولة بشروطها القانونية والدستورية والسياسية ومنسجمة وروح العصر ومكاسب الحضارة الحديثة.

من هنا فإن من يريد أن يدمر دنياه، ويقضي على كل فرص الحياة الكريمة، فعليه باتباع هذه الجماعات. وعليه فإننا نعتقد وبشكل عميق أن جماعات العنف والإرهاب قادرة على التخريب والتفجير وإدخال الدول والمجتمعات في مربع الدول والمجتمعات الفاشلة، وغير قادرة ذاتيًا وموضوعيًا على بناء دول مستقرة وتتحرك باتجاه التطور والتقدم. هذا ما تثبته التجارب، وهذا ما نفهمه من عقلية أهل التطرف والإرهاب؛ فالكلام الجاهز والبسيط والمعادلات الصفرية لا تبني دولًا، ولا تؤسس لاستقرار عميق للأمم والمجتمعات.

العالم العربي ودولة المواطنة

لعلنا لا نأتي بجديد حين القول: أن أغلب المجال العربي، بكل دوله وشعوبه، يعاني من تحديات خطية وأزمات بنيوية، ترهق كاهل الجميع، وتدخلهم في أتون مآزق كارثية؛ فبعض دول هذا المجال العربي، دخلت في نطاق الدول الفاشلة التي لا تتمكن من تسيير شؤون مجتمعها، مما أفضى إلى استفحال أزماتها ومآزقها على كل الصعد سواءً الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية، والبعض الآخر من الدول والمجتمعات مهدد في وحدته الاجتماعية والسياسية، فهو قاب قوسين أو أدنى من اندلاع بعض أشكال وصور الحرب الأهلية، ودول أخرى تعاني من غياب النظام السياسي المستقر، ولا زالت أطرافها ومكوناتها السياسية والمذهبية تتصارع على شكل النظام السياسي، وطبيعة التمثيل لمكونات وتعبيرات مجتمعها.

إضافة إلى هذه الصور، هناك انفجار للهويات الفرعية في المجال العربي بشكل عمودي وأفقي، مما يجعل النسيج الاجتماعي مهددًا بحروب وصراعات مذهبية وطائفية وقومية وجهوية. ونحن نعتقد أن اللحظة العربية الراهنة مليئة بتحديات خطيرة تهدد استقرار الكثير من الدول والمجتمعات العربية، وتدخل الجميع في أتون نزاعات عبثية تستنزف الجميع وتضعفهم، وتعمق الفجوة بين جميع الأطراف والمكونات.

وفي تقديرنا أن المشكلة الجوهرية، التي ساهمت بشكل أو بآخر في بروز هذه المآزق والتوترات في المجال العربي، هي غياب علاقة المواطنة بين مكونات وتعبيرات المجتمع العربي الواحد؛ فالمجتمعات العربية تعيش التنوع الديني والمذهبي والقومي، وغياب نظام

المواطنة كنظام متجاوز للتعبيرات التقليدية جعل بعض هذه المكونات تعيش التوتر في علاقتها، وبرزت في الأفق توترات طائفية ومذهبية وقومية، فالعلاقات الإسلامية المسيحية في المجال العربي شابها بعض التوتر، وحدثت بعض الصدامات والتوترات في بعض البلدان العربية التي يتواجد فيها مسيحيون عرب. وفي دول عربية أخرى ساءت العلاقة بين مكوناتها القومية، بحيث برزت توترات وأزمات قومية في المجال العربي، وليس بعيدًا عنا المشكلة الأمازيغية والكردية والأفريقية. وإضافة إلى هذه التوترات الدينية والقومية، هناك توترات مذهبية بين السنة والشيعة، وعاشت بعض الدول والمجتمعات العربية توترات مذهبية خطيرة تهدد استقرارها السياسي والاجتماعي.

فحينما تتراجع قيم المواطنة في العلاقات بين مكونات المجتمعات العربية تزداد فرص التوترات الداخلية في هذه المجتمعات؛ لهذا فإننا نعتقد أن العالم العربي يعيش مآزق خطيرة على أكثر من صعيد، وهي بالدرجة الأولى تعود إلى خياراته السياسية والثقافية، فحينما يغيب المشروع الوطني والعربي، والذي يستهدف استيعاب أطياف المجتمع العربي، وإخراجه من دائرة انحباسه في الأطر والتعبيرات التقليدية إلى رحاب المواطنة؛ فإن هذا الغياب سيدخل المجتمعات العربية في تناقضات أفقية وعمودية، تهدد استقرارها السياسي والاجتماعي. وإن نزعات الاستئصال، أو تعميم النماذج، لا تفضي إلى معالجة هذه الفتنة والمحنة، بل توفر لها المزيد من المبررات والمسوغات.

فدول المجال العربي معنية اليوم، وبالدرجة الأولى، بإنهاء مشاكلها الداخلية الخطيرة التي أدخلت بعض هذه الدول في خانة الدول الفاشلة والبعض الآخر على حافة الحرب الداخلية التي تنذر بالمزيد من التشظي والانقسام. فما تعانيه بعض دول المجال العربي على هذا الصعيد خطير، وإذا استمرت الأحوال على حالها فإن المجال العربي سيخرج من حركة التاريخ، وسيخضع لظروف وتحديات قاسية على كل الصعد والمستويات.

وإن حالة التداعي والتآكل في الأوضاع الداخلية العربية لا يمكن إيقافها، أو الحد من تأثيراتها الكارثية، إلا بصياغة العلاقة بين أطياف المجتمع على قاعدة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات. وإن غياب مقتضيات وحقائق المواطنة في الاجتماع السياسي العربي سيقوي من اندفاع المواطنين العرب نحو انتماءاتهم التقليدية، وعودة الصراعات المذهبية والقومية والدينية بينهم، وسيوفر لخصوم المجال العربي الخارجين إمكانية التدخل والتأثير في راهن هذا المجال ومستقبله. ففي المجتمعات العربية، كغيرها من المجتمعات الإنسانية التي تحتضن تعدديات وتنوعات مختلفة، لا يمكن إدارة هذه التعدديات على نحو إيجابي إلا

بالقاعدة الدستورية الحديثة (المواطنة)، كما فعلت تلك المجتمعات الإنسانية التي حافظت على أمنها واستقرارها.

فالاستقرار الاجتماعي والسياسي العميق في المجتمعات العربية هو وليد المواطنة بكل حمولتها القانونية والحقوقية والسياسية؛ وأي مجتمع عربي لا يفي بمقتضيات هذه المواطنة فإن تباينات واقعه ستنفجر وسيعمل كل طرف للاحتماء بانتمائه التقليدي والتاريخي، مما يصنع الحواجز النفسية والاجتماعية والثقافية والسياسية بين مكونات المجتمع الواحد. وفي غالب الأحيان فإن هذه الحواجز لا تصنع إلا بمبررات ومسوغات صراعية وعنفية بين جميع الأطراف، فتنتهي موجبات الاستقرار، ويدخل الجميع في نفق التوترات والمآزق المفتوحة على كل الاحتمالات.

لهذا فإن دولة المواطنة هي الحل الناجح لخروج العالم العربي من مآزقه وتوتراته الراهنة؛ فدولة المواطنة هي التي تصنع الاستقرار وتحافظ عليه، وهي التي تستوعب جميع التعدديات وتجعلها شريكة فعلية في الشأن العام، وهي التي تجعل خيارات المجتمع العليا منسجمة مع خيارات الدولة العليا والعكس، وهي التي تشعر الجميع بأهمية العمل على بناء تجربة جديدة على كل المستويات، وهي التي تصنع الأمن الحقيقي لكل المواطنين في ظل الظروف والتحديات الخطيرة التي تمر بها المنطقة.

والمجتمعات لا تحيى حق الحياة إلا بشعور الجميع بالأمن والاستقرار، لهذا فإن الأمن والاستقرار لا يبنى بإبعاد طرف أو تهميشه، وإنما بإشراكه والعمل على دمجه وفق رؤية ومشروع متكامل في الحياة العامة. وهذا لا تقوم به إلا دولة المواطنة، التي تعلي من شأن هذه القيمة، ولا تفرق بين مواطنيها لاعتبارات دينية أو مذهبية أو قومية، فهي دولة الجميع، وهي التمثيل الأمين لكل تعبيرات وحراك المجتمع.

إن المجال العربي اليوم، من أقصاه إلى أقصاه، أمام مفترق طرق، فإما المزيد من التداعي والتآكل، وإما وقف الانحدار عبر إصلاح أوضاعه وتطوير أحواله، والانخراط في مشروع استيعاب جميع أطرافه ومكوناته في الحياة السياسية العامة؛ فالخطوة الأولى المطلوبة للخروج من كل مآزق الراهن وتوتراته، في المجال العربي، هي أن تتحول الدولة في المجال العربي إلى دولة استيعابية للجميع، بحيث لا يشعر أحد بالبعد والاستبعاد. دولة المواطن بصرف النظر عن دينه أو مذهبه أو قومه، بحيث تكون المواطنة هي العقد الذي ينظم العلاقة بين جميع الأطراف. فالمواطنة هي الجامع المشترك، وهي حصن الجميع الذي يحول دون افتئات أحد على أحد.

وجماع القول: إن دولة المواطنة، المتساوية في الحقوق والواجبات، هي خشبة الخلاص من الكثير من المآزق والأزمات.

العالم العربي والحكم الرشيد

يعيش العالم العربي اليوم، بكل دوله وشعوبه، الكثير من التحولات والتطورات المتسارعة؛ حيث دشنت لحظة سقوط نظام بن علي في تونس عملية التغييرات والتحولات التي لا زال تأثيرها ممتدًا ومتواصلًا في كل أرجاء العالم العربي بمستويات وأشكال متفاوتة ومختلفة. ولا ريب أن ما يجري من أحداث وتطورات في بعض البلدان العربية هو مذهل وغير متوقع، وكل المعطيات السابقة لا تؤشر أن ما حدث سيكون قريبًا. لهذا فإن كل هذه التطورات والتحولات هي، بمستوى من المستويات، مفاجئة للجميع.

فالفكر السياسي العربي، وخلال العقود الثلاثة الماضية، كان يبشر بأن الثورات والانتفاضات الشعبية لم تعد هي وسيلة التغيير السياسي في المنطقة، وأن ثورة 1979م في إيران هي آخر الثورات الشعبية في المنطقة؛ لذلك فإن النخب السياسية في العالم العربي، بكل أيديولوجياتها وخلفياتها الفكرية، كانت تعيش حالة من اليأس تجاه قدرة الشعب أو الشعوب العربية من إحداث تحولات دراماتيكية في واقعها السياسي وواقع المنطقة بشكل عام. ولكن جاءت أحداث وتطورات وتحولات تونس، ومن بعدها مصر، لكي تثبت عكس ما كانت تروجه بعض الأيديولوجيات والنخب تجاه الجماهير وقدرتها على إحداث تغيير سياسي في واقعها العام. والملفت للنظر، والذي يحتاج إلى الكثير من التأمل العميق، هو أن جيل الشباب، أي جيل الإعلام الجديد من الفيسبوك وتويتر ويوتيوب، هو الذي قاد عملية التغيير، وهو الذي تمكن من تحريك الشارع العام في تونس ومصر. فالجيل الجديد الذي كانت تصفه بعض النخب والجماعات بأنه جيل ترعرع بدون قضية عامة يسعى من أجلها ويناضل في الدفاع عنها، عكس أجيال الخمسينيات والستينيات، هو الذي قاد عملية التغيير، وبوسائله السلمية استطاع أن يحرك كل النخب وكل شرائح وفئات المجتمع الأخرى.

لهذا فإن ما حدث ويحدث في العالم العربي اليوم هو مذهل، وقد أنهى حقبة وتداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث كان الغرب ينظر إلى شرائح المجتمعات العربية المختلفة بوصفها مشروعًا قائمًا أو محتملًا للإنسان الإرهابي الذي يفجر نفسه ويقوم بأعمال عنفية لا تنسجم وقيم الدين وأعراف العالم العربي وتقاليده الراسخة. فما جرى في تونس ومصر، حيث حضر الشباب، ومارسوا حقهم بالتعبير عن الرأي، أنهى على المستوى الإستراتيجي

حقبة بقاء الشباب العربي تحت تهمة وتداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر. والنموذج الجديد الذي قدمه الشباب العربي في تونس ومصر وغيرها من الدول العربية التي شهدت حراكًا اجتماعيًا وسياسيًا ومطلبيًا هو أنه جيل يستحق أن يعيش حياة كريمة، وأن تعاطيه الشأن العام عبر عنه خارج الأطر والأحزاب الأيديولوجية، ومارسه بطريقته الخاصة، والمذهل في الأمر أن هذه الطريقة غير المتوقعة هي التي آتت أكلها ونجحت في إحداث تغييرات وتحولات سياسية واجتماعية كبرى في أكثر من بلد عربي.

لهذا فإننا نعتقد أن المنطقة العربية بأسرها تعيش مرحلة جديدة على أكثر من صعيد؛ وما نود أن نؤكد عليه في هذا السياق هو النقاط التالية:

1. إن المجتمعات والشعوب العربية تستحق حكومات وأنظمة سياسية متطورة ومدنية تفسح المجال للكفاءات الوطنية المختلفة للمشاركة في تنمية الأوطان العربية وتطويرها على مختلف الصعد والمستويات.

والذي يلاحظ أن الدول العربية التي كانت، أو لا زالت، في منأًى من موجة المطالبة بالإصلاحات والتغييرات هي تلك الدول التي تعيش في ظل أنظمة وحكومات فيها بعض اللمسات أو الحقائق الديمقراطية، أو تمكنت من حل بعض مشاكل شعبها الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك فإننا نعتقد أن هذه الموجة ستطال بشكل أو بآخر كل الدول والشعوب العربية. ونحن نعتقد أن مسارعة الدول العربية في القيام بإصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية سيقلل من فرص خروج الناس إلى الشارع إلى المطالبة بحقوقهم. وما جرى في تونس ومصر يوضح بشكل لا لبس فيه أن المجتمعات العربية تستحق أوضاعًا سياسية واقتصادية وقانونية أفضل مما تعيشه الآن.

2. إن التحولات السياسية الكبرى التي تحققت في تونس ومصر، وموجاتهما الارتدادية في أكثر من بلد عربي، تجعلنا نعتقد وبعمق أن المشاكل الكبرى، وبالذات على الصعيد السياسي، متشابهة في أغلب الدول العربية؛ فالحكومات والأنظمة السياسية في هذه الدول هي أنظمة ذات قاعدة اجتماعية ضيقة، مع تضخم في أجهزتها الأمنية التي تمارس الإرهاب والقمع بكل صوره وأشكاله، مما زاد من الاحتقانات، وراكم من المشكلات البنيوية التي يعيشها المجتمع والدولة في هذا البلد العربي أو ذاك.

وبفعل هذه الحقيقة تمكنت هذه الدول التسلطية من إفراغ كل الأشكال والحقائق الديمقراطية الموجودة في أكثر من بلد عربي من مضمونها الحقيقي، حتى أضحت نموذجًا صارخًا لمقولة «الاستبداد الديمقراطي» التي أطلقها المفكر المصري عصمت سيف الدولة؛

فالأشكال الديمقراطية أصبحت عبئًا حقيقيًا على المجتمعات العربية ونخبها السياسية والاجتماعية والثقافية، لأنه باسم الديمقراطية يتم تأبيد السلطة واحتكار عناصر القوة، وتستفحل من جراء هذا كل أمراض الاستبداد والديكتاتورية.

3. إن الإصلاح السياسي الذي نرى أنه جسر عبور لكل الدول العربية إلى مرحلة جديدة تؤهلها لتجاوز بعض مشكلاتها ومعالجة أزماتها الداخلية، ويحصنها من خلال تطوير علاقة الدولة بمجتمعها تجاه كل التحديات والمخاطر، هو ضرورة حكومية رسمية، كما هو حاجة وضرورة مجتمعية.

فهو (أي الإصلاح) ضرورة للحكومات العربية لتجديد شرعيتها الوطنية وتوسيع قاعدتها الاجتماعية ولكي تتمكن من مواجهة التحديات المختلفة، كما هو ضرورة وحاجة للمجتمعات العربية، لأنه هو الذي يخرج الجميع من أتون التناقضات الأفقية والعمودية الكامنة في قاع المجتمعات العربية، وهو الذي يصوغ العلاقة بين مختلف المكونات على أسس الاحترام المتبادل والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات. ومن المعلوم أن الانغلاق في السلطة سمة من سمات الدولة التسلطية (على حد تعبير خلدون النقيب في كتابه: الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر.. دراسة بنائية مقارنة)، وهو يعبر عن حالة غير طبيعية في مسيرة الدولة الحديثة، هي حالة التماهي بين السلطة والدولة. لهذا فإن العالم العربي بحاجة إلى أنظمة سياسية حديثة تستجيب لشروط العصر وتتناسب والدينامية الاجتماعية المتدفقة.

4. إن التجارب والتحولات السياسية الكبرى تجعلنا نعتقد أن الشيء الأساسي الذي يجعل عمر الدول طويلًا وممتدًا عبر التاريخ ليس ترسانتها العسكرية وموقعها الجغرافي والإستراتيجي، وإنما هو قبول ورضا الناس بها.

إن كل تجارب الدول عبر التاريخ الطويل تثبت بشكل لا لبس فيه أن حكم الناس بالإكراه قد يطول، إلا أنه لا يدوم، وأن عمر الدول واستمرارها مرهون بقدرة هذه الدول على تحقيق رضا وقبول الناس بها. بمعنى أن الدول حتى ولو كانت إمكاناتها البشرية محدودة وثرواتها الطبيعية والاقتصادية متواضعة، إلا أن رضا الناس بها، وقبول الشعب بأدائها وخياراتها، يجبر الكثير من نواقص الدولة الذاتية أو الموضوعية، ويمدها بأسباب الاستمرار والديمومة. فالذي يديم الدول ويوفر لها إمكانية الاستمرار هو مشاركة الناس في شؤونها المختلفة، واحتضانهم لمشروعها، وشعورهم بأنها (أي الدولة) هي التعبير الأمثل لآمالهم وطموحاتهم المختلفة.

وما جرى في تونس ومصر من أحداث وتحولات سياسية سريعة يؤكد هذه الحقيقة، فكل المؤسسات والأجهزة العسكرية لم تستطع أن تدافع عن مؤسسة السلطة التي يرفضها

الناس ويعتبرونها معادية لهم في حياتهم اليومية وتصوراتهم لذاتهم الجمعية والمستقبلية. لهذا فإننا نعتقد بأن إسراع الدول في إصلاح أوضاعها، وتطوير أنظمتها القانونية والدستورية، وتوسيع قاعدتها الاجتماعية وتجديد شرعيتها السياسية، يساهم في إعطاء عمر جديد لهذه الدول، فتحريك عجلة الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دولنا العربية أضحى اليوم من الضرورات والأولويات التي تحول دون دخول دولنا العربية في أتون المشكلات والأزمات التي تعوق مسيرتها ودورها في الحياة الوطنية والقومية والدولية.

ومن المؤكد أن اقتراب الدول العربية من قيم ومعايير الحكم الرشيد هو الذي سيعيد الاعتبار إلى المنطقة العربية، وهو السبيل المتاح والممكن اليوم للخروج من العديد من الأزمات والمآزق على الصعيدين الداخلي والخارجي، فوحده الحكم الرشيد، بكل قيمه ومضامينه ومقتضياته، هو الذي سيعيد العالم العربي إلى حركة التاريخ، ودون ذلك ستبقى المنطقة بكل ثرواتها البشرية والاقتصادية بعيدًا عن القبض على أسباب التقدم والاستمرار الحضاري.

أيها العرب... حافظوا على دولكم

لو تأملنا في مآل الأحداث والتطورات التي تجري في المنطقة العربية على أكثر من صعيد لوصلنا إلى قناعة عميقة مفادها: أن هذه الأحداث تتجه صوب إسقاط مفهوم وواقع الدولة في المنطقة العربية، لصالح إمارات أو ولايات لا تتعدى إدارة الأوضاع المحلية، بحيث تتحول كل مدينة في المنطقة العربية إلى ولاية قائمة بذاتها، لها علمها الخاص وجيشها وحكومتها؛ مما يعني الترحم على مرحلة سايكس بيكو، والدخول في مرحلة تجزئة المجزأ وتأسيس حكومات وأنظمة سياسية على مقاس الانتماءات الدينية والمذهبية والقبلية المنتشرة في ربوع العالم العربي.

وتباشير هذه المرحلة بدأت في الرقة ودير الزور والموصل والعمل المتواصل لتعميم هذه النماذج الكارثية على المنطقة العربية؛ ومن هنا فإن المعطيات السياسية القائمة اليوم في المنطقة العربية، تتجه صوب (اللادولة)، وهي حالة إذا تعممت في العالم العربي فإن هذا يعني دخول العرب جميعًا في متاهة طويلة، ستمارس فيها كل أشكال الفوضى والقتل على الهوية وضياع الحقوق بكل مستوياتها.

وعليه فإننا ندرك أخطاء وخطايا الكثير من الدول في المنطقة العربية، ونعتبر أن بعض خيارات وسياسات هذه الدول هي التي أوصلت الأمور إلى ما وصلت إليه؛ ولكن البديل الذي

تتجه إليه الأحداث والتطورات أكثر خطرًا وكارثية على الواقع العربي من وجود دول تحافظ في المجمل على النظام العام وتحول دون الاقتتال الأهلي. فالدول، مهما كانت ارتكاباتها وأخطاؤها وسيئاتها، أفضل بكثير من مرحلة (اللادولة) حيث تعم الفوضى وتسري كل أشكال النهب والتعدي على الحقوق.

من هنا فإننا نرى أن الراهن العربي في أغلب دوله ومناطقه يتجه صوب: إما مرحلة بقاء الدولة القائمة بكل أخطائها وسيئاتها، وإما مرحلة (اللادولة) حيث تتشكل ولايات وإدارات محلية على مقاس الانتماءات المذهبية والقبلية والدينية. ومن المؤكد أن تعميم نموذج (اللادولة) يساوي تغييبًا دائمًا للعرب على كل المستويات الإقليمية والدولية، وانتصارًا تاريخيًا للمشروع الصهيوني في المنطقة، وانتقال العرب من مرحلة (المطالبة بإصلاح دولهم وخياراتها السياسية والاقتصادية) إلى مرحلة (بقاء الدول ووظائفها الأولية).

وإزاء هذه التطورات الخطيرة التي تشهدها العديد من الدول، حيث تحولت من دولة واحدة إلى مجموعة دويلات متحاربة بعضها مع بعض بدون أي أفق للحل والمصالحة، من الضروري التأكيد على النقاط التالية:

1. إننا ندرك أهمية وجود مؤسسة الدولة كناظم أساسي لكل الأمم والشعوب، ونعتبر أن غياب مؤسسة الدولة يعني على المستوى العملي الوقوع في براثن الفوضى والاقتتال الداخلي. ولكن صمود هذه الدولة أمام تطورات المرحلة وتداعياتها الخطيرة يتطلب من القائمين على أمرها، في كل المنطقة العربية، إصلاح وتطوير بعض أمورها، حتى لا يكون الطريق الوحيد أمام بعض العرب (وهو طريق غير مبرر على كل حال) هو إسقاط الدولة وبناء أوضاع سياسية واجتماعية على مقاس المذاهب والقبائل والعشائر. ومن الضروري في هذا السياق أن تدرك جميع النخب والفعاليات أنه مهما كان سوء الدولة وخياراتها، إلا أنها أفضل من مرحلة تشظي الدولة وإنهاء وجودها كناظم ومحافظ على المصالح العامة.

ولو تأملنا في أحوال الناس والشعوب الذين عاشوا مرحلة غياب الدولة وانخرطوا في مرحلة الفوضى وتعدد الرايات والمجاميع المسلحة التي تدير مدنًا وأحياءً، لاتضحت بعمق حقيقة ما نصبو إليه؛ فلو كان الخيار دولة جائرة وبها عيوب الدنيا إلا أنها تحافظ على الحدود الدنيا للنظام العام ومصالح الناس، وبين تغييب الدولة وكل مكون أو تعبير يدير نفسه بنفسه، فإننا لا شك نفضل الخيار الأول، لأنه في الحدود الدنيا يحول دون الفوضى وانتشارها.

من هنا فإننا ندعو كل القوى الأهلية التي تحارب حكوماتها وأنظمتها السياسية إلى ضرورة الالتفات إلى طبيعة المخطط الذي يستهدف المنطقة، حيث تدمير الجيوش العربية وتخريب

البنية التحتية للدول والمجتمعات والتغذية المستمرة للإحن المذهبية والقبلية والجهوية، مما يفضي على المستوى العملي إلى انهيار الدولة في المنطقة العربية. فنحن مع إصلاح الأوضاع السياسية في كل دول المنطقة العربية، ولكننا لسنا مع تدمير الدول وتخريب عناصر القوة والاستقرار فيها وفي مجتمعاتنا. لذلك ثمة ضرورة للحفاظ على الدولة لوقف الانحدار وللحؤول دون التشظي الدائم في المنطقة العربية.

2. بعيدًا عن إحن التاريخ وصعوبات الراهن ومآزقه والتباساته، ثمة حاجة تاريخية في المنطقة العربية والإسلامية لصياغة تفاهم جديد بين السنة والشيعة في المنطقة العربية، يستهدف هذا التفاهم إنهاء حالة الاحتراب القائمة في أكثر من بلد عربي، وإرساء قواعد وأسس ومبادئ لعلاقة تفاهم جديدة تجنب المنطقة بأسرها احتمالات الحروب المذهبية المتنقلة، والتي لا رابح منها سوى أعداء الأمة المتربصين براهنها ومستقبلها؛ لأن بقاء حالة الانقسام الحاد، والاحتراب المستمر، سيجعل المنطقة بأسرها مكشوفة أمنيًا وسياسيًا، وهذا الانكشاف لن يخدم إلا أعداء الأمة.

وندرك سلفًا أن كل طرف يحمّل الطرف الآخر أخطاء وخطايا الراهن، ولكن من الضروري أن يدرك الجميع: أن السنة والشيعة في المنطقة العربية محكومون بالتفاهم مهما كانت الصعوبات والمشاكل، لأن الخيار الآخر المتاح، إذا غابت حقائق التفاهم، هو انقسام المنطقة أفقيًا وعموديًا ودخولها في مرحلة انعدام الوزن من جراء حالة التوترات المذهبية المفتوحة على كل الاحتمالات. فكما تمكن الأوروبيون من تجنيب منطقتهم ويلات الحروب باتفاق وتفاهم (وستفاليا) فنحن اليوم أحوج ما نكون إلى تفاهم سني ـ شيعي يجنب المنطقة بأسرها ويلات الحروب المذهبية.

3. يبقى الخيار الأسلم للجميع هو خيار المصالحة بين الدولة والمجتمع في المنطقة العربية، بحيث تنصت الدولة إلى حاجات ومتطلبات المجتمع وتعمل على تلبيتها وفق إمكاناتها وقدراتها.

وهذا الخيار، بمتوالياته السياسية والاجتماعية، سيجنب المنطقة الكثير من المخاطر، كما أنه سيجدد في شرعية النظام السياسي ويوسع من قاعدته الاجتماعية وسيفك وينفس حالة الاحتقان التي قد تكون سائدة في بعض دوائر المجتمع. وما دمنا نتحدث عن مصالحة فإننا نتحدث عن ضرورة التسوية السياسية بين الطرفين، بحيث يتم التنازل المتبادل من أجل إخراج المنطقة من احتمالات السقوط في مهاوي العنف الأعمى.

وخلاصة القول: إن المنطقة العربية، لعوامل ذاتية وأخرى دولية، تتعرض إلى مشروع

خطير يستهدف تفجير المجتمعات العربية من الداخل، وإسقاط دولها وتأسيس إمارات ودويلات غير قابلة للحياة إلا بتعميم لغة القتل وحقائق العنف العبثي. وإن ملامح هذا المشروع بدأت بالبروز في العراق وسوريا، لذلك ثمة حاجة عربية عميقة لليقظة والوقوف في وجه هذا المخطط والمشروع الذي لو تحقق سيجعل الجميع يترحم على لحظة سايكس بيكو. لذلك فإن دعوتنا الصريحة للعرب جميعًا أن حافظوا على دولكم الوطنية، وامنعوا إسقاطها وانهيارها، فمهما كانت سيئات هذه الدول فإنها أفضل من لحظات اللادولة حيث يتم تعميم الفوضى والقتل.

الفصل الثاني

الدولة العربية بين آليات التفكيك ومتطلبات الاندماج

مدخل

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها: في التجربة العربية المعاصرة تشكل الدولة كمؤسسة الحاضن الأكبر لكل آليات التفكيك الأفقية والعمودية في المجتمع، وذلك لأننا على الصعيد الواقعي لا نمتلك دولة مكتملة الأركان، وتجبر هذا النقص البنيوي والمؤسسي بالاتكاء على فئة وعصبية اجتماعية محددة، وتمارس الإلغاء والتهميش مع بقية الفئات الاجتماعية الأخرى.

فالمجال العربي اليوم، مع تفاوت محدود بين دوله ومناطقه، لديه سلطة مكتملة ودولة ليست ناجزة؛ والسلطات تعتمد دائمًا على مؤسساتها الأمنية والرقابية لضبط المجتمع، مما يعمق الفجوة والهوة بين السلطة والمجتمع في التجربة العربية المعاصرة. وفي هذه المناخات، ومن خلال هذه المتواليات، تتبلور في الفضاء العربي كل آليات التفكيك والتشظي بين فئات ومكونات المجتمع الواحد. فالدولة العربية المعاصرة هي دولة عصبوية، مغلقة، وهي حاضنة للبعض، ورافضة ونابذة لبقية التعبيرات والمكونات. وفي مناخ العنف والاستبداد والتمييز بكل صوره تتولد أزمة إدارة التنوع في المجال العربي.

وعليه فإننا نستطيع القول: لا يمكن فهم الكثير من الأحداث والتطورات في المجال العربي بدون فهم وإدراك آليات عمل الكيانات العميقة في الفضاء العربي. وأقصد بالكيانات العميقة: مجموع الإثنيات والطوائف والقوميات؛ فالكثير من العناوين السياسية والاجتماعية الحديثة في المنطقة العربية تخفي جوهرًا طائفيًا أو إثنيًا أو قوميًا.

يعيش المجال العربي اليوم الكثير من التحديات والصعوبات، والتي تؤثر في راهن العرب ومستقبلهم. ولا ريب أن البحث عن الصيغ المناسبة للتعامل مع هذه التحديات والصعوبات سيمكن المجال العربي من الخروج من هذه المحن بأقل خسائر ممكنة. ولعل من أبرز هذه

التحديات هو (التحدي الطائفي)، حيث برزت في الآونة الأخيرة ولعوامل عديدة، مقولة الانتماءات الطائفية في المجال العربي، وبدأت عملية الاصطفافات الطائفية التي تهدد الوحدة الوطنية لأكثر من بلد عربي، وتعيد المجال العربي بأسره إلى المربع الأول الذي يحافظ فيه على أمنه واستقراره ووحدته.

وفي تقديرنا أن المشكلة الطائفية في الواقع العربي المعاصر تعود إلى طبيعة وبنية الدولة العربية المعاصرة؛ فواقعنا العربي على هذا الصعيد هو عبارة عن سلطة مكتملة بأجهزتها التنفيذية والرقابية والردعية، ودولة غير ناجزة. وعدم اكتمال عناصر الدولة في التجربة العربية المعاصرة يفضي إلى نتيجة أساسية وهي أنها ليست دولة الجميع، وإنما هي دولة البعض. فالبنية الداخلية للدولة العربية المعاصرة هي أنها دولة الحزب أو المنطقة أو المذهب أو ما أشبه ذلك، وبالتالي فإن ما عدا ذلك يمارس عليه التمييز والنبذ والإقصاء. وفي مثل هذه الأجواء والمناخات تتولد أزمة إدارة التنوع في المجال العربي، فالتهميش الذي يقع على بعض المكونات والتعبيرات في المجتمعات العربية لا يعكس أزمة دينية أو ثقافية، بل يعكس بالدرجة الأولى أزمة سياسية تتجسد في المقام الأول في بنية الدولة العربية المنغلقة وذات البناء العصبوي الضيق. فالسلطة، بكل أجهزتها الردعية، هي التي تتعامل مع حقائق التنوع في المجال العربي، ولا خروج من هذا النسق السيئ في التعامل مع حالات التعدد والتنوع إلا ببناء الدولة الجامعة والحاضنة لكل التنوعات، والمستوعبة بنظامها السياسي المرن لكل التعدديات.

فالإخفاق العميق والمتتالي في المجال العربي في إدارة تنوعه ليس بفعل ثراء المجتمعات العربية على هذا الصعيد، وإنما بفعل الخيارات السياسية التي تنتهجها الدولة؛ فهي خيارات عاجزة عن استيعاب التعدديات والتنوعات، بل هي معادية في جوهرها لكل التنوعات، وتستخدم أدوات السلطة لإلغاء وطرد كل التنوعات الموجودة في المجتمع. فالخيارات السياسية المتبعة في العديد من الدول تجعل الدولة كمؤسسة منحازة لبعض المجتمع وطاردة لبقية المجتمع، فهي دولة لجزء وليست دولة الكل، ودولة الفئة الواحدة وليست دولة جميع الفئات. إنها دولة نابذة وطاردة ومهمشة للكثير من أبناء المجتمع بفعل الخيار السياسي الذي يدير هذه الدولة أو، وبرِقّة متناهية، بفعل بنية الدولة في المجال العربي. وهي بنية قائمة على عصبيات ضيقة لا تتمكن من هضم واستيعاب كل حقائق التنوع الموجودة في المجال العربي.

وإن التوحيد القسري للناس يزيدهم اختلافًا وتشتتًا وضياعًا؛ وذلك لأن محاولة إنهاء التعدد

أو الاختلاف بالقمع والقهر يزيدها اشتعالًا؛ كما أن هذا المنطق والخيار، يخالف مخالفة صريحة ناموس الوجود الإنساني القائم على التنوع والاختلاف والتعدد. ولقد أبانت التجارب التاريخية استحالة إنجاز مفهوم الوحدة بكل مستوياته على قاعدة القهر والقسر؛ فالنموذج السوفيتي عرى هذا المنظور وأبرز الثقوب والثغرات الكبرى في مسيرته. فلا وحدة مع القهر، كما أنه لا إجماع سياسي أو وطني بدون مشاركة كل القوى والتعبيرات المجتمعية في إنجاز مفهوم الإجماع الوطني والسياسي.

كما أبانت التجربة السوفيتية أن إنكار حركية الواقع وتعدد مكوناته الاجتماعية والثقافية والسياسية وتنوعاتها لا يفضي إلى الوحدة الاجتماعية والدولة القوية، وإنما هذه الممارسات السياسية والثقافية والاجتماعية الناكرة لتعددية الواقع وتنوعه على مختلف الصعد تؤدي إلى بلورة القوى المضادة لهذه المفاهيم والممارسات البالية. فالوحدة الوطنية الصحيحة في كل بلد عربي، هي التي تبدأ من الاعتراف بالآخر وجودًا وفكرًا، لا للانحباس المتبادل، وإنما لانطلاق فعل تواصلي- حواري، ينمي المشتركات ويحدد نقاط المغايرة، ويسعى نحو مراكمة مستوى الفهم والاعتراف. والاختلاف الديني أو المذهبي أو السياسي ليس انقطاعًا عن الوحدة، كما أن الوحدة ليست توقفًا عن الاختلاف والتمايز والتنوع.

من هنا ندرك أهمية حضور قيمة العدل في الاختلافات الإنسانية بكل عناوينها وصورها، حيث أن مجرد الاختلاف ينبغي ألا يفضي إلى الظلم والخروج عن مبادئ وقواعد العدالة؛ إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 8]، ويقول تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: 152].

إن واقعنا العربي المعاصر قد ورث، خلال الحقب التاريخية المديدة، العديد من المشاكل والعقد والرواسب التمزيقية، وإن الإنصات إلى هذه الرواسب يكلفنا الكثير على مستوى حاضرنا وراهننا. لذلك فإن المطلوب على هذا الصعيد إطلاق عملية حوارية مستديمة، لا تقف حائرة أمام عناوين التمزق، وإنما تسعى بعقل منفتح وحكمة ونفس طويل إلى تفكيك هذه العناوين، ومنع تأثيرها السلبي على راهننا. فأغلب الأفكار والأيديولوجيات التي سادت في المجال العربي رفضت في تصوراتها النظرية كل دوائر الانتماء في ماقبل الدولة الحديثة،

إلا أن هذه الأفكار والأيديولوجيات مارست، على الصعيد الواقعي، التمييز بين المواطنين لاعتبارات دينية أو مذهبية أو قومية.

والذي يزيد الأمر سوءًا على هذا الصعيد هو: الحامل السياسي والاجتماعي لهذه الأفكار والأيديولوجيات؛ فالقوى السياسية والاجتماعية التي تتبنى هذه المقولات تمارس بدورها الفرز والفصل بين المواطنين. فالعناوين الجامعة كانت تخفي علائق وممارسات لا تمت بصلة إلى ذلك العنوان الجامع، فباسم العروبة تم سحق أو إبعاد مكونات المجتمع العربي الأخرى، وباسم الدين تم تهميش الأقليات الدينية الأخرى، وباسم الشريعة تمت محاربة كل حقائق التعددية المذهبية الموجودة في المجال العربي، فأضحت السياسة مجالًا للنبذ والتهميش والتغلب على فئات وشرائح أصيلة في المجتمع العربي.

والدولة، كمؤسسة جامعة، أضحت دولة البعض والجزء، ومارست بنزعتها التسلطية والقهرية كل صنوف التمييز والتهميش ضد كل ما ينسجم وعصبتها الضيقة؛ فالاندماجات الاجتماعية التي تفرض بقوة الحديد والنار مآلها الفشل والتشظي والهروب من كل الأشكال الوحدوية، والارتماء في أحضان المشروعات الذاتية الضيقة، كوسيلة من وسائل الدفاع عن الذات لتقليل بعض أخطار الوحدة التي فرضت بالقسر والقهر.

فالقوة والعسف من وسائل الافتراق بين البشر والكيانات الإنسانية، واستخدامها من أجل التوحيد والجمع لا يؤدي إلا إلى المزيد من التفتت والتشرذم والتشظي، لأنها تزيد النفوس ابتعادًا بعضها عن بعض، وتنفّر العقول من البحث عن المشترك ووسائل التعايش والوحدة، وتهيئ الأوضاع والظروف للهروب من كل مقتضيات الوحدة ومتطلباتها الإستراتيجية. وعليه فإننا نعتقد أن الدولة الاستبدادية في المجال العربي هي الحاضن الأكبر لكل آليات التفكيك والتشظي في المجال العربي. ولا يمكن إنجاز مفهوم الاندماج إلا بإعادة بناء مؤسسة الدولة في المجال العربي على أسس قانونية ودستورية جامعة، وتكون محايدة تجاه عقائد وأيديولوجيات مواطنيها.

العرب من دولة المشروع إلى مشروع الدولة

إن الوعي السائد في مؤسسات الدولة في المجال العربي يعاني من أزمة حادة، حيث انفصالها العميق عن المجتمع وإرادته، وبعده عن خياراته وقناعاته الكبرى، مما يدخل الجميع في أتون الحروب الصريحة والمضمرة، ويرهق الجميع ويجعلهم على هامش حركة التاريخ. فالدولة في المجال العربي تعيش الاغتراب بكل صوره عن المجتمع، وهذا الأخير

يعاني التردي والضياع، وتستفحل في أحشائه كل التوترات والتناقضات. إنها دولة تستند على ثقافة القمع والإكراه والنفي وفعل الاستبداد والتهميش والإقصاء، وإنه مجتمع لا يعترف بحق الاختلاف والتسامح. وإنها دولة تسلطية تلغي كل تنوع، وتمارس الاستبداد بكل صوره وأشكاله، ولا تنطوي ممارساتها على قيم العدل والتداول والحرية. وهو مجتمع يصادر حق أبناءه في التعبير عن آرائهم وقناعاتهم الفكرية:

«والمشكلة العويصة هو أننا لسنا أمام مشروعين للدولة، يفصل في الاختلاف بينهما الحوار وصناديق الاقتراع، وذلك أن مجتمعات تكون فيها التنمية في درجة الصفر، هي بطبيعتها مولدة لعدم الاستقرار، ليس فقط للمجتمع وللدولة، بل لنجاح مسلسل ديمقراطي؛ وأية دولة تكون على رأس مثل هذا المجتمع يكون شاغلها الأول هو الأمن. وينتهي الأمر إلى مبارزة بين جهاز الدولة والقوى التي يفرزها مجتمع مأزوم، فيغرق الجميع في دوامة من العنف والعنف المضاد».[1]

والمفارقة الصارخة في هذا السياق هي: أن الدول التقدمية والأيديولوجية، والتي استخدمت كل إمكانات الدولة لتعميم أيديولوجيتها وقهر الناس على خياراتها ومتبنياتها السياسية والثقافية، هي ذاتها الدول التي أجهضت كل مشروعات التحرر الحقيقي والخروج من مآزق الراهن. ودول المشروع التقدمي لم تزدنا إلا ضعفًا وتشاؤمًا، وذلك لأن الإنسان هو أرخص شيء لديها: تصادر حرياته، وتمتهن كرامته، وتحاربه في رزقه وكسبه، فيقهر ويهان ويسجن ويعذب لأتفه الأسباب. ولذلك فإن الحاجة اليوم ماسة للخروج من هذه الشرنقة الأيديولوجية التي تحيل كل شيء إلى قانون (إما مع وإما ضد)، وبناء دولة القانون والإنسان التي تسعى إلى صياغة قانون لضبط العلاقة، وإلى تأهيل الإنسان وإطلاق حرياته وتطلعاته.

ولا بد لنا أن نرفض الاستبداد مهما كانت أيديولوجيته، ونقف ضد التنابذ والإقصاء مهما كان الفكر الذي يقف وراءه، ولا بد من تعميق مفاهيم الاختلاف والحوار والحرية والتسامح في ثقافتنا وواقعنا؛ لأن كل التجارب الوحدوية والاندماجية في المجال العربي، التي كانت تعتمد القسر والقوة الغاشمة والقهر في بنائها، تحولت إلى تجارب مولدة للتمايز المقيت والانفجارات السياسية والاجتماعية. وكأن حقبة الوحدات القسرية هي حقبة تربية الفوارق وتنمية التناقضات وتعميق مناطق التوتر. ولقد علمتنا التجارب أن تأجيل مشروع الحرية والديمقراطية لإنجاز الوحدة لا يؤدي إلى نتيجة إيجابية، فلا وحدة بلا حرية؛ ومشروع الوحدة

(1) ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 354.

الحقيقي يبدأ بإشاعة الحرية وتبني خيار الديمقراطية والتسامح للجميع بممارسة حقوقهم وقناعاتهم.

الدولة العربية ومتطلبات الاندماج الوطني

لعل من الفروقات الجوهرية والأساسية، بين الدول الشمولية والاستبدادية والدول الديمقراطية والمدنية، هو أن الدول الشمولية مغلقة على فئة قليلة من الناس، هي التي تدير شؤونها وتتحكم في سيرتها ومصيرها، بينما الدول الديمقراطية هي دول مفتوحة لكل الطاقات والكفاءات للمساهمة في الإدارة والبناء. فالدول الشمولية تحارب مبدأ ومشروع المشاركة، وتلغي كل مضمونه الدستوري والسياسي. والدول الديمقراطية تحضن وتحث المواطنين عبر أقنية دستورية ومؤسسية للمزيد من الحضور والمشاركة في الشأن العام.

لهذا فإننا نستطيع القول: إن الدول الشمولية، بصرف النظر عن أيديولوجيتها أو عقيدة القائمين عليها، هي دول تمارس التفكيك والفصل بين مكونات شعبها ومجتمعها؛ فهي مؤسسة محاربة للاندماج، وكل جهدها يتجه إلى تضخيم مؤسساتها الأمنية والقمعية لاستمرار الأوضاع على ما هي عليه، ولوأد أية حركة اجتماعية تطالب بالعدالة والإنصاف. من هنا فإن متطلبات الاندماج الوطني، تتجسد في ضرورة بناء الدولة العربية على أسس مدنية - تعاقدية، لتحتضن كل تعبيرات مجتمعها، وتتعامل مع كل المكونات على أسس المواطنة الجامعة بصرف النظر عن الدين أو المذهب أو القومية.

ونود أن نبلور رأينا في هذه المسألة من خلال المحاور التالية:

المواطنة والعدالة السياسية

ثمة علاقة عميقة تربط بين مفهوم المواطنة ومفهوم العدالة السياسية في السلطة والمجتمع، حيث إن المواطنة تأخذ أبعادها الحقيقية في الفضاء الاجتماعي حينما تتحقق العدالة السياسية وتزول عوامل التمييز والإقصاء والتهميش. فحينما تتحقق العدالة يتعمق مفهوم المواطنة في نفوس وعقول أبناء المجتمع، أما إذا غابت العدالة السياسية، وساد الاستبداد السياسي، وبرزت مظاهر الإقصاء والتهميش، فإن مقولة المواطنة هنا تكون في جوهرها تمويهًا لهذا الواقع وخداعًا لأبناء الوطن والمجتمع. لذلك فإننا نعتقد أن المقياس الحقيقي لقياس مستوى المواطنة في النظام السياسي والاجتماعي هو مقدار وجود متطلبات العدالة السياسية في الواقع الاجتماعي والسياسي.

ولذلك فإن الحصول على مواطنة حقيقية ومخلصة بحاجة إلى عدالة سياسية تستوعب جميع القوى والشرائح والفئات، وتكون من ثوابت النظام ومؤسسة الدولة وحقائق المجتمع والمواطنين. فالطريق إلى المواطنة، بكل مقتضياتها ومتطلباتها، هو العدالة بكل مستلزماتها وآفاقها. وإن المسؤولية الفكرية والسياسية اليوم تقتضي العمل على تجلية حقائق المواطنة في سياق بناء حياة وطنية وسياسية، تستند في كل خياراتها ومشروعاتها وخططها إلى العدالة، بما تعني من مشاركة ومساواة ومسؤولية، وتداول وانفتاح مستديم، وتواصل مستمر مع كل مكونات المجتمع وتعبيرات الوطن.

ومن البديهي القول: إن العدالة هي روح الإسلام وجوهره، وإن مفاهيم الإسلام المتعددة ونظمه التشريعية والقانونية، قد ركزت أهدافها وغاياتها على ضوئها ومن أجلها، وذلك في مختلف الحقول والمجالات. لذلك نجد أن الإسلام ينهى عن اتباع الهوى، لأنه سبيل الظلم والانحراف، يقول تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: 28]؛ كما أنه نهى نهيًا قاطعًا وصريحًا عن طاعة الإمام الفاسق والجائر والظالم. إذ يقول عز من قائل: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 124]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ [الشعراء: 151-152].

وعليه فإن العدالة هي جوهر الإسلام، ومضمون قيمه ومبادئه، وهي الغاية التي يسعى الأنبياء عبر التاريخ إلى إرساء معالمها وحقائقها في المجتمع الإنساني. ولعل من أهم جوانب هذه القيمة الكبرى هو الجانب السياسي، بحيث يكون السلوك السياسي بكل أبعاده وآلياته منسجمًا ومتناغمًا مع المنطلقات النظرية التي ينطلق منها ويؤمن بها الإنسان المسلم في هذه الحياة.

والعدالة السياسية في هذا السياق تعني العناصر التالية:

1. إن الاختلاف الفكري والسياسي، بكل صوره وأشكاله، ليس مدعاةً أو سببًا لسلب الحقوق أو نقصانها، وإنما تبقى حقوق الإنسان مصانة وفق مقتضيات العدالة؛ فكما أن للإنسان حق الاختلاف مع أخيه الإنسان، فله في الوقت ذاته حق ممارسة كل حقوقه بعيدًا عن السلب أو التمييز.

فالعلاقة في الدائرة الوطنية، بين مختلف المكونات والتعبيرات، هي علاقة اختلاف ومساواة في آن واحد؛ فلا يمكن أن نلغي حالة التنوع الموجودة في الفضاء الاجتماعي والسياسي، كما أنه لا يمكننا صياغة واقعنا العام على أسس التهميش والإقصاء بدعوى التنوع والتباين

في الأفكار أو المرجعيات أو القناعات السياسية. وإن اعترافنا بهذا التنوع الأصيل الموجود في مجتمعنا ينبغي أن يقودنا جميعًا إلى بناء نظام سياسي واجتماعي وثقافي يعترف بحق الاختلاف والتنوع، ولكنه في الوقت ذاته يؤكد على المساواة والمواطنة المتساوية في كل شيء. فالمطلوب دائمًا هو وجود المناخ القانوني والسياسي، لكي يمارس التنوع بكل أطيافه وتعبيراته دوره في الحياة العامة، وفي المقابل على قوى التنوع أيضًا أن تبرز خيارها الوحدوي. فالمسألة هي أننا مع ممارسة التنوعات والتعدديات التقليدية والحديثة لدورها في الحياة السياسية والعامة. كما أننا نعتقد أن وحدتنا وتماسكنا الداخلي مرهون إلى حد بعيد على قدرتنا على احترام التعددية الفكرية والسياسية الموجودة في فضائنا الاجتماعي والثقافي:

«إن الدولة تفرض رؤيتها ومذهبها، ولا تترك مساحة للمذاهب الأخرى أن تمارس أفكارها واجتهاداتها وأنشطتها، فتضطر هذه الأخيرة أن تعمل بالتقية أو أن تنسحب من الحياة العامة. إن دولة كهذه، ليست دولة إسلامية. وأنا في هذه المناسبة أطرح على المؤرخين والمفكرين والفقهاء أن يدرسوا سمات الدولة السلطانية، ويروا كم فيها من الإسلامية، وكم هي فاقدة للشرعية الإسلامية بالمعنى الكلامي وبالمعنى الفقهي».[1]

2. إن مؤسسة الدولة، بكل أجهزتها ومؤسساتها ومناصبها، ينبغي أن تكون محايدة تجاه عقائد مواطنيها، بحيث لا تكون مؤسسة الدولة قامعة لعقائد مواطنيها، سواءً بدوافع دينية أو سياسية. فالعدالة السياسية تقتضي ألا تتحول مؤسسات الدولة إلى ممارسة الحيف والظلم والتهميش والتمييز تجاه بعض المواطنين، تحت تأثير الدوافع الدينية أو السياسية؛ فالدولة ليس مهمتها تغيير قناعات وعقائد مواطنيها، وإنما حماية أمنهم وتسيير شؤونهم الكبرى.

وإضافةً لهذا، فإنه من الضروري ألّا تكون مناصب الدولة وامتيازاتها خاصة لفئة أو شريحة اجتماعية فقط، وإنما من الضروري أن تكون مفتوحةً لكل الكفاءات والطاقات الوطنية، بصرف النظر عن أصولهم الدينية والمذهبية، أو منابتهم القبلية والقومية. فهي دولة الجميع، ولا بد أن تكون امتيازاتها ومكاسبها أيضا للجميع. وعليه فإن العدالة السياسية تقتضي أن تكون علاقة الدولة بمواطنيها على مختلف الصعد علاقة مباشرة، ودون واسطةٍ مناطقيةٍ أو مذهبيةٍ أو قبلية. فلكل مواطن الحق في أن يتحمل مسؤولية أي منصب في الدولة. كما أن مشروعات الدولة التنموية والخدمية ينبغي أن تستوعب كل المناطق والشرائح الاجتماعية، فالتحيز المذهبي أو السياسي من قبل مؤسسات الدولة، لا ينسجم ومقتضيات العدالة السياسية. لذلك فإن المطلوب أن تكون الدولة محايدة تجاه عقائد وقناعات مواطنيها الدينية والسياسية.

(1) مجلة منبر الحوار، العدد 34، ص17، السنة التاسعة، خريف 1994م.

والمحايدة هنا تعني: ألّا تتحول عقائد المواطنين إلى مبرر للتمييز الإيجابي أو السلبي؛ فكل المذاهب والعقائد التي يؤمن بها المواطنون لا بد أن تكون محل الرعاية والاحترام من قبل مؤسسات الدولة. وهذا جزءٌ أصيل من مطالبتنا بضرورة أن تحترم الدولة مواطنيها على مختلف الصعد والمستويات.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: إن العديد من أزماتنا السياسية والثقافية والاجتماعية الداخلية هي من جرّاء انحياز الدولة إلى فئة اجتماعية أو مذهبية معينة على حساب بقية الفئات والمذاهب الموجودة في الوطن. وذلك لأن هذا الانحياز هو الذي يقود إلى ممارسة التمييز أو التهميش ضد الفئات والمذاهب الأخرى، مما يوتر الأجواء ويفاقم من الإحن والأحقاد الداخلية، ويحوّل الدولة من مؤسسة جامعة وراعية للجميع إلى مؤسسة منحازة وتمارس التمييز في قراراتها وخططها ومشروعاتها ضد فئات وشرائح وطنية.

من هنا فإننا نعتقد أن العدالة السياسية تقتضي أن تكون علاقة الدولة بمواطنيها علاقة عادلة ومباشرة، وبعيدة عن الانحياز لفئة على حساب أخرى، أو لمنطقة على حساب المناطق الأخرى. إن العدالة السياسية لا يمكن أن تتحقق متطلباتها ومقتضياتها دون العلاقة العادلة والمتساوية بين مؤسسة الدولة، بكل هياكلها، مع مواطنيها بصرف النظر عن أصولهم العرقية أو منابتهم الأيديولوجية والمذهبية. فهي دولة الجميع، وينبغي أن يكون سلوكها السياسي والإداري والاقتصادي منسجمًا وهذه الحقيقة.

3. إن العلاقة جدُّ عميقة بين مفهوم العدالة السياسية وحقائق تكافؤ الفرص في الفضاء الاجتماعي والوطني؛ إذ إنه لا يمكن بأية حال من الأحوال إنجاز مفهوم العدالة في الواقع الاجتماعي دون إرساء معالم وحقائق تكافؤ الفرص.

فتكافؤ الفرص في الإطار الوطني هو أحد البوابات الرئيسة لإنجاز مفهوم العدالة والمساواة. وتكافؤ الفرص هنا ليس شعارًا يرفع أو ادِّعاءً يُدَّعى، وإنما هو عبارةٌ عن إرادةٍ سياسيةٍ وإستراتيجية وطنية تتجه بصدق نحو إزالة كل المعوّقات والعوامل التي تُميّز بين المواطنين، وتمنح البعض، لدواعٍ مختلفة، جملةً من الامتيازات والمناصب.

وبكلمة، فإن تكافؤ الفرص في السياق الوطني يعني:

• إزالة كل القرارات والإجراءات التي تمنع بعض المواطنين، لاعتبارات فكرية أو سياسية أو مذهبية أو مناطقية، من مزاولة العمل أو تحمل المسؤولية في بعض الحقول والميادين. فتكافؤ الفرص يقتضي إزالة كل الإجراءات والخطوات التي تؤسس لحالة التمييز والتهميش لبعض المواطنين، لاعتبارات لا تنسجم وحقائق المواطنة المتساوية.

• إن الاهتمام بالمشاريع الخدمية والتنموية في الإطار الوطني لا بد أن يتم بالتساوي، وبعيدًا عن حالات التمييز لبعض المناطق أو الشرائح الاجتماعية؛ فالتنمية المتساوية هي أحد تجليات تكافؤ الفرص، ولا يجوز، بأي شكل من الأشكال، أن يتم الاعتناء الاقتصادي والخدمي والتنموي ببعض المناطق وإهمال المناطق الأخرى، فكل المناطق والمجتمعات ينبغي أن تكون على حد سواء في الاهتمام والرعاية الخدمية والتنموية وتطوير بنيتها التحتية.

• إن المسؤوليات الوطنية، في مختلف الميادين والحقول، ينبغي ألّاّ تكون حكرًا على فئةٍ أو منطقةٍ أو شريحة؛ وإنما من مقتضيات العدالة السياسية أن تشترك كل طاقات وكفاءات الوطن في تحمل المسؤولية، وإدارة الشأن العام بعيدًا عن التحيز أو احتكار المناصب والمسؤوليات. وعليه فإنه لا يمكن تحقيق العدالة السياسية في الفضاء الوطني بعيدًا عن قيمة تكافؤ الفرص، والالتزام بكل المقتضيات والآفاق التي تبلورها هذه القيمة، سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي.

وخلاصة الأمر: إن تكافؤ الفرص ومقتضيات العدالة السياسية تدفعاننا إلى القول: إن توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة من ضرورات الاستقرار ومقتضيات العدالة والمساواة.

4. إن الفضاء السياسي والثقافي والإعلامي الوطني ليس ملكًا لفكر أو طائفة أو شريحة؛ وإنما من الأهمية أن يستوعب كل التنوعات والتعبيرات الموجودة في الوطن والمجتمع. وأية محاولة لاحتكار هذا الفضاء بكل مستوياته لصالح فئة مذهبية أو اجتماعية أو مناطقية هي محاولة تساهم في إذكاء التوترات الداخلية، ولا تنسجم بأي شكل من الأشكال مع مقتضيات العدالة السياسية.

فالإعلام الوطني، بكل مؤسساته ومنابره، لا بد أن يكون مفتوحًا لكل القوى والتعبيرات الوطنية. كما أن الفضاء الثقافي والسياسي، لا يمكن أن يتشكل على نحو حقيقي دون مشاركة جميع الأطراف والتعبيرات. ولهذا كله فإننا نعتقد أن ضرورات المواطنة المتساوية ومقتضيات العدالة السياسية، تدفعاننا إلى بيان أن الفضاء السياسي والثقافي والإعلامي الوطني لابد أن يكون مفتوحًا لكل تنوعات الوطن، بحيث تشترك جميع هذه التنوعات في إثرائه وتنميته بعيدًا عن العقلية الأحادية والاحتكارية التي تعمل على احتكار هذه الفضاءات لصالح فكر أو رؤيةٍ هي جزءٌ من الوطن وليست كل الوطن.

ولا شك أن احتضان الفضاء السياسي والثقافي والإعلامي الوطني لكل تنوعات الوطن يقتضي الآتي:

• فسح المجال للإنتاج الثقافي والأدبي والإبداعي الذي يقوم به أبناء الوطن، بصرف النظر

عن منابتهم الأيديولوجية والمذهبية والفكرية، لكي يأخذ دوره الطبيعي في تشكيل الرأي العام الوطني.

• أن تقوم مؤسسات الإعلام والثقافة الوطنية، بكل مستوياتها ومنابرها، باستيعاب كل طاقات الوطن وكفاءاته دون محاباة أو تمييز أو تهميش.

• فتح الحياة السياسية الوطنية لكل إمكانات الوطن البشرية والفكرية والسياسية، لكي تشارك في بناء الوطن وتعزيز وحدته وتمتين جبهته الداخلية.

• إتاحة الفرصة الحقيقية للمرأة للمشاركة بشكل نوعي في مشروعات التنمية وإدارة الشؤون العامة في المجتمع والدولة. إذ لا يمكن أن يتحقق مفهوم تكافؤ الفرص في الواقع الوطني دون فسح المجال النوعي للمرأة لكي تساهم في مشروعات التنمية والتطور والتقدم. والعدالة السياسية لا يمكن أن تنجز بعيدًا عن مساهمة المرأة في الحياة العامة للمجتمع.

العدالة وحقوق الإنسان

لا يمكن أن يغادر العنف مجتمعنا وواقعنا السياسي دون إرساء معالم وحقوق الإنسان في فضائنا الاجتماعي والوطني؛ فحينما تسود في مجتمعنا قيم حقوق الإنسان، تتراجع كل موجبات وعوامل العنف السياسي. ولذلك فإن ظاهرة العنف السياسي لا يمكن مواجهتها فقط بالوسائل الأمنية، لأنه قد ثبت من خلال تجارب الكثير من الشعوب والمجتمعات أن هذه الوسائل وحدها هي التي تفاقم من الأزمات، وتزيد من حدة التوترات.

من هنا فإن معالجة ظاهرة العنف بحاجة إلى رؤية سياسية - مجتمعية مركبة، قوامها صيانة حقوق الإنسان، وتعميم ثقافة العفو والتسامح والبر والقسط والحوار وحق التعبير والاختلاف، وإطلاق مشروع سياسي وطني يتجاوز مآزق الراهن، ويجيب على تحديات المرحلة. وعليه فإن إنهاء مسلسل العنف من مجتمعنا يتطلب العمل على بناء حياة سياسية وثقافية جديدة، تستند في مشروعاتها وإجراءاتها إلى قيم العدالة والبر والتسامح وحقوق الإنسان. فالعلاقة جِدُّ عميقة بين مبدأ العدالة ومفهوم حقوق الإنسان، حيث إن العدالة، بكل ما تحتضن من قيم ومتطلبات، هي الحاضن الأكبر لمشروع حقوق الإنسان، ولا يمكن أن توجد حقائق حقوق الإنسان دون العدالة السياسية في المجتمع، فهي بوابة نيل الحقوق وصيانة كرامة الإنسان. ولذلك جاء في الحديث الشريف أن «العدل حياة الأحكام»،[1] إذ لا حياة لأحكام وقيم الدين

(1) عبدالواحد الآمدي، غرر الحكم ودرر الكلم، ص31.

إلا بحياة أهدافه وغاياته؛ وقد جاء في الحديث أيضًا أن «الناس يستغنون إذا عُدل بينهم».[1] ويقول المرحوم الشيخ مرتضى مطهري في هذا الصدد:

«إن أحد أسباب تخلف الأديان، من وجهة نظر علم النفس الديني، هو انتقال القائمين على الدين نوعًا من التناقض بين الدين والحاجات الطبيعية، وخاصة عندما تتبلور تلك الحاجات في أوساط الرأي العام. بينما الحقيقة أن الإيمان بالله يقوم على ثقافة العدل والحقوق الذاتية للناس، ولا يمكن إقرار الحقوق الذاتية والعدالة الواقعية إلا مع الإيمان باللّه تعالى، بعيدًا عن الفرضيات والاتفاقات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإيمان بالله أفضل ضامن لتنفيذهما».[2]

ويضيف الشهيد مطهري في هذا الصدد في كتاب آخر:

«لو يتابع سبيل الذي فتحته (العدلية)، ويحصل الاهتمام بأسس الحقوق الإسلامية، ستغدو الكثير من الآيات التي لا تعتبر الآن من آيات الأحكام، آيات أحكام. إن التنكر لأصل العدل، وتأثير هذا التنكر على الأفكار، حال دون تطور الفلسفة الاجتماعية للإسلام، وارتكازها على قواعد عقلية وعملية متينة، ومشاركتها في الفقه كدليل وموجّه. والنتيجة هي ظهور فقه غير متلائم مع سائر الأصول الإسلامية، بعيد عن مبادئ وأسس الفلسفة الاجتماعية للإسلام».[3]

لذلك من الضروري أن نعتني بخلق الوعي الحقوقي القادر على رفض وفضح كل الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان في مجتمعنا، إذ إن الخطوة الأولى في مشروع صيانة حقوق الإنسان هي الوعي بهذه الحقوق، ورفض كل المحاولات التي تتجه إلى انتهاك حق من حقوق الإنسان الأساسية.

ولا بد أن يدرك الجميع في الإطار الوطني أن انتهاك حقوق الإنسان لا يفضي إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي، وأن قيم الدين العليا لا يمكن أن تشرّع للعسف والإكراه وانتقاص حقوق الإنسان. لذلك من المهم أن نرفع الغطاء الديني والسياسي والاجتماعي عن كل تلك الممارسات والأفعال التي تنتقص من كرامة الإنسان وحقوقه، ونتعامل معها (بصرف النظر عن القائم بها) بوصفها ممارسات تناقض بشكل صريح قيم الإسلام ومبادئه الأساسية، ولا تنسجم ومتطلبات الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، و:

(1) محمد يعقوب الكليني، أصول الكافي، (بيروت: دار التعارف، 1990م)، ج3، ص 568.

(2) الشيخ مرتضى مطهري، جولة في رحاب نهج البلاغة، (دار التعارف للمطبوعات، الطبعة الثالثة، 1980م)، ص 124.

(3) مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العددان التاسع والعاشر، ص189، 1421هـ/2000م.

«إن اتفاقًا يضمن الحقوق الأساسية، بما فيها حقوق الأقليات، هو أضمن سبيل لإزالة مخاوف كل الجماعات، ولدفع كل الحركات - أقصد الحركات التي لا تهدف حصرًا إلى السيطرة على الآخرين وتأبيد الديكتاتورية - إلى الاتحاد في قضية الديمقراطية، وهكذا فقط يمكننا أن نكسر الحلقة المفرغة، حلقة القمع والتمرد».[1]

ولا يمكن إقصاء العنف السياسي من المجتمع بالمزيد من القمع وانتهاك حقوق الإنسان، لأن هذه الممارسات تزيد من فرص العنف، وتهيئ المناخ الملائم لبروز نزعات التطرف بكل مستوياتها وأشكالها. لهذا فإننا نتمكن من وأد ظاهرة العنف من واقعنا بالمزيد من الإصلاحات السياسية والأنظمة والإجراءات التي تصون كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية. وهذا يتطلب منا أن نولي أهمية خاصة للعمل الثقافي المتواصل، الذي يعزز حقوق الإنسان اجتماعيًا وسياسيًا، ويعيد تأهيل تصورات المجتمع تجاه حقوق الإنسان الجوهرية. فالإنسان أو المجتمع الذي يتعرض إلى اعتداءات على حقوقه ومكتسباته ومنجزاته الحقوقية لا يمكن أن يدافع عن حاضره الذي هو أحد ضحاياه.

لذلك فإن انتهاك حقوق الإنسان، لا يفضي إلى الأمن والاستقرار، بل إلى المزيد من التوترات والاضطرابات. من هنا فإن التطلع إلى الأمن والاستقرار يقتضي بذل الجهود الحقيقية للحفاظ على حقوق الإنسان وصيانة كرامته؛ لأن الإنسان القابض على حقوقه، والممارس لحريته، هو القادر على الدفاع عن المكتسبات. فإذا أردنا الأمن، فلتتوجه كل الجهود والمشروعات إلى تنمية الإنسان وصيانة حقوقه وكرامته.

فتنمية الإنسان هي سبيلنا الحضاري لإنجاز الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي. ولا يمكن بأية حال من الأحوال، أن يكون انتهاك الحقوق هو طريق الأمن والاستقرار، بل هو طريق الأزمات المتلاحقة والحروب المفتوحة على كل الأشكال والاحتمالات. لذلك فإن الاستقرار السياسي اليوم يقتضي العمل على خلق الشروط الأساسية من أجل حياة سياسية جديدة، قوامها الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان. والعدالة السياسية طريقها الدائم هو تكريس قيم وحقائق المواطنة في الفضاء السياسي والاجتماعي.

فالظلم، بكل مستوياته وأشكاله، لا يحقق مواطنة متساوية، بل يساهم في تدمير المنجزات وإضاعة المكاسب. وممارسة القوة العارية ضد قوى المجتمع وتعبيراته السياسية والثقافية لا تصنع استقرارًا، ولا تخلق أمنًا، بل على العكس من ذلك تماما، حيث إن ممارسة

(1) ندوة الإسلام والعدالة – مناقشة مستقبل حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص44، سلسلة غرب وشرق، فصلت للدراسات والترجمة والنشر، ترجمة راتب شعبو، الطبعة الأولى، 2000م.

القوة العارية تزيد من تناقضات المجتمع، وتسرّع من وتيرة المواجهة بين مختلف المكونات والتعبيرات. وتعلِّمُنا تجارب الأمم والشعوب المختلفة أن الأمن، بمعناه الحقيقي، هو نتاج شرعي للديمقراطية وسيادة القانون وصيانة حقوق الإنسان.

وإن النظام السياسي الذي اختار القهر والعنف والقتل والتعذيب، ومنع الناس من ممارسة حقوقهم السياسية والثقافية، كخيار لإنجاز استقراره السياسي وتحقيق أمنه الشامل، لم يجنِ إلا المزيد من التوترات والاضطرابات. بل لا نبالغ حين القول: إن هذا الخيار عجّل في انهيار الكثير من الأنظمة السياسية في العديد من مناطق وقارّات العالم. صحيح أن التحول الديمقراطي في مجتمعنا تكتنفه العديد من الصعوبات والتحدّيات والهواجس، ولكننا نعتقد وبعمق أن هذا الخيار هو أسلم الخيارات وأقلها خسائر وتداعيات خطيرة.

وإذا تمعنّا ودرسنا شهادات واعترافات أهل التطرف والعنف، نجد أن القمع والاعتقال التعسفي، وممارسة التعذيب في السجون بحقهم، هو أحد الأسباب التي قادتهم إلى تبني خيار العنف. فملء السجون بالمعتقلين السياسيين لا ينهي الأزمة الوطنية، ولا يعالج التحديات الداخلية التي تواجه الوطن. بل تعلمنا التجارب أن التعسف في الاعتقال والتعذيب، والإسراف في ممارسة الخيار الأمني، هو الذي يعزز خيار العنف والتطرف في المجتمعات. وإن الأمن الحقيقي بحاجة إلى رؤية جديدة ومعالجة حضارية، تتجاوز تلك الرؤى والمعالجات التي تفاقم من الأزمات، وتوفّر لها أسبابًا جديدةً للتجذر والتمدّد والانتشار.

من هنا لا بد من القول: إن المحن والتحديات السياسية والأمنية بحاجة إلى معالجة جذرية، تزيل كل الأسباب والعوامل المفضية إلى هذه المحن. ولن نجد ومن خلال تجارب العديد من الأمم والشعوب، أفضل من خيار المعالجة الحضارية لعلاج أزمات واقعنا وتحدياته، القائم على سيادة القانون، وفسح المجال القانوني والسياسي لجميع قوى المجتمع، للمشاركة في الحياة العامة، وتأسيس حياة سياسية وثقافية جديدة، قوامها الديمقراطية والمواطنة المدنية المتساوية وصيانة حقوق الإنسان.

وبكلمة واحدة: فإن العدالة بكل مخزونها الرمزي والمعرفي، ومضمونها السياسي والاجتماعي، هي سبيلنا لتجاوز محن الغلو والعنف والإرهاب.

المجال العربي والفتنة الطائفية

ينطلق هذا المحور من رؤية أساسية مفادها: أننا في المجال العربي أحوج ما نكون في ظل هذه الظروف والتطورات إلى صياغة إستراتيجية متكاملة للتعامل مع حقيقة التعددية

المذهبية الموجودة في المجتمعات العربية. وهذه الإستراتيجية لا تتجاهل هذه الحقيقة ومتطلباتها الثقافية والاجتماعية، كما أنها لا تنحبس في قضاياها وعناوينها الخاصة، بل تنفتح على المجتمع بكل أطيافه وتنوعه، من أجل بناء متحد اجتماعي - وطني، لا يلغي الخصوصيات، ولكنه في ذات الوقت لا ينغلق فيها.

وإن أوطاننا جميعًا لا تنهض وتعالج مشاكلها وتواجه تحدياتها إلا بوحدتها المستندة على احترام كل التنوع والتعدد الموجود في فضائها الاجتماعي والثقافي والسياسي. والدول الوطنية المعاصرة في كل أصقاع الدنيا تنطوي وتحتضن كل التنوعات والتعدديات التقليدية والحديثة، وإن الإدارة السياسية وطبيعة خياراتها هي التي ستحدد مستوى وعمق الوحدة الوطنية في هذه المجتمعات. فإذا كانت إدارة استعلاء وتجاوز لكل حقائق ومقتضيات ما تنطوي عليه المجتمعات من تنوع وتعددية، فإن الوحدة الوطنية ستكون هشة وشكلية. أما إذا كانت الإدارة السياسية استيعابية ومرنة وتحترم خصوصيات مجتمعها، وتبني خياراتها السياسية على ضوء حقائق وطنها وشعبها، فإن الوحدة الوطنية ستكون صلبة وعميقة. فالوحدة الوطنية لا تبنى على حساب الحريات العامة وتطوير واستقلال شبكات ومؤسسات المجتمع المدني، وإنما تبنى من خلال هذه الحريات ومؤسسات المجتمع المدني؛ فهي الأطر الحاضنة لكل مفاهيم وحقائق الوحدة الوطنية. ومن يبحث عن بناء وحدة وطنية، بعيدًا عن قيم الحرية والشراكة والتعددية، فإنه لن يصل إلا إلى شكل الوحدة دون مضمونها، وإلى اسمها دون حقائقها. فحقائق الوحدة وتجلياتها العميقة لا تبرز إلا بقيم الحرية والتسامح والتعددية وصيانة حقوق الإنسان، فهذه هي بوابة الوحدة الوطنية الصلبة والسليمة في كل التجارب والممارسات.

ونحن إذ نثير مسألة المذهبية في فضائنا العام العربي فإن دافعنا لذلك هو إيماننا العميق بأهمية العمل من أجل تفكيك هذه العقدة، التي تثير الكثير من المشاكل والتوترات والحساسيات، كما أنها تستخدم من أجل أغراض سياسية خطيرة من قبل أعداء الأمة وخصومها التاريخيين. فالحاجة ماسة اليوم، لبناء إستراتيجية عربية متكاملة للتعامل مع المسألة المذهبية في أبعادها المتعددة في المنطقة العربية.

وبدون خلق تفاهمات عميقة حول هذه المسائل، سيبقى مجالنا عرضة للعديد من الاهتزازات والتوترات. ونحن نعتقد أن مبادئ المعالجة أو التعامل الإيجابي مع حقيقة المسألة المذهبية في العالم العربي هي النقاط التالية:

1. إن ثقافة الاستئصال، والفصل بين مكونات المجتمع الواحد على أسس طائفية ومذهبية،

لا يبني استقرارًا، ولا يحرر المجتمعات من عقدها وتوتراتها التاريخية والمعاصرة؛ وإنما يزيد من أوار التوتر، ويفاقم من مشكلات المجتمع، ويحول دون بناء وحدة اجتماعية ووطنية حقيقية.

وأحداث التاريخ تعلمنا أن المجتمع الذي يحتضن تعدديات وتنوعات لم يبنِ استقراره بنهج الاستئصال والتهميش وبناء الكانتونات المنعزلة، وإنما تم بناء الاستقرار بثقافة الاستيعاب والمرونة السياسية، وتنمية الجوامع المشتركة، وبناء العلاقة على أسس المواطنة المتساوية، واحترام قانوني وثقافي لكل الخصوصيات والحيثيات.

والمنطقة اليوم، حيث تكثر العناوين المذهبية، وتتزايد التوترات السنية - الشيعية في أكثر من موقع عربي وإسلامي، أحوج ما تكون إلى ثقافة الوصل والاستيعاب، وتفكيك نزعات الغلو والتطرف ومحاولات المفاصلة الشعورية والعملية بين أبناء الوطن الواحد على أسس طائفية ومذهبية.

ونحن إذ نتحدث عن المسالة المذهبية في منطقتنا، فهو من أجل البحث عن حلول ومعالجات واقعية لهذه المشكلة، والتي بدأت في الآونة الأخيرة بالتمدد وأخذ عناوين خطيرة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي لواقعنا لعربي. فنحن مع عدم تجاهل هذه المشكلة، ولكن في ذات الوقت مع عدم تضخيمها، ومع تظافر كل الجهود والطاقات لبناء رؤية متكاملة لهذه المسالة الهامة والحيوية والحساسة في آن. فالقوة لا تبنى بالقتل أو التهجير أو خطابات التكفير واستعداء السلطات الدينية والسياسية، وإنما باحترام التعدد والتفاعل الإيجابي مع حقائقه ومقتضياته، والابتعاد عن المكايدات والمشاحنات التي لا طائل من ورائها، والمساهمة الجادة في بناء وحماية أسس العيش المشترك.

2. إن الوقائع الطائفية التي نسمع عنها في العديد من البلدان العربية ليست مدعاة للاصطفافات الطائفية والتمترسات المذهبية، وإنما هي مدعاة للوحدة وبناء حقائق الائتلاف والتلاقي بين مختلف التكوينات المذهبية، وخلق الإرادة العامة والجماعية لمعالجة تلك الوقائع الطائفية المقيتة؛ فليس مطلوبًا من الواعين من أبناء مجتمعنا وأمتنا، وفي ظل هذه الظروف الحساسة، التمترس المذهبي، والتخندق الطائفي، وإنما المطلوب هو العمل على معالجة كل الوقائع الطائفية، التي تضر الجميع ولا يربح فيها أحد.

فحينما نسمع عن اقتتال سني - شيعي في العراق على سبيل المثال، فهذا ليس مدعاة للسني أو الشيعي للتخندق المذهبي، وتسخيف خطاب الاعتدال والوحدة، وإنما هو مدعاة لتظافر جهود كل الواعين من المجتمع والأمة، للعمل معًا بعيدًا عن نزعات الاصطفاف

والتخندق لمعالجة حالة الاقتتال الطائفي. فالمسألة المذهبية في الأمة، مع متوالياتها المختلفة، لا تعالج بالانكفاء والعزلة، ولا تعالج بتوتير الأجواء وخلق الخطابات المتشنجة التي تزيد المشكلة اشتعالًا. وإنما تعالج بالوعي والحكمة والإرادة العامة التي تفكك الأزمة والمشكلة من موقع التعالي عن الاصطفافات الضيقة. فنحن ينبغي أن نكون جزءًا من الحل، وليس جزءًا من المشكلة. ومهما كان الوضع على الصعيد المذهبي صعبًا ومتوترًا، ينبغي أن نستمر في حمل مشعل الوحدة والتفاهم والتلاقي والتسامح والاعتراف والاحترام المتبادل.

3. لا ريب أن العلاقة السنية - الشيعية تتغذى سلبيًا في علاقاتها وحساسياتها، من جراء تباين الرؤية والموقف من التاريخ وأحداثه ورجاله. بحيث نستطيع القول: أن العلاقات المذهبية في كل مراحلها تستدعي التاريخ، وتبقي موضوعاته وأحداثه، باعتباره أحد المجالات الخصبة للجدال أو السجال أو الحوار.

وما نود أن نقوله في هذا السياق: إننا اليوم لا نستطيع أن نلغي أحداث التاريخ وتطوراته المتعددة، كما إننا لا يمكن أن تتطابق وجهات نظرنا في كل أحداث التاريخ ورجالاته. لذلك فإن المطلوب على هذا الصعيد هو أن يحترم كل منا قناعات الآخر؛ ومن أبرز مصاديق هذا الاحترام هو عدم الإساءة إلى الرموز التاريخية للآخر. فليس مطلوبًا أن تكون رؤيتنا واحدة ومتطابقة من أحداث التاريخ ورجالاته، ولكن المطلوب هو أن يحترم كلٌّ منّا القناعات التاريخية لغيره، ونمنع كل عمليات الإساءة التي تتعرض إليها بعض الشخصيات التاريخية من هذا الطرف أو ذاك.

وإذا نزعنا الحساسية المذهبية من قراءة التاريخ وأحداثه، تبقى الفرصة مواتية وسانحة للدخول في حوارات علمية وموضوعية عن تاريخ العرب والمسلمين وفصوله، بعيدًا عن المماحكات المذهبية أو الحساسيات الطائفية. فما جرى في التاريخ قد جرى، ولا يمكن أن نوقف حركة التاريخ؛ ولعوامل ذاتية وموضوعية عديدة، تباينت وجهات النظر والرؤية في أحداث التاريخ، ولا يمكن أن نفرض على الناس رأيًا واحدًا أو موقفًا واحدًا، ولكن ما نستطيع القيام به، ونطالب به جميع الأطراف، هو عدم إساءة البعض إلى البعض الآخر بقول أو بفعل؛ فنحن مع الحوار وحرية البحث العلمي والتاريخي، ولكننا ضد الإساءة إلى رموز ومقدسات الآخرين. ونحن نعتقد أن الالتزام بهذا المبدأ (عدم إساءة البعض إلى البعض الآخر) سيساهم إلى حد كبير في خلق مناخ نفسي واجتماعي وثقافي إيجابي يفضي إلى مبادرات وخطوات تقريبية ووحدوية ناجحة ومتميزة.

4. إن الخطابات الأخلاقية والوحدوية بوحدها لا تعالج المشاكل المذهبية والطائفية

الموجودة في العديد من الدول والبلدان العربية والإسلامية. وثمة ضرورة فائقة لإسناد هذه الخطابات والتوجيهات الأخلاقية، بسنّ منظومة قانونية متكاملة، تجرم وتعاقب كل من يسيء إلى مقدسات الآخرين.

فمن حق أي إنسان، أن يعتز بقناعاته ومواقفه ومتبنياته الأيديولوجية والفكرية، ولكن ليس من حقه أن يسيء إلى قناعات وعقائد الآخرين. ولكي يتم ضبط نزعات الغلو والاستئصال التي تصيب كل الأطراف بدون استثناء، من الأهمية سن القوانين التي تعاقب كل مواطن وإنسان يسيء إلى عقائد ومقدسات الآخرين. والمجتمعات الإنسانية التي أصيبت بنزعات العنصرية المقيتة لم تتمكن من القضاء على هذه الآفة الخطيرة إلا بتجريم ومعاقبة صاحبها. ولا يمكن لنا، في الدائرة العربية والإسلامية، من إنهاء معضلة الطائفية وخطابات التكفير والإلغاء وبث الكراهية إلا بسن قوانين واضحة وصريحة، تعاقب كل من يساهم في الإساءة إلى مقدسات الآخرين، أو يمارس تمييزًا مقيتًا ضد المواطنين على أسس طائفية أو مذهبية أو ما أشبه.

لهذا فإننا ندعو كل الدول العربية، والتي تحتضن في مجتمعها تعددية دينية أو مذهبية، إلى الإسراع في سن القوانين التي تجرم أية ممارسة تمييزية بين المواطنين على أسس مذهبية، وتحث من موقع القانون والإجراءات الدستورية والإدارية إلى الدمج بين المواطنين، وجعل قاعدة العلاقة على كل المستويات هي قاعدة المواطنة بصرف النظر عن الانتماء المذهبي للمواطنين.

إننا نعتقد أن هذه العناصر والمبادئ تساهم، إذا توفرت الإرادة السياسية والاجتماعية الصادقة، في خلق بيئة سياسية وثقافية واجتماعية مناسبة لإدارة حقيقة التعددية المذهبية في مجالنا العربي، على أسس جديدة تخرجنا جميعًا من أتون التوترات والهواجس الدائمة. وإننا بذات القدر الذي ندعو معه إلى الإنصات إلى حقيقة التعددية المذهبية، وتلبية متطلباتها الثقافية والاجتماعية، نرفض كذلك رفضًا قاطعًا تأسيس العلاقات بين أبناء الوطن والمجتمع الواحد على أسس طائفية. فنحن مع الانفتاح القانوني والسياسي والثقافي في كل بلداننا العربية على واقع التعددية المذهبية، وحماية هذا الواقع قانونيًا وسياسيًا وثقافيًا، وضد الطائفية ونزعات الانكفاء الطائفي بكل مبرراتها وأشكالها.

والمطلوب عربيًا من كل الجهات والأطراف: تفعيل أسباب الاندماج وتقوية عوامل الوحدة المستندة على احترام التعدد والتنوع، واعتصام الجميع، أكثريات وأقليات، بأوطانهم ومشاريعها الوطنية؛ وذلك لأن الانحباس والتخندق في ظل عناوين ما دون الوطنية يضر بالجميع، ويحول المجال العربي بأسره إلى كانتونات متحاجزة ومتصارعة بعضها مع بعض.

فلا خيار أمام الأقلية والأكثرية في المجال العربي إلا الاعتصام بالوحدة الوطنية، والعمل على حمل هموم وتطلعات المشروع الوطني، ومعالجة كل المشاكل والتوترات في سياق الوحدة والإصلاح الوطني.

وأحداث العراق بكل عناوينها وتفاصيلها ماثلة للعيان؛ فهو لا يُحكم بمشروع طائفي أو مذهبي مغلق، أو باستفراد نخبة سياسية أو عسكرية أو اجتماعية بالحكم والسلطة، وإنما هو يحكم بجميع أبنائه. وبمقدار ما يتمكن الشعب العراقي من الاعتصام بوطنه ووطنيته، يتمكن القدر نفسه من هزيمة كل المشروعات المضادة والمناقضة لمصلحته واستقراره السياسي السليم. فالأوطان جميعًا لا تحكم بمشروعات طائفية خاصة، وإنما تحكم بمشروع وطني يستوعب كل مكونات الوطن، ويفسح المجال القانوني والسياسي لكل التعبيرات للمساهمة الفعالة في مشروعات البناء وتعزيز التلاحم الوطني. والأكثرية العددية هنا ينبغي ألا تكون سببًا للبطش والطغيان والاستئثار والاستفراد؛ والأقلية أيضًا ينبغي ألا تتحول إلى عناوين سياسية للتدخلات الأجنبية أو توهين الاجتماع السياسي العربي؛ فكل الأطراف تتحمل مسؤولية في وأد الفتن الطائفية، وإنهاء كل التوترات التي تسيء إلى المجال العربي في حاضره ومستقبله. ولعل المطلوب والمرتجى من كل الأطراف والتعبيرات اليوم: حمل وتبني المشروع الوطني الجامع والعادل، الذي يشترك الجميع في الدفاع عنه وحمل أعباء تنفيذه والوصول إلى تطلعاته. فمن حق المغبونين، بصرف النظر عن دينهم أو مذهبهم أو قوميتهم، أن يطالبوا بإنصافهم، وأن يطالبوا ويلحوا في مطلب العدالة والإنصاف، ولكن من الضروري أن يتم كل هذا بطريقة لا تنزع عن هذه المطالب صفتها الوطنية العامة، وبذلك يسهمون من مواقعهم كمواطنين ذوي حقوق ومطالب وطنية.

ومن الضروري اليوم، وفي كل الأوطان العربية، العمل على صياغة مشروع وطني متكامل، يستهدف بالدرجة الأولى تفكيك كل الأسباب والعوامل الموجبة للافتراق والانقسام الداخلي، وإنتاج حقائق حيوية للمزيد من التلاقي والتلاحم بعيدًا عن العصبيات التي تحولت اليوم إلى وباء يهدد المجال العربي بأسره. والنخب العلمية والثقافية تتحمل مسؤولية كبرى اليوم لوأد الفتنة الطائفية وصياغة رؤية جديدة في التعامل مع حقائق التعددية الدينية والمذهبية الموجودة في الفضاء العربي. ووجود وقائع طائفية في هذا البلد العربي أو ذاك ينبغي ألا يدفع النخب الدينية والثقافية إلى الاصطفافات الطائفية، وإنما للعمل من أجل معالجة هذه المشكلة وليس الانخراط فيها والمساهمة في تأجيجها.

فالمجال العربي اليوم يعيش لحظات حساسة وخطيرة على أكثر من صعيد، وتتطلب

من جميع الأطراف التعامل مع كل هذه المخاطر والتحديات بوعي وحكمة، حتى نتمكن جميعًا من عبور هذه اللحظات بأقل خسائر ممكنة. والبحث عن الهويات الذاتية، بعيدًا عن الكيانات الوطنية، سيفضي إلى المزيد من الفوضى وتراجع مستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي. وذلك لأن هذا البحث سيطلق ديناميات من صراع الهويات الصغرى، وتشبث كل طرف بمواقعه ومكاسبه، مما يحول الجميع ضد الجميع على قاعدة الانتماءات التقليدية.

وجماع القول: إن المجال العربي، من أقصاه إلى أقصاه، يعيش مجموعة من التحديات ومن أخطرها الفتنة الطائفية. وإن مواجهة هذه الفتنة تتطلب من جميع الأطراف (الدولة بمؤسساتها المختلفة، والمجتمع المدني بنخبه ومؤسساته) العمل على وأد هذه الفتنة، عبر خلق وعي عربي متكامل تجاه هذه المسألة، ومعالجة بعض التوترات الطائفية التي تعانيها بعض المجتمعات العربية، وخلق الحقائق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تصون الوحدة الوطنية وتحمي مكاسبها المتعددة، وتسريع وظيفة التضامنات الداخلية، التي تضبط النزاعات، وتنظم التباينات، وتحرر الأمزجة الشعبية والأهلية من ضغط العصبيات الطائفية، وتعمل على تنمية المشترك الإنساني والديني والوطني.

العرب ودولة الإنسان

تعددت الأيديولوجيات والأفكار والمرجعيات المفاهيمية والفلسفية التي سادت في العالم العربي، وتمكنت بعضها من الحكم وإدارة بعض الدول العربية على أسس ومبادئ تلك الأفكار والأيديولوجيات؛ فأصبحت في العالم العربي دول تتبنى النظرية الماركسية، وتعمل بإمكانات الدولة إلى تعميم الرؤية الماركسية وإخضاع كل الشرائح والفئات إلى تلك الرؤية الأيديولوجية، كما تشكلت دول وفق النظرية القومية، حيث عمل أصحاب هذه النظرية إلى تسيير شؤون الدولة والمجتمع وفق الرؤية والمعايير القومية؛ وتعددت في العالم العربي الدول التي تتبنى رؤية أيديولوجية، وعملت على إخضاع كل مؤسسات الدولة إلى الرؤية الأيديولوجية التي تحملها وتتبناها النخب السياسية السائدة.

ودخلت هذه الأيديولوجيات في حروب وصراعات مفتوحة، ولقد شهد العالم العربي وعبر فترات زمنية مختلفة تلك الصراعات والحروب التي عمل فيها كل طرف على إثبات أيديولوجيته ومصالحه بعيدًا عن مصالح الأمة وأمن المجتمعات العربية. ومع أن هذه الأيديولوجيات دخلت في حروب وصراعات دامية بعضها مع بعض، إلا إن بينها قواسم أيديولوجية وسلوكية وسياسية واحدة. ولعل من أهم القواسم المشتركة بين أصحاب الأيديولوجيات التي سادت

في العالم العربي، وسيطرت بشكل أو بآخر، إما على الدولة ومؤسساتها وإما على المجتمع ومؤسساته، هو أن أصحاب هذه الأيديولوجيات لا يعتنون كثيرًا بحاجات الإنسان العربي ومتطلباته الأساسية، فكل الجهود والإمكانات تصرف باتجاه تثبيت وتعميم ونشر المقولات الأيديولوجية، بعيدًا عن الاهتمام بحاجات الإنسان أو الإنصات إلى مطالبه ومطامحه.

لذلك فإن الكثير من ثروات وإمكانات الدول الأيديولوجية صرفت على نشر المقولات الأيديولوجية والحزبية، وكأن نشر هذه المقولات هو الهدف الأسمى والغاية العليا. ووفق هذا السلوك والتصرف الذي مارسته الدول الأيديولوجية، كما مارسته الجماعات الأيديولوجية، ضاعت حاجات الإنسان فردًا وجماعة، واضمحلت حقوقه الأساسية، واعتبر الإنسان كقيمة وحقوق وكرامة في أدنى سلم الاهتمام. ولا نحتاج إلى كثير عناء لإثبات هذه الحقيقة الناصعة في الكثير من الدول والتجارب، فيكفي أن تذهب إلى أي دولة أيديولوجية أو تقدمية في العالم العربي لاكتشاف هذه الحقيقة، حيث كل الإمكانات تتجه إلى الشعارات وتخليد الزعيم وإثبات صحة المقولات الأيديولوجية والحزبية التي قامت عليها الدولة، بينما الإنسان في هذه الدول يعيش العوز والضنك والصعوبات الحياتية المختلفة، كما يعاني من الكبت والقمع والخوف الدائم من زوار الفجر وأجهزة الاستخبارات. فهذه التجارب والدول تحارب، وبشعارات ثورية وتقدمية، حقوق الإنسان، وتعمل على إبقاء مواطنيها يلهثون ليل نهار من أجل لقمة العيش اليومية.

لذلك فإن هذه الدول، لم تحقق أي إنجاز يذكر لمواطنيها، كما أنها لم تحقق، وخلال سنين طويلة من الحكم والسيطرة على مقاليد الأمور، الشعارات التي رفعتها حينما وصلت إلى سدة الحكم؛ فالدول التي رفعت شعار الوحدة لم تنجز إلا المزيد من التجزئة والتشظي، والدول التي رفعت لواء الدفاع عن الطبقات المحرومة في المجتمع أضحت هذه الطبقات أولى ضحايا هذه التجربة وهذه الدولة. ويشير إلى هذه المسألة الدكتور (برهان غليون) بقوله:

«أزمة الدولة أعمق إذن مما تبدو عليه عادة وكأنها أزمة نظام، إنها أزمة فكرتها ذاتها. وتلاشي روح الولاء للسلطة الوطنية والانتساب للمشروع الذي كانت تقترحه على المجتمع نابع بالضبط من انكشاف عجز السلطة هذه عن إنجازه، أي عن خيانتها له، وليس بسبب تحققه. وهذا يعني أيضًا أنه نابع من تنامي الاقتناع بأن هذا المشروع بالصورة التي تبلور فيها لا يمكن أن يشكل مدخلًا إلى التقدم الإنساني. وهكذا، وفي أقل من عقدين، أصبحت القيم التي كانت تغذي لدى الجمهور الواسع شعبية دولة التقدم وتثير حماسة للانخراط فيها والتماهي معها، هي نفسها القيم التي تدفع الجمهور إلى رفضها والتنكر لها. لقد كان يكفي أن تظهر لافاعلية البرنامج الوطني أو عيوبه، عروبيًا

كان هذا البرنامج أم قطريا، حتى تفقد الدولة توازناتها المادية والمعنوية، وتضيع هي نفسها هويتها وتفقد مقدرتها على استقطاب الولاء وتحقيق الاندماج والإجماع».[1]

فالدول الأيديولوجية، والتي استخدمت كل إمكانات الدولة لتعميم أيديولوجيتها وقهر الناس على خياراتها ومتبنياتها السياسية والثقافية، هي ذاتها الدول التي أجهضت كل مشروعات التحرر الحقيقي والخروج من مآزق الراهن. وهذه الدول بنمطها القروسطي، وعنفها وجبروتها وعسكرتها لمجتمعها، أجهضت الكثير من الآمال والتطلعات. لذلك فإن المطلوب اليوم هو الخروج من هذه الشرنقة الأيديولوجية، التي تحيل كل شيء إلى قانون إما مع أو ضد، وبناء دولة القانون والإنسان، التي تسعى لصياغة قانون لضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإلى تأهيل الإنسان، وإطلاق حرياته وتطلعاته. فإننا، كعرب، لم نحصد من الدول الأيديولوجية إلا المزيد من الصعاب والتراجع والتقهقر إلى الوراء. فالوحدة التي حلم بها الآباء انتهت إلى دولة أيديولوجية مغلقة تكرس التجزئة وتنمي العصبيات، وباسم التنمية والعدالة الاجتماعية حصدنا نمو رأسمالية الدولة وتضخمت شريحة الانتهازيين والوصوليين.

ولقد علمتنا التجارب أن الدول التي تتفصل عن مجتمعها وتحاربه في معتقداته واختياراته الثقافية والسياسية، وتفرض عليه نظامًا قهريًا، مآلها الفشل وفقدان المعنى من وجودها؛ وهكذا وبفعل عوامل عديدة، وعلى رأسها سيادة الدول الأيديولوجية التي لا ترى إلا مصالحها الضيقة، وتوظف كل الإمكانات من أجل إثبات مقولاتها وأيديولوجيتها، وضيعت بفعل ذلك مصالح شعبها وامتهنت كرامته، اختلطت المعايير، واشتبكت القضايا، وسقطت الكثير من الشعارات المرفوعة؛ فالقتال أصبح داخليًا، والحرب أضحت أهلية، والتطرف والإرهاب أصبح من نصيبنا جميعًا. لهذا كله إننا أحوج ما نكون اليوم إلى تلك الدولة التي تعتبر أيديولوجيتها وشرعيتها هي في خدمة الإنسان وصيانة حقوقه وكرامته بصرف النظر عن أصوله الأيديولوجية أو القومية أو العرقية.

إننا في العالم العربي بحاجة إلى تلك الدولة التي تحتضن الجميع وتصبح بحق وحقيقة دولة الجميع؛ والوصول إلى دولة الإنسان والقانون في العالم العربي ليس مستحيلًا، وإنما هو بحاجة إلى الكثير من الجهد المتواصل لإنجاز هذا التطلع التاريخي. وإن دولة الإنسان التي تصون حقوقه وتحفظ نواميسه وكرامته ليست يوتوبيا تاريخية، وإنما هي حقيقة قائمة، ولقد تمكنت بعض المجتمعات الإنسانية من تحقيقها. وإن شعوبنا العربية، بطاقاتها العلمية

(1) برهان غليون، المحنة العربية.. الدولة ضد الأمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1993م)، ص 216.

وقدراتها الاقتصادية وطموحاتها الحضارية وأشواقها التاريخية، تستحق دولة تكون رافعة حقيقية لهذه الشعوب، لا قامعة وكابحة لطموحاتها وتطلعاتها الضاربة بجذورها في عمق التاريخ والإنسان. وإنه بدون توجه العرب نحو بناء دولهم الوطنية على أسس القانون وحقوق الإنسان، فإن مشاكلهم ستتفاقم وأزماتهم ستستفحل وضغوطات الخارج ستؤثر على مصيرهم ومستقبلهم.

وإن التحول نحو دولة القانون والإنسان، بحاجة إلى الأمور التالية:

1. الإرادة السياسية التي تتجه صوب تجاوز كل المعيقات والمشاكل التي تحول دون بناء دولة القانون والإنسان؛ فلا يمكن بناء دولة جديدة في العالم العربي بدون إرادة سياسية تغير وتطور وتذلل العقبات وتواجه كل ما يدفع نحو إبقاء الأمور ساكنة وجامدة ومتخشبة. فالإرادة السياسية، بما تعني من قرار صريح وعمل متواصل ومبادرات نوعية وتطوير للمناخ والبيئة الاجتماعية والثقافية، هي من العوامل الأساسية للتحول نحو دولة القانون والإنسان في الفضاء العربي.

2. تحرير المجتمع المدني ورفع القيود عن حركته وفعاليته؛ فالدولة بوحدها لا تتمكن من خلق كل شروط ومتطلبات التحول، وإنما هي بحاجة إلى جهد المجتمع المدني، الذي يستطيع القيام بالكثير من الخطوات والأعمال في هذا الاتجاه. لهذا فإن رفع القيود اليوم عن أنشطة مؤسسات المجتمع المدني يعد من الأمور الهامة التي تساهم في تعزيز الأمن الاجتماعي والمحافظة على الاستقرار السياسي، فالحاجة ماسة اليوم لتذليل كل العقبات التي تحول دون فعالية المجتمع المدني في العالم العربي. وإن الفرصة مواتية اليوم لإنهاء تلك الحساسيات التي تحملها بعض النخب السياسية السائدة تجاه مؤسسات المجتمع المدني ووظائفها وأدوارها، فإن هذه المؤسسات ليست بديلًا عن الدولة، ولا تستهدف في أنشطتها تضعيف دور الدولة، بل هي مساند حقيقي ومؤسسي للدولة، كما أنها لا تقوم لها قائمة بدون دولة مستقرة وثابتة. فالدولة اليوم، في العالم العربي، بحاجة إلى جهد مؤسسات المجتمع المدني، كما أن المجتمع المدني، بمؤسساته وهياكله، بحاجة إلى الدولة الحاضنة والراعية والضامنة لعمل مؤسساته. فالحاجة متبادلة، والأدوار والوظائف متكاملة.

وإن الظروف السياسية التي يواجهها العالم العربي تتطلب بناء الدولة في الواقع العربي على أسس جديدة وبمضامين جديدة؛ فالدولة التي ألغت المجتمع، وحاربت قواه الحية، هي أحد المسؤولين الأساسيين عن الواقع المتردي الذي وصلنا إليه جميعًا. وسنبقى نعيش القهقرى ما دامت الدولة العربية بمضمونها الأيديولوجي التي صحرت الحياة المدنية هي

السائدة. فثمة ضرورة ملحة اليوم لإعادة صياغة مفهوم ومضمون الدولة في التجربة العربية المعاصرة؛ فالدولة التي لا تحترم حقوق الإنسان، وتتجاوز الدستور والقانون لأتفه الأسباب، هي الدولة التي أخفقت في مشروعات التنمية والبناء الاقتصادي، وهي التي انهزمت أمام التحديات والمخاطر الخارجية.

والعلاقة جد عميقة بين إخفاق الدولة الداخلي وهزيمتها الخارجية؛ ولا سبيل أمام العرب اليوم، إلا بناء دولة الإنسان والقانون وصيانة الحقوق والنواميس، فهذه الدولة، حتى ولو امتلكت إمكانات محدودة وقدرات متواضعة، قادرة بتلاحمها مع شعبها، وبتفاني شعبها في الدفاع عنها، على مواجهة كل التحديات والمخاطر. فلتتجه كل الطاقات والقدرات والكفاءات نحو إرساء مضامين دولة الإنسان في دنيا العرب.

الفصل الثالث

الدولة والطائفية وإشكاليات الوحدة والسلم المجتمعي

الدولة والانقسام الاجتماعي

إن الدول في المجال العربي على نحوين:

* دول أيديولوجية تعمل بمختلف الوسائل بما فيها القهرية لتعميم أيديولوجيتها وإقحام مجتمعها بكل فئاته ومكوناته وشرائحه في بوتقة أيديولوجيتها، وكل طرف أو مكون يرفض الانضمام إلى هذه الأيديولوجيا يمارَس بحقه النبذ والإقصاء والعنف المادي والرمزي، لهذا فإن صلة هذه الدولة بمواطنيها تتم عبر الأجهزة الأمنية، وإذا توفرت فيها بعض أشكال الديمقراطية فهي شكلية وتمارس الاستبداد والقهر بقفازات ناعمة.

* ودول تقليدية تعتمد في بنيتها الأساسية على حكم العائلة أو العشيرة، أو أي شكل من أشكال الانتماءات التقليدية، وهي أيضًا بحكم بنيتها حاضنة للبعض وطاردة للبعض الآخر.

ولعل أحد الفروقات الأساسية بين الدولة الأيديولوجية والدولة التقليدية في التجربة العربية المعاصرة هي أن كلتا الدولتين تتّصف بالديكتاتورية والاستبداد، واحدة باسم الأيديولوجيا الدينية أو الأيديولوجيا التقدمية، والأخرى باسم حكم العائلة وتقاليد المجتمع والحياة العامة في البلد؛ فهما ديكتاتوريتان تمارسان الاستبداد والإقصاء والنبذ بكل صنوفه. ويضاف إلى هذا أن الدول الأيديولوجية هي بطبيعتها أيضًا دول قمعية، بمعنى أن لأجهزتها الأمنية سطوة وصلاحيات هائلة لإدامة الاستقرار وحماية السلطة، فهي دول ديكتاتورية وقمعية في آن، وفي ظل هذه الدول فإن الأقليات الدينية تعاني العديد من المآزق والمشاكل المتعلقة بحريتها الدينية ومستوى مشاركة أبنائها في الحياة العامة.

والقناعة الأساسية في هذا البحث: أنه إذا لم تتغير بنية الدولة في المجال العربي من دولة أيديولوجية أو تقليدية إلى دولة مدنية – تشاركية – تعددية محايدة تجاه عقائد مواطنيها، فإن مشاكل الأقليات ستستمر وتزداد استفحالًا. والذي يزيد أزمة الأقليات، في هذا السياق،

هو طبيعة فكرها السياسي المحافظ، الذي يجعلها تحذر من الانخراط في مشروعات الإصلاح الوطني. ولهذا نعتقد بأن تطوير فكر الأقليات السياسي، ودفعه نحو الانخراط في مشروعات الإصلاح والتفاعل الخلاق مع قضايا التغيير السياسي، يساهم في معالجة مشكلة الأقليات في الدول العربية المعاصرة.

وتطوير الفكر السياسي للأقليات للخروج من نفق المحافظة إلى رحاب الإصلاح يعني النقاط التالية:

1. الانخراط في مشروعات سياسية وفكرية عابرة للمكونات التقليدية ومتجاوزة للانتماءات الطبيعية، والمساهمة في بناء كتل وطنية تطالب بالإصلاح وتعمل من أجله.

2. الانعتاق من ربقة الانكفاء والانزواء، وكسر حواجز الانطواء، والتفاعل الكامل مع شركاء الوطن.

لأننا نعتقد أن الطائفية في المجال العربي تمارس على نحوين أساسين، وهما:

* النحو الأول: الطائفية الغالبة؛ وهي تمارس طائفيتها بتبني سياسات النبذ والتهميش والإقصاء للآخر المختلف والاستمرار في دفعه عبر وسائل قسرية وناعمة للمزيد من الانكفاء وبناء الحواجز النفسية والاجتماعية والسياسية مع الآخر المختلف الديني أو المذهبي أو القومي.

* والنحو الآخر: الطائفية المغلوبة؛ وهي طائفية معكوسة تبرر انكفاء الذات وتسوغ المفاصلة الشعورية والعملية. وإذا كانت الطائفية الغالبة تمعن في سياسات الإقصاء والتمييز، فإن الطائفية المغلوبة تمعن في سياسات الانعزال والنظرة النرجسية للذات. والتحرر من النزعة المحافظة في الفكر والسياسة يقتضي العمل على نقد وتفكيك أسس ومتواليات الطائفية المعكوسة المتعششة في نفوس وعقول الكثير من أبناء الأقليات الدينية والمذهبية والقومية في المجال العربي.

3. بناء العلاقة ونظام الحقوق والواجبات على أساس المواطنة المتساوية مع الاحترام التام لخصوصيات المواطنين الدينية والمذهبية.

والمواطنة، بحمولتها القانونية والدستورية، هي بوابة الانتقال بمجتمعاتنا من حالة السديم البشري إلى المجتمع التعاقدي الذي يضمن حقوق الجميع، ويفتح المجال القانوني للجميع للمشاركة في بناء الأوطان واستقرارها السياسي والاجتماعي.

ويبدو، من خلال معطيات عديدة، أن ظاهرة الانقسام في مجتمعاتنا العربية والإسلامية،

تحت يافطات وعناوين دينية ومذهبية وقومية، ظاهرة حقيقية، وتتطلب معالجة واعية وموضوعية وتاريخية. ولقد كان العالم الفرنسي (جاك بيرك) واعيًا لظاهرة التصدع والتنازع التي تشق الاجتماع السياسي العربي والإسلامي الحديث من خلال لفت الانتباه إلى وجود ما سماه بـ (وتائر سير) وإستراتيجيات حراك متعارضة ومتضاربة في المجتمع العربي الواحد، بما يصح معه القول بوجود مجتمعين متقابلين ومتصادمين في المجتمع الواحد.

وتأسيسًا على هذه الحقيقة فإننا نستطيع القول: إن الدولة العربية – الإسلامية المعاصرة هي القادرة وحدها، بما تمتلك من إمكانيات وقدرات وسياسات، من معالجة كل التداعيات السلبية من جراء وجود حالة من التعدديات والتنوعات في المجتمع والوطن الواحد.

ولا يمكن أن نتجاوز تشظيات الاجتماع العربي – الإسلامي المعاصر، إلا بخيار الدولة الحاضنة للجميع والمعبرة عن جميع التعبيرات والمكونات، ومتجاوزة في آن انقسامات المجتمع وتشظياته الأفقية والعمودية. وفي تقديرنا أن هذا الأمر يتطلب الاهتمام بالنقاط التالية:

1. ضرورة أن تكون مؤسسة الدولة متعالية على انقسامات المجتمع، لا جزءًا منها.

2. ألا يكون الانتماء الديني أو المذهبي أو القبلي هو قاعدة التعامل، وإنما تكون قيمة المواطنة بكل حمولتها القانونية والدستورية هي وحدها قاعدة التعامل في مختلف دوائر الحياة؛ فالمواطنة، بصرف النظر عن المنابت الأيديولوجية للمواطنين، هي التي تحدد نظام الحقوق والواجبات.

3. المطلوب دائمًا، وبالذات في الدول التي تحكم مجتمعات مختلطة ومتعددة، هو صيانة التعدد على مستوى الأمة والمجتمع، وبناء مجتمع سياسي موحد بعيدًا عن نزعات المحاصصة؛ لأننا نعتقد أن بناء الدولة على قاعدة المحاصصة الطائفية أو المذهبية يديم الانقسامات، ويحيي التوترات مع كل حدث أو تطور سياسي. لهذا فنحن مع احترام تام لكل مقتضيات التعددية على مستوى الاجتماع، أما على مستوى الدولة فإننا بحاجة إلى مجتمع سياسي موحد، بحيث تكون الكفاءة هي جسر العبور الوحيد إلى مواقع الدولة الأساسية. وفي هذا السياق نعتبر أن نظام المحاصصة الطائفية الذي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذه وتطبيقه في العراق هو من أرذل الأنظمة التي شوهت النسيج الاجتماعي العراقي، وأدخلت العلاقات الداخلية بين مختلف المكونات والتعبيرات العراقية في محنة شديدة لا زال الواقع العراقي يدفع ثمنها على مختلف المستويات.

4. ضرورة العمل على بناء مؤسسات للمجتمع المدني، عابرة للمناطق والأديان والمذاهب

والقبائل. وإذا لم تتمكن شعوبنا من بناء مؤسسات مدنية وطنية جامعة لكل التعدديات، فإن هذه الأزمات ستستمر ولن نتمكن من الخروج من مآزق الراهن.

فالطريق للخروج من كل التداعيات السلبية والخطيرة التي تعيشها أغلب المجتمعات العربية والإسلامية اليوم هو وقف حالة الانحدار والتشظي المذهبي والجهوي، وإعادة الاعتبار لكل عناصر الوحدة والائتلاف الاجتماعي والوطني. وإن الاستقرار السياسي العميق هو الشرط الشارط لأي عملية تنموية أو تطويرية لكل المؤسسات والهياكل الإدارية والسياسية. وإن التعامل الحكيم مع حقائق التنوع الاجتماعي يقتضي التفكير بطريقة ليست ضيقة أو منحبسة في أطر واعتبارات ما دون الوطنية؛ لأن هذه الأطر الضيقة ستنتج بطبعها خيارات ضيقة، لا تنفع حقائق التنوع الاجتماعي، وتضر في ذات الوقت بحقيقة الوحدة الوطنية والاجتماعية.

وفي تقديرنا أن أي خيار لا يساهم في تعزيز الوحدة الداخلية لمجتمعاتنا المتنوعة هو خيار مضر للراهن والمستقبل معًا. وعليه فإننا نرى أهمية معالجة كل مشاكل التنوع الاجتماعي، ولكن على قاعدة الوحدة الاجتماعية والوطنية. وإن أية محاولة لمعالجة مشاكل هذه الحقائق على نحوٍ يفضي إلى خلق حالة من الإرباك الاجتماعي والسياسي، لأنها لن تعالج هذه المشكلات على الصعيد الواقعي، وستضيف لها حساسيات ومشكلات جديدة من جراء التعامل الخاطئ مع حقائق التنوع الاجتماعي.

ولبناء المعادلة الصائبة بين عدم التغافل عن المشاكل، وفي ذات الوقت عدم الإضرار بحقائق الوحدة الوطنية والاجتماعية، نقترح الالتفات إلى الأفكار التالية:

1. ضرورة وجود منظومة قانونية تعتبر الانتماء الوطني والمواطنة هي الحقائق الثابتة التي تحدد قواعد المعالجة لأية مشكلة، سواءً كانت إدارية أو ثقافية أو سياسية.

2. إن معالجة أي مشكلة في الإطار الوطني تساهم على المستوى الفعلي بتعزيز حقائق الوحدة الوطنية والاجتماعية. ونعتقد في هذا الإطار أن التغافل عن المشاكل هو الذي يضر، عبر متواليات عديدة، بمستوى الاستقرار الداخلي والانسجام الاجتماعي.

3. العمل على زيادة وتيرة التواصل الاجتماعي، وتشجيع كل المبادرات التي تستهدف تعزيز حالة الإخاء الوطني؛ لأن حالة الجفاء والتباعد النفسي والاجتماعي هي التي تضر بالوحدة. وإن التواصل الاجتماعي، بكل مستوياته، هو الذي يعزز خيار الوحدة، ويعمق مستوى التفاهم بين جميع المكونات والأطياف.

القابلية على الطائفية

في سياق الجهد الفكري والمعرفي الذي بذله المفكر الجزائري مالك بن نبي في فحص وتحليل ظاهرة الاستعمار، أبدع حينما صاغ مفردة ومفهوم (القابلية على الاستعمار)، وهذه القابلية هي التي تهيئ الأرضية والمناخ السياسي والاجتماعي للقبول الفعلي بالحركة الاستعمارية، فلا يمكن مواجهة الاستعمار مواجهة فعلية وحقيقية بدون إنهاء حالة القابلية للاستعمار في نفوس وعقول الناس. ولقد اعتبر هذا المفهوم بمثابة المفتاح السياسي لفهم الكثير من الظواهر والممارسات التي رافقت الاستعمار في العديد من البلاد العربية والإسلامية. وانطلاقًا من مضمون هذا المفهوم الذي صاغه بن نبي، نتمكن من فهم العديد من الظواهر التاريخية والاجتماعية والسياسية في البلدان العربية والإسلامية. ولو تأملنا في كل الظواهر السياسية التي سادت في المنطقة العربية، فمن الممكن فهمها بشكل دقيق من خلال العدة النظرية والمفهومية التي صاغها بن نبي حين الحديث عن القابلية على الاستعمار؛ بحيث أضحت هذه العدة النظرية بمثابة خريطة الطريق لفهم العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية في الفضاءين العربي والإسلامي.

وفي سياق ابتلاء المنطقة العربية والإسلامية اليوم بظاهرة الطائفية وقدرة هذه الظاهرة الخطيرة على تمزيق كل المجتمعات والشعوب، لن نتمكن من دحر خطر هذه الظاهرة أو الحد من غلوائها من دون العمل على تفكيك حالة القابلية الموجودة في النفوس والعقول للانخراط في الفعل والممارسة الطائفية. ولا يمكن على المستوى الواقعي من مواجهة الطائفية، بكل صورها وأشكالها، إلا بإنهاء وتفكيك ظاهرة القابلية إليها والخضوع إلى مقتضياتها. ولو تعمقنا في ظاهرة الممارسات الطائفية، لوجدنا أن أكثر المتورطين بهذه الممارسات يحملون القابلية النفسية والثقافية للانخراط في كل الممارسات الطائفية. وإن هذه الممارسات لن يتمكن أحد من إنهائها إلا بتفكيك ظاهرة القابلية النفسية والثقافية للانخراط في السلوك والممارسات الطائفية.

ولكي تتضح كل أبعاد هذه القابلية، سنحاول أن نوضح هذه الأبعاد من خلال النقاط التالية:

1. واهم من يعتقد أنه يدافع عن حقوقه وذاته الاجتماعية حينما ينخرط في الفعل والممارسة الطائفية؛ لأن الخضوع للفعل الطائفي هو أحد مصادر تضييع الحقوق. ومن ينخرط في الممارسة الطائفية بدعوى الدفاع عن الذات وحقوقها، فهو يوفر المناخ المواتي لإنهاء أو تدمير كل خطوط الدفاع عن الذات وحقوقها ومصالحها. إن الطائفية مرض خطير في

كل أحوالها وظروفها، ولا يمكن أن تدافع عن مجتمع بإسقاطه في مرض الطائفية، فالأمراض لا تدافع عن الحقوق والمصالح، لذلك نهيب بكل الأفراد والمجتمعات الذين يطمحون إلى الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم بعدم الوقوع في رذيلة الطائفية؛ لأن هذه الرذيلة تدمر كل ممكنات الانعتاق من كل هذه الأمراض التي تدمر كل المناخ الصحي الذي يحفظ الحقوق والمصالح للجميع. ومن يعتقد أنه يدافع عن حقوق جماعته ومصالح مجتمعه بخضوعه للمقولات الطائفية فهو يزيف وعي الجميع؛ ومن يريد أن يدافع عن جماعته ومجتمعه عليه أن يطهر نفسه وعقله من كل جراثيم الطائفية.

2. من هنا تتأكد الحاجة النفسية والمعرفية للانعتاق من كل الممارسات الطائفية، سواء كانت هذه الممارسات تنتمي إلى حقل الطائفية الناعمة أو تنتمي إلى حقل الطائفية الصلبة أو الخشنة. والمجتمع الذي يخضع لكل المقولات الطائفية إنما يمارس التدمير الذاتي ويساهم بشكل مباشر في تنمية كل عوامل الفرقة والتشظي في حياته الداخلية. فالطائفية مرض خطير، ووجود غلبة لهذا الطرف أو ذاك، أو وجود ممارسة طائفية من هذا الطرف أو ذاك، ينبغي ألا تشجع أي أحد على الوقوع في مهاوي الطائفية. فلنعمل بوعي وحكمة لتطهير نفوسنا وعقولنا من كل جراثيم الطائفية، ومن خلال عملية التطهير نتمكن من تحصين واقعنا الاجتماعي والثقافي من الوقوع في مهاوي الطائفية. ونقولها بصراحة تامة: لا تعالج المشاكل الطائفية بصنع مشكلات مماثلة ومقابلة للطرف الذي يؤجج الأزمات الطائفية؛ فالطائفية بكل رموزها وزخمها التمزيقي لا تدافع عن حق أو مجتمع. ومن يعتقد أنه لا يمكن وقف صعود هذه القوة أو تلك بإشغالها بالأزمات الطائفية، فهو يعمل بدون وعي على توسيع دائرة الحريق في الأمة والمجتمعات العربية والإسلامية.

3. بعيدًا عن التلاوم المتبادل وتوزيع تهم من بدأ ومارس الطائفية ومن ذهب إليها كردة فعل، نقول بعيدًا عن هذا التلاوم الذي يؤكد المنطق الطائفي ولا يتحرر منه: تعالوا معًا نبرأ إلى الله سبحانه وتعالى من كل الممارسات الطائفية ونقف معًا على أرضية احترام التنوع الموجود في الأمة مع صيانة عزة الأمة ووحدتها الداخلية. فالطائفية قيد على الجميع، ولا يمكن أن نعتقد أن القيود تحقق انتصارات أو مكاسب. ووجود ممارسات طائفية ينبغي ألا يدفعنا إلى الخضوع إلى المنطق الطائفي؛ بل على العكس ينبغي أن يدفعنا إلى التعالي على كل الجراحات المذهبية والطائفية. وبهكذا ممارسة نفكك كل عناصر القابلية النفسية والثقافية للخضوع للمنطق الطائفي. وإن التساهل مع الحرائق الطائفية سيدمر كل عوامل الوحدة والتماسك في كل مجتمعاتنا العربية والإسلامية. وعليه فإن كل من يريد أن يحافظ

على وحدة وطنه ومجتمعه عليه أن يعمل نفسيًا وثقافيًا لتحرير المجتمع من كل سمات القابلية على التطرف والطائفية. فهو سبيلنا للتحرر من كل موبقات الطائفية ومتوالياتها المدمرة لكل أسباب الاستقرار السياسي والاجتماعي.

والطائفية، كممارسة تميزية بين المواطنين، ليست وليدة الطائفة، وإنما وهي وليدة بنية الدولة في العالم العربي، حيث إنها بنية طاردة لبعض مكونات مجتمعها. لذلك فإن بنية الدولة والاستبداد السياسي هما المسؤولان عن نشوء ظاهرة الطائفية في أي مجتمع من المجتمعات. والطائفة، كمكون ديني وتعبير قيمي، بريئة من هذه الظاهرة التي تمزق المجتمعات وتقضي على مستوى الانسجام الداخلي بين المجتمعات:

«فظاهرة الطائفية السياسية التي تشغل الناس في الحاضر ليست ظاهرة أزلية، ولا هي ملازمة للعرب أو الشرقيين. وفي الدولة العربية ما بعد الاستقلال كانت الطائفية، وحتى القبلية والجهوية حيث لم توجد طوائف، كامنة في بنية الدولة الهشة بنيويًا، (القوية) ظاهريًا. فقد سهلت هذا الهشاشة البنيوية على نخب سياسية ودول إقليمية استدعاءها ضد النظام القائم أو في الدفاع عنه، لأن التفسير الطائفي لنظام الأشياء في الدولة ولبعض خطواتها وإجراءاتها كان قائمًا في وعي الناس، سواء أكان مكبوتًا أو معبرًا عنه في المجال الخاص. وفي حمى الصراع كانت أيديولوجيا المظلومية الطائفية والجهوية تستحضر تبريريًا في ذهن الحكام والمحكومين. أما شعار (الوحدة الوطنية) الذي عرفته مرحلة الاستعمار فلم يكن وهمًا بل تعبيرًا حقيقيًا عن تطلعات فئات اجتماعية ومصالحها، ولكنه أصبح يموه الإحساس بالهشاشة الاجتماعية والوطنية».[1]

العرب الشيعة والمسألة الطائفية

لأسباب وعوامل سياسية ومجتمعية عديدة، لم تتمكن المجتمعات العربية من التعامل مع التنوع المذهبي الذي تعيشه على نحو إيجابي، بحيث أن أغلب المجتمعات العربية التي تعيش حقائق التنوع والتعدد تعاني من مشكلة حقيقية تتجسد في عدم قدرتها على التعامل على نحو إيجابي مع حقائق التعدد التي تحتضنها. وفي تقديرنا أن العوامل الأساسية التي تنتج هذه الظاهرة أهمها الآتي:

1. طبيعة الأنظمة السياسية السائدة في أغلب دول المنطقة العربية؛ لأن أغلب هذه

(1) عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت 2018م)، ص 20.

الأنظمة لا تعترف إلا برأيها وأيديولوجيتها، والموقف الأساسي من كل رأي مختلف أو أيديولوجية مغايرة هو الخصومة والتهميش والتمييز.

2. الرؤية الدينية المتطرفة؛ والتي تتعامل مع ذاتها بوصفها هي القابضة على الحق والحقيقة، ودونها من الرؤى الدينية تتهم في شرعيتها ويطلق عليها العديد من الأوصاف ومن أبرزها الهرطقة الدينية، وبالتالي فإن أصحاب هذه الرؤية الدينية مآلها الإبعاد وممارسة الاستثناء معها في أغلب جوانب ومجالات الحياة.

3. طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المنطقة العربية؛ وهي ثقافة، في أغلب جوانبها، معادية لكل حقائق التعدد والتنوع. وبالتالي فإن طبيعة التكوين الثقافي السياسي، لأغلب أبناء النخبة السياسية، لا ترى خيرًا في التعدد والتنوع، وتتعامل مع بعض حقائقه ومتطلباته بوصفها مناقضة للوحدة الاجتماعية والوطنية. وعليه فإن المطلوب هو التعامل مع هذه الحقائق بوصفها حقائق مضادة للمشروع الأيديولوجي أو السياسي الذي تحمله النخب السياسية السائدة. ولا فرق جوهري بينها على هذا الصعيد، سواء كانت هذه النخب تتبنى الرؤية الدينية أو تتبنى الرؤية القومية، فكل الأنظمة السياسية ذات الصبغة الدينية سقطت في امتحان التعددية، ولم تتعامل مع حقائق التنوع في مجتمعها على نحو إيجابي. كما أن الأنظمة القومية - التقدمية سقطت في ذات الامتحان، ولم تتمكن من بناء نموذج إيجابي في طريقة التعامل مع حقائق التنوع في مجتمعها. إنها أنظمة سياسية مارست الطائفية والتمييز الطائفي على خلفية مذهبية متطرفة أو معادية لكل حقائق التعدد والتنوع في مجتمعها. وأنظمة سياسية أخرى مارست التمييز الطائفي على خلفية احتكار السلطة والثروة، وعلى ضوء هذا الاحتكار فهي تمارس عملية الطرد لبعض مكونات مجتمعها، ولعل من أبرز مبررات الطرد الانتماء إلى مذهب أو مدرسة فقهية أو سياسية تشكل خطرًا على أمن البلد واستقراره السياسي. وعلى ضوء هذه الحقائق، لم يتمكن العرب، في أغلب دولهم، من بناء نموذج حضاري في طريقة التعامل مع حقائق التعدد المذهبي الموجودة في المجتمعات العربية. والإخفاق المتراكم في طريقة التعامل مع حقائق التعدد المذهبي أنتج مشكلة سياسية عميقة في الاجتماع العربي المعاصر يمكن تسميتها بـ(المشكلة الطائفية).

ولو تأملنا في تجربة العرب الشيعة في أغلب دولهم العربية لوجدنا أن هذا المكون يعاني من مشكلة التمييز الطائفي الذي يمارس عليه لاعتبارات سياسية تتعلق بطبيعة التكوين السياسي للدولة أو من مقتضيات الاستبداد والاستفراد والاستئثار بالسلطة والثروة. وعليه فإن العرب الشيعة، في أغلب دولهم العربية المعاصرة، يتم التعامل معهم بوصفهم مواطنين من

الدرجة الثانية أو الثالثة. وإن جلّ ما يتطلعون إليه على هذا الصعيد هو مساواتهم مع بقية المواطنين، ورفع كل أشكال التمييز الطائفي عن واقعهم ومجتمعهم. وهذا الواقع الطائفي متعدد الوجوه والأشكال، يفرض على كل من يدرس واقع العرب الشيعة الاقتراب من تحليل ونقد الواقع الطائفي في المنطقة العربية. وفي ما يلي سنعمل على مقاربة هذا الموضوع من خلال هذا المنطلق.

إن الطائفية في جوهرها ليست وليدة حالة التعدد الفقهي والمذهبي الذي نظر إليه الماضون من العلماء والمؤرخين والفقهاء بوصفه نتاجًا طبيعيًا لمبدأ الاجتهاد، فما دمنا نجتهد وفق الضوابط الشرعية المقررة فالمحصلة الطبيعية لمبدأ الاجتهاد وجود آراء وقناعات متعددة في الموضوع الواحد. وتعدد المدارس الفقهية في التجربة التاريخية الإسلامية هو وليد مبدأ الاجتهاد، لذلك فإن تعدد المدارس الفقهية هو نتاج حيوية الواقع الإسلامي والعلمي للمسلمين. وما نسميه الطائفية ليس له أية صلة بحالة التعدد والتنوع، وإنما هي نتاج خيارات مجتمعية، أفضت في الأخير إلى بروز هذه المعضلة في الواقع الإسلامي. والمهمة المعاصرة للمسلمين جميعًا هي التفكير في معالجة هذه المعضلة، دون الإضرار أو التشنيع بقيمة التعدد والتنوع الذي تزخر به مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة. ونعتقد أن التمسك بجوهر الإسلام ومناقبياته الأخلاقية والسلوكية هو الكفيل بمعالجة كل المشاكل والتوترات والأزمات التي تعانيها مجتمعاتنا العربية والإسلامية تحت عنوان ويافطة الطائفية.

والعرب الشيعة، كغيرهم من المسلمين، يتحملون مسؤولية مباشرة في معالجة هذه المعضلة التي تهدد استقرار كل الدول والمجتمعات. ونرى أن العرب الشيعة بإمكانهم القيام بالأدوار التالية:

1. تعزيز خيار التواصل والانفتاح على بقية المسلمين بمختلف مدارسهم الفقهية. فالعرب الشيعة، في كل مجتمعاتهم، ليس لديهم مشروع خاص، وإنما مشروعهم هو مشروع أوطانهم. والمشاكل التي يعانون منها لا يمكن أن تعالج بمعزل عن معالجة مشاكل الوطن المختلفة، لذلك فإن السبيل إلى معالجة مشاكلهم ومآزقهم هو في إنهاء الحواجز التي تفصلهم عن بقية المسلمين؛ وهي بالمناسبة حواجز لا تتعلق بقناعاتهم الذاتية والمذهبية، وإنما تتعلق بخياراتهم المجتمعية، فالانفتاح وتجسير العلاقة مع بقية المسلمين، مهما كانت الصعوبات، هو أحد الخيارات الإستراتيجية المعنية بتذويب كل المشاكل في العلاقة بين جميع المسلمين بكل تعددهم الفقهي والمذهبي والاجتماعي.

2. استمرار نهج الاعتدال العقدي والثقافي والسياسي. فلا مجال للوصول إلى الغايات

والأهداف الوطنية برافعة الغلو والتطرف، ونحن نعتقد أن هذه الرافعة تزيد من محن ومآزق الجميع، فمهما كانت موجة التطرف التي تجتاح الكثير من مجتمعاتنا العربية والإسلامية فمن الضروري لكل العرب الشيعة التمسك والتشبث بخيار الاعتدال في الدوائر العقدية والسياسية والثقافية.

3. المعضلة الطائفية في كل المجتمعات العربية والإسلامية لا يمكن أن تعالج بوسائل مذهبية، لأن هذه الوسائل تعزز النزعة الطائفية، وتبقى المواطنة المتساوية والقاعدة الوطنية والمدنية هي سبيل كل المجتمعات لمعالجة المعضلة الطائفية. فالوسائل المذهبية تبقي الجدل والسجالات في مربعها الأول، أما الاستناد إلى القيم المدنية، والتي من ضمنها المواطنة المتساوية، فهو ينقل الجدل إلى مربع مختلف، يتساوى فيه الجميع، ويوفر القدرة على معالجة هذه المعضلة دون الإضرار بوحدة أوطاننا ومجتمعاتنا:

«وقد تتدهور الطائفية لتصبح شكلًا من أشكال العنصرية بوصفها تركيبًا اجتماعيًا ثقافيًا لتكريس الاختلاف وجعله أساسًا لبناء السياسات والتمييز بين البشر على أساس الفوارق المركبة اجتماعيًا».[1]

في نقد التحليل الطائفي

تكثر في أزمنة انفجار الهويات الفرعية، أي هويات ما قبل المواطنة الجامعة والدولة الحديثة، الأحكام الكاسحة على هذه الهويات الفرعية وكأنها حالة ثقافية وسياسية واحدة ومتحدة. فالهويات الفرعية ليست، على المستويين الثقافي والسياسي، رأيًا واحدًا وموقفًا واحدًا، وإنما هي كأي بيئة اجتماعية، تتحد في بعض العناوين، وتختلف في عناوين أخرى. وهذه هي الحقيقة الوحيدة في داخل كل هوية فرعية موجودة في أي بيئة اجتماعية.

والتعامل مع أهل هذه الهويات الفرعية وكأنهم حزب سياسي، أو مجموعة ثقافية منسجمة تستهدف أهداف وغايات مشتركة، يشكل مجافاة صارخة للواقع من جهة، ومن جهة ثانية، يساهم في تأجيج التوترات بين جميع المكونات وأهل الهويات الفرعية. والأدهى من ذلك، والذي يثير الكثير من الغرابة والاستهجان في بعض الأحيان، حينما نحلل الأحداث والتطورات السياسية والاجتماعية انطلاقًا من وحدة الماهية والرأي والموقف لمجتمعات الهويات الفرعية؛ لأن هذه التحليلات المستندة على الوحدة السياسية للطوائف والقبائل والعشائر، وكل هوية فرعية أخرى، تتعامل مع هذه الوجودات الاجتماعية بسطحية وبتجاهل لحقيقة

(1) عزمي بشارة، الطائفة، والطائفية، الطوائف المتخيلة، المصدر السابق، ص27.

تعدد الخيارات الثقافية والسياسية لكل المجموعات البشرية. لذلك فإن نتائج التحليل في أغلبها تزيد من الهواجس، وتمعن في التقسيم العمودي والأفقي للمجتمع، وتعيد كل أعباء التاريخ وأحداثه إلى اللحظة الراهنة مع بهارات جديدة تزيد من الإحن والأحقاد ومسوغات الفرقة والتشظي بين أهل الوطن الواحد.

لذلك فإننا نعتقد أن التفسير الطائفي، أو الطوائفي، للأحداث هو تفسير لا يتمكن من استيعاب كل جوانب الحدث ومتوالياته، كما أنه لا يوصلنا إلى قراءة عميقة ودقيقة لكل الأحداث والتطورات. صحيح أن العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه يشهد اليوم عملية استقطاب طائفي ومذهبي حاد، وتأتي الأحداث السياسية والتطورات الأمنية في أكثر من بلد عربي وإسلامي لتغذي عملية الاستقطاب وتزيدها حدة واشتعالًا وعمقًا، ولكن لا يمكن الاستسلام لمقتضيات الاستقطاب الطائفي الحاد، وإخضاع كل أدواتنا الثقافية والعلمية والتحليلية إلى سياقها التاريخي والاجتماعي؛ لأن هذا الخضوع يدخل المنطقة العربية برمتها في أتون حروب طائفية – عبثية، لا أفق لها إلا دمار الجميع والقضاء على كل أسس وموجبات الاستقرار السياسي والاجتماعي في كل بلدان المنطقة.

لذلك نحن نحذر من الاستسهال في استخدام المنطق الطائفي والمذهبي في النظر إلى أحداث المنطقة وتطوراته المتعددة؛ ووجود طرف مذهبي أو طائفي له قناعاته الفكرية والسياسية لا يبرر لأي أحد إطلاق نعوت أو أحكام قيمية كاسحة على جميع من ينتمون إلى الإطار المذهبي والطائفي. وبلغة أكثر شفافية وصراحة: إن اختلاف دول المنطقة مع دول وأطراف شيعية في المنطقة ينبغي ألا يدفع هذه الأطراف إلى إطلاق أحكام أو أوصاف بحق الشيعة في كل مناطقهم وبلدانهم؛ وإن غض النظر أو التساهل مع المواد والبرامج الإعلامية والدينية، والتي تطلق أحكامًا قاسية ضد عموم الشيعة العرب، ينذر بمخاطر ينبغي تلافيها بعدم التعميم، وإنهاء الخطابات الطائفية التي تتعامل مع الشيعة بوصفهم عدو الأمة، وأن فيهم ما فيهم على المستويات العقدية والأخلاقية والاجتماعية.

إننا، ومن موقع حرصنا على أوطاننا ومجتمعاتنا، نرفض هذه الخطابات وهذا السلوك، وندعو عقلاء الأمة من جميع الأطراف إلى الانتباه إلى مخاطر هذا التوجه على الأمن والاستقرار في كل دول المنطقة؛ فالشيعة في منطقة الخليج هم جزء أصيل من أوطانهم، وبذلوا الكثير عبر التاريخ من التضحيات في سبيل عزتها، ويرفضون كل نزعات فحص الدم مع كل حدث سياسي يجري في المنطقة، كما يرفضون إطلاق نعوت وأوصاف سيئة بحق مذهبهم وقناعاتهم المذهبية.

والأوطان لا تبنى إلا بعلاقة إيجابية بين جميع أطرافه ومكوناته؛ وبناء العلاقة الإيجابية بين جميع الأطراف هي مسؤولية الجميع؛ ولكن من الضروري القول في هذا السياق: ضرورة العمل على تحييد المكونات الوطنية من حالة الاستقطاب الطائفي التي تشهدها المنطقة. وعملية التحييد تعني:

1. رفض التحليل الطائفي للأحداث السياسية، وعدم التعامل مع هذه المكونات وكأنها على رأي واحد في كل مسائل السياسة وشؤون الحياة؛ فهم مجتمع كبقية المجتمعات، وهم متعددون ومتنوعون على مستوى قناعاتهم الفكرية وخياراتهم السياسية والثقافية.

2. ثمة علاقة جدلية بين الانتماء الوطني والانتماء المذهبي أو الديني أو القومي. وطبيعة الخيارات السياسية والثقافية والاجتماعية هي التي تحدد، إلى حد كبير، طبيعة العلاقة بين الانتماء الوطني والانتماء المذهبي والديني والقومي. فكل إنسان، بصرف النظر عن نوعية انتماءه، يعتز بوطنه ويدافع عن مكتسباته، ويسعى لتحسين واقع حياته ومعيشته فيه (أي في الوطن)، كما أن كل إنسان يعتز بقناعاته الدينية والمذهبية، ولا يرى ثمة تناقضًا بين الاعتزاز بالانتماء الوطني والاعتزاز بالانتماء الآخر. لذلك ثمة تكامل واقعي وحقيقي بين دوائر الانتماء التي يعيشها الإنسان في الوجود الاجتماعي والوطني؛ ولا مقايضة بين هذه الانتماءات، لأن كل دائرة من دوائر الانتماء تلبي حاجة أصيلة من حاجات الإنسان المادية والمعنوية.

فالمطلوب ليس طرد الناس من انتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو القومية بدعوى الانتماء الوطني، أو العكس، أي طرد الناس من انتماءهم الوطني بدعوى الانتماء الديني أو المذهبي أو القومي؛ فالمطلوب هو بناء صيغة توافقية وتكاملية بين هذه الانتماءات، بحيث يعتز بهما جميعًا، ويفي بمتطلبات الانتماء إليهما. فالانتماء الوطني انتماء أصيل ونهائي، ولا يمكن تعويضه بأي انتماء، كما أن الانتماء الآخر هو انتماء أصيل وليس بديلًا عن دوائر الانتماء الأخرى. والأوطان جميعًا لا تبنى على الانتماء الواحد والبسيط، وإنما تبنى على مجموعة من دوائر الانتماء المتداخلة والمتكاملة في آن، تبدأ بالانتماء إلى أسرة وعائلة مرورًا بالانتماء إلى وطن ودين ومذهب وتنتهي إلى الانتماء الإنساني؛ فالناس صنفان إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق.

فتفعيل الحوار، والقيام بمبادرات جديدة ونوعية في هذا السياق، يساهم، في تقديرنا، في الحد من غلواء التطرف ونزعة الاستقطاب الطائفي، التي تنعكس بشكل أو بآخر على مجتمعنا. فالحوار هو سبيل جميع المكونات للحفاظ على مجتمعها وسلامة وطنها. وإننا في الوقت الذي نعبر عن تضامننا مع كل الشعوب المطالبة بحريتها وإصلاح أوضاعها، نرفض أن نتحمل مسؤولية أعمال غيرنا وخياراتهم السياسية والثقافية.

في نقد الطائفية

ثمة سباق، محموم ومريب في آن، في الساحات العربية والإسلامية التي يتواجد فيها تعدديات دينية ومذهبية؛ فجميع الأطراف المذهبية تتحدث اليوم عن مظلومية قد لحقت بها، وتعمل في ظل هذه الظروف لإنهاء هذه المظلومية والقبض على حقائق الإنصاف التي افتقدتها منذ فترة زمنية طويلة. وهذا المنطق لا يقتصر على فئة دون أخرى، بل هو يشمل جميع الفئات والمكونات.

والذي يثير الهلع والخوف على حاضر ومستقبل هذه المجتمعات والأوطان، هو شعور الجميع أن حقه المغتصب موجود لدى الطرف والمكون الآخر. فالجميع يطالب الجميع، والكل يشعر بالظلم من الكل. ونحن هنا لا نود التدقيق في هذه الادعاءات ومدى صوابيتها وأحقيتها؛ وإنما ما نود التأكيد عليه وإبرازه أن هذا السباق المحموم نحو الصراعات الطائفية والفتن المذهبية لا يستثني أحدًا. فالطرف الغالب والمسيطر يعمل على إدامة سيطرته، دون الالتفات إلى حقوق الأطراف والمكونات الأخرى؛ والأطراف المغلوبة تشعر أن هذا الزمن بتحولاته المتسارعة هو الزمن النموذجي للمطالبة بالإنصاف والحقوق؛ وكل طرف يعمل عبر وسائل عديدة لإبراز أحقيته، وأن حقوقه المستلبة هي موجودة لدى الطرف والمكون الآخر، مما يوفر للسجالات المذهبية والفتن الطائفية أبعادًا أخرى تمس الاستقرار السياسي والاجتماعي في كل المجتمعات التي تحتضن تعدديات وتنوعات دينية ومذهبية. ونحن نعتقد أن استمرار عمليات التحريض الطائفي، ودفع الأمور نحو الصدام بين أهل الطوائف والمذاهب، هو مضر للجميع ولا رابح من وراءه، لأن الحروب الطائفية لها دينامية خطيرة، لا يمكن لأي طرف أن يتحكم فيها. ولهذا فإننا نرى أن اللعب بالنار الطائفية من المخاطر الجسيمة التي تلقي بشررها على الجميع.

وفي سياق نقد الطائفية في مجتمعاتنا، وضرورة العمل على إيقاف الفتن الطائفية المقيتة، نود التأكيد على النقاط التالية:

1. من الضروري التفريق بين حالة التمذهب الكلامي والفقهي وبين النزعة الطائفية. فمن حق الجميع في الدائرة الإسلامية والإنسانية أن يلتزم بمدرسة عقدية أو فقهية، لأن عملية التمذهب الفقهي هي من خواص كل إنسان، ولا يحق لأي إنسان أن يعارض خيارات الإنسان الآخر (الفردية). وهذا الحق ينبغي أن يكفل للجميع، بصرف النظر عن نظرتنا وموقفنا من الحالة المذهبية التي تمذهب بها هذا الإنسان أو ذاك، لأن الإنسان بطبعه ميال ونزاع إلى

تعميم قناعاته ومرتكزاته العقدية أو الفلسفية، ولكن هذا الميل والنزوع لا يشرع لأي إنسان أن يمارس القسر والفرض لتعميم قناعاته وأفكاره.

فالتمذهب حالة طبيعية في حياة الإنسان، وهي من خواصه كفرد في الوجود الإنساني. ولكن إذا تطورت عملية النزوع والميل لتعميم القناعات إلى استخدام وسائل العنف بكل مستوياتها، حينذاك تتحول حالة التمذهب الطبيعية والسوية إلى نزعة طائفية مقيتة ومرفوضة. فرفضنا للنزعات الطائفية لا يعني، بأي حال من الأحوال، رفضنا لحالات التمذهب والالتزام القيمي لكل إنسان. فمن حق الإنسان (أي إنسان) أن يلتزم برؤية ومنظومة فكرية ومذهبية معينة، ولكن ليس من حقه أن يقسر الناس على هذا الالتزام وهذه الرؤية؛ لأن عملية القسر والعنف في تعميم قناعات وعقائد الذات هي ذاتها النزعة الطائفية، التي تشحن النفوس والعقول بأغلال وأحقاد اتجاه الطرف المذهبي أو الطائفي الآخر.

لهذا فإننا نعتقد، وعلى ضوء هذه الرؤية التي تميز بين حالة التمذهب والحالة الطائفية، أن التعددية الدينية والمذهبية في أي مجتمع ليست مشكلة بحد ذاتها، بل هي معطًى واقعي إذا تم التعامل معه بحكمة وبوعي حضاري يكون عامل إثراء لهذا الوطن أو ذاك المجتمع. وإن المشكلة الحقيقية تبدأ بالبروز حينما تفشل النخب السياسية والثقافية في التعامل الإيجابي مع حقائق التعدد الديني والتنوع المذهبي. فـ:

«الطائفية ظاهرة اجتماعية وسياسية وإشكالية لا علاقة ضرورية لها بتعدد الديانات والمذاهب والطوائف، وإن كانت قابلة للتطور والتفعيل في شروط معينة في البنيات المتعددة دينيًا ومذهبيًا، لكن ليس ثمة علاقة حتمية بين الأمرين. فإذا لم توجد طوائف متعددة، ومع توفر العوامل نفسها، قد تتحول العشيرة، أو الناحية، أو أي جماعة تستند إليها السلطة في الولاء والتعاطف إلى (طائفة)، أي إلى كيان اجتماعي-سياسي في إطار الولاء للنظام مثلًا، في مقابل تحول المعارضة إلى (طائفة) باستنادها إلى جماعة أو جماعات هوية في معارضتها للنظام، وهذا كله في سياق الصراع على الدولة وفيها».[1]

2. إن النزوع إلى تفسير الأحداث والتطورات السياسية والاجتماعية والثقافية في مجتمعاتنا وفق النسق الطائفي والمذهبي يساهم في خلق المزيد من التوترات والتشنجات؛ إذ يعمد البعض، ووفق رؤية أيديولوجية مغلقة، إلى التعامل مع المجتمعات المذهبية وكأنها مجتمعات ذات لون واحد ورأي واحد، وتسعى جميعها من أجل أجندة واحدة، فيتم التعامل مع هذه المجتمعات، وكأنها حزب شمولي لا يمكن أن تتعدد فيه الآراء أو تتباين فيه المواقف.

(1) عزمي بشارة، الطائفة، والطائفية، الطوائف المتخيلة، المصدر السابق، ص38.

ومهما حاولت إعادة الأمور إلى ميزانها الموضوعي على هذا الصعيد فإنك تقابَل بالاتهامات وسوء الظن الذي يسوغ لصاحب التحليل أو الموقف الأيديولوجي الذي لا يتزحزح حتى ولو كانت الحقائق مناقضة لهذا الموقف.

فنحن كآحاد، بصرف النظر عن عقائدنا ومذاهبنا، ننتمي إلى جماعات وانتماءات متعددة بدون شعور بأن هذه الانتماءات يناقض بعضها البعض الآخر، فانتماءات الإنسان المتعددة تتكامل بعضها مع بعض. وإذا كان أبناء الوطن الواحد يتمايزون في دائرة من دوائر الانتماء المتعددة، فهذا لا يعني أن جميع مصالحهم متناقضة أو أنهم أعداء أبديون بعضهم لبعض. وعلى ضوء تجارب العديد من المجتمعات المتعددة نصل إلى هذه الحقيقة: إن استخدام العنف القولي أو الفعلي ضد المخالف أو المختلف لا ينهي ظاهرة التنوع المذهبي من الوجود الاجتماعي، بل يزيدها تصلبًا ورسوخًا.

3. لعل من المفارقات العجيبة، والتي تحتاج إلى المزيد من الفحص والتأمل، أن الأفراد أو الجماعات المتشددة مذهبيًا والمغالية طائفيًا، والتي تعلن صباح مساء أهمية الحفاظ على الأمة ووحدتها ورفض المؤامرات الأجنبية التي تستهدف راهن ومستقبل الأمة، هي جماعات توغل في عمليات الخصومة والعداوة مع المختلف المذهبي، دون أن تسأل نفسها أن إيغالها في هذه الخصومة هي الثغرة الكبرى التي ينفذ منها أعداء الأمة.

فالأطراف والإرادات الطائفية المتصادمة، والتي تدفع الأمور بكل الوسائل لإدامة التوتر الطائفي هي المسؤولة عن توفر المناخ لتأثيرات ونجاح الأجنبي في مؤامراته على الأمة الإسلامية، لأن الشرخ الطائفي هو من نقاط الضعف الكبرى في جسم الأمة، والتي من خلالها ينفذ خصوم الأمة، ويديمون ضعفها وتراجعها الحضاري والسياسي. وإن كل من يساهم في تعميق الشرخ الطائفي في الأمة، مهما كانت نيته ودوافعه، يساهم بشكل موضوعي في توفير القابلية لكي يتمكن الأجنبي من إنجاح خططه ومؤامراته على راهن ومستقبل الأمة؛ لهذا فإننا ينبغي ألا نتساهل في أمر الفتن الطائفية أو نتعامل معها بعقلية منغلقة تساهم بدورها في عمليات التأجيج والتحريض.

إننا ومن منطلق مبدئي نرفض عمليات التحريض الطائفي، ونعتبر هذه العمليات، مهما كان صانعها، من الأمور التي تمهد الطريق للقوى الأجنبية للسيطرة على مقدرات وثروات المسلمين؛ فالفجور في الخصومة واستسهال الطعن في عقائد الناس وسوء الظن بالآخرين كلها تقود، إذا سادت العلاقة بين مكونات الأمة والمجتمع، إلى الاهتراء والتآكل الداخلي مما يسهل عملية السيطرة الأجنبية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي خاتمة المطاف نقول: إن الأزمات الطائفية بكل مستوياتها لا تربح أحدًا، وإن جميع الأطراف متضررون من تداعيات هذه الأزمات. وإننا جميعًا مسؤولون ومطالبون بالعمل من أجل وأد الفتن الطائفية ومعالجة موجباتها وآثارها. وإنه لا خيار أمامنا جميعًا إلا أوطاننا، ونسج علاقات إيجابية بين مختلف مكونات الوطن والمجتمع. فـ:

«نحن نميز بين الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية، على الرغم من التداخل بينهما في المجتمعات التقليدية ما قبل الحديثة، حيث لا تنفصل العناصر السياسية عن العناصر الاجتماعية في الجماعات الأهلية، حيث تكون السياسة بما هي سياسة شأنًا سلطانيًا أو ملكيًا فحسب. وفي حالة المجتمع التقليدي لا معنى للفصل بين طائفة سياسية واجتماعية، وحتى بين طائفية وطائفة، ولا وجود لطائفة بوصفها أيديولوجيا منفصلة عن البنية الاجتماعية ذاتها. لقد أصبحت ظاهرة الطائفية السياسية ممكنة في المجتمعات الحديثة التي لم تنجز فيها سيرورة الحداثة علمنة الوعي الاجتماعي، أو على الأقل، لم تتراجع فيها أهمية الروابط الأهلية لمصلحة الروابط التعاقدية على مستوى المجتمع المدني، ولا لمصلحة العلاقة بالسلطة والدولة».[1]

تفكيك الخطر الطائفي

في زمن الاصطفافات الطائفية والمذهبية الحادة، وفي زمن التراشق والتلاسن والحروب المفتوحة بين الجماعات البشرية التي تشكلت من خلال انتماءها التاريخي في هذا الزمن المليء بالأحقاد والإحن، يتم تسويق النظرات والمواقف النمطية، التي تعمم الرأي والموقف على الجميع، دون الالتفاف إلى مسألة التباينات والفروقات والخصوصيات بين أفراد كل مجموعة بشرية. ولعل أهم ميزات القراءات والمواقف النمطية على الآخرين أنها تطمس، بحالة قسرية، المشتركات ومساحات التوافق والتداخل، ويتم التعامل مع الآخر بوصفه آخرًا بالمطلق. والآخر بالمطلق، في الدائرة الإسلامية والإنسانية، قد يكون نادرًا بندرة الكبريت الأحمر، لأن مستوى التداخل الثقافي والإنساني بين البشر أصبح عميقًا ويوميًا، بحيث أن بعض ما لدينا ونعتبره من مختصاتنا هو في حقيقة الأمر قد يكون من الآخر الذي نمارس بحقه فعل النبذ والطرد والاستئصال. وهذه المقولة تنطبق على جميع الأطراف، فبعض ما لدى كل طرف هو من الطرف الآخر، وهذا، بطبيعة الحال، لا يعيب أحدًا، ولا يفتئت على أحد، وإنما هو من طبائع الأمور والحياة الإنسانية المركبة والمتداخلة في كل دوائر الوجود الإنساني.

(1) عزمي بشارة، الطائفة، والطائفية، الطوائف المتخيلة، المصدر السابق، ص64.

وبالتالي، فإن الرؤية النمطية التي تطلق آراء ومواقف بالجملة على المختلف والمغاير لا تنسجم وحقائق الأمور، لذلك ثمة قصور حقيقي تعانيه النزعات النمطية في إدراك جوهر المشاكل والأمور العالقة بين مكونات اجتماعية متعددة ومتنوعة، لأن هذه النزعات بطبعها نزعات اختزالية، تعتني بتسويق التباين والتشظي والتذرر، وتعمل على بناء الحواجز النفسية والعملية بين المختلفين، وتحول دون التلاقي والتفاهم وتوسيع المشتركات. فكل نزعة نمطية، في أي دائرة من دوائر الاختلاف في الوجود الإنساني، تعمل على طمس المشتركات والتوافقات، سواء التاريخية أو الراهنة، وتستدعي وتضخم كل التباينات والفروقات مهما كان حجمها أو دورها الفعلي في إيجاد حالة التباين، سواء في الرأي أو الموقف.

لذلك فإن الخطوة الأولى في مشروع تجسير العلاقة بين المكونات المذهبية في الأمة تكمن في تجاوز كل مقتضيات الرؤية النمطية، لأنها رؤية تؤبد الأحقاد والفروقات، وتسوغ لجميع الأطراف ممارسة الفرقة وتنمية التباينات الأفقية والعمودية.

وكسر الآراء والمواقف النمطية والثابتة لبعضنا تجاه البعض الآخر يتطلب الالتفات إلى النقاط التالية:

1. إن المكونات الاجتماعية والمذهبية ليست حالة جامدة، ثابتة، وإنما هي مكونات تعيش الصيرورة الإنسانية، وتكثر فيها الآراء والقناعات المختلفة، وثمة مسارات ثقافية وسياسية عديدة تجري في فضائها الاجتماعي؛ لذلك لا يصح التعامل مع واقع هذه المكونات بوصفها مكونات غير قابلة للتطور والتحول، سواء على المستوى الثقافي أو السياسي. وهذا الكلام ينطبق على جميع المكونات، فنحن لا نتحدث عن أفراد، وإنما عن كتلة بشرية ذات خصوصيات ثقافية واجتماعية محددة، إلا إنها كتلة ليست متجانسة في كل شيء، وليست شبيهة بنظام الحزب الواحد، وإنما كأي كتلة اجتماعية تتشكل من روافد اقتصادية وثقافية وسياسية متنوعة، وبالتالي فإن كسر المنظار النمطي لكل الملفات هو الذي يحرر الجميع من الحمولات التاريخية السلبية التي يحملها كل طرف عن الطرف الآخر. فنحن جميعا لسنا مسؤولين عن أحداث التاريخ والحقبة الماضية، والباري عز وجل سيحاسبنا عن راهننا، لأننا نتحمل مسؤولية مباشرة فيه. يقول تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: 36]، وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الجاثية: 21-22]. فـ:

«معظم البناءات الفكرية التي يبنيها كل من طرفي السنة والشيعة بعضهم عن بعض يمثل صورًا مخيالية لا تجد لها على أرض الواقع أي أساس حقيقي. وهذا يعود إلى أزمة متأصلة في الانتماء والهوية يعاني منها كل من الطرفين. لا أحد يعيش قلقًا طائفيًا سوى من يجد ذاته في طائفة أو يحصر انتماءه وشعوره بها من جهة، وإلى أزمة حداثية ما زال معظم شعوب المشرق العربي يرفض الإقرار بها من جهة ثانية. وهو الأمر الذي يؤدي إلى أن بناء الصور الطائفية لا يتم وفق الاستناد إلى حقائق ما، بل وفق الشروط التأزمية المتحكمة بالبنى الذهنية المخيالية المتوارثة جميعًا لهما. وهذا هو سر أن السنة والشيعة حينما يتصارعون، كما هو جار حاليًا، يعيدون لا رسم وجودهم فحسب، بل كذلك إعادة اختراع صراعات ينسبونها إلى التاريخ: سواء في سبيل امتلاكه، أو لدعم صراعات الحاضر بواسطة ذاكرات ميثولوجية مخترعة».[1]

2. لا توجد على المستوى الواقعي حلول سحرية لمعالجة مشكلة التوتر الطائفي والمذهبي الذي بدأ يجتاح المنطقة العربية والإسلامية؛ ولكن ثمة خطوات ضرورية تساهم في ضبط التوترات الطائفية، وإدارة التنوعات المذهبية بطريقة إيجابية لا تدمر الأوطان والمجتمعات. ومن هذه الخطوات: العمل على إعلاء قيمة أخرى مشتركة تنظم العلاقة، وتكون هي مصدر الحقوق والواجبات؛ وهذه القيمة هي قيمة (المواطنة) بكل ما فيها من واجبات ومسؤوليات وحقوق، فكل المجتمعات الإنسانية التي كانت تعيش حالة تنوع ديني، أو مذهبي أو إثني، لم تتمكن من إدارة هذا التنوع على نحو إيجابي إلا بإعلاء قيمة المواطنة، بوصفها هي العنوان العريض الذي يجمع الجميع بكل تلاوينهم الدينية والمذهبية. وأحسب أنه لا خيار حقيقي أمام المسلمين جميعًا لضبط نزاعاتهم المذهبية إلا بالمواطنة الجامعة التي تضمن حقوق الجميع، وتصون خصوصيات الجميع، دون الإضرار بالحياة المشتركة في مختلف دوائر الحياة.

3. ثمة ضرورات وطنية وقومية ودينية في زمن الفتن الطائفية بأن يرتفع صوت المطالبين بوأد الفتن الطائفية، والساعين صوب خلق حالة تفاهم عميق بين المسلمين بمختلف مدارسهم الفقهية والمذهبية. فلا يصح أن تبقى الساحة الإسلامية أسيرة الصوت المتطرف والداعي إلى التأجيج وإحياء الخلافات المذهبية. لأن هذه الأصوات المتطرفة، هي التي توفر باستمرار مبررات الاحتراب والاقتتال الطائفي، بينما في الواقع الإسلامي ثمة أصوات كثيرة تدعو إلى الاعتدال والوسطية وتحارب كل أشكال الاحتراب بين المسلمين، ولها دورها المشهود في وأد الكثير من الفتن. إن هذه الشخصيات، ولضرورات ملحة وطنية ودينية،

(1) جريدة الحياة، صفحة 21، العدد 18384 / الأحد 2013/8/4م.

معنية اليوم بتزخيم عملها الوحدوي والتفاهمي والتقريبي، كما أنها معنية برفع الصوت ضد كل الممارسات الطائفية وأشكال الاحتراب المذهبي.

إن تراجع الأصوات الإسلامية المعتدلة والوسطية، في هذه الحقبة الحساسة التي تعيشها الأمة الإسلامية، هو الذي يفسح المجال لكي يرتفع الصوت المتطرف الذي يغذي الأحقاد بين المسلمين. لذلك، ومن أجل حقن دماء المسلمين، ومن أجل منع الحروب العبثية بينهم، ثمة حاجة قصوى لكي يتبوأ خطاب الاعتدال الإسلامي موقعه اللائق في توجيه العالم الإسلامي، وبناء حقائق التفاهم والوحدة في واقع المجتمعات الإسلامية المعاصرة:

«ولا نعتقد أن ثمة حلًا لمسألة الطائفية خارج الدولة والمواطنة الديمقراطية، ومفهومهما، سواء أقامت المواطنة على أساس التعددية الثقافية واللغوية والقومية، أم على أساس اندماجي. كانت الدولة هي الحل التاريخي للحروب الدينية في أوروبا، ولكن الانتماء العابر للطوائف يتضمن بعدًا هوياتيًا، قوميًا أو وطنيًا أو كليهما، وتحتاج المواطنة إلى هيمنة منظومة قيمية تشكل أساسًا لها ولدستورها. وهو في الحالة العربية لا بد من أن يجمع بين القيم الإنسانية الكونية التي تقوم عليها الديمقراطية الليبرالية والميراث التاريخي العربي الإسلامي. هذا هو التحدي».[1]

متى تنتهي النزاعات الطائفية؟

ثمة ضرورات وطنية وإسلامية عديدة لإخراج المنطقة العربية من أتون الصراعات والنزعات الطائفية والمذهبية، والتي تنعكس سلبًا على استقرار المجتمعات والأوطان، واستمرارها يفضي إلى تدمير كل مرتكزات وأسس الاستقرار السياسي والاجتماعي. وإن العمل على إعادة النزاعات الطائفية القديمة يفاقم الصراعات، ويدخل المناطق المشتعلة بالنزاعات الطائفية في مرحلة جديدة من النزاع الذي يتوسل بكل وسائل الخصام والصراع. ويبدو في سياق الصراعات الطائفية التي تشهدها المنطقة أن هذا الصراع وصل إلى أقصاه، ولم تعد هناك وسيلة للصراع لم تستخدم، لذلك فإننا نعتقد أن هذا الصراع وصل إلى مداه النهائي، وإن اللحظة مواتية للتفكير في مبادرات وحلول ممكنة وواقعية لإنهاء هذه الصراعات الطائفية التي دمرت، على المستويين النفسي والواقعي، كل شيء طيب في هذه المنطقة. وإن غياب مبادرات الحلول يعني استمرار الصراع في سياق وتائر اجتماعية متعددة ولكنها بلا أفق سياسي واجتماعي متاح.

(1) عزمي بشارة، الطائفة، والطائفية، الطوائف المتخيلة، المصدر السابق، ص387.

ولقد أبانت كل تجارب الصراع الطائفي أنها هي التي تدمر النسيج الاجتماعي، وتقضي على أسباب الوئام الاجتماعي في كل المجتمعات والأوطان، وتدخل الجميع في دهاليز الحروب لا رابح فيها أو من ورائها. فهي، أي هذه الحروب، تدمر بلا هدف، وتمزق بلا أفق، وتشحن النفوس بدون غاية نبيلة، وتدخل جميع الأطراف في مرحلة الصراعات التي لا تبقي حجرًا على حجر، ولا تترك علاقة اجتماعية سليمة وبعيدة عن تأثيرات ومتواليات هذه الصراعات التي لا تنتهي. وعليه فإننا نعتقد أن النزاعات الطائفية في المنطقة دخلت في مرحلة تهديد الدول واستقرار المجتمعات، ولا سبيل لضمان أمن واستقرار الدول والمجتمعات إلا بمعالجة جادة لملف النزاعات الطائفية التي تجري في أكثر من بلد عربي.

وكل تجارب المنطقة العربية في هذا السياق تثبت أنه مهما قوي طرف من الأطراف، فإنه لا يمتلك القدرة على استئصال الطرف الآخر. وطبيعة النزاع والصراع تجعل كل هذه الأطراف متمسكة بذاتها المذهبية والطائفية ولديها القدرة على الدفاع عن ذاتها؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال إنهاء وجود هذه الطائفة أو تلك. ولم يحدثنا التاريخ، حتى في زمن صراع الطوائف الدينية في الغرب، أن طائفة من الطوائف تمكنت من إنهاء وجود الطائفة الأخرى، فكل هذه الطوائف حارب بعضها بعضًا، وقتلت ودمرت وانتصرت في بعض الحروب على أشلاء آلاف الضحايا، إلا أنه لم يسجل لنا التاريخ اندثار طائفة من الطوائف. فكل الطوائف حافظت على ذاتها، وحمت وجودها، وتمكنت الخروج من انكساراتها وهي أكثر قدرة وتصميمًا على مواجهة كل المخاطر. ومن يراهن أنه بإمكاناته وقدراته المتعددة قادر على إنهاء وجود طائفة من الطوائف، فإن مآله المزيد من الحروب التي لا تصل إلى نتيجة، وسفك الدم الذي يوغل الصدور، ويؤسس لإحن تاريخية لا تنتهي.

لذلك فإن الحروب والنزاعات الطائفية لا يمكن أن تنتهي مهما كانت قوة أي طرف على هزيمة الطرف الآخر، لأن كل هذه الطوائف، وببساطة شديدة، هي حقائق اجتماعية وتاريخية وثقافية، ولا يمكن لهذه الحقائق أن تندثر مهما كانت عناصر القوة التي يمتلكها الطرف المهاجم أو من يشن الحروب والنزاعات. فالنزاعات الطائفية والمذهبية تضر بكل المكونات العربية والإسلامية، واستمرارها يزيد من محن العرب والمسلمين، ولن ينهي موضوعات الخلاف أو التباين في وجهات النظر.

وعليه من الضروري التفكير الدائم في وجود مبادرات سياسية واجتماعية وثقافية لتبريد كل النزاعات الطائفية والمذهبية في المنطقة؛ وإذا لم تتمكن هذه المبادرات من إيجاد حلول حقيقية وواقعية للنزاع أو التباين الحاد في القناعات والمواقف، فهي في أقل التقادير

قادرة على إيجاد مناخ إيجابي يقلل على المستويين النفسي والاجتماعي من انفجار هذه التباينات على المستويات الأمنية والسياسية والاجتماعية.

ونرى أنه إذا أردنا، كعرب ومسلمين، التخلص التام من أمراض الحروب والنزاعات الطائفية والمذهبية، فعلينا الاهتمام بالنقاط التالية:

1. بناء العلاقة بين المكونات الدينية والمذهبية على قاعدة المواطنة المتساوية، وبعيدًا عن إحن التاريخ ومعاركه؛ لأن استمرار العلاقة على قاعدة الهوية الدينية أو المذهبية يعني إعادة إنتاج التباين والخلاف الذي تأسس في حقب تاريخية سحيقة، ولا يفضي إلى تجاوز هذا التباين والخلاف، وإنما يفضي إلى إنتاج هذا الخلاف والتباين مع بروز أية مشكلة سياسية أو اجتماعية. والدول والمجتمعات التي تمكنت من تجاوز النزاعات الطائفية والمذهبية هي التي صاغت العلاقة بين مكوناتها وأطيافها على قاعدة المواطنة المتساوية التي لا تفرق بين مواطن وآخر، ولا تعيد إنتاج خلافات التاريخ والعقيدة. فالدول الغربية، وخلال عقود تتجاوز العشرة، عانت وعاشت مرحلة الحروب الدينية والطائفية، وذهب ضحية هذه الحروب الآلاف من أبنائها، ولم يتمكن الأوروبيون من تجاوز إحن هذه الحروب وتناقضات هذه الطوائف إلا ببناء العلاقة الداخلية ومنظومة الحقوق والواجبات على قاعدة المواطنة التي تتسع لجميع المواطنين بصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم. ونحن في العالم العربي لن نتمكن من تجاوز النزاعات الطائفية والحروب المذهبية إلا بهذا الخيار، الذي يعلي من قيمة المواطنة، ويجعلها هي الضابطة الوحيدة للعلاقة سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي. وهذا، بطبيعة الحال، ليس حلًا سحريًا وسريعًا؛ وإنما هو من الحلول الواقعية والقادرة على إخراج الجميع من مربع الاتهامات الطائفية إلى أفق المواطنة، التي توحد الجميع على قاعدة دستورية وقانونية تضمن حقوق الجميع، وتصون خصائص الجميع بعيدًا عن الانتصار لرأي أو لمكون على حساب بقية المكونات.

2. الاهتمام بإبراز الحل المدني للمشكلات الدينية والمذهبية التي تعاني منها بعض المجتمعات العربية. لأن استمرار الحلول على قاعدة المحاصصة المذهبية والطائفية، حتى في مستوياتها الاجتماعية والثقافية، يؤسس لمناخ قابل للانفجار في أي وقت، كما أنه يديم التوترات الدينية والمذهبية في القاع الاجتماعي. أما اللجوء إلى الخيار المدني، بحيث يكون هذا الخيار هو السائد في العلاقة بكل مستوياتها، فإنه يؤدي إلى مناخ اجتماعي وثقافي مختلف. وجوهر هذا الخيار المدني هو رفضُ إنتاج الخلافات والتناقضات التاريخية، سواء كانت الدينية أو المذهبية، وإخراج الوجود الاجتماعي من كل الحساسيات والصراعات التي تتغذى

من خلافات التاريخ والعقيدة. ويضاف إلى هذا الاستفادة من كل التجارب الإنسانية المدنية التي تعمل على إنصاف الجميع بدون تمييز بين مواطن وآخر، وتعلي من القيم المدنية التي تحترم الإنسان في وجوده وحقوقه المادية والمعنوية، وتجعله هو المعيار والناظم في آن. فلا علاج فعال وحقيقي للمشكل الطائفي والمذهبي في المنطقة العربية إلا بالخيار المدني، الذي لا يلغي حقائق الأديان والمذاهب، وإنما يحترمها ويضبط أهلها بالقانون والمواطنة الواحدة والمتساوية. وحين نتمكن من بناء هذه الأطر والسياقات الاجتماعية والثقافية التي تؤكد هذا المسار والخيار، فإننا سنتمكن من الإنهاء الأبدي لكل المشكلات الدينية والمذهبية التي تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي.

بمعنى أننا لا نمتلك حلولًا فعالة لهذه النزاعات، من داخل السياقات الدينية والمذهبية، إلا الحل الأخلاقي والوعظي، وهذا الحل لا يتمكن بكل حمولته وآفاقه من إنهاء المشاكل الطائفية والمذهبية. ويبقى الحل القادر على تقديم وصفة متكاملة لهذه النزاعات هو الحل المدني المستند على المواطنة الواحدة والمتساوية؛ وهو يأتي من خارج السياقات الدينية والمذهبية، ولكنه قادر على خلق ثقافة تتسق مع الأصول الدينية والمذهبية، وقادر على ضبط كل النزاعات الغرائزية التي إذا انفجرت تدمر كل بنية الاستقرار في مجتمعاتنا وأوطاننا. فنحن نريد أن نعالج النزاعات الطائفية والمذهبية في فضائنا العربي والإسلامي معالجة حضارية لا تعمل على استئصال حقائق الأديان والمذاهب، وإنما تعمل على توظيف هذه الحقائق بعيدًا عن التوظيف السياسي الذي يحول الأديان والمذاهب إلى مادة مشتعلة في الصراعات السياسية والاجتماعية.

> «وفي الدولة المعاصرة تطرح الطائفية السياسية مسألة الطوائف في إطار الصراع السياسي والأيديولوجي، والتنافس للسيطرة على الدولة، بوصفها مصدر القوة والثروة، ولا سيما في بلدان تشكل فيها الدولة المشغل والمستثمر والمستهلك الأكبر.
>
> وبناء على تعريفها، تطرح الزعامات الطائفية توجهاتها الطائفية التي تمثل مصالح الطائفة المدعاة، ردًا على ما يفهم إنه تهديد لهوية الجماعة وإضعاف أو تفكيك لها أو لا، أو حماية للفرد من عسف السلطة والجماعات الأخرى ثانيًا، أو ضمانًا لحصة الجماعة من الثروة أو الجاه أو السلطة ثالثًا، وهكذا يصبح انضواء الفرد في كنف مصالح الطائفة هذه، والطائفية التي تدافع عنها، السبيل الأضمن والأكثر أمنًا للعيش في المجتمع.

وفي حالة طائفية الأغلبية، غالبًا ما تستخدم التعابير والمصطلحات الديمقراطية لتبرير حصة الجماعة في الدولة في خلط بين الأكثرية الديمقراطية في الأمة، أي أكثرية المواطنين المتغيرة، وبين طائفة الأغلبية، وهي أغلبية بالولادة. ويتصور الطائفيون هذه الأكثرية

ويصورونها حالة ثابتة هي هوية الدولة ذاتها، بغض النظر عن رأي الأفراد الذين تتألف منهم وأفكارهم».[1]

قراءة في المسألة الطائفية

أولًا. ثمة مسافة بين حقيقة التعدد الديني والمذهبي في مجتمعاتنا وبين النزعات الطائفية.

ويجدر بنا هنا ألا نعيد جذر الطائفي إلى الطائفة بل الطائف، وهو في بعض دلالاته ما يوسوس له بخطرات الشيطان. وورد تحذير قرآني من هذا الطائف وخطورة مسه على البصر والبصيرة. قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: 201]، وتبدأ الإشكالية الطائفية بالبروز حين تتعدد هوياتها الأفقية والعمودية مع غياب وضع سياسي حاضن لها.

ثانيًا. هناك مقولات وأيديولوجيات ونظريات فكرية وسياسية في المجال الإسلامي تعاملت مع المجتمعات بوصفها سديمًا بشريًا واستخدمت آليات قسرية وقهرية لدحر الخصوصيات الثقافية والإثنية لصالح الفكرة الشوفينية.

وبفعل هذه العملية القسرية برزت على السطح مشكلة التعددية الدينية والمذهبية والعرقية والقومية في المنطقة العربية والإسلامية، ودائمًا هناك حقيقة شبه ثابتة على هذا الصعيد (هويات فائضة = مواطنة منقوصة). فالمشكلة ليست وليدة التعددية بكل مستوياتها أو التمايز الديني والمذهبي، وإنما وليدة سياسات التمييز والإقصاء والنبذ والإلغاء. فالصراعات والنزاعات لا تنشأ بسبب وجود الاختلاف والتنوع، وإنما تنشأ من العجز عن إقامة نسق مشترك يجمع الناس ضمن دوائر ارتضوها.

وعلى المستوى السياسي المباشر لكون بنية الدولة بنية عصبوية ضيقة وهناك فئة محدودة تحتكر السلطة والقوة والثروة، فهي، أي الدولة، بطبيعة الحال لا تكون دولة الجميع وإنما دولة البعض. وتمارس الدولة عملية الطرد لبقية المكونات والتعبيرات بعناوين مختلفة، من ضمنها العنوان الطائفي والمذهبي. فالطائفية كمشكلة هي وليدة بنية الدولة التي لا تتسع لجميع المواطنين، ووليدة الخيارات السياسية المتبعة. لذلك فإننا نعتقد أن المشكلة الطائفية في المنطقة ذات طبيعة سياسية، ويستخدم السياسي- الديني لتسويغ وتغطية نزعاته الإقصائية

(1) عزمي بشارة، الطائفة، والطائفية، الطوائف المتخيلة، المصدر السابق، ص493.

والنبذية والتمييزية، مما يفضي إلى تشكيل ما يمكن تسميته بالتخادم المتبادل بين السياسي والديني، ولكن تبقى الهيمنة للسياسي في إدارة عملية التوظيف والتخادم.

وفي تقديرنا أن دولة البعض، بصرف النظر عن أيديولوجيتها، هي بالضرورة صانعة للتمييز وتربية الفوارق بين المواطنين. وعليه فإننا نعتقد، على المستوى الوطني، أن مشكلة التمييز مشكلة عامة وليست خاصة بالشيعة، وإنما تمارس على مكونات عديدة من المجتمع. فالمشكلة التي نعانيها ليست وليدة التمايز، بل هي نتاج التمييز، وليست وليدة التعدد، بل نتاج الخيارات السياسية المتبعة في إدارة حقيقة التعدد.

ثالثًا. الطائفية تمارس في المجتمع على نحوين:

1. الطائفية الغالبة التي تمارس التمييز والإقصاء والتهميش، وهي وليدة السياسي كما أوضحنا أعلاه.

2. الطائفية المعكوسة أو المغلوبة، والتي تؤدي إلى الانكفاء والانعزال والتمترس المرَضي حول الذات.

وأهم سمات الطائفية المغلوبة هي:

* توسيع دائرة المقدس.

* التمسك بخيار الانكفاء والعزلة.

* الرهاب من التجديد والإصلاح.

وفي تقديرنا أننا كمجتمع لن نتمكن من إنهاء مفاعيل الطائفية الغالبة على واقعنا إلا بتحرير مجتمعنا من مفاعيل الطائفية المغلوبة.

رابعًا. مسارات معالجة المشكلة الطائفية:

1. المسار السياسي: كما أوضحنا أعلاه بأن جذور المشكلة الطائفية ليست دينية وإنما سياسية، ولا يمكن أن تعالج إلا بالتمثيل السياسي والشراكة المنصفة في السياسة والاقتصاد، ولكون المجتمع بأسره يعاني من هذه المشكلة، لذلك فنحن نرى صعوبة أن يعالج الشيعة مشكلتهم وحدهم، وإنما هم بحاجة إلى جهد وطني عابر للمذاهب والمناطق. فالتمييز الطائفي الواقع على الشيعة لا يمكن أن يعالج إلا في ظل مشروع إصلاح وطني متكامل.

2. المسار الثقافي: ثقافة الانكفاء تضر بنا وتخنقنا، وثقافة إبراز الخصوصيات بشكل فاقع وعدائي توتر الأجواء، لذلك فإن المطلوب على هذا الصعيد:

* تعزيز ثقافة الانفتاح والتواصل.

* توسيع الدوائر المشتركة وعدم تطييف بعض القضايا الوطنية (قضايا المرأة نموذجًا).

* بناء وتأسيس مشروعات وطنية مشتركة.

3. المسار الذاتي: وأقصد به الاستمرار في بناء القوة الذاتية للمجتمع في سياق البناء والتنمية، وهو مسار يشمل مختلف الأنشطة الدينية والثقافية والحقوقية والخيرية والاجتماعية.

خامسًا. على المستوى الوطني هناك ملفان إذا تحركا تحركت عجلة الإصلاح في الوطن (ملف المرأة – ملف الأقليات) ولكون المرأة من الأقليات نستطيع القول: إذا تحركت عجلة المرأة في المجتمع تحركت عجلة الإصلاح والتغيير، فهي بوابة الإصلاح والتغيير على أكثر من صعيد، وثمة ثلاثة تحديات رئيسية تواجه المرأة في مجتمعنا:

1. التحدي الذاتي: وأقصد به العناصر التالية: إخلال الموازنة بين التطلعات والجهود - الاهتمامات القشرية - ضعف الثقة بالذات وقدراتها.

2. التحدي الاجتماعي: وأقصد به الأعراف والتقاليد الاجتماعية الكابحة والمانعة للمرأة من النشاط - الموازنة بين الالتزامات الأسرية ومتطلبات العمل العام – وجود المشاكل والحساسيات البينية.

3. التحدي السياسي: حيث أن طبيعة الأنظمة الشمولية وتغول المؤسسة الدينية يشكل تحديًا حقيقيًا للمرأة، وهي أكثر الشرائح الاجتماعية تضررًا.

وأمام هذه التحديات ما العمل؟

1. تنمية الذات وقدراتها.

2. التعاون لبناء الأطر والمؤسسات (فالتعاون لا يكون بين الضعفاء بل هو ضرورة بين الأقوياء).

3. تطوير العلاقة الثقافية والاجتماعية مع المحيط.

سادسًا. حين التأمل في الأطلس الأنثروبولوجي، نكتشف حجم التنوع والتعدد بكل أبعاده وآفاقه؛ فهناك (4635) طائفة في الهند وتتكلم بما لا يقل عن (1652) لغة ولهجة، وفي آسيا وهي أكبر قارات العالم من حيث عدد السكان يعيش (3.5) مليار نسمة ويتوزعون على أكثر من (2000) أثنية وينطقون بأكثر من (2000) لغة، وفي إفريقيا، والتي يناهز عدد سكانها (750) مليون توجد (54) دولة وفي مقابلها (2200) إثنية تتكلم بمثل هذا العدد من اللغات، وهكذا بقية القارات والمناطق. وعلى المستوى الوطني مجتمعنا متنوع ومتعدد على أكثر من صعيد، وأمام هذه الحقيقة: كيف ينبغي أن تكون العلاقة بين هذه المكونات والتعبيرات؟

هناك ثلاث خيارات جربتها المجتمعات الإنسانية، وهي:

1. الحروب والمغالبة والعمل على استئصال المكون الآخر، وقد أثبتت التجربة أن هذا دونه خرط القتاد كما يقولون؛ فالحقائق التاريخية الاجتماعية حقائق عنيدة، ولا يمكن استئصالها.

2. الانكفاء والانعزال وبناء الكانتونات الخاصة؛ وهذا يناقض طبيعة التداخل وبناء الأوطان واستقرار المجتمعات.

3. يبقى الخيار الثالث: وهو خيار التعايش، والذي يعني النقاط التالية:

* ضرورة فك الارتباط بين واقع الاختلاف الديني أو المذهبي وانتهاك حقوق المختلف؛ فالاختلاف لا يشرع لأي طرف انتهاك حقوق الطرف الآخر المعنوية والمادية.

* الموازنة الفذة والواعية بين حق الاختلاف وضرورة المساواة في الحقوق وفرص الحياة.

* ليس مطلوبًا من أي طرف مغادرة قناعاته أو التنازل عن ثوابته؛ وإنما المطلوب هو الاحترام المتبادل.

> و«إن مشكلة ما يسمى (الأقليات) في العالم العربي، وفي كل مكان، هي مشكلة (الأكثرية). ولا يوجد للأقليات حل منعزل عن حل مشكلات الأغلبية. إذن، لا يمكن تحرير الأقليات إلا بتحرير الأغلبية من العقلية والمشاعر الأقلياتية، ونعني بها الطائفية. وهي المشاعر وأحكام القيمة والأخلاق التي يحكمها شعور أقلياتي بالغين عند الأكثرية نفسها، وهو مزاج مغترب عن الدولة ومنفصل عن شروطه الواقعية، ومتخيل عصبوي تبخيسي عن الآخر. وشرط تحرير الأكثرية والأقلية هو تحررهما من هذا التقسيم. الطائفية في الأصل أقلياتية، ولكن تصرف الأكثرية كطائفة يكرس آليات صنع الطوائف وإعادة إنتاجها، ويحول شعور الأقلية بأنها مهددة إلى شعور واقعي، وبهذا يكرس طائفيتها.
>
> وعندما تتطابق الأكثرية السياسية مع الأكثرية الطائفية، أو العكس، تتولد أقليات وأكثريات طائفية -بالمعنى السياسي للكلمة- بعد أن كانت لا تكاد تتجاوز كونها واقعة اجتماعية. ويحصل ذلك في عصرنا عندما تعجز طبقة اجتماعية واسعة عن تحقيق مواطنيتها في الدولة، وتفشل في تغيير الدولة والتغيّر مع هذا التغيير. وعلى خلاف نشأة الأمم وتطورها، لا تنكفئ الأكثرية إلى حل مشكلتها على صعيد المجتمع السياسي، بل على صعيد المجتمع. فالأكثرية الاجتماعية حين تصبح أقلية سياسية في الدولة تنكفئ إلى المجتمع حيث يمكنها ممارسة السلطة غير الرسمية التي تملكها والناجمة عن كونها أكثرية دينية أو مذهبية».[1]

(1) عزمي بشارة، الطائفة، والطائفية، الطوائف المتخيلة، المصدر السابق، ص495.

الربيع العربي والانبعاث الطائفي

إن التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى يرافقها دائمًا بعض المظاهر أو النتائج السلبية والسيئة. وهي ليست وليدة ذاتية لتلك التحولات، وإنما هذه التحولات أزالت القشرة الخارجية التي تحول دون بروز هذه الظواهر المجتمعية السلبية والسيئة. ووجود هذه الظواهر لا يعني إطلاق أحكام قيمة سلبية على تلك التحولات، لأن كل التحولات الإنسانية، سواء كانت سياسية متعلقة بتغيير معادلات سياسية كبرى قائمة أو متعلقة بالفضاء الاجتماعي ومراكز القوة فيه، وسواء كانت القديمة أم الجديدة، تفضي إلى وجود مناخ جديد يوفر الإمكانية لبروز (وليس تأسيس) بعض النتوءات الاجتماعية والسياسية. وبروز هذه النتوءات لا يعني اتخاذ موقف سلبي من التحولات أو رفضها ابتداءً ومسارًا ومآلًا؛ وإنما هذا أشبه بقانون اجتماعي حينما تتحرك مياه الأنهار بغزارة وتفيض عن حدود النهر، وقد تؤسس لأقنية مائية مؤقتة من جراء التدفق الهائل للمياه. وما شهدته دول الربيع العربي من بروز تناقضات اجتماعية، سواء كانت جهوية أو دينية أو مذهبية، أشبه شيء بتلك المياه التي تجاوزت الحدود؛ ولكن وجود هذه المياه لا يساوي رفض النهر ومياهه المتدفقة، وإنما يساوي التحرك لبناء أقنية وأطر للاستفادة من كل المياه، تمنع خسارته وتدفقه خارج الحدود.

فالمجتمعات الإنسانية قاطبة، بصرف النظر عن أيديولوجياتها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية، تعيش تناقضات داخلية عديدة ومتنوعة وذات جذور متباينة ومتفاوتة؛ فهناك تناقضات اقتصادية طبقية، وتمايزات دينية ومذهبية، وتنافسات سياسية وأيديولوجية ومناطقية، إضافة إلى عناوين أخرى. إلا أن كل هذه التناقضات والتباينات تجد، في ظل الأنظمة الديمقراطية التداولية، إمكانية تصريفها في أقنية التنافس والتداول الديمقراطي. فيستطيع المجتمع، بفعل هذه الأقنية، إدارة تناقضاته وتبايناته بطريقة سلمية ديمقراطية تمنع انفجارها السياسي والاجتماعي الحاد والعنيف. بمعنى أن الأنظمة السياسية الديمقراطية لا تتمكن من إلغاء تناقضات المجتمع وتبايناته الأفقية والعمودية، وإنما تتمكن من بناء أطر وأقنية لتصريف هذه التناقضات بطريقة سلمية تداولية توفرها قيمة الديمقراطية. وكلما ترسخت هذه القيمة في أي بيئة اجتماعية، تطورت قدرة هذه البيئة الاجتماعية على معالجة أزماتها الاجتماعية ومشاكلها السياسية بعيدًا عن خيار العنف سواء المادي أو المعنوي.

فالديمقراطية لا تساوي أن يكون الناس بلا صراع أو تدافع أو تباين، وإنما مهمتها الأساسية توفير مناخ سلمي حضاري لتصريف كل موضوعات الصراع أو قضايا التدافع أو مسائل التباين بطريقة سلمية، تحافظ على الوحدة الوطنية وتحول دون انحدار الناس على عناوينهم الفرعية

الضيقة وذات الإحن التاريخية المتبادلة، لأن جميع حقوق كل المجموعات البشرية مصانة على قاعدة مشتركة هي قاعدة الانتماء الوطني والمواطنة الجامعة.

أما في ظل الأنظمة السياسية غير الديمقراطية وغير التداولية فإنها تفتقد إلى قنوات مؤسسية سلمية لتصريف تناقضات هذا المجتمع وتبايناته المختلفة. وإن الطبيعة الشمولية والاستحواذية للنظام السياسي تزوده بآليات عمل قسرية تحول دون بروز هذه التباينات على السطح. ومن يتأمل هذا المجتمع من الخارج يحسبه مجتمعًا متجانسًا وموحدًا وبعيدًا عن العيوب الكثيرة التي تعاني منها بعض المجتمعات، حيث الصراع السياسي مقيم في أرجاء المجتمع. ولكن حينما يتفكك هذا النظام الشمولي، كما جرى في بعض دول الربيع العربي، فإن كل التناقضات والتباينات المكبوتة والمقموعة تبدأ بالبروز بطريقة فوضوية، صدامية. فهذه التناقضات ليست وليدة التحولات، وإنما هذه التحولات أزاحت الحواجز والعقبات التي تحول دون بروز هذه التناقضات.

والمسؤول الأول عن هذا البروز الصدامي والفوضوي لتباينات المجتمع الدينية والمذهبية والقومية والعرقية والجهوية هو الاستبداد السياسي الذي كان يحول دون صياغة أقنية سلمية حضارية لإدارة تناقضات المجتمع بطريقة تفضي إلى تطور الحياة السياسية والمدنية دون الإضرار بالنسيج الاجتماعي لكل فئات ومكونات المجتمع. كما أن الذي يساهم أيضًا في انخراط كل فئات المجتمع في هذه الفوضى والنزعة الصدامية باسم الحقوق الذاتية المهضومة هو غياب تقاليد العمل المدني الحر والتنافس السلمي بين جميع المكونات؛ لأن كل مكونات المجتمع، قبل التحولات السياسية، هي أشبه شيء بالسديم البشري الواحد الذي يكرر كالببغاء قناعات واحدة في ظل الكبت والقهر، وحينما يسقط الكبت والقهر يفتقد المجتمع لأدنى التقاليد المؤسسية الضرورية التي تدير تناقضات المجتمع بطريقة سلمية وعلى قاعدة الوحدة الاجتماعية والاندماج الوطني.

وفق هذه الرؤية فإننا ننظر إلى كل الانبعاثات الطائفية المقيتة التي رافقت التحولات السياسية التي جرت في أكثر من بلد عربي بأنها ليست من جراء بدائية مجتمعاتنا أو غياب الثقافة السياسية الديمقراطية لديها، وإنما هي من جراء مسلسل الاستبداد الذي تحكم في مصائر العباد عقودًا طويلة. كما أن هذه الانبعاثات ليست وليدة حالة التنوع الموجودة في كل المجتمعات والأمم، وإنما هي وليدة التعامل السياسي والاجتماعي الخاطئ مع حالة التنوع. لذلك حينما تنهار هذه المعادلة بفعل ممارسة ثورية أو شعبية واسعة، فإن الجميع يعيش مرحلة سيولة على مستوى القناعات والخيارات.

وهذه المرحلة هي التي تنبعث فيها المسائل والعناوين الطائفية بطريقة صدامية؛ وهذا الانبعاث، وفق هذه الرؤية، سيكون مؤقتًا، وطبيعة وعي وخيارات النخب السياسية والاجتماعية الجديدة هو الذي سيحدد عمر هذا الانبعاث المؤقت. فإذا كانت النخب تمتلك وعيًا وطنيًا عميقًا، وتتعامل مع حقائق التنوع والتعدد بعقلية حضارية استيعابية، فإن معالجة هذه الانبعاثات الطائفية سيكون سريعًا وسيحافظ المجتمع على تجانسه الاجتماعي والوطني. أما إذا كان وعي النخب مختلفًا وتتعامل بنزعة نبذية وإقصائية مع كل حقائق التنوع وتعمل على بناء وحدة مجتمعها ووطنها عن طريق قهر تعبيرات المجتمع والوطن، فإن عمر هذه الانبعاثات سيطول، مما سيهدد النسيج الاجتماعي والوطني.

لذلك ثمة ضرورة وطنية ماسة في كل الدول التي طالتها التحولات السياسية وتحتضن تعدديات دينية أو مذهبية أو قومية أو قبلية للالتفات إلى النقاط التالية:

1. العمل السريع على إعادة بناء الثقة بين مختلف تعبيرات المجتمع، سواء الدينية أو المذهبية أو القومية أو ما أشبه؛ لأنه حينما تتعزز جسور الثقة بين تعبيرات المجتمع، تزداد فرص التعايش والاستقرار، وتتوفر الاستعدادات لدى جميع الأطراف للوقوف ضد انزلاق المجتمع صوب الاقتتال الطائفي والأهلي.

2. بناء الأطر والمؤسسات السياسية الجديدة على قاعدة أن الوطن يتسع للجميع وأن جميع المواطنين في الحقوق والواجبات سواء، وأن بإمكان أي مواطن، بصرف النظر عن أصوله الدينية والمذهبية والقومية والقبلية والعرقية، إذا امتلك الكفاءة والقدرة أن يتبوأ أي موقع ومنصب.

3. تعاضد وتعاون الجميع ضد خيار العنف وممارسته في الصراعات السياسية والاجتماعية؛ لأن شيوع هذا الخيار سيدمر الجميع، وحينما يستخدم العنف بصرف النظر عن دوافعه، فإنه سيقضي على الجميع ومكاسبهم؛ لذلك ثمة حاجة وضرورة لبناء إجماع وطني عميق في كل الدول العربية ضد العنف وممارسته.

فلنتوحد ضد الفتنة الطائفية

في إطار النفخ الطائفي والشحن المذهبي المحموم، تأتي كل التصريحات والمقولات التي يطلقها دعاة الفتن من كل الأطراف بغرض تعزيز فرص الفتن الطائفية في الواقع الإسلامي المعاصر. والإنسان لا يستطيع أن يدافع عن قناعاته بإثارة الفتن لأنه لا فائدة منها إلا المزيد من تأجيج الفتن الطائفية وشحن النفوس والعقول تجاه الداخل الإسلامي.

وفي سياق هذه التصريحات والتصريحات المضادة، التي هي من جوهر واحد، وهو الانخراط المتسارع في مشروع الفتنة الطائفية التي تحضر إلى هذه الأمة من أقصاها إلى أقصاها، نود التأكيد على النقاط التالية:

1. إننا نرفض وبشدة كل المقولات والتصريحات الطائفية، من أي جهة صدرت، ونعتبر أن دفع الأمور نحو الصدام المذهبي بين المسلمين هو من أكبر الجرائم التي ترتكب بحق المسلمين جميعًا. وإن وطننا العزيز من أقصاه إلى أقصاه ليس مكسر عصا لأحد، لذلك نرفض وبشدة أي محاولة تستهدف تصدير بعض أشكال الفتن الطائفية، كما نرفض أي محاولة للتعدي على هذا الوطن. فوطننا نفديه بالغالي والنفيس، ونرفض كل محاولات إقحامنا في مشروعات هذه الفتن والتشظيات الطائفية، سواء صدرت هذه المحاولات من شخصيات وجهات سنية أو شخصيات وجهات شيعية. فالأوطان لا يساوم عليها، ونرفض أي شكل من أشكال المساس بها. وهذا الكلام ليس مزايدة على أحد، وإنما هو جزء من فهمنا لقيمنا وواجباتنا ومسؤولياتنا تجاه مجتمعنا ووطننا في آن.

وعليه، فإننا ندعو كل أبناء وطننا، من مختلف مواقعهم الفكرية والاجتماعية، إلى الوقوف بحزم ضد كل محاولات زرع الفتن الطائفية بين أبناء مجتمعنا، وعدم التساهل مع كل أشكال إذكاء روح الانقسام المذهبي في وطننا.

2. إن المخطط الذي يستهدف إسقاط الأمة جمعاء في أتون الحروب المذهبية الكامنة والصريحة كبير ومتعدد الأشكال والأساليب والجوانب؛ لذلك فإننا بحاجة اليوم إلى مشروع إسلامي متكامل، تشترك فيه جميع المؤسسات والمعاهد والقوى والفعاليات لإفشال هذا المخطط، والحؤول دون سقوط الأمة أو بعض أطرافها في أتون هذه الفتن العمياء، التي لا يربح منها إلا أعداء الأمة.

والخطير في هذا الأمر أن صناع الفتن ليسوا على شكل واحد، أو نمط محدد، وإنما هم يتلونون ويتعددون، ويأتون من أجل تنفيذ مخططهم الجهنمي من أبواب متفرقة ووسائل متنوعة. لذلك فإننا نرفض أن ننجر إلى مشروع الفتنة الطائفية، ونعتبر أن الانجرار إلى هذه الفتن هو أكبر خدمة تقدم إلى أعداء الأمة، كما أنها تساهم في حرق تاريخ أي إنسان الديني والوطني والأخلاقي. وإن كل التصرفات الشائنة التي يقوم بها بعض السنة، أو بعض الشيعة، ينبغي أن تكون موضع إدانة صريحة وواضحة، لأن الظلم مرفوض والافتئات على الحقوق والكرامات مرفوض، ولا يمكن أن نعالج هذه الممارسات بالقيام بمثلها تجاه الطرف الآخر، وإنما بإدارة هذه المشاكل والبحث عن حلول ناجعة بعيدًا عن نزعات التشظي الطائفي والمذهبي.

والواقع الإسلامي اليوم مليء بكل الصور والحقائق التي تبرر لأي إنسان، ومن أي موقع مذهبي كان، أن ينزلق صوب المساهمة المباشرة في إذكاء الفتنة والتوتر المذهبي؛ ولكن النار لا تُطفَأ بنار مثلها، دائمًا وأبدًا. لذلك فنحن جميعًا بحاجة إلى وعي عميق بمخاطر هذه الفتن على الجميع، وبعمل مستديم من أجل تفكيك كل العقد وعناصر التوتر التي تذكي أوار الاحتقان الطائفي بكل صوره وأشكاله.

3. علماء الأمة، ومؤسساتها الدينية والشرعية، يتحملون مسؤولية كبرى للمساهمة الفعالة في وأد الفتنة الطائفية التي بدأت تطل برأسها النتن في أكثر من بلد عربي وإسلامي. فكما أن هناك قوى وفعاليات علنية وخفية تعمل ليل نهار من أجل إسقاط الأمة في أتون الاحتراب الطائفي، ينبغي أن تكون هناك قوى وفعاليات، وعلى رأسها علماء الأمة ومؤسساتها الدينية، تعمل من أجل إفشال هذا المخطط الجهنمي الذي يستهدف الأمة في حاضرها ومستقبلها، والتعاون من أجل تعزيز قيم الأخوة والتعايش السلمي بين جميع مكونات الأمة.

وفي هذا السياق، نحمل جميع هذه المؤسسات الدينية مسؤولية رفع الغطاء الديني والشرعي عن كل التصريحات والممارسات التي تستهدف بث الكراهية بين المسلمين أو تأزيم العلاقة بين تعبيراتها المذهبية؛ فحينما يقف علماء الأمة أمام مقدمات الحروب المذهبية، فإن قدرة الأمة على إفشال مخططات الفتنة، تكون فعالة، أما إذا صمت علماء الأمة، وتمادى صانعو الفتنة من كل الطوائف والأطراف، فإن مخاطر السقوط في مستنقع الحروب المذهبية سيكون كبيرًا. لذلك من الضروري عدم التساهل مع كل التصريحات والممارسات التي تسوغ الاحتراب الداخلي بين المسلمين.

4. إننا ندعو أهل الاعتدال والوسطية والتلاقي من كل الطوائف والمذاهب إلى فتح جسور اللقاء والتلاقي والتفاهم والتعاون، من أجل إرساء حقائق هذه القيم في الفضاء العام للمسلمين.

فلا يكفي اليوم أن نلعن ونرفض ظلام الفتنة والاحتراب المذهبي، وإنما نحن بحاجة إلى التعاون والتعاضد لتنقية الساحات الإسلامية من جراثيم التطرف والغلو ونزعات الإلغاء والإقصاء. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نحن بحاجة إلى العمل المؤسسي في كل الفضاءات الوطنية والاجتماعية لتعزيز قيم الوحدة والتفاهم والتلاقي، لأن الاحتراب الطائفي يدمر الجميع، وينهي كل أشكال الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولا سبيل لوأد مشروع الفتن الطائفية إلا بالوعي بمخاطرها والوقوف ضدها وفضح مآلاتها والعمل على تشبيك العلاقة بكل مستوياتها بين مكونات الأمة. وإنه آن الأوان لنا جميعًا لرفع الصوت ضد كل أشكال بث

الكراهية بين المسلمين وتحضير المسرح الاجتماعي والسياسي للحروب المذهبية في جميع بلدان العرب والمسلمين. فتعالوا جميعًا نحمي أوطاننا وأمننا الاجتماعي والسياسي برفض مشروع الاقتتال الطائفي في الأمة.

الخاتمة

إن النزعة الطائفية، إذا تفشت في أي بلد، فإنها تدمر أسس الاستقرار والسلم الاجتماعي؛ ولا حل فعال لهذه الظاهرة إلا إحياء وتفعيل مبدأ المواطنة، بحيث تكون العلاقة بين الأفراد والجماعات قائمة على أسس المواطنة، وتكون هي الفيصل حينما يختلف الناس على أساس طائفي أو عنصري. وعليه نستطيع القول: أن كل الانتماءات ما دون المواطنة الحديثة هي عامل سلب في مسيرة المجتمعات؛ ولا علاج فعال لهذا إلا بالمواطنة التي تحمي جميع المواطنين بصرف النظر عن أصولهم ومنابتهم القومية والمذهبية والعرقية والدينية. والمجتمعات التي حافظت على تنوعها الاجتماعي هي المجتمعات التي أعلت من مبدأ المواطنة، وجعلت هذا المبدأ وحده هو مصدر الحقوق والواجبات. لهذا كله نتمكن من القول: إن المجتمعات المتنوعة لا يمكن حمايتها إلا بإعلاء مبدأ المواطنة، فهي طريق الخروج من كل الإحن التي تضر بالسلم الاجتماعي. لذلك فإن تعزيز الوحدة الوطنية في كل المجتمعات المتنوعة لن يكون إلا بخيار المواطنة؛ فلا خيار لكل المجتمعات المتنوعة إلا بتعزيز خيار المواطنة، بحيث تكون وحدها هي مصدر الحقوق والواجبات.

الفصل الرابع

المسألة الطائفية وجدلية الديني والمدني

مدخل

تنطلق فرضية البحث من المقولة المركزية التالية: إن الأزمات البنيوية التي تُصيب الدول هي المسؤولة الأولى عن بروز أزمة الأقليات في المجال العربي. بمعنى أنه لو تشكّلت في فضائنا العربي دولة جامعة وحاضنة لجميع الحساسيات والتعبيرات، فإن بروز أزمة الأقليات ستتضاءل في العالم العربي؛ وبما أن الدولة العربية الحديثة، في أغلبها، بنيت على عصبية اجتماعية ضيقة، وحاربت لأسباب ذاتية وموضوعية فكرة المشاركة وتوسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة، فإن كل العناوين الأقلياتية بدأت بالتوجّس، وبدا أن الدولة بعيدة عن إنصافها وفتح المجال لها للمشاركة على قاعدة المواطنة الجامعة.

فالبحث يحاول أن يصوغ رؤيةً تقول: لا علاج لأزمة الأقليات إلّا بعلاج أزمة الدولة في المجال العربي؛ وحينما تغيب الدولة الجامعة والعادلة، فإن أول ضحايا غياب المواطنة هو أقليات الأوطان والمجتمعات.

والنزعة الطائفية، بكل تجلياتها، ليست من لوازم ظاهرة التعدّد الديني والمذهبي؛ لأن بواعثها وأسبابها ليست دينية أو مذهبية في جوهرها، وإنما هي سياسية، أي: يتم استخدام المسألة الطائفية كوسيلة سياسية لإدامة أوضاع سياسية تقتضي نبذ مكون أو تعبير في المجتمع، فيتم استخدام العنوان الطائفي كتبرير لمسألة احتكار السلطة أو ضيق القاعدة الاجتماعية لها. كما أنها قد تُستخدم لإدامة التشظي الاجتماعي وزيادة الفرقة والتباعد بين أبناء المجتمع الواحد، فيتم استدعاء العنوان الطائفي لتمزيق المجتمع وخلخلته داخليًّا. ولقد أبانت تكتيكات المسألة الطائفية أنها فاعلة ومؤثرة وقادرة على ضرب إسفين بين أبناء المجتمع الواحد. وتتغذى كل هذه الحالة من طبيعة الأنظمة السياسية في المنطقة العربية وبالذات دول المشرق العربي.

وفي منظورنا أن سبيل تجاوز المعضلة الطائفية في المشرق العربي هو بناء أنظمة سياسية مدنية، ليست معادية لقيم الناس ومقدساتهم الدينية، إلّا أنها تتعامل مع أبناء شعبها بوصفهم مواطنين لهم كامل الحقوق وعليهم كامل الواجبات.

تركة الماضي

ثمة خطايا سياسية كبرى ارتكبت في تاريخ العرب والمسلمين، ولعل من أبرزها تشريع ولاية القهر والغلبة، وتكييف نصوص الشورى والحرية مع متواليات ولاية القهر والغلبة. ومن جرّاء هذه الخطيئة التاريخية: تراكم الفعل الاستبدادي، وتراجع مستوى الحساسية لدى المسلمين تجاه ظاهرة الاستبداد السياسي والاستئثار بالقرار والسلطة والثروة، ومن جراء هذه الممارسة تشكّلت مرجعيات عصبوية وعشائرية لظاهرة الدولة في التجربة العربية – الإسلامية، بعيدًا عن مقتضيات الشريعة وأخلاق الإسلام. ولكي تتأبد ظاهرة الاستبداد في مؤسسة الدولة تم التعامل مع هذه التجربة التاريخية بوصفها مقدسًا، ممَّا أفضى إلى تضخم الانحراف في الدولة، دون وجود قدرة مجتمعية مستديمة لمواجهة هذا الانحراف أو فضحه أو رفع الغطاء الديني عنه. والمحاولات التي بُذلت في هذا السياق جُوبهت باستئصال وقمع وقتل وتنكيل من قبل الحاكم ومؤسسته المستبدة؛ ولاعتبارات عديدة - لسنا في وارد ذكرها أو تحليلها - كان للمؤسسة الدينية وخطابها التسويغي والتبريري دورها الأساس في تغطية فعل الاستبداد وتسويغه دينيًّا واجتماعيًّا.

وبفعل هذه الممارسات ومتوالياتها أصبح الواقع الإسلامي، برمته، يعيش على الصعيد السياسي تحت ضغط النمذجة الذي شكّله الحاكم المستبد في مراحل تاريخية عديدة؛ لهذا فإننا نعتقد أن الفكر السياسي للمسلمين المعاصرين يحتاج اليوم إلى العديد من الخطوات المنهجية والتحليلية والنقدية من أبرزها:

1. ممارسة النقد العميق للتجربة السياسية للمسلمين، وتفكيك ظاهرة النمذجة السياسية التي حاولت العديد من الأقلام ترسيخها وتأبيدها في العقل الإسلامي.

2. التعامل مع ظاهرة بناء الدول وممارسة السلطة والسياسة بوصفها عملًا بشريًّا لا يمكن أن يتحوَّل إلى فعل مقدس لا يمكن نقده أو مخالفته.

3. استنهاض قوى الأمة الحية لصياغة حالة سياسية مستقلة عن الدولة، وتعمل على تجاوز حالة العجز المزمنة التي تعانيها الدولة العربية – الإسلامية المعاصرة. وتكون هذه الحالة هي

النواة الأولى لتأسيس تقاليد وثقافة المحاسبة والمراقبة السياسية، بحيث يتحوّل المجال العام، وعلى رأسه مؤسسة الدولة، إلى فضاء مفتوح لجميع الكفاءات والطاقات.

ومن يتحمل المسؤولية في هذا السياق ينبغي ألَّا يتم الرهان على مناقبياته الأخلاقية، وإنما يجب أن يُراقب ويُحاسب على أدائه وممارسته العامة؛ فمن خلال ثقافة المراقبة والمحاسبة وتقاليدها يمكن التقليل من الكثير من الأخطاء والخطايا، والمساهمة المباشرة في تصويب بعض الممارسات.

4. ظاهرة الاستبداد في التجربة العربية – الإسلامية المعاصرة، ظاهرة مركّبة، وتدخّلت عوامل وروافد عديدة في بنائها وحمايتها في الاجتماع العربي – الإسلامي المعاصر. لهذا فإن إسقاط الحاكم أو تغييره لا يعني على المستوى الواقعي انتهاء بنية الاستبداد في الدولة والمجتمع، وإنما هي الخطوة الأولى في مشروع تفكيك ظاهرة الاستبداد وبناء حقائق التداول والديمقراطية في السياسة والمجتمع. وهذا بطبيعة الحال يتطلّب العمل على تغيير النمط الثقافي – الاجتماعي الحاضن لظاهرة الاستبداد، وتفكيك شبكة المصالح الحامية لها (أي لظاهرة الاستبداد وتغوّل الدولة)، وبناء نظام سياسي – اجتماعي يستند إلى الشورى والتداول لإدارة الشؤون العامة.

فلا يمكن أن تنهي فعل الغطرسة والهيمنة والإكراه الذي يمارسه المستبد إلَّا بإنهاء فعل الرضوخ والتبرير والانصياع الأعمى لدى المستبَد بهم، فالمستبد منظورًا إليه في ذاته لا يملك من القوة أكثر ممَّا يمنحه المستبَد بهم، ولعل هذه الحقيقة العميقة، هي أحد المعاني التي تشير إلية الآية القرآنية الكريمة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: 11]. فحينما تتغير نظرة الإنسان إلى نفسه، وتتبدل عناصر ثقافته ومعاييرها، فإن هذا التغير الذاتي يقود بطبيعة الحالة إلى تغيير اجتماعي – سياسي خارجي. وحينما يتحرّر الإنسان من الاستبداد فإن قدرته على إسقاط الاستبداد من الحياة السياسية والاجتماعية تضحي حقيقة قائمة وشاخصة.

5. على المستوى التاريخي لا يوجد في تراث المسلمين السياسي تجارب وأفكار منظمة لبناء شرعية الدولة على قاعدة الرضى الشعبي وبناء نظام مدني في ممارسة الحكم؛ بل إننا نستطيع القول أنه بفعل تراكم عصور الانحطاط والتخلّف في حياة المسلمين، تشكّلت موروثات اجتماعية وثقافية مضادة للشرعية الشعبية وبناء عقد سياسي جديد يحدّد حقوق وواجبات الحاكم والمحكومين، ومسوّغة لفعل الطاعة والخضوع ومتعايشة مع ظاهرة الاستبداد والاستئثار.

لهذا فإننا نعتقد أن الجهد في الفترات الانتقالية ينبغي أن يتَّجه صوب استلهام التجارب الإنسانية في بناء السلطة والدولة، لأن قيم الإسلام الأساسية لا تشرّع بناء دولة دينية – ثيوقراطية، وأنه لا توجد صيغة محدّدة لشكل الدولة ومؤسساتها، كما أنه لا آليات محدّدة وفق التجربة التاريخية للمسلمين لاختيار الحاكم ومؤسسات الحكم. ثمة مبادئ وقيم ينبغي أن تتجسّد، والإطار الذي تتجسّد فيه هذه القيم هو من صناعة الإنسان ومدى تطوّره الفكري والقانوني. ولهذا فإننا ندعو بشكل مباشر إلى التفاعل التام مع منجزات الإنسان والحضارة الحديثة على هذا الصعيد، وبناء مؤسسة الدولة والحكم انطلاقًا ممَّا وصل إليه إنجاز الأمم المعاصرة.

وهذا بطبيعة الحال لا يعني أن ديمقراطيتنا ستكون، ومنذ اللحظة الأولى، كديمقراطية الدول المتقدّمة، وإنما نقول: إن البنية الأساسية التي شكّلت النظام الديمقراطي المعاصر ينبغي استيعابها بشكل تام، حتى يتسنى لنا الاستفادة منها بعيدًا عن مركب النقص أو نزعات الانسلاخ والذوبان. وبدون ذلك سيبقى الواقع العربي – الإسلامي أسير أزماته المتتالية، وأية محاولة للخروج منها بعيدًا عن مشروع إصلاح الدولة وإنهاء استبدادها وتغوّلها سيُفضي إلى المزيد من الضعف والتشظي. لأن:\

«الدول العربية الراهنة مشروعات حروب أهلية؛ فالأفراد والجماعات في كل دولة عربية هي مجرّد تجمّع بشري لم يبلغ بعدُ مرتبة المجتمع، وليس بينها عقد اجتماعي، ولا هي قادرة على التوافق على ثوابت وطنية وهوية جامعة مشتركة ترفع مستوى تلك التجمعات البشرية إلى مستوى مجتمع بالمعنى العلمي للمجتمع.

فالأفراد والجماعات والمجتمعات الفرعية في حدّ ذاتها لا تبلغ مرتبة المجتمع الواحد، إلّا عندما يكون ما يربط بين تلك الجماعات هو أكثر وأكبر ممّا يربط بين أي جماعة منها مع جماعات خارج حدود الدولة، ويتولّد شعور بالمصير المشترك، وتؤمن بالتالي معظم جماعات المجتمع وأفراده بضرورة توفير متطلبات تأمين المستقبل المشترك».[1]

فلا جوهر للأنظمة الشمولية إلّا الاستبداد والديكتاتورية، وإن تجلببت بجلباب ديني – تقليدي أو جلباب مدني – حداثي. والأنظمة السياسية التي ابتليت بها المنطقة العربية هي أنظمة استئثارية ذات قاعدة اجتماعية ضيقة، وتأسست واستمرت على نزعة عصبوية محدودة، واستخدامها لشعارات دينية أو مدنية لا يُلغي جوهرها الاستئصالي – الديكتاتوري.

(1) ندوة، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005م)، ص38.

وهذا الجوهر يتغطّى، لاعتبارات سلطوية وبرغماتية، إما بغطاء الدين وشعاراته، وإما بغطاء الحداثة والعلمانية وشعاراتها، ولكن هذه الأنظمة في حقيقتها بعيدة عن قيم الدين كما هي بعيدة عن قيم العلمانية والمدنية. فهي مارست العنف السياسي والاستئثار بالقرار ومصادر القوة، تارة باسم الدين وتارة أخرى باسم العلمانية، إلَّا أن جوهرها الاستبدادي لم يتغيّر ولم يتبدل، فقيم الإسلام الكبرى لا تسوغ الاستبداد والاستئثار، كما أن المدنية لا تبرّر نزعات الاستفراد والديكتاتورية. ومن جراء هذا الالتباس الذي خلقته الأنظمة الشمولية في الواقع العربي المعاصر، لم نتمكَّن كشعوب عربية من الاستفادة من بركات الإسلام الحضارية، كما أننا لم نتنعم بمقتضيات المدنية والعلمانية على مستوى السياسة وإدارتها والحقوق وصيانتها.

والديمقراطية، كممارسة مؤسسية مستديمة، مطلوبة بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي، سواء كانت دينية أم مدنية، ولا قيمة لأي نظام سياسي إذا لم يكن ديمقراطيًّا ويفسح المجال القانوني لكل مكونات شعبه للمشاركة في الحياة العامة بكل مستوياتها؛ لأن الأنظمة الشمولية – الاستبدادية تعمل دائمًا على تحصين نفسها إما بأيديولوجية دينية وإما بأيديولوجية مدنية – حداثية.

ومن الضروري أن تدرك الأطراف السياسية، وبالذات الإسلامية لكونها تتصدّر المشهد السياسي، أن الديمقراطية لا تعني فقط الوصول إلى السلطة بالانتخابات الشعبية، وإنما إدارة الحياة السياسية بعقلية دستورية – توافقية؛ لأن:

> «من الأخطاء الشائعة الاعتقاد أن انتخاب هيئة ما بالأكثرية يُعطيها حق الانفراد بالقرار والاستئثار بالسلطة، وهو في الواقع لا يعطيها سوى حق تصريف الشؤون العامة بموجب القوانين الدستورية؛ لذلك تقتضي الديمقراطية أن تقوم الأكثرية الحاكمة بالتداول مع الأقلية ومع الفئات المعنية في المجتمع للاستئناس بآرائها وموافقتها ما أمكن، والنظر في الطرق التي يمكن مراعاتها بها. فالحكم الديمقراطي هو الذي يحاول تخفيف قساوة القرار على الجماعة الخاسرة. إن العقيدة الإسلامية التي تعتمد مبادئ التيسير على العباد وتنهى عن التعسير تمثّل الفلسفة الإنسانية الديمقراطية خير تمثيل».[1]

(1) إيليا حريق، الديمقراطية وتحديات الحداثة: بين الشرق والغرب، (بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2001م)، ص 43.

طبيعة المشكلة

الأقليات الدينية والمذهبية والقومية، في الاجتماع العربي المشرقي، هي حقيقة دينية وثقافية واجتماعية لا يمكن نكرانها، وبوصف هذه الحقيقة جزءًا من النسيج الاجتماعي فهي تمارس دورها في الحياة بشكل طبيعي، وتتعرض إلى ضغوطات سياسية وأمنية كما تتعرض بقية مكونات الاجتماع العربي. ولكن هذه الحقيقة قد تتحول إلى مصدر لأزمة سياسية وثقافية من جرّاء طبيعة الخيارات السياسية المتبعة من قبل مؤسسة الدولة. ومن البديهي القول: إن طبيعة الخيارات والمشروعات السياسية المتبعة هي التي تحدد بروز أزمة الأقليات أو انكفائها. فإذا كان الخيار السياسي استيعابيًّا ومرنًا ويمثّل كل الحساسيات الثقافية والشعبية فلا أزمة حقيقية للأقليات، ولكن إذا كان خيار الدولة السياسي استئصاليًا تعسّفيًا ديكتاتوريًا فإن هذا الخيار سينعكس بشكل سلبي وسريع على وجود الأقليات؛ فطبيعة وبنية الدولة هو الذي يحدّد هل ثمة أزمة في وجود وواقع الأقليات أم لا. لذلك فإن بناء الدولة المدنية الجامعة هو سبيل التحرر من أزمة الأقليات.

فالحل التاريخي لمعضلة الطائفية في الاجتماع العربي المعاصر هو إعادة بناء الدولة في المجال العربي؛ لأن طبيعة الدولة وبنيتها الداخلية هي المسؤول الأول عن نشوء وبروز معضلة الطائفية، ولا حل حقيقي إلّا ببناء دولة مدنية لا تجعل من أديان الناس ومذاهبهم وسيلةً لإدامة السيطرة والهيمنة، أو منحهم ما لا يستحقون أو منعهم ما يستحقون. فالدولة المتعالية على انقسامات مجتمعها الأفقية والعمودية هي القادرة على حل معضلة الطائفية في الاجتماع العربي المعاصر.

وإن الدول الأيديولوجية بصرف النظر عن طبيعة هذه الأيديولوجيا تُساهم في بناء مجتمعات متمايزة بعضها عن بعض على قاعدة انتماءاتها التاريخية والتقليدية، فـ:

> «المجتمع الطائفي والمذهبي هو بالتعريف مجتمع مغلق، تنكفئ جماعاته على داخلها الفئوي لتتمايز من بعضها أولًا، ولتقيم لنفسها -بذاك الانغلاق- حزام أمان يحميها من غائلة غيرها، ثانيًا هذا معناه أن الجماعات المغلقة التي من هذا النوع تتخاوف، لأنها تتبادل التهديد -المضمر والمعلن- بينها، فتدفع الواحدة منها الأخرى إلى التهيّب والتحسّب، وتمرين الاجتماع الأهلي الفئوي، أو العصبوي، الداخلي على طقس الدفاع الذاتي، من طريق التربية والتكوين ووسائط المخاطبة المختلفة (الإعلامية، الثقافية، المسجدية، الكنسية، الدعوية، الحزبية). ولا تميل هذه العصبيات - الطائفية والمذهبية - إلى معاداة بعضها، وإلى الخوف من بعضها، إلّا لأنها متشبعة بثقافة الإنكار: إنكار حق (الآخر) في منازعتها (تمثيل) الحقيقة أو سدانتها! حين يكون لكل جماعة مسجدها

أو كنيستها، وأوقافها، ومدارسها وتقويمها الخاص بمواقيت الأعياد الدينية، وأحزابها، ومؤسساتها الطبية، وأحوالها الشخصية، إلخ...، وهي جميعها نتاج مؤسسي لرأي قد يكون فاه به أحد من ألف عام أو يزيد! فليس من مغزى لذلك سوى أن كل واحدة منها تحسب نفسها (الفرقة الناجية)، الفرقة المخلدة في الجنة، وأن ما عداها في ضلال مبين!».[1]

فالدولة الحديثة لا تبنى إلّا بسيادة رابطة المواطنة كحقيقة قانونية ودستورية وسياسية، بحيث لا يكون العنوان الديني أو المذهبي أو القومي أو العشائري أو العرقي هو محدّد الحقوق والواجبات. فالمواطنة وحدها هي الناظم لمنظومة الحقوق والواجبات.

ومن المؤكد أن أزمة المشروعية السياسية التي تعانيها الدولة العربية المعاصرة لها إسهام مباشر في تأسيس وإنتاج ظاهرة وأزمة الأقليات في المجتمعات العربية. وتأخذ هذه الأزمة أشكالًا مختلفة منها:

«أن السلطة والدولة لم تقم بمقتضى الشرعية الدستورية والديمقراطية ومن خلال الاختيار الشعبي الحر، ولم تُعد إنتاج نفسها من خلال آليات التمثيل السياسي الأصيل والتداول على السلطة من قبل قوى المجتمع السياسي الحديث، وإنما قامت على أساس الغلبة والاستئثار والاحتكار، مدنيًّا كان أو عسكريًّا، أو على أساس تغلّب عصبية أهلية على أخرى. ومنها أن العلاقة بين السياسي والديني في تكوين السلطة، وفي نظام اشتغال الدولة، ظلت ملتبسة على الدوام، فجعلتها عرضة للاعتراض الاجتماعي والسياسي من هذه القوة أو تلك. وفي الحالتين: كان قيام سلطة أو دولة على هذا النحو سببًا لتنازع داخلي عليها ولاتّهامها من مواقع سياسية مختلفة، فهي علمانية عند الإسلاميين لأنها قائمة على أسس طائفية أو عشائرية لا على علاقات المواطنة، وهي مستبدة عند المعارضات المدنية لأنها تفتقر إلى قواعد الحياة الديمقراطية من حريات وتمثيل وتعددية حزبية، وهي طائفية مذهبية في نظر معارضات طائفية ومذهبية تطلب حصة من المشاركة على أساس عصبوي. ولهذه الأسباب وغيرها، تتغذى تناقضات البنية الاجتماعية من أزمة المجال السياسي والتمثيل الاجتماعي أو غياب حالة حقيقية من الحداثة السياسية إلى التعبير عن نفسها باستعارة لغة غير سياسية للتعبير عن مطالب سياسية».[2]

(1) ندوة، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م)، ص 15.

(2) عبدالإله بلقزيز، الدولة والمجتمع - جدليات التوحد والانقسام في المجتمع العربي المعاصر، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، 2008م)، ص 158.

وتنعكس هذه التركيبة السياسية على طبيعة العلاقة بين تعبيرات المجتمع الواحد، بحيث تكون التكوينات العصبوية هي التي تشد المجموعات البشرية على حساب الوطن الواحد والجامع. والمسؤول الأول عن بروز هذه العصبيات هو بنية الدولة القائمة على العصبيات التقليدية التي تمنح بعض المجموعات ما لا تستحق وتمنع عن مجموعات أخرى ما تستحق. وبالتالي لا يكون هناك خيار أمام المجموعات الممنوعة من حقوقها ومواطنيتها إلَّا الالتجاء صوب انتماءاتها التقليدية كخط دفاع عن الذات وكوسيلة لرفع الظلم والتمييز الذي تشعر به. وإن طبيعة المشاكل الطائفية التي تبرز على السطح في دول المشرق العربي هي نابعة في جوهرها من طبيعة وبنية الدولة القائمة؛ فهي، بصرف النظر عن أيديولوجيتها، دولة لبعض مكونات الشعب وليست لجميع الشعب، لذلك فهي تمنح البعض من شعبها ما يستحقون وما لا يستحقون، وتمنع عن بعض شعبها ما يستحقون. فالبنية العميقة للدولة هي التي تؤسس وتنمّي الفوارق بين المواطنين، ولا يمكن أن تُعالج المشكلة الطائفية في ظل دولة قائمة على عصبوية ضيقة وطاردة لبعض تعبيرات شعبها. وعليه فإن المشكلة الطائفية في دول المشرق العربي هي ذات طبيعة سياسية، ولا يُمكن أن تعالج إلَّا بتغيير بنية الدولة وإصلاح أوضاع الدول، بحيث تكون دولة للجميع وممثلة لجميع المكونات.

الدولة بين الديني والمدني

يرى الفيلسوف الأمريكي جون رولز بأن العلمانية شرط لازم لتأسيس ما يسميه بـ(الوفاقات المعقدة)، فهي -أي العلمانية- حجر الأساس لعصر الحداثة السياسية. ومجتمعات ما قبل الحداثة السياسية تتسم بحالة مزمنة من الصراع الديني والطائفي والتدابر السياسي العنيف، بحكم عجزها عن تلمُّس طرق الوفاق وتوليف المصالح المتقاربة؛ وأمّا مجتمعات الحداثة السياسية فتتَّسم بقدرة على السيطرة على معضلة الانقسام الديني الطائفي والسياسي استنادًا إلى مبدأ حيادية الدولة، ثم باعتماد آليات وفاقية بين الأفراد والمجموعات بصورة عقلانية خارج حلقة المنازعات الدينية والمذهبية؛ أي استنادًا إلى الخيار الحيادي (العلماني).

إلَّا أن الواقع السياسي والاجتماعي في التجارب الإنسانية المختلفة، وما ينتبه إليه (جون رولز) نفسه، وكذلك علماء ومفكرون آخرون، يشير إلى أن العلمنة السياسية ليست توأمًا ملازمًا ودائمًا للوفاق أو السلم المدني، بل إن كثيرًا ما تكون هذه (العلمانية) مصدرًا وسببًا للانقسامات الاجتماعية والسياسية ومغذية لمناهل الاستبداد السياسي. وقد عجزت التجارب العلمانية العربية عن معالجة وبناء التسويات الاجتماعية وبناء السلم المدني المفقود. والحقل العمومي للدولة في هذه التجارب لم يكن مستقلًا، بل ساحة للتدخلات الجائرة من

قبل النخب السياسية والاقتصادية السائدة، فحملت معها (أي التجربة العلمانية في البلدان العربية) أقدارًا متفاوتة من التسلُّط السياسي والقهر الاجتماعي وتضخُّم أدوات الرقابة والأمن والردع.

ونحن هنا لسنا في صدد بيان وتوضيح تهافت هذه المقولة أو التجربة، وإنما قراءة الواقع السياسي بكل تجاربه وأطواره بعقلية نقدية – تواصلية لفتح دروب جديدة في الفهم والتفكير. ولعل من الأخطاء المنهجية القاتلة أن نتعامل مع الأفكار والتجارب الإنسانية، بوصفها حالة نمطية منغلقة على نفسها، أو حالة مكتملة وموحدة، فعلى المستوى الواقعي تكون أكثر التجارب السياسية التي ساهمت في تشظي وتجزئة مجتمعاتنا العربية، بشكل أفقي وعمودي، هي التجارب التي تصرح صبح مساء بالوحدة والاتحاد والمصير الواحد. كما أن التجارب السياسية التي حملت لواء الإسلام، والحكم باسمه، ساهمت بشكل مباشر في خلق ردود فعل مجتمعية نابذة للدين وكل مظاهر التدين.

وعليه فإن المطلوب التعامل مع هذه المفاهيم بوصفها مفاهيم ليست نهائية أو ناجزة، وإنما هي لا زالت مفتوحة على تجارب الإنسان وإبداعاته المختلفة. فقيم ومبادئ الإسلام والعلمانية والحداثة والديمقراطية، وغيرها من المفاهيم المفتاحية، هي مفاهيم خاضعة لأفهام وتأويلات متنوعة، وإن أية محاولة لإلزام المجتمعات بفهم واحد ستفضي إلى ممارسة القسر والاستبداد، لأنها مفاهيم بالغة التعدّد والاختلاف، وأية محاولة لقسر الناس على فهم واحد أو مقاربة واحدة ستفضي إلى ممارسة النقيض منها، فباسم الاشتراكية تبلورت في التجارب السياسية التي تنادي بـ(الاشتراكية) نزعات رأسمالية متوحشة ألغت موقع ودور الطبقة الوسطى، وباسم الحرية تم بناء أنظمة قمعية – شمولية حاسبت الناس على ضمائرهم ونياتهم قبل أفعالهم، وباسم الدين تم ممارسة النهب واحتكار عناصر القوة في يد فئة وطبقة ضيقة لا تتعدى عدد أصابع اليد الوحدة. فهذه المفارقات الصارخة في تجاربنا السياسية المختلفة هي وليدة نزعة نفسية وعملية وسلوكية، تدفع نحو فرض معنى وتفسير واحد لقيم كبرى لا أحد يختلف حول ضرورتها للوجود الإنساني.

فالمساواة قيمة كبرى لا أحد يختلف حول ضرورتها مهما كانت أيديولوجيته، ولكن الأنظمة والتجارب السياسية التي حكمت أو سادت باسم هذه القيمة لم تنتج على المستوى الفعلي إلَّا النقيض (أي تنمية متسارعة للفوارق بين أبناء المجتمع الواحد). ولعل تجارب الأنظمة العربية التقدمية ليست خافية علينا، فهي أنظمة حكمت باسم التقدّم والحرية والوحدة والمساواة والعدالة، ولكنها لم تنتج إلَّا التخلّف والاستبداد والتجزئة والطبقية المقيتة.

لهذا فإننا نعتقد أن الخطوة الأولى في مشروع معالجة معضلة الاستبداد الديني والسياسي في مجتمعاتنا هي عدم التعاطي مع هذه القيم والمفاهيم بنزعة أيديولوجية، تفضي إلى قراءة واحدة وتفسير واحد لها، مما يساهم في إفقار الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وهو المناخ الذي يسمح ببروز نزعات استبدادية غير مسبوقة.

والدولة، بوصفها قطب الرحى في المجال العام وإدارته، لا تنتمي إلى المجال الديني (حتى لو كان المتدينون هم الذين يسيرون شؤون الدولة ويقومون بإدارتها). والذي يعتبر الدولة، بوصفها مؤسسات معنية بإدارة المجال العام، تنتمي إلى المجال الديني، فهو يؤسس لاستبداد ديني وسياسي معًا. فالدولة، بصرف النظر عن أيديولوجيتها، نزّاعة إلى ممارسة السلطة والهيمنة على الحياة والمجال العام، وإذا كانت هذه النزعة مسوّغة دينيًّا، فإن النتيجة الفعلية هي تحالف الديني مع السياسي في ممارسة السلطة واحتكار هذا المجال العام. فلا معنى لتحوّل الدولة كمؤسسات إلى دولة دينية إلَّا ممارسة أدوارها ووظائفها بغطاء ديني. فالدولة ينبغي أن تكون مدنية، حتى لو كان القائمون عليها هم حزب إسلامي أو جماعة متدينة، لأن الممارسات التدبيرية التي تقوم بها الدولة هي ممارسات تتجه إلى مصلحة الناس المسؤولة عنهم، بصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم. وحينما نقول ذلك فإننا لا ندعو ولا نشرع أن تكون الدولة بدون مرجعية. فهي (أي الدولة) من الضروري أن تكون بمرجعية فكرية وقانونية لتسيير شؤونها وفق مقتضيات هذه المرجعية، ولكن مرجعية الدولة شيء، وتحولها إلى مؤسسة دينية شيء آخر.

«لذلك، ثورات الربيع العربي لا ولن تكتمل من دون قيامات حقيقية لدولة مدنية، والأولوية فيها لإعادة إنتاج وطنية شعبية موحدة، تعيد تشريع دساتيرها انطلاقًا من عقود وعهود المواطنة وسلطة القانون والمجتمع المدني – الديمقراطي التعدّدي، كقاعدة ناظمة لممارسة وسلوك ديمقراطيين، تشريع وجود شرعية قانونية ودستورية تعتمد الحرية والمواطنة والقانون كمبادئ ناظمة لدولة عمادها سياسة مدنية تمنع هيمنة الديني على شؤون البشر باسم السماء».[1]

دولة ديمقراطية لا أيديولوجية

ثمة مفارقة عميقة بين مفهوم العلم ومفهوم الفكر: مسائل العلم من المسائل التي تميل نحو الثبات والاستقرار، بينما مسائل الفكر من المسائل التي تميل نحو التحول والتطور

(1) جريدة الحياة – العدد 17746- السبت 5 نوفمبر -2011م، ص15.

والتغيير. والأيديولوجيا هي تحويل الفكر إلى حالة من التقديس والثبات؛ لهذا فإن الجماعات الأيديولوجية هي تلك الجماعات التي تتعامل مع أفكارها بوصفها حالة ثابتة ونهائية وليست مرنة، وهذا يفضي إلى إعطاء صفة التقديس لفكر ديني أو سياسي محدد، مع العلم أن هذا الفكر هو نتاج بشري ووليد بيئته الاجتماعية والثقافية، وعليه فإن المساوقة بين الدين والفكر الديني، بين الشريعة وفهم الشريعة، هو الحالة الأيديولوجية التي ينبغي أن نرفضها سواء في مؤسسة دولة أو لدى جماعة بشرية. فالمهمة الأساس للدولة ليست تعميم نموذج أيديولوجي معين، وإنما تطبيق وتنفيذ القوانين بدون تحيّز أو افتئات، وأن تمارس مسؤولياتها المختلفة باستقلالية إزاء القوى الاجتماعية والسياسية الموجودة، فهي تمثلهم وتعبر عن مصالحهم العليا والنوعية، ولكنها ليست ساحة لتنافساتهم وصراعاتهم؛ ومن خلال صلتها بالواقع الاجتماعي والسياسي الأهلي والمدني تجدّد نفسها وتستوعب الطاقات الوطنية الجديدة وتحول دون تحولها إلى طابع شمولي – كلياني، يقضم حقوق المجتمع أو يعتدي على حريات الأفراد ويحول دون السماح لهم بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم ومشاعرهم.

وإن إنجاز مفهوم (الدولة المدنية) يتطلّب الآتي:

1. إعادة بناء الدولة في المجال العربي المعاصر على أسس الحق والقانون والمواطنة، والتحرّر من النمط الاستبدادي للدولة الذي قضى على كل عناصر القوة والحيوية في العالم العربي.

2. بناء وتطوير مؤسسات المجتمع المدني، فبدل أن يتوزّع المواطنون بين قبائل وعائلات وطوائف يتوزعون مدنيًّا بين أحزاب وجمعيات ونقابات وما أشبه.

الباب الثاني

الدول العربية ومنظومة الحرية والحقوق

الفصل الأول

مقاربات في المسألة المذهبية

مدخل

يحتضن وطننا ومجتمعنا العديد من المدارس الفقهية والمذهبية الإسلامية، وإن العمل على بناء الوحدة الوطنية وتعزيز هذا الخيار، يتطلب بشكل مباشر إعادة صوغ العلاقة بين مختلف المدارس الفقهية المذهبية في الوطن. بحيث لا تكون العلاقة بين أتباع المذاهب الإسلامية، في الدائرة الوطنية، قائمة على التهميش والمماحكات الطائفية، وذلك لأن الواقع الوطني الذي نعيشه اليوم يشهد العديد من الظواهر المرضية والخطيرة في طبيعة العلاقة مع واقع التعدد المذهبي، حيث تبرز في فضائنا ثقافة لا تعترف بالتعدد المذهبي، وتتعامل معه بعقلية الإقصاء والإبعاد وتصفه بأقذع وأبشع الصفات؛ كما أن المؤسسات التعليمية والتربوية والدينية لا تتعامل بعدالة مع هذا التعدد والتنوع المذهبي ومقتضياته الثقافية والمنهجية، إذ تحتوي العديد من المناهج الدراسية على نصوص ومفردات تطعن في بعض المذاهب الإسلامية، وتدعو وتشجع أبناء الوطن إلى مقاطعة معتنقيها أو التعامل معهم بوصفهم من الضالين أو المبتدعين، وتصفهم هذه المناهج بأوصاف أقل ما يقال عنها أنها تشوه مواقف وعقائد هذه المذاهب وتشحن نفوس الطلبة ضد أهل وأتباع هذه المذاهب.

كما أن المنابر الإعلامية لا تنفتح على التفسيرات الإسلامية الأخرى، بل هي محتكرة من قبل رأي وتفسير مذهبي واحد؛ والأنكى من ذلك حينما تمارس وسائل الإعلام الوطنية دورًا تحريضيًا ضد بعض فئات المجتمع والوطن، وذلك حينما تحتضن أو تسمح ببث خطاب طائفي يمقت التعدد المذهبي، ويشحن النفوس ضد أبناء الوطن المتمذهبين بغير المذهب السائد. إضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الإسلامية الوطنية مغلقة ولا تسمح لعلماء وأبناء الوطن الذين ينتمون إلى مذهب إسلامي آخر بالاشتراك في أنشطة هذه المؤسسات والهيئات.

ولم تكتفِ هذه المؤسسات بذلك، بل انخرطت بشكل أو بآخر في الحروب الطائفية

التي تشن ضد أبناء الوطن من مختلف المناطق. لهذا كله نحن اليوم بحاجة إلى إعادة بناء وصوغ العلاقة بين أتباع المذاهب الإسلامية في الدائرة الوطنية، حتى يصير التعدد المذهبي واقعًا للإثراء وتعزيز الوحدة والاندماج، وليس سببًا للفرقة أو الانخراط في حروب طائفية لا رابح منها إلا أعداء الوطن والإسلام. فالفضاء الوطني اليوم مشحون بثقافة طائفية، تدعو إلى المفاصلة الشعورية والعملية تجاه الآخر المذهبي، ولا يمكن أن نحقق السلم الأهلي والوحدة الوطنية الصلبة إلا بإعادة بناء العلاقة بين أتباع المذاهب الإسلامية على أسس المساواة والحرية والعدالة.

نقد الطائفية

لعلنا لا نأتي بجديد حين القول، ابتداءً، أن التعدد المذهبي لا يشرع، بأي حال من الأحوال، ممارسة الطائفية من بعضنا ضد البعض الآخر، بحيث يكون الانتماء المذهبي هو الذي يحدد مستقبل المواطن؛ فإذا كان منتميًا إلى المذهب الرسمي فإن أبواب الوظائف والمناصب في كل الحقول والميادين تكون مفتوحة أمامه، أما إذا كان المواطن ينتمي إلى مذهب آخر، فإن العديد من دوائر الحياة تغلق في وجهه، ولا يسمح له بخدمة الوطن في بعض المواقع والحقول. لذلك فإن الخطوة الأولى في مشروع إعادة صوغ العلاقة بين أهل المذاهب الإسلامية في الفضاء الوطني هي رفض الطائفية بكل مسوغاتها وتبريراتها، والتي هي في المحصلة النهائية تساهم في تمزيق المجتمع وتفتيت الوطن. فبدون محاربة الطائفية، ونقد أسسها الثقافية والسياسية ومرتكزاتها العقدية والفكرية، لن نتمكن من بناء العلاقة بين مكونات الوطن المذهبية والسياسية على أسس العدالة والاعتراف والاحترام المتبادلين.

وإن تقسيم أبناء الوطن على أسس طائفية لا يضر حاضر الوطن فقط، بل يهدد مستقبله، وذلك لأن هذا التقسيم هو مقدمة التفتيت والانهيار. لذلك فإننا جميعًا، ومن مختلف مواقعنا، ينبغي أن نقف ضد كل مظاهر التمييز الطائفي، وذلك لأن هذا التمييز لا يضر فقط الطرف الموجه ضده، بل يضر وحدة الوطن والمواطنين، ويزيد من فرص الاحتراب الداخلي. فنقد الطائفية، وفضح ورفض كل مظاهرها ووقائعها، هو الخطوة الأولى في مشروع بناء الوحدة الوطنية الصلبة وتطوير مستوى الانسجام والاندماج الاجتماعي.

إن الممارسات الطائفية البغيضة، هي التي تدق إسفينًا عميقًا في مشروع البناء الوطني، حيث أنها تساهم مساهمة كبرى في تفتيت المجتمع وخلق الإحن والأحقاد بين أبناء الوطن الواحد. لذلك فإن فريضة الوحدة الاجتماعية والوطنية بحاجة ماسة وملحة اليوم إلى الوقوف

بحزم ضد كل أشكال التمييز وبث الكراهية بين أبناء المجتمع الواحد. فالكراهية لا تفضي إلى الاستقرار، بل إلى التفتت والتشظي؛ والتمييز الطائفي لا يؤدي إلى الوحدة، بل على العكس من ذلك تمامًا، حيث أنه يوفر المناخ لبروز كل العوامل المضادة لها. ولا يمكن أن نبني علاقة سوية بين أبناء الوطن الواحد، إلا بنقد ومنع كل أشكال التمييز بين أبناء هذا الوطن. وبصرف النظر عن عوامل التمييز وموضوعاته، لا يصح أن نمارس التمييز المقيت بعضنا ضد بعض، لأن هذا التمييز هو الذي يدخلنا في أتون الضياع والصراع المفتوح على كل الاحتمالات والمخاطر.

إننا مع التعايش والوحدة بكل مستوياتها. الوحدة التي لا تبنى بتهميش مكونات المجتمع، وإنما بالاعتراف بها وتوفير كل موجبات الاحتضان والاحترام. والتعايش لا ينجز بدحر التعدد المذهبي، بل بتوفير الفضاء السياسي والحضاري المناسب، لكي يمارس هذا التعدد دوره في بناء الوطن وتعزيز جبهته الداخلية.

والوقوف بحزم ضد كل حالات وأشكال التمييز الطائفي، يقتضي الالتزام بالآتي:

1. الاعتراف القانوني والسياسي بالمذاهب الإسلامية المتوفرة في الوطن، وإعطاؤها المجال والفرصة لكي تمارس بحرية كل أعمالها وأنشطتها الثقافية والدينية والاجتماعية.

2. سن القوانين التي تجرم وتعاقب كل مواطن يمارس التمييز الطائفي؛ فلا يمكننا أن ننهي التمييز الطائفي من فضائنا الاجتماعي والوطني إلا بوجود منظومة قانونية متكاملة تتعامل مع كل أشكال التمييز الطائفي باعتبارها جرمًا يعاقب عليه القانون.

3. تنقية المناهج التعليمية والتربوية والمنابر الإعلامية من كل العناصر والقضايا التي تبث الكراهية الدينية والمذهبية؛ فلا يمكننا أن ننهي المشكلة الطائفية من واقعنا إلا بإنهاء المصادر الثقافية والإعلامية التي تغذي هذه المشكلة وتمدها بالأسباب والمبررات؛ لذلك نحن بحاجة إلى جهد وطني حقيقي لتنقية كل المناهج الدراسية من كل المفردات التي تطعن في المذاهب الإسلامية الأخرى، أو تطعن في عقائدها ورموزها التاريخية. فتنقية مناهجنا التربوية ووسائل إعلامنا من كل المفردات الطائفية هي خطوة ضرورية لإنهاء المشكلة الطائفية من فضائنا الاجتماعي والوطني، والوفاق الوطني يتطلب دائمًا العمل على إنهاء كل العناصر والمفردات الثقافية والدينية والإعلامية التي تؤسس للكراهية وتشجع على عملية التمييز والتهميش على قاعدة طائفية ومذهبية. فلا يمكن أن يسود الأمن فضاءنا الوطني ونحن نبث، أو نسمح ببث، ثقافة تدعو وتشجع على المفاصلة العملية والاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد.

4. بناء ثقافة وطنية جديدة، قوامها الوحدة واحترام التعدد والتنوع بكل مستوياته وصيانة

حقوق الإنسان؛ إذ لا يمكن إنهاء المشكل الطائفي من فضائنا ومحيطنا بدون إرساء ثقافة اجتماعية ووطنية جديدة، تعيد الاعتبار إلى الوحدة على أساس احترام التنوع، وتتعامل مع تعدد الاجتهادات الفقهية والفكرية باعتبارها من الحقائق التي تثري المجتمع والوطن. فنقد الطائفية بكل مستوياتها يقتضي العمل على تطوير ثقافة الوحدة والحوار والتعدد في الفضاء الاجتماعي، فلا يمكننا أن ننهي الواقع الطائفي بالشعارات المجردة والمقولات الجاهزة، بل بالبناء الثقافي الجديد الذي يرفض العقلية الأحادية والثقافة الإقصائية والمناهج الاستبدادية، وذلك لأن المشكل الطائفي يستمد حيويته وفعاليته من تلك العقلية الإقصائية والمناهج التي لا ترى إلا ذاتها وتلغي ما عداها. لذلك فإن مواجهة المسألة الطائفية في وطننا تقتضي العمل على تفتيت جذور الثقافة الإقصائية والعقلية الأحادية المتخشبة التي لا تقبل التعدد وتحارب مقتضيات الحوار الحر والموضوعي.

5. حماية التعدد المذهبي؛ فعلى المستوى التاريخي لم يكن التعدد الفقهي والمذهبي في التجربة التاريخية الإسلامية مظهرًا من مظاهر الانقسام والتشظي في الدائرة الإسلامية، بل دليل حيوية عقلية وفكرية ومناخ اجتماعي حر ومنفتح أدى إلى تطوير عملية الاجتهاد ونشوء الاتجاهات الفكرية والسياسية في الدائرة الإسلامية. و:

> «علماء المسلمين يدركون بعمق، وهم يسعون للتقريب بين المذاهب، أن المذهب في الإسلام لم يكن في نشأته الأولى مظهرًا لانقسام المسلمين وتوزعهم، وإنما كان تعبيرًا عن حيوية عقلية وعملية أدت إلى تشعب الآراء ونشوء التيارات المنهجية في استنباط الأحكام الشرعية ودلالات النصوص على النحو الذي أغنى الإسلام عقيدة وشريعة وأتاح للمسلمين أن يمارسوا أعمق أشكال الحوار المستند إلى المنطق والعلم؛ فسجلوا في تاريخ الفكر الإنساني وتطوره مأثرة الاستماع للرأي الآخر واحترامه».[1]

لذلك فإن احترام هذا التعدد المذهبي يعني، في ما يعني، حمايته؛ لأنه نتاج الحوار والبحث المضني والمتواصل عن الحقيقة. وحينما نطالب بحماية التعدد المذهبي في الدائرة الوطنية فإننا نقصد حماية تلك القيم والمبادئ التي أنتجت ثراءً فقهيًا وفكريًا وعلميًا في التجربة التاريخية الإسلامية. فلا يمكن أن نفصل ظاهرة تعدد المدارس الاجتهادية والفقهية في تجربتنا التاريخية عن قيم الحوار والاعتراف بالآخر وجودًا ورأيًا، وتوفر المناخ الاجتماعي المواتي للاجتهاد بعيدًا عن ضغوطات السياسة أو مسبقات التاريخ.

---

(1) السيد محمد حسن الأمين، الاجتماع العربي الإسلامي – مراجعات في التعددية والنهضة والتنوير، سلسلة قضايا إسلامية معاصرة، (بيروت: دار الهادي، الطبعة الأولى، 2003م)، ص 85.

وإن دعوتنا الراهنة إلى حماية هذا المنجز التاريخي تستدعي إحياء هذه القيم والمبادئ وإطلاقها على مستوى حياتنا كلها حتى نتمكن من إنجاز فرادتنا التاريخية والحضارية. وهذا يقتضي، بطبيعة الحال، انفتاح المذاهب الإسلامية بعضها على بعض في مختلف المستويات، وإزالة كل الحواجز والعوامل التي تحول دون التواصل الفعال بين مختلف المدارس الفقهية والمذهبية. والدولة هنا تتحمل مسؤولية قانونية وأخلاقية لتوفير البيئة المناسبة للتعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع والوطن؛ وبالتالي تتظافر جهود جميع الأطراف لإزالة كل الاحتقانات، وتطوير مستوى التفاهم والتواصل وبناء الراهن الوطني على أساس مشاركة جميع المذاهب والاتجاهات، بدون ممارسة تهميش لأحد أو إقصاء لأي فئة من فئات الوطن.

فالتعدد المذهبي، إذا توفرت له الإدارة السليمة والحضارية، يتحول إلى عنصر لإثراء الوطن وتعزيز بنائه الداخلي؛ أما إذا غابت هذه الإدارة، وتشكلت سياقات ثقافية وسياسية مضادة للتعدد ومحاربة للتنوع، فإن هذه السياقات، ومآلات أفعالها وسلوكها، ستقود الوطن كله إلى نتائج خطيرة، ليس على مستوى الحاضر فحسب، بل على مستوى المستقبل كله. ومن هنا فإن الدولة، بمختلف أجهزتها ومؤسساتها، تتحمل مسؤولية قانونية وسياسية وأخلاقية للدفاع عن التعدد المذهبي والفكري والسياسي المتوفر في وطنها، وحماية كل الأنشطة الدينية والثقافية والاجتماعية التي يقتضيها واقع التعدد وحال التنوع في المجتمع. فالاستقرار الوطني الراهن مرهون إلى حد بعيد على قدرة الدولة والمجتمع معًا على تحرير هذا الواقع من النزعة الطائفية التي تساهم في تأزيمه وتسد كل آفاق التعايش الأهلي - السلمي.

التعدد المذهبي والمواطنة

من البديهي القول أنه لا يمكن أن تبنى المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات بدحر خصوصيات المواطنين أو محاربة عقائدهم وأفكارهم ومقدساتهم، لأن هذا السلوك التعسفي بتأثيراته النفسية والواقعية، ينهي الإمكانية الفعلية للتعايش والاندماج الوطني؛ فالمواطنة لا تقتضي، بأي حال من الأحوال، أن تندثر خصوصيات الأفراد، بل تقتضي صياغة منظومة قانونية وسياسية لجميع المواطنين على قاعدة الاعتراف بتلك الخصوصيات والتعامل الإيجابي والحضاري مع متطلبات التعدد والتنوع بمختلف أشكاله ومستوياته. فالتعدد المذهبي ليس حالة مضادة للمواطنة، بل هو الجذر الثقافي والاجتماعي لبناء مواطنة حقيقية بعيدًا عن الشعارات الشوفينية واليافطات الشعبوية والعدمية؛ فاحترام التعدد المذهبي، وحمايته القانونية والسياسية، هو الذي يوفر الشروط المجتمعية الحقيقية لبناء مواطنة متساوية في مجتمع متعدد مذهبيًا وسياسيًا.

فالتعدد المذهبي والتنوع الاجتماعي ينبغي ألا يقودا إلى بناء كانتونات اجتماعية متحاجزة وبعيدة بعضها عن بعض، وإنما لا بد أن يقودنا هذا التنوع إلى بناء وطني جديد على أسس لا تحارب التعدد ومقتضياته، ولا ترذل التنوع وحاجاته، بل تتعاطى بوعي وحكمة مع هذا التنوع، أي: الوعي الذي يؤسس لحالة حضارية من التعايش السلمي على أسس الفهم والتفاهم والحوار والتلاقي وتنمية الجوامع المشتركة وصيانة حقوق الإنسان، والحكمة التي تمنع اندفاع أي طرف للقيام بأي تصرف يضر بمفهوم المواطنة أو يؤسس لخيارات اجتماعية لا تنسجم ومقتضيات الوحدة.

إننا نتطلع إلى مواطنة متساوية في الحقوق والواجبات، لا تبنى على أنقاض خصوصياتنا التاريخية والفكرية، وإنما تبنى على أساس احترام هذه الخصوصيات والاعتراف بمتطلباتها والعمل على حمايتها من كل التهديدات والمخاطر. والتجارب الديمقراطية الكبرى في التاريخ الإنساني لم تبنى بدحر الخصوصيات والتعدديات المتوفرة في المجتمع، بل بخلق ميثاق وطني - حضاري، يأخذ بعين الاعتبار حاجات التنوع ومتطلبات التعدد، مما يوفر الأرضية القانونية والسياسية المناسبة لانخراط كل القوى والتعدديات في بناء الوطن وتطوير المجتمع على مختلف الصعد والمستويات.

فالخطر الذي يتهدد الأوطان واستقرارها ليس من جراء التعددية المذهبية والفكرية، بل هو من جراء سياسة التمييز الطائفي التي تعمل على تفتيت المجتمع على أسس طائفية مقيتة. لذلك فإننا مع الاعتراف التام القانوني والسياسي بالتعدديات المذهبية والفكرية والسياسية، ولكننا في الوقت نفسه ضد كل السياسات الطائفية التي تحوّل حقيقة التعدد من نعمة إلى نقمة، ومن عامل إثراء للسياسة والثقافة والاجتماع إلى مدخل للصراعات الطاحنة التي تدمر كل المكاسب والمنجزات. والآخر المذهبي، أو الفكري أو السياسي، ليس مشروعًا للنفي والإقصاء المتبادل، وإنما هو مجـال مفتوح وحيوي للتعارف والتفاعل والاغتناء. إننا بحاجة إلى مواطنة مبنية على انتماء متكافئ بين متطلبات الخصوصيات وضرورات العيش والانتماء الوطني المشترك.

والحرية المذهبية والفكرية والسياسية هي شرط المواطنة المتساوية؛ ولا يمكن أن ننجز هذا المفهوم في فضائنا الاجتماعي بعيدًا عن شرط الحرية لكل التعدديات والتنوعات المتوفرة في المجتمع والوطن. والتنوع، بكل مستوياته، لا يقود إلى الانقسام والتشظي، بل ووفق الرؤية القرآنية ينبغي أن يقود إلى التعارف والوحدة. إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ

أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: 13]، والتعارف في هذه الآية القرآنية الكريمة يختزن كل أبعاد وشروط التواصل الحقيقي بين مختلف التنوعات الإنسانية، كما أن هذه المقولة (التعارف) تشمل جميع الشرائح والفئات الاجتماعية، فـ:

«التعارف يحصل طبقة بعد طبقة متدرجًا إلى الأعلى، فالعائلة الواحدة متعارفون، والعشيرة متعارفون من عائلات إذ لا يخلون عن انتساب ومصاهرة، وهكذا تتعارف العشائر مع البطون والبطون مع العمائر، والعمائر مع القبائل، والقبائل مع الشعوب لأن كل درجة تأتلف من مجموع الدرجات التي دونها. فكان هذا التقسيم الذي ألهمهم الله إياه نظامًا محكمًا لربط أواصرهم دون مشقة ولا تعذر، فإن تسهيل حصول العمل بين عدد واسع الانتشار يكون بتجزئة تحصيله بين العدد القليل ثم ببث عمله بين طوائف من ذلك العدد القليل ثم بينه وبين جماعات أكثر، وهكذا حتى يعم أمة أو يعم الناس كلهم. وما انتشرت الحضارات المماثلة بين البشر إلا بهذا الناموس الحكيم».[1]

فالنظرة القرآنية تؤكد أن الاختلاف ينبغي أن يقود إلى التعارف لا إلى الخصومة والتباغض، فـ:

«التنوع وسيلة من وسائل التعارف باعتبار حاجة كل فريق من هذه الدائرة إلى ما يملكه الفريق الآخر في الدائرة الأخرى من خصوصياته الفكرية والعملية ليتكاملوا في الصيغة الإنسانية المتنوعة ليكون التعارف غاية للتنوع، بدلًا من التحاقد والتناحر والتنازع؛ ثم تكون القيمة في التقوى التي تعبر عن مضمون الشخصية المؤمنة العاملة في خط الصلاح، في ساحة رضوان الله، في ما يلتزمه الإنسان من تقوى الله [يا أيها الناس] الذين تختلفون في ألوانكم وقومياتكم وخصائصكم الأخرى التي تتنوع فيها ملامحكم وأشكالكم [إنا خلقناكم من ذكر وأنثى] اللذين يلتقيان في النفس الإنسانية الواحدة، ويختلفان في الخصائص الذاتية التي تتكامل وتتحد وتتفاعل لتكون الإنسان الواحد الذي هو ثمرة الوحدة في التنوع؛ مما يجعل الإنسانية تمتد من موقع الوحدة في دائرة التمايز الذي لا يلغي الخصوصية ولكنه يوحدها في حالة التمازج الإنساني الذاتي».[2]

فالاختلافات بكل أشكالها ومستوياتها، ليست مدعاة للتناحر والتباغض والنفي المتبادل؛ بل ينبغي أن تقودنا إلى التواصل والتعارف:

---

(1) الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، المجلد الثاني عشر، (تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع)، ص 259.

(2) السيد محمد حسين فضل الله، تفسير من وحي القرآن، المجلد العاشر، (بيروت: دار الزهراء، الطبعة الأولى، 1989م)، ص 191.

«ويبقي التعارف غاية إنسانية من أجل إغناء التجربة الحية المنفتحة على المعرفة المتنوعة، والتجربة المختلفة للوصول إلى النتائج الإيجابية في مستوى التكامل الإنساني. ولكن ذلك لا يعني القيمة الروحية التي تقرب الإنسان إلى الله، لأن الله هو خالق الجميع بكل خصوصياتهم، فلا معنى لأن يقرب إليه بعضهم بخصوصيته الذاتية التي لم يصل إليها بجهده، بل حصل عليها بوجوده لأنها هبة الله له من خلال إرادته في تمايز الناس عن بعضهم البعض بل القيمة الروحية التي يتقرب فيها الإنسان إلى ربه هي الحركة الروحية والعملية المتمثلة بالتقوى الفكرية والسلوكية في جانبها الحركي [إن أكرمكم عند الله أتقاكم] فإن التقوى هي الإرادة الإنسانية الإيمانية التي تحمل المضمون الروحي المنفتح على أوامر الله ونواهيه في عملية تجسيد حي لعبودية الإنسان لربه. مما يجعل الحركة الإنسانية في وجوده سائدة في تجاه رضوان الله ويوحي بالقرب الروحي في حياته الذي يتطلع إلى الحصول على الكرامة الإلهية في مغفرة الله ورحمته ورضاه».[1]

فإلغاء خصوصيات الإنسان الذاتية والدينية والمذهبية، لا يعد نهجًا صحيحًا وواقعيًا، لأنه لا يزيد الإنسان إلا تمسكًا وتشبثًا بهذه الخصوصيات، وذلك لأنها ليست حالة طارئة وهامشية، وإنما من صميم الذات الإنسانية. لذلك فإن المنهج الصحيح الذي ينبغي أن نتبعه في التعامل مع حالات التنوع الإنساني والخصوصيات الثقافية للمجتمعات هو تشجيع هذه الخصوصيات للعمل في الفضاء الاجتماعي والوطني في الجوانب الإيجابية التي تدفع الإنسان عاطفيًا وفكريًا، ونفسيًا وعمليًا، إلى المشاركة الإيجابية في شؤون الوطن والمجتمع المختلفة. وبهذه الطريقة ننزع عن كل الخصوصيات كل العقد التي تفضي إلى الانكفاء أو التعصب الأعمى للذات؛ فالتعدد المذهبي، في إطار سياق ثقافي وسياسي يحترم التعدد ويضمن حق الاختلاف وحقوق الإنسان الأساسية، هو من الروافد الأساسية لبناء مواطنة متساوية وغنية في ثقافتها وخياراتها المجتمعية.

أسئلة التعدد والتنوع

لا شك أن ظاهرة التنوع الاجتماعي، والتعدد المذهبي والفكري والسياسي، تثير العديد من الأسئلة والتحديات، ولا بد من بلورة إجابات حقيقية وواقعية لهذه الأسئلة والتحديات. فليس صحيحًا أن نهرب من أسئلة التنوع وتحديات التعدد برفضها والركون إلى الفكر الأحادي

(1) المصدر نفسه، ص192.

والواقع الذي يقمع كل تنوع ويستأصل كل تعدد؛ لذلك ينبغي أن نتعاطى مع هذه الظاهرة الإنسانية باعتبارها من الظواهر التي تثير الكثير من الأسئلة، وتطلق جملة من التحديات. وواجبنا الفكري والأخلاقي، يقتضي احترام هذا التنوع والتعدد، والبحث عن إجابات عن الأسئلة والتحديات التي تطلقها هذه الظاهرة الإنسانية الثابتة؛ فإقامة الجدار العازل بيننا وبين حقيقة التعدد المذهبي والفكري والسياسي يمنعنا من الاستفادة من بركات هذه الحقيقة الإنسانية، ويحول دون بلورة إجابات دقيقة وعميقة لجملة التحديات التي تطلقها هذه الحقيقة، كما أن ادعاءنا بأننا نمتلك كل الإجابات على كل التحديات التي تطلقها حقيقة التعدد في فضائنا الاجتماعي والوطني مجانب للصواب ولا ينسجم وحقيقة الصيرورة التاريخية.

لذلك كله فإننا بحاجة إلى مبادرات فكرية، وخطوات سياسية، وجهد ثقافي متواصل، لتأصيل هذه الحقيقة في فكرنا وواقعنا الاجتماعي أولًا، ومن ثم العمل على بلورة حلول عملية وممكنة لكل التحديات التي تبرز في واقعنا من جراء التزامنا بخيار الاعتراف الكامل بحقوق كل التعدديات التقليدية والحديثة في ممارسة دورها ووظيفتها في الحياة الوطنية العامة.

فالتنوع الاجتماعي والفكري قوة، ولكنه يحتاج باستمرار إلى إدارة حكيمة لكي تؤدي هذه القوة دورها في البناء والتطوير؛ والتعدد المذهبي في الفضاء الاجتماعي الواحد ثروة، ولكنه يتطلب بناء نظام مجتمعي ينسجم ومقتضيات هذه الثروة. ونحن هنا لا نقول أن الاعتراف بالتعددية المذهبية والفكرية والسياسية في وطننا هو حل سحري لكل مآزقنا وأزماتنا، ولكننا نقول أن الاعتراف بهذه التعدديات هو خطوة نوعية في مشروع الإصلاح السياسي والوطني، وهو أرضية أساسية وصحيحة للحوار الوطني المستديم لعلاج الأزمات التي يعانيها الوطن على مستويات مختلفة. فسيئات التعددية لا تعالج بنفيها ومحاربة حقائقها، بل بالاعتراف بها في ظل نظام سياسي مرن ومتسامح وقادر على الإنصات الواعي لإيقاع الواقع وحركيته.

وعلى هدى هذا نقول: إن الأسئلة والتحديات التي تطلقها حقيقة التعدد المذهبي والتنوع الاجتماعي لا يمكن الإجابة عليها إلا في سياق الالتزام بالتالي:

1. إشاعة وتعميم ثقافة التسامح والحوار والحرية وحقوق الإنسان في الفضاء الاجتماعي؛ وذلك لأن هذه الثقافة، بتأثيراتها ومتطلباتها، تشكل الأرضية المناسبة لخلق أجواء من الحرية تسمح لكل التعبيرات والأطياف بممارسة دورها بعيدًا عن ضغوطات الواقع أو إجراءات الإقصاء والتهميش.

2. الانخراط في مشروع الإصلاحات السياسية، الذي يزيل كل مخلفات المرحلة السابقة

التي احتضنت، بشكل أو بآخر، ممارسات طائفية ترفض التعدد وتحارب كل مستلزماته ومقتضياته ومظاهره. فالإصلاح السياسي هو الخطوة الضرورية المطلوبة لإنهاء كل مظاهر رفض ومحاربة التعدد المذهبي والفكري والسياسي من الفضاء الوطني.

3. بناء الأطر والمؤسسات الثقافية والاجتماعية التي تستهدف زيادة وتيرة المعرفة والتواصل بين مختلف التعبيرات والأطياف المذهبية والفكرية والسياسية، ورفع مستوى التفاهم والتلاقي بين مختلف مكونات الوطن. فردم الفجوات بين مكونات المجتمع يقتضي العمل على خلق مبادرات وطنية جادة تتجه صوب إضاءة وتطوير مستوى العلاقة والتفاهم والتلاقي والتداخل والتواصل بين تعبيرات الوطن والمجتمع.

وهذا بطبيعة الحال، يتطلب تغييرًا ثقافيًا حقيقيًا، بحيث نتجاوز ثقافة الغلو والتطرف والتعصب، وإرساء معالم وحقائق ثقافية منفتحة، تعترف بالآخر وبحق الاختلاف، وتحتضن كل أشكال التنوع الثقافي والسياسي والاجتماعي المتوفرة في المجتمع. كما تتطلب إرادة حقيقية وجادة لإنهاء زمن الاستفراد والاستئثار، والقبول بمشروع الإصلاح السياسي الذي يتجه إلى توسيع دائرة المشاركة والمسؤولية الوطنية.

وجماع القول: إن التعددية بكل مستوياتها وأشكالها لا تناقض مفهوم المواطنة المتساوية؛ وإن الطريق إلى بناء وحدة وطنية متينة وصلبة هو الاعتراف بالتعددية المذهبية والفكرية والسياسية في إطار نظام سياسي، تعددي، تداولي، ديمقراطي.

الفصل الثاني

المجتمع المدني وقضايا الوحدة الوطنية

مقاربة أولية

لا شك أن بناء دولة مؤسسية تعتمد على المؤسسات والأطر الإدارية الحيوية، وأبناؤها يتنافسون بسلاح الكفاءة والإمكانات في سبيل إعلاء شأنها وتحقيق غاياتها، يُعد من الأهداف النبيلة التي يسعى إليها المواطن الواعي بمصالح حاضره ومستقبله، والمدرك لمتطلبات النهوض المتكامل في هذا العصر. إنها دولة تتجاوز كل نقاط التوتر التاريخية والطائفية والعرقية والقبلية من أجل بناء وحدة وطنية حقيقية، قوامها القانون الذي لا يفرق بين مواطن وآخر اتكاءً على عرقه أو قبيلته أو انتمائه التاريخي، بل هو قانون يصهر كل هذه التنوعات، ويجعل كل مواطن ينتمي إلى الدولة ومؤسساتها المختلفة، بلا وسيط قَبَلي أو مناطقي (جهوي) أو مذهبي أو ما أشبه.

والدولة ككيان مؤسسي لها حضور ثابت في الجغرافيا والتاريخ والحضارة، بمعنى أن الوجود الإنساني الطبيعي لا تكتمل أموره، ولا تنتظم إرادات أفراده، إلا بوجود مؤسسة ناظمة. وهذه المؤسسة تطورت عبر التاريخ وتراكم التجربة، وأخذت مساحات إضافية، إلى أن وصلت إلى شكل الدولة المعاصر. إنها كيان دائم بصيغ متطورة باستمرار.

وحتى تكون علاقة المجتمع والدولة متكاملة، بحيث أن المجتمع بمؤسساته الذاتية يقوم بدور البناء والتطوير، كما أن الدولة بهياكلها المختلفة تقوم بذات الدور، من الضروري أن تكون العلاقة بين الطرفين وفق محددات الاحترام المتبادل بكل الأبعاد والآفاق. وإن غياب هذه المحددات يؤسس، على الصعيد الواقعي، حالة عجز عميقة عند المواطنين، مفادها تقلص الشعور بأنهم ينتمون إلى وطن واحد وهوية وطنية مشتركة.

وإن بروز حالة معينة في ضرورة إبراز الخصوصيات التاريخية والثقافية عند كل طرف في الدائرة المجتمعية الواحدة لا يشكل خطرًا حقيقيًا على الوحدة الداخلية للمجتمع؛ لأن هذه

الخصوصيات ليست الشكل الوحيد والنهائي للتعبير عن انتماء الإنسان إلى تاريخ محدد أو ثقافة معينة، فثمة دائرة انتماء أخرى تشمل وتستوعب كل هذه الخصوصيات، وهي الانتماء إلى القاعدة المشتركة التي تجمع الجميع، ألا وهي (الوطن). فالوطن هو الانتماء الذي يشمل الجميع، ويفيد من كل الخصوصيات والدوائر الثقافية المتعددة، بما يطور الوطن ويثري حركته عبر التاريخ. وإن تطور الوطن مرهون بمدى القدرة، النظرية والعملية، على بلورة رؤية أو نظرية وطنية، تستوعب كل الخصوصيات، وتدفع بإرادتها تجاه البناء الوطني الشامل. فالوطن في المحصلة النهائية هو إرادة جميع الخصوصيات في العيش المشترك.

وبدور الدولة في تعميق أسس السلم المجتمعي، يتسع الوطن لمدارسه المختلفة، وتباشر كل واحدة منها دورًا أساسيًا في تكريس هذه الأسس وتمتين أواصر الوحدة الوطنية. والمدرسة الفكرية أو السياسية من المستحيل أن تتحول إلى وطن بديل، لأنها عقائد وأفكار ونظم، وليست أرضًا ومكانًا وجغرافيا؛ لهذا ينبغي إلغاء حالة التماثل بين الوطن والمدرسة الفكرية أو السياسية، فـ:

«الوطن مجموعة أفراد يلتقون في المكاني والبراني، ويتدبرون شؤونهم للآن وللمستقبل. وفيه يقوم الزمان على المكان فيقدسه أو يدنسه، ويفضله في جميع الأحوال. وفيه يتعاقب الزمان على نفسه بالأحرى في حصن المكان الثابت المتصل. وتباين الطائفة الوطن، فهي نسق ينظم الشبيه إلى الشبيه، يقيم بين أعضائها وحدة جوهرية، والوطن محل مكوث المختلف إلى المختلف، يقيم بين المختلفين وحدة شكلية: مساواة مختلفين أمام القانون، وذاكرة مصطنعة بالتوافق أو بالقهر. ولذا فعن الطائفة يرتد المرء أو ينشق فينبذ أو يهدر دمه، وعن الوطن يرحل المرء أو يُفنى بالرغبة أو بفعل القانون».[1]

وفي هذا المعنى يبدو الوطن وعاءً فريدًا وضروريًا، لأنه وطن التعايش والتعدد واستيعاب التنوع وإعادة إنتاجه وحدة وطنية متينة. وينبغي أن نتذكر دائمًا: أن التنوع، إذا أحسن إدارته والتعامل معه، تحوّل إلى ثروة فعلية، تزيد من آفاق المجتمع وروافده الإنسانية.

وإن ضامن التنوع المجتمعي والتعدد الثقافي في الإطار الواحد، هو القضية الوطنية، التي تتسع للجميع، وتنتظر الإثراء والفعالية من مختلف دوائر التنوع والتعدد. وهذا يعني أن هذه الدوائر في علاقاتها مع بعضها تتجاوز العناوين العصبوية الضيقة، إلى رحاب المواطنة التي يشترك فيها الجميع:

(1) أوراق الحوار ـ العدد (6) 1995/11/9م، بإشراف المؤتمر الدائم للحوار اللبناني.

«وعلاقات المواطنة وحدها تكفل للتعددية مضمونًا صحيحًا، إذ هي حاصل إعادة توزيع أفراد المجتمع وفئاته داخل الكل الاجتماعي على قاعدة الولاء للوطن، والولاء للنظام المدني، فتتوزع الحقوق تبعًا لذلك على مواطنين يكون وازع السياسة والتمثيل لديهم خدمة الحق العام، لا حيازة حق العصبية وتجديده من طريق هضم حقوق عصبيات أخرى».[1]

وبالتالي فإن الدور المؤمل من الدولة في هذه المسألة هو توفير المناخ الوفاقي والتعايشي بين شرائح المجتمع المتعدد، وحمايته من كل الأخطار التي تهدد مسيرة التعايش في المجتمع؛ وذلك عبر تطوير الوعي والفكر والحوار والتفاهم والتعاون، وتطوير وسائل الإدارة والتنظيم الاجتماعي، وترشيد الطاقات، وعقلنة التوجهات، وبالتالي تحسين آليات تحقيق الوحدة الوطنية والمجتمعية. وبدون ذلك يتدهور الوعي الاجتماعي، ويتحول من وعي وطني - إنساني سليم إلى وعي إثني أو مناطقي (جهوي) أو عشائري أو طائفي. وبهذا تتدهور كل شروط الوحدة الوطنية، وتضعف كل حظوظ وحدة المجتمع في إطار احترام التنوع؛ ووفق هذه العملية تتحول الدولة إلى أداة للسلم المجتمعي، وإطار لتنظيم مصالح جميع أبناء المجتمع بدون تحيز أو ميل لمجموعة دون أخرى.

تمايز الانتماء والولاء

ولعل من الأخطاء الشائعة التي يقع فيها الكثير، هو المساوقة بين الانتماء والولاء وكأنهما حقيقة واحدة؛ مع العلم أن الانتماء إلى أي دائرة تاريخية أو ثقافية أو قبلية هو معطى موروث لا كسب حقيقي للإنسان فيه، فالإنسان لا يتحكم في القبيلة التي ينتمي إليها، كما أنه ليس بمقدوره أن يمتنع من الانتماء إلى عائلة محددة أو دين محدد، لأن كل هذه الأمور هي معطى موروث يولد مع الإنسان، لذلك فلا دخل له به، بينما الولاء هو خيار يتخذه الإنسان، ويرتب على ضوئه بعض المواقف والسلوكيات، وهو فعل والتزام. فالإنسان يولد في عائلة ومن دين ولا يختارهما، في حين أنه يلتزم بوطن أو مدرسة فكرية أو سياسية. فـ:

«الانتماء وضعية طبيعية لا تتحول إلى وضعية سياسية إلا إذا انتقلت من حالة الانتماء إلى حالة الولاء. فالانتماء إلى عائلة لا يتحول إلى نظام عشائري أو ملكي إلا عندما يلتقي الأفراد على الولاء للعائلة أو لعائلة. والانتماء إلى الدين يصير مشروعًا سياسيًا طائفيًا أو دينيًا عن طريق الولاء. والانتماء إلى الوطن يحتاج إلى الولاء لإنتاج نظام وطني ودولة».[2]

(1) جريدة الحياة اللندنية ـ 31/ فبراير /1996م ـ مقال في التعددية السياسية ـ عبدالإله بلقزيز.

(2) الوطن الصعب، الدولة المستحيلة، حوارات بين كريم بقرادوني وكريم مروة، (بيروت: دار الجديد)، ص 31.

ويمكن للإنسان أن تتعدد انتماءاته، لكنه من الضروري أن يتوحد ولائه، ولا تناقض بين تعددية الانتماء وواحدية الولاء؛ لهذا من الضروري العناية بموضوعية الأسباب الوطنية والمجتمعية الكفيلة التي تجعل مفهوم الولاء مفهومًا بناءً ومتناسقًا مع جوهر الانتماء التاريخي للإنسان؛ لأن الولاء يقوم على عقد اجتماعي يحقق الأحلام والمصالح. وإن أي خلل في دائرتي الانتماء والولاء يعني على المستوى العملي تأسيس مجموعة من المشاريع، إما مشاريع حروب وإما مشاريع ضياع، وفقدان البوصلة الناظمة لاتجاه الحركة الاجتماعية. فالعقد الوطني هو عبارة عن تعاقد مجموع الإرادات الوطنية ورضاها على صيغة توافقية لإدارة شؤون البلاد والعباد، وبهذا تتضح منظومة الحقوق والواجبات في شتى الحقول.

والدولة هنا ليست أداة في يد فئة أو شريحة أو طبقة، بل هي دولة العقد الاجتماعي؛ بمعنى أن الدولة، كمؤسسة، قائمة في كيانها ووظائفها وأدوارها المختلفة على قاعدة الرضا والتوافق، وكل مقتضيات العقد الاجتماعي. فالوحدة الوطنية ليست معطى ثابت أو مسبق، بل هي عملية متكاملة تصنع عن طريق دينامية اجتماعية، تتجه باستمرار صوب تمتين اللحمة الداخلية، وتوفير كل الأسباب التي تكرس هذه الدينامية في هذا الاتجاه؛ فالتعاقد الاجتماعي يقتضي وشأنه شأن كل اتفاق «حصول على شيء في مقابل التنازل عن شيء بكيفية إرادية».[1] وبهذا التعاقد تتشكل شخصية اعتبارية لمختلف أبناء المجتمع، ويسعى كل فرد من أفراده إلى تمتين مبادئ هذا التعاقد وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدده.

الأقليات مشكل وطني

ولعل في مشاكل الأقليات في الكثير من بلدان العالم العربي والإسلامي، إشارة إلى اصطدام دوائر الانتماء مع دائرة الولاء؛ وتأسيسًا على هذه المسألة من الضروري أن ننظر إلى مشكلة الأقليات في العالم العربي والإسلامي على أساس أنها مشكلة وطنية، وليست مشكلة انفصالية أو خاصة بفئة محددة من أبناء الوطن. فالانتماءات التاريخية والثقافية والدينية واقع موضوعي في المجتمعات المعاصرة، وليس بمقدور أي إنسان أو أية جهة تغيير هذا الواقع الموضوعي، أو التشكيك بوجوده وآفاقه. وباستمرار هذه الانتماءات الموضوعية تباشر دورها الإيجابي في إثراء الوحدة الوطنية ومفهومها السياسي والاجتماعي، إذا كان التعامل السياسي

(1) مجلة المستقبل العربي ـ 4 /1993م ـ ص158 ـ دراسة نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث، سعيد بن سعيد العلوي.

والثقافي مع هذه الانتماءات تعاملًا حضاريًا، بعيدًا عن كل مفردات التعصب والقطيعة والإلغاء والتشكيك التاريخي والمعاصر؛ كما أنها تتحول إلى خط دفاع عنيد عن الذات إذا كان التعامل سيئًا وبعيدًا عن كل أبجديات الحضارة والعصر.

وهذا يدفعنا إلى الاعتقاد بأن بلورة مشاريع ذات مضمون وطني جاد، بعيدًا عن التوترات التاريخية أو الثقافية، هو الأسلوب الأمثل لإيجابية الانتماءات الموضوعية في الدائرة الوطنية؛ أما الإلغاء أو التغافل عن هذه الانتماءات الموضوعية، وعدم إدراك خصوصياتها، فلا يؤدي إلا إلى المزيد من تشبث أهل هذه الانتماءات بانتماءاتهم.

ولم يسجل لنا التاريخ الإنساني كله مثالًا واحدًا يكشف أن انتماءً موضوعيًا قد اندثر من الوجود أو التأثير من جراء سياسة التغييب المقصود أو القطيعة التامة مع متطلباته ورموزه، وإنما دائمًا كان للمشروع الوطني ذو المضامين الشاملة الفضل في استيعاب هذه الانتماءات الموضوعية، ودفعها باتجاه المشاركة الفعالة في مشاريع البناء والعمران الوطني. وأية محاولة ثقافية أو سياسية أو اجتماعية تحاول أن تتجاوز قسرًا هذه الانتماءات الموضوعية أو تعاديها في وجودها الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي فإن مآلها الفشل؛ لأن الانتماءات الموضوعية حقائق تاريخية لا يمكن إزالتها من الخريطة الاجتماعية. وإن أي تعسف في العلاقات مع هذه الانتماءات الموضوعية يؤدي إلى تأسيس مشاريع عدة للوطن والدولة، تتصارع مع بعضها بكل أسلحة الصراع، ويكون الخاسر الكبير في المحصلة النهائية هو الوطن الذي يشمل الجميع، ويستوعب كل التنوعات في أطر وطنية فعالة؛ لأن النظام الاجتماعي والسياسي الذي لا يلبي المتطلبات الطبيعية لهذه الانتماءات ينفصل تلقائيًا عن القاعدة الاجتماعية، ومن ثم تمارس القاعدة الاجتماعية لاأبالية مقصودة تجاه النظام الاجتماعي لأنه لم يعطِ الناس شيئًا.

التعايش مفهوم متكامل

وإن البديل الذي نراه ممكنًا وضروريًا لحالات التنازع والصراع بين الانتماءات الموضوعية والتنوعات الثقافية والسياسية هو التعايش المشترك بين هذه التنوعات على قاعدة المشترك الإنساني والديني، والوحدة الوطنية والمصالح الحاضرة والمستقبلية. والتعايش السلمي لا يعني إلغاء مبدأ التدافع والصراع في الحركة الاجتماعية، وإنما يعني بشكل محدد: استبدال تقنيات التدافع وأساليب الصراع، من تقنيات وأساليب عنفية - قمعية إلى أساليب سلمية، تقوم على الحجة والبرهان، وتحكيم الرأي العام، لا على الإقصاء والنفي.

وتبقى الحدود التي تحافظ على منهجية هذا التدافع هي الولاء للأمة والمجتمع والوطن؛

وإن كل الأفكار والمشروعات اجتهادات في هذا السبيل. والعيش هنا مفهوم متكامل، بمعنى أن الإنسان أو الجهة التي لا تستطيع التعايش مع الآخرين لا يمكنها أن تتعايش في داخلها. فالمسلم السني الذي لا يستطيع العيش مع المسلم الشيعي لن يتمكن أيضًا من العيش المشترك مع نظرائه في الانتماء المذهبي، والعكس صحيح.

ولهذا فإننا نرى أن مفهوم التعايش السلمي مفهوم حضاري، لا يؤسس للعلاقة بين التنوعات السياسية والثقافية في داخل المجتمع فحسب، بل يؤسس للعلاقة السليمة في داخل الإطار الواحد أيضًا. ودائمًا العلاقة السيئة مع الانتماءات الموضوعية لا تصنع مشاريع وطنية بقدر ما هي تسقط مشاريع وخيارات؛ فهي علاقة تشكل ظروفًا ذاتية وموضوعية لإسقاط مشاريع، دون أن تمتلك القدرة على إنتاج مشاريع بديلة.

والتعايش لا يعني انطباق وجهات نظر الجميع في كل القضايا والأمور، وإنما يعني العمل على تأسيس وحدة سياسية - وطنية، ترعى مصالح الجميع ويشارك في بلورتها الجميع. لذلك فهو ليس صيغة جاهزة ولكنه ثمرة تراكم خاص في الميدان الاجتماعي والسياسي والثقافي والروحي، وإن هذا التراكم هو الذي يؤسس قاعدة اجتماعية - ثقافية - سياسية، لامتصاص التوترات الاجتماعية بشكل سلمي وبعيد عن كل أشكال العنف والقهر. ولا شك أن العمل على تجديد نمط العلاقات الاجتماعية على قاعدة التعايش بين مختلف التنوعات والانتماءات يخلق أزمة، بفعل أن القطيعة بين هذه التنوعات صنعت واقعًا وظروفًا وقوًى تستفيد من استمرار هذه القطيعة. لذلك ينبغي أن ندرك أن هناك قوى وشخصيات، لها مصالح في استمرار الوضع، ستعارض تحت عناوين شتى مشروع التعايش، ولهذا من الضروري التأكيد على الأمور التالية:

1. ضرورة وجود وبلورة البرنامج الناضج، الذي يبلور خيار التعايش ويعمق قواعده في الوسط الاجتماعي؛ فلا نكتفي بوجود شخصيات تحبذ هذا الخيار وتستأنس بطرحه، لأننا لا يمكننا تحقيق مشروع التعايش بين أبناء المجتمع الواحد عن طريق مجموعة من الأفراد المتباعدين، وإنما نحن بحاجة إلى قوى اجتماعية - وطنية ترى في التعايش المجتمعي مشروع حاضرها ومستقبلها. وينبغي أن ينتج المؤمنون بالتعايش قوى وطنية ثقافية واجتماعية واقتصادية، تدفع بهذا المشروع إلى الأمام، وتذلل العقبات التي تحول دون انتشار هذه القناعة في الوسط الاجتماعي.

2. ضرورة تغيير منطق التعامل والنظر إلى الأمور والقضايا. إذ أن من الأخطاء الجسيمة التي قد يرتكبها البعض: أن يتعامل مع شأن السلم الأهلي بمنطق القطيعة، وتصادم الانتماءات

الموضوعية؛ لذلك يبقى شعار السلم الأهلي جافًا ومجردًا وبعيدًا عن الواقع، لأنه تُمارَس ليل نهار تصرفات، وتُتخذ مواقف، ويُنظر إلى أشياء بعين وبمنطق بعيد كل البعد عن منطق السلم الأهلي والتسامح المجتمعي.

لهذا فإن المطلوب ليس فقط رفع شعار السلم المجتمعي، وتعايش الانتماءات الموضوعية في الإطار الواحد، وإنما المطلوب هو تغيير منطق النظر إلى الأشياء؛ إذ أن الكثير من الصراعات والحروب الاجتماعية هي وليدة منطق حرب وقطيعة وتعصب أعمى. وإن البوابة الأساسية لإشاعة السلم الأهلي ومتطلباته هي إيجاد منطق سلمي في التعامل مع كل القضايا والأمور. وإن الشيء الذي يجب تجاوزه لتحقيق مفهوم التعايش السلمي في الواقع الخارجي هو منطق الإلغاء وعقلية التميّز الوهمية، لأنها هي التي تربي النفوس وتشحنها بأساليب الإلغاء والنفي.

3. خلق البدائل، ومن الطبيعي أن هذه العملية صعبة ومعقدة وتحتاج إلى زمن طويل، إلا أن الخطوة الأولى التي تؤهلنا لصناعة البديل وإنضاج أفكاره هو تعريف الذات تعريفًا سليمًا وواقعيًا؛ إذ أن النظرات الخاطئة التي يحملها الأطراف بعضهم عن بعض هي من العوامل الأساسية للتباعد والتناقض الواقعي بين التنوعات الموضوعية.

وينبغي في هذا السبيل أن نختار وسائل التعبير والتعريف الصحيحة التي تجعلنا نرسم صورة واقعية عن ذواتنا والآخرين، ولا بد أن نبدع أساليب سلمية - ديمقراطية لتطوير مستوى التعايش الوطني ومجالاته. والتعايش ليس حقيقة ناجزة مغلقة ومكتفية بذاتها، وإنما هو إطار مفتوح تثريه كل الخطوات والمبادرات والإبداعات الإنسانية التي تتجه إلى إعلاء المشترك الإنساني.

التنوع المجتمعي والعلاقة مع الخارج

لا شك أن بناء الدولة الحديثة، وتكريس التقسيم الجغرافي الحالي للعالمين العربي والإسلامي، أوجد مجموعة من التحديات والمشاكل الجوهرية التي كانت بشكل أو بآخر أحد الأسباب الرئيسية لتوتر العلاقات السياسية بين هذه الكيانات. ولعل من أهم التحديات التي واجهت هذه الكيانات (الدول الجديدة) هو كيف ينبغي أن تكون علاقة الأطر الإثنية والقبلية والمذهبية مع امتداداتها في الخارج.

والسلطات السياسية، ومنذ الصراع الصفوي - العثماني، نظرت إلى هذا الامتداد بريبة وشك متواصل، واعتبرت الوجودات المذهبية والإثنية ما هي إلا طابور خامس لذلك الوجود المذهبي أو الإثني الكبير، وأصبح هذا الوجود يدفع ضريبة هذا الفهم عبر التاريخ.

وإننا نرى أنه ينبغي أن ينظر إلى مسألة الوجودات المذهبية والإثنية وعلاقتها مع الخارج، ليس من زاوية دينية أو مذهبية محضة، وإنما من زاوية سياسية – اجتماعية؛ بمعنى أن الإنسان، الفرد والجماعة، حينما تُلبّى مطالبه النوعية، ويندمج وطنيًا واجتماعيًا، وتزال كل عوامل التفتيت الاجتماعية والسياسية والثقافية، فإنه سيبذل كل غالٍ ونفيسٍ في سبيل الدفاع عن الوجود والواقع. أما إذا أقصي هذا الإنسان من ممارسة دوره ومسؤوليته الوطنية، وحورب في رزقه وانتمائه العقدي والفكري، وأصبح مهمشًا ولا يمتلك أدنى صلاحية في تسيير أموره وقضاياه؛ فإنه طبيعيًا سيبحث عن ملجأ يلتجأ إليه، ليدافع عنه ويعوضه النقص الذي يعيشه. كما أن هذا الأسلوب يصنع لديه حالة من التحدي الشديد تجذبه نحو التشبث بكل ما يمت بصلة إلى القضية أو المسألة التي عومل بسببها معاملة دونية وظالمة.

إن تنظيم علاقة الوجودات الإثنية والمذهبية بامتداداتهما في الخارج لا يتم بسلاح الفرض والقهر والتضييق والعسف الاجتماعي والسياسي، وإنما بالمزيد من الانفتاح الوطني والاستيعاب الاجتماعي، وبيان الثمار والفوائد من الاندماج الوطني، وتجاوز عوامل الانغلاق والعزلة. وإن استقلال الذات وعدم قبولها الفطري من الخضوع الأعمى للآخرين أو التبعية لهم بحاجة إلى تنمية وتشجيع، ولا تتم التنمية والتشجيع إلا بالمزيد من آليات الاستيعاب الوطني الصادق.

التنوع المجتمعي بين الاستقلال والتبعية للخارج

وإننا هنا لا ندعو إلى انغلاق هذه الوجودات في كياناتها الوطنية المعاصرة؛ وإنما ندعو إلى إبراز الجانب الوطني لهذه الوجودات، واعتبار وطنها الذي تعيش فيه وطنًا نهائيًا مهما اتسعت امتدادات الأمة في الخارج. لأن وحدة الأمة العربية أو الإسلامية لا تعني بالضرورة وحدة الدولة والكيان السياسي؛ أي: بإمكاننا أن نحقق وحدة الأمة مع تعدد الكيانات السياسية. لهذا فإن الإنسان المنتمي، إثنيًا أو مذهبيًا، إلى أقلية في وطن، مطالب بضرورة الوفاء لوطنه، والوفاء لوطنه مرهون بمدى قدرة الوطن على توفير كل متطلبات الأمن والسلم لهذا الإنسان. وبالتالي فإن واقع الأمن والسلم الذي يعيشه الإنسان هو الذي يحدد علاقة هذا الإنسان بالخارج وامتداده الإثني أو المذهبي؛ أي: أن الإنسان حينما يفقد أمنه وسلمه المجتمعي في وطنه فإنه سيبحث عن علاقة مفتوحة مع الخارج توفر له الأمن والسلم المفقودين، أما إذا تحقق أمن الإنسان وسلمه، فإن علاقته مع الخارج ستكون علاقة انفتاح وتفاعل، لا علاقة تبعية وخضوع. وإن خطاب هذه الوجودات يتصاعد في الالتزام بالقضايا الوطنية كلما تحسنت علاقة السلطة السياسية بهذه الوجودات.

وإن علاقة المواطن بوطنه ليست من طرف واحد، بل هي علاقة تفاعلية متبادلة؛ إذ يدافع المواطن عن وطنه كما يحفظ الوطن أمن واستقرار وسعادة المواطن. وفي رواية (الشياطين) يورد (ديستويفسكي) أنه قرأ عن حياة رجل أمريكي أوصى بترك ثروته الهائلة بعد موته إلى المصانع والعلوم الوضعية، وهيكله العظمي لطلاب الطب، أما جلده فطلب أن يصنعوا منه طبلًا ليقرعوا عليه ليل نهار النشيد الوطني الأمريكي.

كل هذه التضحيات التي يقدمها المواطن لم تأت من جراء فراغ أو علاقة حب من طرف واحد، بل جاءت بعد علاقة متكاملة وفعالة بين وطن ومواطن، كل يُقدم للآخر عطفه وحبه وتفانيه. وإنه كلما تعمقت أواصر الانتماء بين الطرفين نضجت الثمار العامة والآثار العريضة لهذه العلاقة المتميزة. وإن البوابة الفعلية لعملية الانصهار الوطني هي فتح المجال واسعًا أمام آفاق السلم المجتمعي، وتوطيد أواصر الوحدة الوطنية.

التعدد المجتمعي بين الانتماء والانفتاح

وإن تنوع المجتمع وتعدده السياسي والفكري والاجتماعي لا يعني غياب الانتماء الوطني، حيث يسعى كل تنوع إلى الانفتاح على الدائرة المنسجمة معه تاريخيًا وفكريًا، حتى لو كانت خارج الإطار الوطني، وبالتالي من الضروري التمييز بين الانتماء والانفتاح. إن انتماء الدوائر الاجتماعية هو إلى الإطار الوطني والقيم الوطنية التي تحفظ العيش المشترك والوحدة الوطنية، وهذا لا يناقض بأي شكل من الأشكال انفتاح هذه الدوائر مع الخارج، فالانتماء إلى الوطن ضرورة وطنية ومصيرية، كما أن الانفتاح على الخارج ضرورة مجتمعية.

فالانتماء إلى الدين أو المذهب لا يعني إلغاء أو حذف الانتماء الوطني، أو الانتماء إلى المجتمع السياسي المحدد؛ بل يمكننا القول أن هذه الانتماءات المقصودة هي قوام الانتماء الديني أو المذهبي، وإلا كان هذا الانتماء الأخير مساحة فارغة أو هوة تتهاوى فيها العناصر المكونة للمجتمع أو الأمة؛ فالتعدد المجتمعي ليس مبررًا للفراق بين أبناء الوطن الواحد، كما أن الانفتاح على الخارج بما يخدم الوطن ومصالحه الإستراتيجية ليس نفيًا لقيمة الانتماء إلى الوطن، بل هو تأكيد على ضرورة وجود مشروع وطني يرتفع فوق الجميع من دون أن يجافي طموحاتهم ومشاعرهم المشروعة، وبهذا نتجاوز جميعًا حالات التشظي السياسي والطوائفي، ونظرات التفتيت والتقسيم.

وينبغي أن ندرك جميعًا أن بإمكان الإنسان أن يجمع انتماءات متعددة في آن واحد، دون أن يؤدي هذا الجمع إلى التشظي والتقسيم، وذلك إذا توفر الأمن والأمان والعيش الكريم؛ أما

إذا فقد الأمن وغاب العيش الكريم ومتطلباته، فإن العلاقة بين عناصر الانتماء تكون علاقة سطحية - رمزية لا تتعدى الظاهر، وهي انتماء للجسد دون القلب والروح. ويشير إلى هذه المسألة الدكتور (برهان غليون) بقوله:

«عاش العالم العربي منذ الفتح الإسلامي في إطار إمبراطورية أو سلطنة كبرى، كانت تضم شعوبًا متعددة يربط بينها الولاء للإسلام أكثر من الولاء للدولة. وقد ورثت هذه السلطنة، بصرف النظر عن عصورها ونماذجها عصبيات قبلية قوية، ذات صلة وثيقة بطبيعة المجتمع الرعوي الصحراوي أو الجبلي، ولأن السلطنة، أي الإطار السياسي للجماعة الوطنية، كانت تضم خليطًا من الأجناس والشعوب، فلم تكن قادرة على تقديم أكثر من مشاركة وتماهٍ رمزيين بها ومعها، في حين كان الانتماء إلى الجماعة المحلية أو العائلية أو الطائفية هو التعويض الرئيسي عن سطحية التماهي مع الدولة وعموميته. إن الأمة الإسلامية، وليس الدولة أو السلطنة، هي مركز الثقل في تشكيل الوعي الجماعي العربي. فالأمة هي مركز التوازن والاستقطاب في مجتمع مشدود بين روابط الجماعة المحلية من جهة، والولاء الشكلي لدولة رمزية لا قومية، وفي معظم الأحيان لادينية، أي لا تستمد سيادتها من الجماعة الدينية وإنما من السيف».[1]

فالاندماج الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد، مشروط بتوفر السلم والحرية والمساواة وسيادة روح المواطنة الحقة. وإن المجتمع الذي يثير النعرات والانقسامات في وسطه إنما يدمر شروط قوته ومنعته وتقدمه.

(1) برهان غليون، نظام الطائفية.. من الدولة إلى القبيلة، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990م)، ص 136.

الفصل الثالث

العرب من الطائفة إلى الوطن والدولة

نحو عقد سياسي جديد

في ظل الخلافات والنزاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنتاب العديد من مناطق العالم، من الضروري أن نتساءل: كيف لنا في هذا الجو المحموم أن نبدع ثقافة حوارية تساهم في تطورنا الروحي والإنساني والحضاري؟ وكيف لنا أن نطور ثقافة البناء والإصلاح في عالم يمور بالخلافات والنزاعات والحروب؟

ونحن حينما نتساءل هذه الأسئلة المحورية لا نجنح إلى الخيال والتمني، ولا نتجاوز المعطيات الواقعية، وإنما نرى أن الخروج من نفق الحروب والنزاعات، ومتوالياتهما النفسية والاجتماعية والسياسية، لا يتم إلا بتوطيد أركان ثقافة الإصلاح والحوار والتوازن. ولا بد من إدراك أن هذه الثقافة ليست حلًا سحريًا للمشكلات والأزمات، وإنما هي الخطوة الأولى لعلاج المشكلات بشكل صحيح وسليم؛ فالعنف المستشري في حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية لا يمكن مقابلته بالعنف، لأن هذا يدخل الجميع في أتون العنف ومتوالياته الخطيرة، ولكن نقابله بالمزيد من الحوار والإصلاح في أوضاعنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بمعنى العمل على تطوير وتحسين الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تساهم بشكل أو بآخر في تغذية قوافل العنف والقتل والتطرف بالمزيد من الأفكار والتبريرات والمسوغات.

وإن طبيعة التطورات الإستراتيجية والأحداث السياسية التي تمر بها المنطقة تتجه إلى تأكيد حقيقة أساسية في المشهد السياسي للمنطقة، وهي: أن النخبة أو الفئة، سواء كانت حاكمة أو محكومة، التي تربط مصيرها بخارج حدود الوطن فإن هذا لا يفضي إلاّ إلى المزيد من الإرباك والتدهور، حيث أن الارتباط الهيكلي بخارج الحدود سيزيد من فرص استخدام القهر والقوة لفرض الخيارات وجبر النقص في العلاقات الداخلية من جراء الارتهان للأجنبي، وهذا يقود إلى تنامي مشاعر العداء والخيبة لكل ما يجري في الساحة العربية، وستشهد

المنطقة من جراء ذلك حالة من عدم الاستقرار والقلق والخوف، كما سيتفاقم العنف الرمزي والمادي، لأن القهر والظلم والإذلال ينبوع دائم للإرهاب والعنف وعدم الاستقرار.

وهذا يدفعنا إلى الاعتقاد الجازم بأن الاستقرار السياسي الحقيقي والدائم في فضائنا العربي والإسلامي لا يتأتى من حالة الارتهان للأجنبي أو الانسجام المطلق مع إستراتيجياته وخياراته الإقليمية والدولية، بل إن هذه الحالة تزيد من فرص انهيار الاستقرار وتفاقم من حالات اختراق الأمن الوطني والقومي؛ ولذلك يخطئ من يتصور أن بوابة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مجتمعاتنا هي الخضوع لرهانات الأجنبي وخياراته في الغطرسة والهيمنة، فالتجارب السياسية تثبت أن الارتهان للأجنبي لا يجلب إلاّ المزيد من الصعوبات وسخط المجتمعات وفقدان ثقتها وإيمانها بنخبتها السياسية والاقتصادية، وفي ظل الأوضاع الراهنة تزداد مخاطر الارتهان للأجنبي على مختلف المستويات.

ويبقى، في تقديرنا، خيار تنمية مشروع المصالحة الداخلية في الفضاء السياسي والاجتماعي العربي؛ إذ إننا لا يمكن أن نحقق الأمن والاستقرار إلاّ على قاعدة المصالحة الداخلية في المجتمعات العربية بين مختلف المكونات والتعبيرات: مصالحة بين السلطة والمجتمع، بين النخب السياسية والثقافية والاقتصادية، بين المكونات والتوجهات الدينية والقومية؛ بحيث يتوفر مناخ جديد يزيد من فرص الوفاق والتوافق، ويقلل من إمكانية الصدام والصراع المفتوح بين الخيارات المتوفرة في الساحة.

إننا جميعًا نخبًا ومجتمعات، لا نمتلك القدرة الحقيقية لإنجاز حلول جذرية لأزماتنا ومشكلاتنا، واستمرار أوضاعنا وأحوالنا على حالها سيفاقم من الأزمات وسيوصلنا جميعًا إلى شفير الهاوية.

لذلك وفي ظل أحوالنا المتردية والتحديات والمخاطر الكبرى التي تواجهنا من مختلف المواقع، وغياب القدرة الحقيقية لدينا جميعًا للانعتاق الجذري من هذه الاختناقات، لذلك كله لا يبقى أمامنا كحكومات وشعوب إلاّ أن نلتفت بعضنا لبعض، ونعمل بوعي وإحساس عميق بالمسؤولية لإطلاق مشروع مصالحة سياسية واجتماعية بين مختلف مكونات المجتمع، حتى نتمكن من الخروج من هذه الدائرة الجهنمية التي تراكم المخاطر وتكثف من التحديات وتزيدنا ضعفًا وتراجعًا وانتكاسًا. فالتطورات السياسية الراهنة في العراق وفلسطين تؤكد أن المجال العربي بأسره عاجز عن حماية ذاته والدفاع عن أمنه الوطني والقومي، وأن المشروع الصهيوني يتغول ويتضخم ويصل إلى أهدافه الخطيرة من جراء عجزنا وضعفنا. ولن تستطيع الخطب الرنانة أو الشعارات الصارخة أن تغير من أحوالنا وأوضاعنا وتزيل عن كاهلنا حالة

العجز المطبق التي كلفتنا، ولا زالت، الكثير من الخسائر والانكسارات. كما أن استمرار الأوضاع الداخلية في البلدان العربية على حالها، يعني استمرار الأخطار والخسائر؛ وهذا ينذر بحدوث كوارث سياسية واقتصادية واجتماعية في العديد من المناطق والبلدان.

لذلك لا خيار حقيقي أمامنا إلاّ مصالحة أنفسنا وإعادة بناء عقد سياسي واجتماعي جديد على المستويين الوطني والقومي، حتى نتمكن من توفير شروط الخروج والانعتاق من هذه الأزمات الخانقة والتي تهدد وجودنا ومستقبلنا كله. فلا أحد في العالم العربي كله يتحمل اليوم الانتقال من خسارة إلى أخرى ومن نكسة إلى نكسة أخرى أشد منها وطأة وخطرًا وتأثيرًا على الحاضر والمستقبل. ففي ظل الأوضاع الحالية ازدادت الأمة معاناة وتراجعًا، وفي ظل النظام العربي الرسمي القائم توسع المشروع الصهيوني وأصبح يهدد الجميع أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا، وازددنا تفككًا وتفتتًا على ضوء الموقف من مشروع السلام والتطبيع، وفي ظل هذه الظروف والأوضاع حدثت حروب ومصادمات عربية - عربية أرهقت الجميع وأدت إلى أضرار فادحة في جسم الأمة.

وخلاصة الأمر: أن جميع الوقائع والتطورات الداخلية والخارجية تثبت، بشكل لا لبس فيه، حاجتنا جميعًا إلى نظام وعقد سياسي جديد يضع الأمة من جديد في الطريق الصحيح من أجل تحقيق أهدافها وتطلعاتها التاريخية. إننا أحوج ما نكون اليوم إلى رؤية وعقد جديد ينظم العلاقات الداخلية بين قوى الوطن المتعددة وبين الدول العربية بعضها مع بعض، وينمي طاقاتنا ويصقل مواهبنا ويعزز قدراتنا الذاتية والموضوعية ويحرر إرادتنا من العجز أو الارتهان والتبعية، ويشحذ كل طاقات وقدرات الأمة من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والتاريخية، ودحر المشروع الصهيوني من فضائنا ومجالنا السياسي والحضاري. فثغرات واقعنا العربي عديدة وعظيمة، والتحديات والمخاطر التي تهددنا متواصلة، ولا خيار أمامنا إلا إعادة ترتيب أوضاعنا وأحوالنا على أسس جديدة تأخذ بعين الاعتبار كل التطورات والتطلعات الداخلية، دون أن تغفل حاجتنا جميعًا إلى الائتلاف والوحدة.

وهذا يتطلب من النخب السياسية في المجال العربي اتخاذ إجراءات وخطوات عملية ملموسة لوقف الانهيار والانطلاق في بناء حياة سياسية جديدة، تؤسس لمشروع عربي جديد يحقق نهضتنا ويوفر لنا القدرة النوعية لمجابهة التحديات الكبرى التي تفرضها قوى الهيمنة والغطرسة في المجال العربي.

وإن الخطوة الأولى في مشروع وقف الانهيار وإعادة التوازن إلى المجال العربي هي إصلاح وتطوير العلاقة بين السلطة والمجتمع في الإطار الوطني والعربي؛ فهي مدخل وقف

التراجع والتقهقر، وهي التي تمكننا من التغلب على المصاعب الاقتصادية والسياسية التي تواجه دول العالم العربي لأسباب وعوامل مختلفة. وإن هذه المصالحة بما تتضمن من رؤية ونمط جديد للعلاقة والتعامل، هي اليوم أكثر من ضرورة، فهي خيارنا المتاح للدخول في حركة التاريخ من جديد وتجاوز كل المعضلات والعقبات التي تحول دون تقدمنا وانطلاقتنا من جديد. وما لم تقم دول العالم العربي بمشروع المصالحة مع شعوبها ومجتمعاتها، فسيكون مستقبل المجال العربي بأسره قاتمًا وخطيرًا على مختلف المستويات. فلا تقدم بدون إصلاح، ومن ينشد التطور والتقدم دون القيام بخطوات إصلاحية حقيقية فإن أغلب الخطوات التي يقوم بها ستراكم من الأزمات، وستكثف من حالات الإحباط والفشل؛ فالارتباط بين الإصلاح والتقدم هو ارتباط النتيجة بالسبب.

وهذا العقد الاجتماعي - السياسي هو الذي يحمي مصالح الجميع، وهو المرجعية العليا لكلا الطرفين؛ فمفتاح الخلاص للعديد من التوترات والأزمات هو وجود عقد ينظم طبيعة العلاقة بين قوى الأمة ومؤسساتها المتعددة، ويحدد الأهداف المرحلية والإستراتيجية التي تسعى إليها قوى الأمة، وتبلور حقوق وواجبات كل طرف. ومن المؤكد أن تنظيم العلاقة بين مختلف مكونات الأمة بحاجة إلى العديد من الجهود والإمكانات، وإلى ثقافة سياسية جديدة تأخذ على عاتقها تعبئة المجال العربي وفق أهداف واضحة وأساليب ممكنة وحضارية، وإلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية والثقافية بحيث نصل إلى مستوى حضاري يحكم علاقة السياسي بالثقافي والعكس.

وجماع القول: أن بوابة خلق الإجماع الوطني والقومي الجديد هي تجديد الحياة السياسية، وتوسيع مستوى المشاركة فيها، وتنظيم قواعد التنافس والصراع فيها أيضًا. والعقد السياسي - الاجتماعي الجديد هو الذي يوفر الأرضية المناسبة لتطوير مؤسسة الدولة وتحديث هياكلها الدستورية، وبناء الاقتصاد الوطني ووضع برامج النهوض في مختلف الميادين والمجالات.

في معنى الدول الفاشلة

ثمة حقيقة سياسية ومجتمعية تكشفها الكثير من الأحداث السياسية الكبرى التي تجري في المنطقة، إلا أن القلة من المهتمين من يلتفت إلى هذه الحقيقة، ويرصد آثارها ومتوالياتها على المواطنين وعلى الاستقرار المحلي والإقليمي والدولي؛ وهذه الحقيقة هي أن أخطر مرحلة تبلغها الأحداث والتطورات في أي بلد هي حينما يصبح هذا البلد بلا راعٍ، وبلا حكومة تضمن الحدود الدنيا للنظام وتسيير شؤون الناس، لأن الدولة التي تصبح بلا راعٍ ينظم مصالح

الناس، ولو في الحدود الدنيا، ويمنع التعديات على أملاك الناس وأعراضهم، تصبح هذه الدولة فضاءً مفتوحًا ومتاحًا لجميع الجماعات السياسية والإجرامية لتنفيذ مخططاته وأجندتها بعيدًا عن الرقابة والمحاسبة من قبل الأجهزة الرسمية. وفي ظل صعود الجماعات العنفية العابرة للحدود، تتحول هذه الدولة الفاشلة إلى بيئة حاضنة لهذه الجماعات، تدرب فيها عناصرها على الأعمال الإرهابية والعنفية وتطور تعبئتها الأيديولوجية، مما يسرع في عملية اتساع دائرة هذه الجماعات التي تهدد أمن الأوطان والمنطقة بأسرها. وأمام هذه الحقيقة المركبة والمتداخلة، تتعقد أزمة الأجهزة الأمنية القادرة على ضبط الأمن في هذه الدول، وتصبح هذه الدول الفاشلة ساحة مكشوفة لكل الإرادات والمشروعات الأمنية والسياسية، مما يزيد الأعباء على أبناء هذا الوطن وتلك الدولة الفاشلة. فالجميع يتنافس ويتصارع بمختلف الأسلحة الأمنية والسياسية والعسكرية على أرض ليست أرضهم وبدماء الشعب المسكين الذي انهارت دولته وتحولت إلى دولة فاشلة غير قادرة على ضبط أمنها الداخلي وأمن حدودها. ولكونها أضحت ساحة مكشوفة وغير مسيطر عليها بقانون وأجهزة تنفيذية قادرة على ضبط الأمن والاستقرار، فإن جميع القوى الإقليمية والدولية والقوى الخارجة على قوانين بلدها ستتجمع في فضاء هذه الدولة الفاشلة وستتصارع هناك وستدمر بقية البنية التحتية غير المدمرة، وستفتك بالنسيج الاجتماعي والوطني، مما يفاقم من أزمات هذه المجتمعات، ويدخلها في أتون الفوضى المدمرة والكارثية على كل الصعد والمستويات.

وأمام هذه الحالة التي تؤثر سلبًا وبشكل عميق على الأمن الوطني والإقليمي والدولي نود التأكيد على النقاط التالية:

1. لو تأملنا في البدايات الأولى، والتي أنتجت في المحصلة النهائية ما نسميه (الدولة الفاشلة)، سنجد أن أحد الأسباب الأساسية هو انسداد أفق الحل والمعالجة الداخلية لمشاكلها السياسية والأمنية والاقتصادية وتصلب جميع الأطراف وعدم تنازلها وسعيها إلى خلق تسوية ترضي الأطراف المتصارعة وتخرج الوطن والشعب من احتمالات الصدام والصراع الدائم.

فحينما ينسد أفق الحل السياسي الداخلي، وتتعاظم تأثيرات الأزمة، وتستدعي جميع الأطراف المتصارعة الخارج سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فإن النتيجة الفعلية المترتبة على ذلك هو تآكل الدولة ومؤسساتها من الداخل وتعزيز الانقسام الأفقي والعمودي في المجتمع، وتوقف عجلة البناء والتنمية، وكل هذه العناصر مجتمعة تفضي إلى دخول هذه الدولة في مرحلة الفشل والعجز عن معالجة مشاكلها وأزماتها المستفحلة. وحينما تصل الدولة إلى مرحلة الفشل والتآكل الداخلي فإن عودتها إلى عافيتها يتطلب الكثير من الجهود

والإمكانات والصبر، وقد تتعافى وفي كثير من الأحيان لا تتعافى، وإنما يستمر التدمير والدمار والقضاء على المؤسسات المتبقية للدولة. وأمامنا جمهورية الصومال كمثال على ذلك، فهي ومنذ سنين طويلة تعاني الصعوبات الجمة للعودة إلى دولة مركزية قادرة على ضبط الأمن وتسيير شؤون مواطنيها. ولم يعرف الشعب الصومالي خلال العقود الثلاثة الماضية إلا القتل والدمار والحروب الداخلية والكانتونات المغلقة بعضها على بعض والتدمير المتواصل للنسيج الاجتماعي والقبلي. من هنا، ولكيلا تصل بعض الدول العربية الأخرى إلى مرحلة الفشل، فنحن بحاجة إلى الإسراع في وقف الانحدار والتآكل الداخلي، عبر الإصلاحات الإدارية والدستورية والسياسية التي تعيد الحياة إلى مشروع الدولة، وتعيد ثقة شعبها بقدرة الدولة على الخروج من مأزق الانهيار والتآكل الداخلي.

2. دائمًا في لحظات انهيار الدول المركزية، تبرز وتتعاظم الانقسامات الاجتماعية تحت يافطات دينية أو مذهبية أو عرقية أو قبلية أو جهوية، مما يجعل الانهيار خطيرًا لأنه يصيب الدولة والمجتمع في فترة زمنية واحدة، مما يفاقم من حالة العنف والاحتراب الداخلي، وهذا التشظي المجتمعي يكشف غياب مشروع وطني لهذه الدول لإنجاز مفهوم الاندماج الوطني. لذلك وفي اللحظة الأولى لغياب الدولة أو تآكلها تبرز كل التناقضات المجتمعية، ودائمًا يكون البروز بوسائل قهرية - عنيفة تساهم في تدمير النسيج الاجتماعي والوطني. وهذا بطبيعة الحال يعود إلى غياب مشروع للانتماء الوطني، بحيث يكون هذا الانتماء هو الانتماء المشترك الذي يضمن حقوق الجميع بدون افتئات على أحد.

وتتحمل كل الدول العربية في هذا السياق مسؤولية العمل على بناء مشروع وطني متكامل للاندماج الوطني، بحيث لا تتحول مجتمعاتنا العربية إلى مجتمعات منقسمة أفقيًا وعموديًا تحت يافطة الانتماءات التاريخية والتقليدية. وتتوسل هذه الدول في بناء مشروع الاندماج الوطني بوسائل التنشئة والتثقيف والإعلام والتعليم والتعامل مع الجميع بمساواة على قاعدة المواطنة الجامعة. وهذا بطبيعة الحال سيخفف من مخاطر التآكل الداخلي للدولة، لأنه يبقي المجتمع موحدًا ولديه القدرة على بناء كتلة تاريخية وطنية قادرة على وقف الانحدار وإعادة بناء الوطن على أسس جديدة تخرج الجميع من أتون المآزق السابقة.

3. من الضروري أن تدرك جميع دول المنطقة أن تجذر الجماعات التكفيرية والعنفية، في المناطق التي انهارت فيها الدولة أو تآكلت، يعد خطرًا حقيقيًا على الجميع؛ لأنه لا يمكن للأمن الوطني والقومي العربي أن يهنأ بالاستقرار السياسي في ظل وجود جماعات عنفية - تكفيرية تمتلك القدرة على التدريب العسكري وحيازة الأسلحة والمعدات العسكرية بكل أنواعها.

لذلك ثمة ضرورة وطنية وقومية لكل الدول العربية لبناء مشروع عربي متكامل يستهدف مواجهة جماعات العنف والتكفير التي بدأت بالانتشار والتوسع في دول عربية مختلفة مستفيدة من وجود ثغرات أمنية وسياسية عديدة في جسم بعض هذه الدول. لأن هذه الجماعات، وكما أثبتت التجربة في أكثر من مكان، لا تعرف إلا القتل والتفجير وتدمير البنى التحتية، ولا شك أن هذه الجماعات وبما تشكل من فكر عنفي وممارسات إرهابية تشكل خطرًا محدقا على العالم العربي. ولا خيار أمام العرب إلا الوقوف في وجه الثقافة التكفيرية والجماعات العنفية والإرهابية التي قد تلتقي مع إرادات دولية أو إقليمية بشكل موضوعي لإدخال العالم العربي في أتون العنف والعنف المضاد. ولو تأملنا في ظاهرة الإرهاب لرأينا أن الدول الفاشلة من أخصب البيئات الاجتماعية والسياسية لتمدد حركات وتنظيمات الإرهاب. فتنظيم داعش لو لم يجد دولًا فاشلة أو في طريقها للفشل، لما تمكن من التوسع والامتداد. لذلك لا يمكن محاربة الإرهاب إلا بإصلاح وضع الدول العربية، وإخراج الدول الفاشلة منها من مربع الفشل، عبر دعم مشروعات المصالحة للخروج من مآزق انسداد أفق الحل والمعالجة السياسية.

وجماع القول: أن العالم العربي يواجه تحديًا جديدًا، يتجسد في انهيار وتآكل بعض دوله، مما أدخل مجتمع هذه الدولة في مضمار الصراعات المعقدة والمركبة، بعضها متعلق بملفات وصدامات داخلية، وبعضها الآخر متعلق بصراع الآخرين على أرض هذه الدولة المتآكلة، مما جعل في الوسط العربي مجموعة من القنابل الحارقة والخطيرة في آن.

وأمام هذا التحدي النوعي الجديد، نحن بحاجة إلى أن تبادر دول العالم العربي لإيقاف هذا الانحدار وإيجاد خطط حقيقية وممكنة لإخراج هذه الدول من سقوطها السريع وتآكلها الداخلي المستغرب؛ وهذا لا يتم على نحو فعلي إلا بأدوات إصلاحية تنهي بعض مآزق العلاقة بين الدولة والشعب، حتى يتمكن الجميع من الخروج من مخاطر انهيار دولة عربية في ظل أوضاع عربية حساسة ودقيقة على أكثر من صعيد، وتتطلب إرادة عربية جديدة تتجه صوب بناء أنظمة سياسية دستورية وقانونية وديمقراطية.

العلاقات الإسلامية وسؤال المصالحة

من المؤكد أن العلاقة التي يعيشها أهل المذاهب الإسلامية اليوم من أصعب وأعقد اللحظات، وذلك لبروز الغرائز المذهبية والطائفية، وسعي كل طرف للغلبة على الطرف الآخر. صحيح أن الخلافات الفقهية والمذهبية بين المسلمين ليست جديدة، وإنما هي ذات عمق

تاريخي يمتد إلى مئات السنين، ولكن الأكيد أنها لم تشهد في كل تلك الحقب التاريخية الماضية توتر واشتعال وتوجس الجميع من الجميع.

فالعلاقة المذهبية بين المسلمين اليوم تعيش أصعب مراحلها، وتنذر، إذا استمرت هذه الحالة على حالها، بكوارث هائلة تصيب البلاد الإسلامية على أكثر الصعد والمستويات؛ وذلك لأن الاحتقان وصل أقصاه، وازدادت المجموعات العنفية والإرهابية التي تتبنى خيار الحرب والاستئصال للمختلف المذهبي، ودخلت بعض المجتمعات العربية والإسلامية في أتون الاحتراب المذهبي المفتوح على كل الاحتمالات الكارثية. ولا ريب أن صمت حكماء الأمة عن هذا الخطر سيفاقمه وسيدخله مرحلة جديدة من الاحتراب الصريح الذي لن يبقي حجرًا على حجر. كما أن اشتراك بعض الفعاليات الدينية العليا في تغذية حالة الاحتراب، وبعض الجماعات الإسلامية ذات التأثير في مجتمعاتنا، يعني استمرار الغطاء الديني الذي يغذي حالة التوتر والاحتراب، ويبرر للجميع الانخراط في هذا المشروع الخطر الذي يهدد الأمة جمعاء في أمنها واستقرارها، وفي راهنها ومستقبلها.

وكلنا يعلم أنه في هكذا أجواء يرتفع الصوت الأحمق والممارسة المجنونة وغير المحسوبة من جميع الأطراف والأطياف، لذلك نتمكن من القول اليوم، وللأسف الشديد، أنه ثمة حالة من الاحتراب الأهلي الصريح والكامن بين المسلمين. وبفعل هذه الحالة يسفك يوميًا الدم الحرام، ويتم تخريب الكثير من البنى التحتية للبلاد الإسلامية، ويتم إنهاك النسيج الاجتماعي وتفجير التناقضات البينية والفرعية في كل الاجتماع الإسلامي المعاصر. وتحول الإسلام بفعل هذه التوجهات المذهبية الحادة والمتطرفة من مصدر لبناء الوحدة، وتوحيد المجتمعات، وخلق حالة من الطمأنينة والثقة بين مختلف تعبيرات ومكونات الأمة، إلى مصدر للحرب والقتل وخلق حواجز العداوة والكراهية بين المسلمين. وبدل أن يعمل الجميع على تحييد تاريخهم المليء بالإحن والأحقاد تم استدعاء التاريخ بكل حمولته من قبل الجميع، وأصبح (أي التاريخ) هو أحد الروافد الأساسية لإدامة الفرقة والنزاع بين المسلمين؛ وكأننا، كمسلمين معاصرين، نتحمل عبء التاريخ وأحداثه وحروبه. إن كل الأمم الحية اليوم تتجاوز حقب التاريخ السوداء لها، إلا الأمة الإسلامية، فهي تجتهد اليوم لاستدعاء التاريخ وإعادة إحياء حروبه ونزاعاته. وبدل أن يلتفت الجميع إلى تجارب الأمم في تجاوز حروبها وانقساماتها التاريخية، نبدع نحن كمسلمين في اجترار التاريخ والإضافة على حروبه ونزاعاته المزيد من الحروب والنزاعات التي لا تفضي إلا إلى المزيد من الدماء والأشلاء. وإن استمرار المجتمعات

الإسلامية في هذا السياق والمسلك، يعني استمرار حالة التدمير الممنهج للذات الإسلامية بكل عناصرها الإيمانية والإنسانية.

لهذا آن الأوان أن يرتفع الصوت عاليًا، ومن جميع الفعاليات والأطراف: لا للاحتراب المذهبي، نعم للمصالحة التاريخية التي تعيد صياغة العلاقة بين المسلمين بعيدًا عن أحن التاريخ وإكراهات الواقع. فمهما أوتي أي طرف من أسباب القوة والمنعة، واستخدم كل أدوات القتل والإرهاب، فإنه لن يتمكن من إنهاء الوجود الإسلامي الآخر. وليس بمقدور أي طرف إلغاء الطرف الآخر، وإن استمرار حالة الاحتراب المذهبي يضر الجميع ويفقدهم عناصر قوتهم، كما أنه يساهم في تقديم صورة الإسلام للعالم وكأنه دين القتل والتصفية الجسدية وصناعة الحروب الأهلية.

لقد آن الأوان أن يلتفت حكماء وعلماء الأمة، من السنة والشيعة، إلى ضرورة إطلاق مشروع متكامل للمصالحة الإسلامية الحقيقية التي تنهي كل أسباب الاحتراب المعاصر بين المسلمين؛ لأن كل حروب المسلمين الداخلية بلا أفق حقيقي، وإن استمرارها سيخرج الأمة جمعاء من حركة التاريخ، وسيجعلها في سجل الأمم الفاشلة التي لم تتمكن من منع المسلمين من الاقتتال الداخلي.

ونرى أن أهم أسس المصالحة بين المسلمين التي ننشدها وندعو إليها هي العناصر التالية:

1. وقف حملات التشويه وحروب الأوراق الصفراء من قبل جميع الأطراف الإسلامية؛ لأن هذه الحروب لا تقدم المسلم الآخر على نحو حقيقي أو إيجابي، وإنما تقدمه وكأنه متعطش لدم المسلم الآخر.

وجميع المؤسسات الإسلامية والفعاليات الدينية تتحمل مسؤولية مباشرة في مشروع وقف حروب الشائعات والتشويه التي يتعرض إليها المسلمون بعضهم من بعض. ولو أنصتنا قليلًا إلى ما يبثه الإرهابيون لوجدنا أن أحد أهم الأسباب التي دفعتهم إلى الإرهاب وقتل المسلم الآخر هو طبيعة الثقافة المشوهة المبثوثة، القائمة على تشويه سمعة المسلم الآخر، واتهامه بأقذع التهم، مما يجعل المسلم يعيش حالة الاحتقان والحقد على الطرف المسلم الآخر. وقد يتحول هذا الحقد والاحتقان، إلى ممارسة عنفية ضد المسلم الآخر. لهذا لا يمكن أن ننجز مشروع المصالحة بين المسلمين اليوم إلا بوقف حقيقي من جميع الأطراف لحملات التشويه وحروب الشائعات، التي تقدم الطرف المسلم الآخر على النقيض من حقيقته الإسلامية والاجتماعية؛ لأن الكثير مما يبث في زمن الاحتراب المذهبي ليس صحيحًا، أو هو مشوه أو مجتزأ.

2. التمسك بخيار التعايش المبني على ضمان حق الاختلاف وضرورة المساواة، بحيث لا يكون الانتماء المذهبي في كل المجتمعات الإسلامية حائلًا دون تمتعه بحقوقه الوطنية.

والتعايش لا يعني أن يغادر أحد الأطراف موقعه الأيديولوجي لصالح الطرف الآخر؛ فالمسلم السني يعتز بإسلامه وفق فهم السلف، كما أن المسلم الشيعي يعتز بإسلامه وفق فهم أئمة أهل البيت (ع)، والمطلوب من الجميع احترام كل هذه القناعات حتى لو لم يكن معتقدًا بها. فالاختلاف المذهبي لا يشرع لأي طرف ممارسة الظلم وانتهاك حقوقه من الطرف الآخر، ومقتضى المصالحة الفعلية بين المسلمين هو التزام الجميع بمقتضيات التعايش، بحيث لا يسيء بعضنا إلى بعض، ونرفض جميعًا كل أشكال الانتهاك التي يتعرض إليها الإنسان المسلم، سواء كان سنيًا أو شيعيًا.

3. تعلمنا تجارب الأمم التي ابتليت بحروب مذهبية بين مكوناتها أنه لا خروج فعلي وحقيقي من هذه الحروب إلا ببناء دولة جامعة، غير منحازة لأي طرف مذهبي، وتعمل بكل قدراتها على الإعلاء من مبدأ المواطنة كبديل عن مبادئ الانتماء المذهبي؛ فكل مواطن بصرف النظر عن مذهبه، له كامل الحقوق وعليه كامل الواجبات.

وإن الدولة معنية بتنفيذ كل مواد القانون والدستور التي تجرم التفريق بين المواطنين لأسباب مذهبية؛ فالدولة الجامعة اليوم، في كل البلدان العربية والإسلامية، هي القادرة على معالجة كل أسباب الاحتراب المذهبي، وإرساء أسس المصالحة الحقيقية بين المسلمين. لهذا فإننا نرفض أي شكل من أشكال المحاصصة الطائفية في بناء الدول، وندعو إلى جعل المواطنة المتساوية هي مصدر الحقوق والواجبات.

الفصل الرابع

المقدس وإشكاليات الحرية والاختلاف

الحوار وحماية المختلف

من البديهي القول: أن الحوار والتواصل بين المختلفين ليس حالة طارئة، أو تكتيكًا سياسيًا؛ وإنما هو من القواعد الثابتة التي يرسي دعائمها الدين الإسلامي للتعامل بين المختلفين والمغايرين. فالمسلم لا يتحرك في دعوته في أجواء الإرهاب والقتل والتدمير، بل في أجواء الحوار والموعظة والمجادلة بالتي هي أحسن. وإن الذي يتطلع إلى إنجاز مشروعه الفكري والدعوي بالقتل والتفجيرات والاغتيالات فإنه يناقض بذلك نصوص الشريعة الإسلامية، ويحارب قيمها ومبادئها، ويدفع الناس بوعي أو بدون وعي للانفضاض من حوله. فالإسلام لا يدعو إلى ممارسة القسر والكراهية في الدعوة إليه، بل على العكس من ذلك تمامًا، إذ يحدد مهمة وظيفة الرسل الأساسية في التذكير والموعظة، إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: 125]، ويقول تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: 21-22]، ويقول عز من قائل: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: 128]. فـ:

> «القوة - مهما كانت درجتها - لن تنسجم مع طبيعة الرسالة الإسلامية، ما دامت القوة تعني محاصرة العقل وفرض الفكرة عليه تحت تأثير الألم أو الخوف، وحتى عندما يحني رأسه أمامها فإنه يتظاهر بالقبول ليخرج من الكابوس، ويبقى بينه وبين الاعتقاد مرتع غزال».[1]

فالعنف ليس وسيلة من وسائل الدعوة، بل هو وسيلة التنفير والتدمير؛ وأي طرف يتوسل بهذه الوسيلة فإنه يهدد الاستقرار السياسي والسلم الأهلي. ولو تأملنا في سيرة الرسول

(1) محسن عطوي، زاد المبلغين، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات)، ص 21.

الأكرم (ص)، سنجد أن الدعوة النبوية قامت على المحبة والأخلاق الفاضلة والتحلي بأجمل الصفات نفسًا وسلوكًا؛ إذ قال رسول الله (ص): «السابقون إلى ظل العرش طوبى لهم». قلنا يا رسول الله ومن هم؟ قال: «الذين يقبلون الحق إذا سمعوه، ويبذلونه إذا سُئلوه، ويحكمون للناس كحكمهم لأنفسهم هم السابقون إلى ظل العرش»؛[1] وقال (ص): «الرفق رأس الحكمة، اللّهم من وليَ شيئًا من أمور أُمتي فرفق بهم فارفق به، ومن شقق عليهم فاشقق عليه».[2]

فقتل الأبرياء ليس طريقًا إلى سيادة الشريعة، وممارسة الإرهاب بكل صوره ليس سبيلًا لإحقاق الحق وإزهاق الباطل، لذلك فإن الكثير من الأعمال الإجرامية التي تحدث اليوم باسم الإسلام والجهاد هي في ذاتها وتأثيراتها لا تخدم الإسلام والمسلمين، بل تدخلهم في الكثير من التحديات، وتهدد الكثير من المكاسب على المستويات كافة. فالعنف الديني والإرهاب الذي شاع في العديد من الدول والبلدان، بحاجة إلى مواجهة شاملة، حتى يتم إنهاء الجذور الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تقف خلف هذه الظاهرة الخطيرة وتغذيها باستمرار.

وفي إطار مواجهة آفـة العنف والإرهاب، نحن بحاجة إلى التأكيد على النقاط التالية:

1. ضرورة الوقوف بحزم ضد كل أنواع التحريض التي تمارس ضد المختلف والمغاير؛ لأن استمرار حالات التحريض هي التي تخلق البيئة الاجتماعية الحاضنة لممارسات العنف وأعمال الإرهاب. ولا يمكننا أن نواجه هذه الجرثومة، إلا بتجريم كل الممارسات والأقوال التحريضية، والتي تدق إسفينًا بين مكونات المجتمع والوطن الواحد. ولعلنا لا نجانب الصواب حين القول: أن الكثير من الأعمال والتصرفات والتي يمكن وصفها بأنها من ممارسات وأشكال العنف الديني هي بشكل أو بآخر من جراء ثقافة التحريض ومقولات التسفيه والتحقير التي تتوجه إلى فئة أو شريحة من المجتمع. إن تجريم كل الممارسات الشائنة، والتي تستهدف تحقير بعض الناس، سواء لقوميتهم أو مذهبهم أو دينهم، هو الخطوة الأولى في مشروع وأد وإنهاء الجذور الثقافية والاجتماعية لظاهرة العنف والإرهاب وبث الكراهية بين أبناء المجتمع الواحد.

2. إن الاعتراف بالآخر في الدائرة الوطنية أو الإسلامية لا يشرّع التحاجز وخلق الكانتونات والجزر الاجتماعية المنفصلة بعضها عن بعض؛ وإنما من أجل دمج كل هذه التعبيرات والأطياف في بوتقة واحدة، وهي بوتقة الوطن والمواطنة. فنحن مع الاعتراف بكل الخصوصيات

(1) المحدّث النوري، مستدرك الوسائل، ج11 ص308 ب34 ح13118.

(2) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1983م)، الطبعة الثالثة، ج75 ص352.

الثقافية والاجتماعية لكل شريحة أو فئة، ولكن هذا الاعتراف لا يعني الانكفاء والانعزال أو القبول بحالة التشظي الاجتماعي، إنما الاعتراف الواعي والحضاري، والذي يقودنا إلى بناء مواطنة متساوية بين جميع الأطراف والتعبيرات. فالاعتراف بالخصوصيات لا يلغي مفهوم المواطنة، بل يبنيها على أسس ومنظومة الحقوق والواجبات المتكافئة والمتساوية. فالرسول الأكرم (ص) في المدينة المنورة، ومن خلال صحيفة المدينة، أسس لهوية جامعة قائمة على مبدأ المواطنة المتساوية، حيث تضمنت هذه الوثيقة تنسيق العلاقة بين المسلمين واليهود، وبعض من المشركين العرب. فـقد كان الانتماء إلى دولة المدينة هو مقياس المواطنة، فالكل (بصرف النظر عن أديانهم) آمنون فيها، والكل مسؤولون عن حمايتها. وبهذا خلق الرسول الأكرم (ص) في المدينة المنورة تجربة قامت على مواطنة، متساوية، بين مجموعات بشرية متغايرة في أديانها ومعتقداتها.

من هنا نصل إلى حقيقة أساسية في مشروع مواجهة ظاهرة العنف والإرهاب، وهي أننا كلما تقدمنا خطوات نوعية في مشروع إنجاز المواطنة المتساوية اقتربنا أكثر من إنهاء الجذور السياسية والفكرية لهذه الظاهرة الخطيرة. لذلك نجد أن المجتمعات التي تعيش وضعًا مستقرًا على هذا الصعيد هي الأقدر على مقاومة هذه الظاهرة وضبطها؛ فالمواطنون سواء، بصرف النظر عن أيديولوجياتهم وقناعاتهم الفكرية والسياسية، ولا يجوز بأي شكل من الأشكال ممارسة التمييز ضد بعض المواطنين لاعتبارات لا تنسجم وحقائق ومتطلبات المواطنة.

وينقل لنا التاريخ الإسلامي الكثير من القصص التي توضح أهمية المساواة وتكافؤ الفرص؛ ومن شواهد ذلك: «حدثني هشام بن عمار أنه سمع مشايخ يذكرون الخليفة عمر بن الخطاب عند مقدمه الجابية من أرض دمشق، مرّ بقوم مجذمين من النصارى، فأمر أن يعطوا من الصدقات، وأن يجري عليهم القوت».[1] فالاختلاف العقدي لا يعني الحرب الاجتماعية، والتباين في القناعات والمواقف لا يعني ممارسة التهميش والإقصاء. وتبقى قاعدة (البر) هي الحاضنة لكل التنوعات والتعدديات؛ إذ يقول تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: 8]. و:

> «إن النص ليس ظاهرًا وحسب، بل هو بحر من الدلالات، وهو سيل من الأفكار والتصورات التي تكمن في باطنه، وتتوارى في أخاديد كلماته وحروفه والعلاقة بينهما. ونحن نعلم أن الكتاب الكريم حرم السب تحريمًا مطلقًا، وحرم التجديف بحقوق وشرف

(1) أحمد بن يحيى البلاذري، فتوح البلدان، ص 131.

الناس وسمعتهم، مهما كان دينهم، ومهما كانت لغتهم. والسب ظاهرة بارزة في خواء المتخلفين والطغاة والأميين، وهذا يضيف جمالاً آخر إلى جمال الإسلام في معـالجة قضايا الخلاف».[1]

فالمواطنة، بمؤسساتها وقيمها وروحها، هي القادرة على دمج مختلف التنوعات في بوتقة واحدة، بحيث تتحول التنوعات من مصدر قلق إلى رافد من روافد الإثراء والتمكين.

وإن التطرف وتبني خيار العنف لا يخلق مواطنة متساوية، بل يفضي إلى تفكيك أسس الوحدة، ويدخل المجتمع في أتون الصراعات والنزاعات الحادة والدموية. وإننا أحوج ما نكون اليوم، ومن أجل مواجهة خطر الإرهاب والتطرف والعنف، إلى تلك الثقافة التي تولي للمواطنة، حقوقًا وواجبات، أهمية خاصة، وتتعامل مع مختلف التعدديات بوصفها حقائق قائمة ينبغي احترامها، وتوفر كل مستلزمات مشاركتها في البناء الاجتماعي والوطني.

3. يسعى البعض، وعبر وسائل مختلفة، إلى التفتيش عن عقائد وأفكار الآخرين؛ ويجعل من نفسه (فردًا أو جماعة) المحاسب على الصحة والفساد؛ فهو الذي يوزع صكوك الغفران والمقبولية، وهو الذي يطلق أحكام الضلال والبعد عن الجادة والطريق المستقيم، أو أحكام الهدى والسير على الجادة. ولا يكتفي بذلك بل يعمل على محاسبة الناس على أفكارهم وانتماءاتهم العقدية والفكرية.

ولا شك أن هذه الممارسات تعطي للبعض سلطة ليست له، وتجعله يمارس واجبًا ليس مكلفًا به؛ وذلك لأن الباري عز وجل هو المعني وحده جل جلاله بمحاسبة الناس على عقائدهم وأفكارهم. إذ يقول تعالى: ﴿وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [الحج: 68-69]. ووجود فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يخول للإنسان، مهما علا شأنه، أن يتدخل في خصوصيات الناس، ويفتش عن عقائدهم وأفكارهم؛ فإن للإنسان حرمة وقدسية لا يجوز التعدي عليها بأي شكل من الأشكال. ولعل من أهم جوانب هذه الحرمة: رفض محاولات التفتيش عن العقائد والأفكار، والتدخـل (إذا جاز التعبير) في مختصات الباري عز وجل.

فالعدل هو المطلوب في العلاقة الاجتماعية والإنسانية، أما مسائل الضمائر والقلوب والعقائد فالباري عز وجل هو الذي يحكم فيها، ولا يجوز لأي إنسان أن يفتش عنن عقائد الناس. يقول تبارك وتعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [الشورى: 15]،

(1) غالب الشابندر، الآخر في القرآن، (بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين، 2005م)، ص 115.

فالرسول الأكرم (ص) لم يجبر أحدًا على تغيير عقيدته، وعمل على صيانة حقوق الجميع.

وإذا كان هناك اختلاف وتباين بين المواطنين في عقائدهم وأفكارهم، فالمطلوب أن يحترم كل طرف عقائد وأفكار الطرف الآخر، ولا يجوز بأي شكل من الأشكال الإساءة لعقيدة أو أفكار أي مواطن. وعلى ضوء هذا الاحترام المتبادل يتم حوار بين مختلفين، وليس حوار بين صاحب الحق والهدى وبين آخرين يعيشوا في ضلالهم وزيغهم. لذلك يقول تبارك وتعالى ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: 24]. فالمساواة في الاختلاف من الضرورات العميقة التي تساهم في نجاح أي مشروع حواري وفي أي دائرة من الدوائر.

فالمطلوب هو أن نتحاور بعضنا مع بعض على قاعدة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات؛ ولا توجد سلطة لأحد في تفتيش عقائد البشر واتخاذ الإجراءات اللازمة على ضوء عملية التفتيش. فكل المواطنين سواء في ضرورة صيانة حرمتهم، واحترام عقائدهم وأفكارهم، والسماح لهم بالتعبير عنها في ظل قانون يحمي الجميع ويصون خصوصياتهم. فالغيرية في العقائد والأفكار لا تنفي حقوق المواطنة، بل تؤكدها، وليس من شروط المواطنة المطابقة في الأفكار والقناعات. ومن يبحث عن المطابقة، فإنه لن يجدها؛ فالمواطنة بقيمها وهياكلها ومؤسساتها هي الإبداع الإنساني لحفظ الحقوق، وصيانة المكاسب، وإدارة التنوع بعقلية حضارية وإدارة حكيمة. ومبدأ الولاء والبراء لا يعني ممارسة العدوان والحرب على الآخرين؛ وإنما وجود موقف نفسي يحول دون تأثير الآخر (المحارب والمعتدي) على أخلاقنا ونسيجنا الاجتماعي. فـ:

> «الأصل في العلاقات مع الآخر في القرآن هي التواصل الفكري، والاجتماعي، والعائلي، والأخلاقي، بدليل جواز مؤاكلتهم، ومخالطتهم، ومشاربتهم، ومصاهرتهم، والتعامل معهم في كل مجالات النشاط الاجتماعي. وهذه المقتربات لا تنسجم مع (التولي والتبري) كما يعرضها البعض في قالب عدواني ابتدائي مسبق. فإن الموالاة المنهي عنها تأتي في نطاق إعلان الكره والحرب من قبل الطرف الآخر، أنها تبدأ من الطرف الآخر، هي جواب على موقف سلبي من الآخر يبدر منه أولًا، وليس مع كل (مخالف)، كما هو مقرر في الفقه الإسلامي. وإن المودة المنهي عنها في الكتاب الكريم هي مودة الذين ينصبون العداء السافر، ويعملون على التعريض بالمؤمنين، ومن ثم هي حالة قلبية أكثر مما تكون حالة عملية، بل هي موقف قلبي صرف عند كثير من الفقهاء».[1]

(1) غالب الشابندر، الآخر في القرآن، المصدر السابق، ص 119.

الاختلاف وضرورات العدالة

على المستوى الواقعي ثمة مشكلة فكرية سلوكية يتورط بها الكثيرون، ومفاد هذه المشكلة أن الاختلاف، سواء كان فكريًا أو اجتماعيًا أو سياسيًا، في غالب الأحيان يبرر ويسوغ لأحد طرفي الاختلاف والتباين أن يمارس التسقيط والاغتيال المعنوي للمختلف والتعدي على بعض حقوقه سواء كانت مادية أو معنوية. وحين التأمل في هذا السلوك نجده، وفق المعايير الشرعية والأخلاقية، مما لا ينبغي الوقوع فيه؛ بمعنى: لا توجد مسوغات شرعية تبرر لأحد طرفي الاختلاف التعدي على حقوق الطرف الآخر، سواء كانت المادية أو المعنوية، وإن الاختلاف ليس مبررًا كافيًا للتعدي على حقوق المختلف. ولكن على المستوى الواقعي ثمة وقائع عديدة تثبت أن الاختلاف، سواء في دائرته الفكرية أو في دائرته السياسية، يقود إلى انتهاك حقوق المختلف سواء كانت المادية أو المعنوية.

ولكي تتضح الرؤية لطبيعة العلاقة بين الاختلاف والعدالة نذكر النقاط التالية:

1. الاختلاف، في كل دوائره ومستوياته، حالة طبيعية، لا يمكن أن تخلو أية ساحة اجتماعية منها؛ ولكن غير الطبيعي في هذا السياق هو أن يدفعك هذا الاختلاف، بأي مستوى من مستوياته، إلى التعدي المادي أو المعنوي على حقوق من اختلف معك.

ومعالجة هذا المسألة لا يمكن أن تكون بإفناء عناصر الاختلاف، لأنه من لوازم الحياة الاجتماعية، بمعنى: حيث تكون هناك حياة اجتماعية ستكون هناك اختلافات وتباينات في وجهات النظر، وإن هذه الاختلافات ستقود من يتخلى عن أخلاقه أو معاييره الشرعية إلى التعدي على حقوق من يختلف معه. ولو تأملنا في طبيعة الإساءات التي تصدر في مجتمعنا فيما يتعلق وظاهرة الاختلاف، نجد حين التأمل العميق أن أحد أطراف الاختلاف يدفعه الاختلاف، حقيقة أو ادعاءً، إلى تبني مواقف عدائية من الطرف الآخر المختلف معه؛ وهذا يعني أن الاختلاف الفكري أو السياسي يفضي على المستوى الواقعي إلى انتهاك الحقوق المادية أو المعنوية.

2. مع أن الاختلاف، بمختلف دوائره ومستوياته، حالة طبيعية في حياة الإنسان فردًا وجماعة، إلا أننا جميعًا مقصرون في فقه الاختلاف. وهذا التقصير يساعد على أن يقودك الاختلاف إلى انتهاك حقوق من تختلف معه. لهذا فإن من الأمور المطلوبة في حياتنا الإنسانية والاجتماعية هو فقه الاختلاف بشكل جوهري وحقيقي. لأننا نعتقد أن فقه الاختلاف سيقود إلى فك الارتباط بين الاختلاف بمختلف دوائره ومستوياته وانتهاك حقوق المختلف؛ بحيث يتم التعامل مع الاختلاف في سياق حدوده الطبيعية التي لا تتعداه إلى أي شيء آخر.

والمجتمع الذي يتمكن من فك الارتباط والاشتباك هو المجتمع القادر على إدارة اختلافاته بشكل صحيح وإيجابي.

وأغلب المجتمعات التي تعاني من أزمات ومآزق في علائقها الاجتماعية، سواء كانوا أفرادًا أو مكونات، يعود حالها هذا في أحد جوانبه إلى هذه العلاقة الشائكة بين الاختلاف وانتهاك الحقوق. فمن يختلف معك ليس ساحة مكشوفة لانتهاك حقوقه أو التعدي على حقوقه؛ والفصل بين الاختلاف والتعدي على الحقوق هو الحل الأمثل لكل الأطراف.

والديمقراطية في التجربة الحضارية الغربية، في أحد جوانبها، هي محاولة مؤسسية لضبط الاختلاف وعدم استخدامه كمبرر أو مسوغ للتعدي على الحقوق. والمجتمعات الغربية قبل لحظة التطور الحضاري، كانت تعاني من هذه الإشكالية، التي ساهمت في إدخال المجتمعات الغربية في حروب دينية وغير دينية بعضها مع بعض. وبداية اللحظة التي تمكنت فيها المجتمعات الغربية من الانتصار على واقعها المرير، هي تلك اللحظة التي فكت الارتباط فيها بين الاختلاف بمختلف دوائره ومستوياته وأشكال انتهاك الحقوق. والديمقراطية، في أبعادها الاجتماعية السياسية، هي التي جنبت المجتمعات الغربية الدخول في معارك دائمة على خلفية الاختلاف الفكري والسياسي.

ونحن في الدائرتين العربية والإسلامية، ومن أجل التخلص من الكثير من الأزمات والمآزق الداخلية، أحوج ما نكون لبناء العلاقة بين الاختلاف والعدالة، بحيث لا يتحول الاختلاف إلى مبرر للتعدي على الحقوق أو عدم الالتزام بمقتضيات العدالة.

3. العدالة الاجتماعية والسياسية تتجاوز في جوهرها البعد الأخلاقي والوعظي؛ بمعنى: أن المطلوب من الجميع، سواء كنا نعيش لحظة اختلاف أو لحظة صراع، هو الالتزام بكل مقتضيات العدالة. وإن أحد الأسباب المباشرة لتجاوز حدود ومعايير العدالة هو حينما تبرز ظاهرة الاختلاف بين البشر، سواء بعنوان سياسي أو تحت يافطة فكرية، بحيث يقود الاختلاف الفكري والسياسي إلى تجاوز حدود العدالة وممارسة العدوان المعنوي أو المادي مع من يختلف معنا، سواء كان فردًا أو جماعة.

لذلك ثمة ضرورة قصوى لسيطرة قيم العدالة على كل أطراف الاختلاف، بحيث لا يتحول هذا الاختلاف إلى مبرر لانتهاك الحقوق أو التعدي على مقتضيات العدالة؛ فمن حقنا جميعًا أن نختلف بعضنا مع بعض، ولكن ليس من حق أحد أن ينتهك حقوق من يختلف معه. فالإنسان بطبعه نزاع إلى جعل الآخرين مثله في القناعات والسلوك، ولكن دون هذا خرط القتاد. وحينما لا ينضبط الإنسان بضوابط العدالة فإن هذه النزعة التي تتحكم في حياة

الإنسان ومسيرته المتنوعة هي التي تبرر له تدفيعه ثمن الاختلاف معي أو التباين مع وجهات نظري.

وعلى كل حال ما نود أن نقوله في هذا السياق: أن فك الارتباط والاشتباك بين الاختلاف والتعدي على حقوق المختلف المعنوية والمادية هو أحد المداخل الأساسية لمعالجة الأزمات والمآزق التي تعاني منها مجتمعاتنا.

وإنه ليس ثمة مسوغات شرعية أو أخلاقية، للتعدي على حقوق المختلف. وإن المطلوب دائمًا صيانة حقوق المختلف. فمن حق الجميع أن يختلف مع الجميع، ومن حق الجميع أن يصون حقوقه ويمنع التعدي عليها، وإن التباين في الأفكار والآراء والمواقف لا يسوغ لأي طرف التعدي على حقوق الطرف الآخر، سواء كانت هذه الحقوق مادية أو معنوية.

وفي زمن التعصب المذهبي نحن أحوج ما نكون إلى ضرورة إبراز هذه القيم التي تمنع التعدي على حقوق المختلف معه؛ فالاختلاف المذهبي لا يشرع لأي طرف التعدي على حقوق الطرف الآخر. وبهذا نصون مجتمعاتنا من الكثير من المخاطر التي تهدد استقرار المجتمعات ووحدتها الداخلية.

الاستقرار والعدالة

ثمة علاقة عميقة، وعلى أكثر من مستوى، تربط قيمة الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي تجربة إنسانية وقيمة العدالة؛ بمعنى: أن كل المجتمعات الإنسانية تنشد الاستقرار، وتعمل من أجله، وتطمح إلى حقائقه في واقعها، إلا أن هذه المجتمعات الإنسانية تتباين وتختلف في الطرق التي تسلكها والسبل التي تنتهجها للوصول إلى حقيقة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

فالمجتمعات الإنسانية المتقدمة حضاريًا تعتمد في بناء استقرارها الداخلي السياسي الاجتماعي على وسائل الرضا والمشاركة والديمقراطية والعلاقة الإيجابية والمفتوحة بين مؤسسات الدولة والسلطة والمجتمع بكل مؤسساته المدنية والأهلية وشرائحه الاجتماعية وفئاته الشعبية. لذلك يكون الاستقرار بمثابة النتاج الطبيعي لعملية الانسجام والتناغم بين خيارات الدولة وخيارات المجتمع، بحيث يصبح الجميع في مركب واحد يعمل وفق أجندة مشتركة لصالح أهداف وغايات واحدة ومشتركة.

لذلك غالبًا ما تغيب القلاقل السياسية والاضطرابات الاجتماعية في هذه الدول والتجارب الإنسانية. وإن وجدت اضطرابات اجتماعية أو مشاكل سياسية وأمنية فإن حيوية نظامها

السياسي ومرونة إجراءاتها الأمنية وفعالية مؤسساتها وأطرها المدنية هي العناصر القادرة على إيجاد معالجات حقيقية وواعية للأسباب الموجبة لتلك الاضطرابات أو المشاكل.

وإذا تحقق الاستقرار العميق والمبني على أسس صلبة في أي تجربة إنسانية فإنه يوفر الأرضية المناسبة لانطلاق هذا المجتمع أو تلك التجربة في مشروع البناء والعمران والتقدم. فالتقدم لا يحصل في مجتمعات تعيش الفوضى والاضطرابات المتنقلة، وإنما يحصل في المجتمعات المستقرة، والتي لا تعاني من مشكلات بنيوية في طبيعة خياراتها، أو شكل العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع والعكس. فالمقدمة الضرورية لعمليات التقدم الاقتصادي والعلمي والصناعي هي الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ وكل التجارب الإنسانية تثبت هذه الحقيقة. ومن يبحث عن التقدم بعيدًا عن مقدمته الحقيقية والضرورية فإنه لن يحصل إلا على المزيد من المشاكل والمآزق التي تعقد العلاقة بين الدولة والمجتمع وتربكها وتدخلها في دهاليز اللاتفاهم واللاثقة.

وفي مقابل هذه المجتمعات الحضارية - المتقدمة، التي تحصل على استقرارها السياسي والاجتماعي من خلال وسائل المشاركة والديمقراطية والتوسيع الدائم للقاعدة الاجتماعية للسلطة، هناك مجتمعات إنسانية تتبنى وسائل قسرية وتنتهج سبل قهرية للحصول على استقرارها السياسي والاجتماعي. فالقوة المادية الغاشمة هي وسيلة العديد من الأمم والشعوب لنيل استقرارها، ومنع أي اضطراب أو فوضى اجتماعية وسياسية. وهي وسيلة ثبت، على المستوى الحضاري والتاريخي، عدم جدوائيتها وعدم قدرتها على إنجاز مفهوم الاستقرار السياسي والاجتماعي بمتطلباته الحقيقية وعناصره الجوهرية، لأن استخدام وسائل القهر والعنف يفضي، اجتماعيًا وسياسيًا، إلى تأسيس عميق لكل الأسباب المفضية إلى التباعد بين الدولة والمجتمع، وإلى بناء الاستقرار السياسي على أسس هشة وضعيفة سرعان ما تزول عند أية محنة اجتماعية أو سياسية. وتجارب الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا والعراق كلها تثبت، بشكل لا مجال فيه للشك، أن العنف لا يبني استقرارًا، وأن القوة الغاشمة لا توفر الأرضية المناسبة لبناء منجزات حضارية وتقدمية لدى أي شعب أو أمة. فلا استقرار بلا عدالة، ومن يبحث عن الاستقرار بعيدًا عن قيمة العدالة ومتطلباتها الأخلاقية والمؤسسية فإنه لن يحصد إلا المزيد من الضعف والهوان.

فتجارب الأمم والشعوب جميعها تثبت أن العلاقة بين الاستقرار والعدالة هي علاقة عميقة وحيوية؛ بحيث أن الاستقرار العميق هو الوليد الشرعي للعدالة بكل مستوياتها، وحين يتأسس الاستقرار السياسي والاجتماعي على أسس صلبة وعميقة، تتوفر الإمكانية اللازمة لمواجهة أي

تحد داخلي أو خطر خارجي. فالتحديات الداخلية لا يمكن مواجهتها على نحو فعال بدون انسجام عميق بين الدولة والمجتمع؛ كما أن المخاطر الخارجية لا يمكن إفشالها بدون التناغم العميق بين خيارات الدولة والمجتمع. وكل هذا لن يتأتى بدون بناء الاستقرار السياسي والاجتماعي على أسس العدالة الأخلاقية والمؤسسية.

وإن الإنسان، أو المجتمع، حينما يشعر بالرضا عن أحواله وأوضاعه فإنه يدافع عنها بكل ما يملك، ويضحي في سبيل ذلك حتى بنفسه. وأي مجتمع يصل إلى هذه الحالة فإن أكبر قوة مادية لن تتمكن من النيل منه أو هزيمته. فالاستقرار السياسي والاجتماعي المبني على العدالة هو الذي يصنع القوة الحقيقية لدى أي شعب أو مجتمع. لهذا فإن المجتمعات التي تعيش الاستقرار وفق هذه الرؤية والنمط هي مجتمعات قوية وقادرة على مواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية. ونحن كمجتمعات عربية وإسلامية اليوم، وفي ظل التحديات الكثيرة التي تواجهنا على أكثر من صعيد ومستوى، بحاجة إلى هذه النوعية من الاستقرار حتى نتمكن من مجابهة تحدياتنا، والتغلب على مشاكلنا، والتخلص من كل الثغرات الداخلية التي لا تنسجم ومقتضيات الاستقرار العميق.

المقدس والحرية

بين الفينة والأخرى تثار في فضائنا العربي والإسلامي مجموعة من القضايا والممارسات التي تستفز الناس وتقسمهم إلى قسمين: الأول مع هذه القضايا باسم الحرية، والقسم الآخر ضد هذه القضية باسم الدفاع والذود عن المقدس والثوابت. ومن هذه القضايا المثارة، والتي أخذت أبعادًا اجتماعية وسياسية وحقوقية عديدة في تونس، بث أحد التلفزيونات الخاصة لفيلم كرتوني باسم (برسيبوليس) يتعرض إلى الذات الإلهية، مما أجج النفوس، وأنزل الآلاف إلى الشوارع منددين بالتلفزيون وأصحابه الذين سمحوا ببث فيلم مهين للمقدسات والثوابت الإسلامية. وفي مقابل هذا الموقف عبر العديد من الشخصيات والمؤسسات الفكرية والمدنية والحقوقية عن رفضها لعملية استخدام الشارع، وأبدت وقوفها وتضامنها مع التلفزيون الذي مارس حريته. وإن رفض هؤلاء لممارسات الشارع هو تعبيرهم المباشر عن حقهم في الحرية وممارساتها.

ويبدو من هذه القضية، وغيرها من القضايا المشابهة، أن المسألة تعود إلى طبيعة العلاقة المتصورة بين المقدس والحرية؛ فهناك أطراف تتصور أن الحرية، بكل آفاقها وأشكال ممارساتها الخاصة والعامة، هي القيمة الكبرى التي ينبغي الدفاع عنها، ورفض أي شكل من

أشكال تقييدها أو تحييدها، لهذا فإن هذه الأطراف تقف موقفًا إيجابيًا ومؤيدًا لكل فرد أو جهة مارست حريتها وعبرت عن قناعتها بحرية تامة. وفي مقابل هذه الأطراف، هناك أطراف أخرى ترى أن الحرية هي قيمة من مجموعة قيم ومثل عليا، ولا يمكن على الصعيد العملي التعامل مع هذه القيمة بمعزل عن المنظومة القيمية الكاملة، التي تحدد بعض الحدود والضوابط على مستوى الممارسة، وأن هذه الحدود والضوابط ليست تقييدًا لقيمة الحرية، وإنما في هذا الموضوع أو القضية الأولوية لقيمة أخرى مختلفة عن قيمة الحرية. وهكذا تتباين وجهات النظر، وستبقى العلاقة بين المقدس والحرية علاقة شائكة وقلقة، وتتطلب المزيد من إعمال العقل والفكر لبناء تصور متكامل لطبيعة العلاقة بين المقدس والحرية.

وفي سياق بلورة الرأي أو خلق مقاربة نظرية جديدة للعلاقة بينهما نود إبراز النقاط التالية:

1. مع الحرية وضد الإساءة

الحرية الحقيقية للإنسان تبدأ حينما يثق الإنسان بذاته وعقله وقدراتهما، وذلك لأن التطلع إلى الحرية بدون الثقة بالذات والعقل تحول هذا التطلع إلى سراب واستلاب وتقليد للآخرين بدون هدى وبصيرة. لذلك فما لم يكتشف الإنسان ذاته ويفجر طاقاته المكنونة، فلن يستطيع اجتراح تجربته في الحرية وبناء واقعه العام على قاعدة الديمقراطية والشراكة بكل مستوياتها. وكما يقول الدكتور (علي حرب):

«إن الحرية ليست هوامًا ليبراليًا كما يتخيلها السذج من الحداثيين الحالمين بفراديس أرضية أو بديمقراطيات مثالية. هذه أكبر عملية خداع مارسها وما يزال المثقفون العرب والغربيون فيما يخص تحديث المجتمعات العربية وتطورها؛ ذلك أن الذي يمارس حريته هو الذي يجترح قدرته، ويمارس سلطته وفاعليته، بما ينتجه من الحقائق أو يخلقه من الوقائع في حقل عمله أو في بيئته وعالمه. ومن لا سلطة له لا حرية له. ولذا فالحرية عمل نقدي متواصل على الذات، يتغير به المرء عما هو عليه، بالكد والجهد، أو المراس والخبرة، أو السبق والتجاوز أو الصرف والتحول، مما يجعل إرادة الحرية مشروعًا هو دومًا قيد التحقق بقدر ما يشكل صيرورة متواصلة من البناء وإعادة البناء».[1]

من هنا، ووفق هذا المنظور، نحن مع الحرية كقيمة مركزية في منظومتنا القيمية والفكرية، وضد الإساءة التي قد تمارس باسم الحرية وهي ليست من الحرية في شيء. الحرية

(1) علي حرب، الحاجة العالمية للإصلاح: الإصلاح ورهاناته، مقالة في جريدة الحياة اللندنية بتاريخ 11 أبريل 2005م.

أن تمارس قناعتك في أي موضوع، ولكن ليس من الحرية أن تسيء إلى الآخرين ومقدساتهم. وعليه فإن فك الارتباط بين ممارسة الحرية والتصرف بإساءة إلى ثوابت الآخرين ومقدساتهم تتجلى فيه العلاقة على نحو إيجابي بين المقدس والحرية؛ بمعنى: أن المقدس لا يقيد حرية الإنسان، لأن هذه الحرية من لوازم إنسانية الإنسان، ولكنه (أي المقدس) يرفض الإساءة المعنوية والمادية لأي إنسان آخر أو منظومة عقدية أخرى.

لهذا فإن فك الارتباط بين الالتزام بقيمة الحرية وأشكال الإساءات التي تمارس يساهم في تعميق مفهوم الحرية في الواقع الاجتماعي، ويزيل العديد من الهواجس والالتباسات التي يعيشها بعض الناس تجاه قيمة الحرية. فالحرية ليست تفلتًا من الأخلاق، وليست تشريعًا للإساءة، وليست وسيلة لهدم الثوابت والمقدسات، وإنما هي ممارسة عقلية ونقدية، تستهدف تظهير الحقائق باستمرار، ومنع قمع السؤال مهما كان موضوعه، وإبرازًا مستديمًا لإنسانية الإنسان التي لا يمكن أن تتجلى بدون الحرية قولًا وفعلًا.

2. المقدس لا يشرع للتطرف وهتك الحرمات

وفي مقابل الحرية التي ترفض الإساءة المعنوية والمادية لأي طرف من الأطراف، فإن المقدس لا يشرع، في سياق الدفاع والذود عنه، ممارسة التطرف والتشدد والغلو أو هتك الحرمات والأملاك العامة والخاصة؛ لأن كل هذه الأشكال ليست دفاعًا عن المقدس وثوابته، وإنما هي افتئات بحق المقدس. لهذا فإننا في الوقت الذي نمارس النقد تجاه ذلك النفر الذي يمارس الإساءة المعنوية والمادية بحق الآخرين باسم الحرية، نرفض أيضًا ممارسة التطرف وقتل الأبرياء وهتك الحرمات والإضرار بالأملاك الخاصة والعامة باسم الدفاع عن المقدس وثوابت الأمة. فإذا كان التلفزيون المغاربي ارتكب خطأً في عرض الفيلم الكرتوني المسيء للذات الإلهية، فإن الرافضين لهذا العرض ارتكبوا بدورهم خطأً شنيعًا تجسد في ممارسة التطرف وقذف الناس بدون وجه حق وتدمير بعض الممتلكات الخاصة والعامة.

فالمقدس لا يتم الدفاع عنه بوسائل وآليات يرفضها ولا تنسجم ونظام قيمه التشريعي والأخلاقي، ولا بهدم قيم الحرية وهتك الكرامة الإنسانية؛ وإنما يتم الدفاع عنه بالالتزام بهذه القيم ومقتضياتها المتنوعة. كما أن الحرية، كقيمة وممارسة، لا يتم الدفاع عنها عبر ارتكاب الموبقات والمحرمات، ومصادمة الناس في مقدساتهم؛ وإنما من حقك الأصيل أن تعبر عن قناعاتك وأفكارك دون أن تتعدى على حقوق الآخرين المعنوية والمادية. فكما أن من حقك أن تؤمن بفكرة وتعبر عنها، من حق الآخرين أيضًا الإيمان بفكرة والتعبير عنها. وإيمانك بفكرة

لا يجعلك أنت الوحيد القابض على الحق والحقيقة، كما أن إيمان الآخرين بذلك لا يحولهم وحدهم هم القابضين على الحقيقة.

فنحن مع الحرية وهي حق مصان للجميع، وهذا الحق لا يعني، بأي حال من الأحوال، أنه يشرع لأحد حق الافتئات على مقدسات الناس وكراماتهم. فالحرية هي بوابة الدفاع عن المقدس وثوابت الأمة؛ والمقدس ليس نقيضًا للحرية، بل هو أحد المدافعين عنها، والمانحين لها مضامين إنسانية وحضارية. والتعصب لا يحمي المقدسات، بل يشوهها ويخيف الناس منها؛ كما أن العنف لا يوقف الإساءات التي قد تمارس تجاه مقدسات الأمة وثوابتها.

لهذا فإننا نعتقد أن الإساءات المعنوية والمادية تبعد العلاقة على المستوى الإنساني بين الحرية والمقدس، كما أن التعصب والتطرف وانتهاك الكرامات والحرمات يعمق الفجوة بين المقدس والحرية. والصورة المثلى التي تنشدها المجتمعات العربية والإسلامية هي أن تعيش حريتها كاملة على قاعدة احترام مقدساتها.

حدود المقدس

كل أمة من أمم الأرض لها مقدساتها التي تبجلها وتعلي من شأنها وتسعى عبر وسائل متعددة لمنع أي انتهاك لها. وهذه المقولة لا تختص بأمة دون أخرى، أو بمجتمع دون آخر، وإنما هي مقولة تنطبق في خطها وسياقها العام مع كل الأمم والمجتمعات. ولا يوجد على وجه البسيطة مجتمع أو أمة بلا مقدس؛ فكل الأمم لها مقدسات، وكل المجتمعات ترتب لنفسها أساليب وآليات وأعراف لتبجيل هذه المقدسات، ومنع انتهاكها أو التعدي المعنوي أو المادي عليها.

ولكن على الصعيد الواقعي، ولاعتبارات ذاتية وموضوعية، تاريخية ومعاصرة، كل الأمم والمجتمعات، ولدواعٍ آنية أو دائمة، توسع من دائرة المقدس، وتعتبر كل قناعاتها هي من المقدسات التي ينبغي أن لا تنقد أو يوجه إليها السؤال أو علامات الاستفهام. ولعلنا لا نبالغ حين القول: أن الكثير من المشاكل والأزمات وعناصر التوتر في العلاقة بين الأمم والثقافات والحضارات هي من جراء توسيع دائرة المقدس، إما لدواعٍ دفاعية أو لاعتبارات فكرية عقدية موغلة في الانغلاق والتعصب، مما يدفع الأمور باتجاه رفض أي سؤال، والوقوف بحزم وانفعال ضد أي نقد يمارس تجاه ثقافة هذا المجتمع أو قناعات هذه الأمة.

ولكون هذا الموضوع حساسًا على أكثر من صعيد، نود أن نبلور وجهة نظرنا حوله من خلال النقاط التالية:

1. نحن، وانطلاقًا من عقيدتنا الإسلامية وأخلاقنا الإيمانية، مع احترام مقدسات كل البشر. وهذا الاحترام، بطبيعة الحال، لا يعني القبول بهذه المقدسات أو تصويبها دينيًا أو ثقافيًا، وإنما من باب أنك لا تستطيع كأمة أن تنسج علاقات إيجابية وصحية مع بقية الأمم من دون احترام مقدساتها.

لذلك فإننا من دعاة سن القوانين الدولية الداعمة إلى احترام مقدسات كل الأمم والمجتمعات، ورفض الإساءة بأي شكل من الأشكال إلى مقدسات أمم الأرض كافة. فنحن مع إقرار كل المبادئ والقوانين في العلاقات الدولية التي تلزم الجميع، ومن مواقعهم العقدية والحضارية والجغرافية المتعددة، بصيانة كل المقدسات، ورفض كل أشكال هتكها أو التعدي عليها.

2. من الضروري لكل أمم ومجتمعات الأرض أن تحدد بدقة مفهوم المقدس وحدوده؛ لأننا في الوقت الذي ندعو إلى احترام مقدسات كل الأمم والمجتمعات، نرفض أيضًا عمليات توسع مفهوم المقدس وانتشاره.

ووفق هذه الرؤية: أن مقدسات كل الأمم ليست كثيرة، لأنها هي العناصر الوحيدة المتعالية على الفهم والنقد في آن. بمعنى: أن عناصر المقدس، في بعض جوانبها، يسلم بها الإنسان إيمانًا وعقيدة، حتى لو لم يتمكن من فهمها وإدراك كنهها الأولي. لهذا فإننا نرى أن كل توسعة لمفهوم المقدس تضر على الصعيد الجوهري بالمقدس الحقيقي نفسه. فكل محاولات التوسعة لمفهوم المقدس التي تقوم بها كل الأمم والمجتمعات لاعتبارات دفاعية، بمعنى خلق خطوط دفاعية عديدة، تحمي المقدس الحقيقي، وتحول دون نقده وانتهاكه، لكنها أضرت بالمقدس الحقيقي نفسه، وجرأت الناس، أو نخبهم في أقل التقادير، على مساءلة المقدس وإعادة خلق الفواصل والمعايير الحقيقية بين المقدس وغير المقدس في الدائرة العقدية أو الثقافية.

وهذا، بطبيعة الحال، ينبغي ألا يحول دون تشجيع عمليات البحث العلمي التي تستهدف الاكتشاف والوصول إلى الحقيقة أو الحقائق؛ فليس كل نقد ديني أو حضاري أو ثقافي هو افتئات على المقدسات أو انتهاك لها. لذلك من الضروري في الوقت الذي ندعو إلى تحديد وبدقة عقدية وعلمية معنى المقدس وحدوده بالنسبة إلى جميع العقائد والثقافات، ألا نحجب أنفسنا أو نغلق عقولنا تجاه محاولات البحث والنقد العلمي؛ فحماية المقدسات لا تشرع لأحد ممارسة الاتهام والظن والظلم للآخرين. وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8]، وقال أيضًا: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: 63].

ونحن هنا، وفي ظل حروب الهوية والثقافة، نود أن تعتني كل المجتمعات ببيان مقدساتها بدون زيادة، حتى يتمكن الجميع من بلورة وصياغة رؤية أو ميثاق متكامل على صعيد الأوطان والأمم والحضارات، تصون مقدسات الجميع، وتحرم كل عمليات الإساءة والانتهاك. ووجود تباينات عقدية بين المجتمعات والأمم لا يشرع لأحد انتهاك المقدسات أو الافتئات عليها؛ وقد قال الباري عز وجل: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: 108]. وقد جاء في تفسير هذه الآية: أن الله سبحانه وتعالى أراد أن ينهى المسلمين عن المبادرة إلى سب الذين يدعون من دون الله بغير علم، أو سب آلهتهم في عملية المواجهة، لأن ذلك لن يحقق أية نتيجة إيجابية لمصلحة الإيمان، لأنه لن يستطيع إقناع شخص واحد بهذا الأسلوب، بل ربما أدى إلى تعقيد الأمور بطريقة أكبر، وإقامة الحواجز النفسية ضد الإيمان والمؤمنين. وعليه، فإن المطلوب ليس الإيمان والاعتقاد بمقدسات الآخرين، وإنما احترام مقدساتهم، بحيث يستطيع الجميع من بناء حياة إنسانية أكثر عدالة وإيمانًا.

وعبر التاريخ تعددت أفهام البشر للدين، وتنوعت وسائل تعبيرهم عن هذه الأفهام، إلا أن الأثر الدائم لهذه التعددية في الفهم البشري للدين هو في حدود وحجم المقدس. بمعنى أن كل فهم بشري واجتهادي للدين، مهما كانت عناوينه ويافطاته، سينعكس على طبيعة تجلي المقدس وحجمه وحدوده. فالأفهام البشرية التقليدية (الكلاسيكية) للدين تدفع دائمًا نحو توسيع المقدس، وإدخال مفاهيم وعناصر جديدة إلى دائرة المقدس، إيمانًا تامًا من هذه الأفهام بأن الوسيلة الفضلى للدفاع عن المقدس الثابت وحمايته تكمن في إضافة مقدسات وثوابت أخرى، تكون مهمتها الأساسية هي الدفاع عن المقدس الثابت والجوهري الأصلي.

كما أن الأفهام التجديدية للدين تدفع باتجاه تحديد المقدس، ومنع إضافة مقدسات أو ثوابت أخرى إلى دائرة المقدسات والثوابت الأساسية والجوهرية؛ بل إن الفعل التجديدي، في الكثير من التجارب الدينية التاريخية والمعاصرة، يتجه صوب عدم توسعة المقدس وعدم تحويل المتغيرات إلى ثوابت، وإدخال ما ليس مقدسًا في دائرة المقدس الذي لا يمكن مسه أو التعرض إليه. لهذا تتجه الكثير من الجهود النظرية والمنهجية لصياغة رؤية أو منهج موحد لفهم الدين، أو محاولة إيجاد نسق توحيدي لمناهج المعرفة الدينية. وتثير هذه المحاولات الكثير من التساؤلات والاستفهامات حول جدواها ومغزاها والنتائج المفضية إليها مباشرة وغير مباشرة. ويشير إلى هذه المسألة الدكتور (خنجر حمية) بقوله:

«وما الذي يحققه توحيد المناهج المختلفة المتنوعة في فهم الدين من غايات، ويقود إليه من نتائج، ويتوفر عليه من حسنات وإيجابيات، على تقدير واقعية هذا التوحيد وإمكانه؟ أهو يحقق فعلًا وحدة فهم الدين، أو أنه يقرب النتائج التي ينتمي إليها كل انشغال بالدين أو تدبر له بعضها إلى البعض الآخر ويجعلها أكثر انسجامًا وتآلفًا؟ أو أنه يحقق وحدة الأنساق النظرية التي يتشكل منها الدين في صورته العقلية، فيصبح الدين حينئذ جملة تعاليم نسقية وطقوسًا شكلية وشعائر جامدة ساكنة لا حياة فيها ولا روح؟ ثم ما الذي يحركنا إلى السعي وراء هدف من هذا القبيل وما نفع ذلك وما جدواه؟ ولمَ يغرينا دائمًا وتحرضنا فكرة نشدان الواحد والوحدة والتوحد وما شاكلها في تركيبها ورادفها في دلالتها ومعناه؟ ولم ننفر دائمًا وأبدًا من الكثرة والتعدد، ونرفض فكرة التغاير والتمايز ونفر منها، وننبذ واقع التنوع والاختلاف ونحتقره؟ ألا يقود مثل هذا النزوع أو تلك الرغبة إلى الجمود والتحجر وإلى القضاء على روح الخلق والابتكار وقتل ملكة الإنتاج والإبداع؟ ثم ألا يؤدي في الدين، كل دين، إلى حجب الآفاق الرحبة الغنية والخصبة التي ينطوي عليها والتي تنبسط أمام العقل المتبصر فتنيره وتستنير به وتنفتح أمام خلاقية الوعي المتأمل فتثريه وتغتني به».[1]

وعليه فإننا نعتقد، وبشكل جازم، بأننا لن نتمكن من التعرف على دقائق الدين وبركاته ونفحاته بدون منهجية واضحة وبصيرة متكاملة، تؤهلنا للإطلالة مع كل قيم الدين ومبادئه الأساسية، وتوفر لنا العدة الاستنباطية لاكتشاف واستنباط أحكام الإسلام وأنظمته المتعددة. وهذا المنهج هو روح كل تفكير وحياة كل تدبر وتأمل، وهو يولد معه ويلتصق به، أي أنه وليد تجربة التفكير والتأمل لا ينفك عنها ولا يفارقها، وهو يشبهها ويغنيها ويغتني بها، ينوعها ويتنوع في أثرها، ويتبدى على صورتها وفي شكلها. إن منهج فهم الدين منهج متدفق تدفق الدين نفسه، حي ومتحرك، متحرر ومنفتح، وهو يغتني كلما انفتح أمام الوعي مجال من مجالات الدين وأفق من آفاقه، أو تبدى رمز من رموزه، أو تجسدت إشارة من إشاراته، أو تحققت دلالة من دلالاته في التجربة الروحية الوجودية أو في تجربة الوعي والفهم.

وإن الذي يشكل روح الدين (على حد تعبير الكاتب خنجر حمية)، وأساس خلاقيته وجاذبيته وعصب الحياة فيه ومادة الخصوبة والغنى والتوهج، هو ذلك الانفتاح الهائل للدين على آفاق متنوعة وخصبة، وجودية أو نفسية، وانطواؤه على قابليات استيعاب واستثمار لا تستنفد، بعضها يحرك الخيال وآخر يجيش العاطفة والوجدان والمشاعر وثالث يثير الوهم

(1) خنجر حمية، اختبارات المقدس، (دار الأمير، 2007م)، ص 248.

ويستدعيه ورابع يدفع إلى التعقل والتفكير وخامس إلى التدبر والتبصر، فكيف يتسنى لنا اختصار ذلك واختزاله؟ وكيف يمكن أن يلامس هذا الأفق من الأبعاد والدلالات عبر وحدة فهم سياقية ومنطق ثابت لا يتغير وتقنيات تأمل وتفكير جامدة وسكونية؟ إن ذلك - فيما أزعم - يقتل في الدين ما يشكل جوهره الحي المتدفق، وقابلياته الغنية الثرية التي لا تحد، وآفاقه الرحبة الشاسعة الكثيفة والمتوترة.

والذكر الحكيم يحدثنا في الكثير من المواضع عن تجليات المقدس في حياة الإنسان؛ إذ يسجل القرآن الحكيم ما جرى للنبي موسى (ع)، وكيف تم انكشاف الحقيقة له؛ قال تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى إِذْ رَأَى نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: 9-12]، وقال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا سَآتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل: 7-8]. و:

> «إن تجلي المقدس، أو ظهور علامة في مكان أو استدعاءها وتطلبها، إنما يتم، كما هو واضح، لوضع حد للتوتر الذي تثيره النسبية، وللقلق الذي يغذيه عدم التوجه، وبإيجاز: لإيجاد نقطة استناد مطلقة ومركز. إن رغبة الإنسان المتدين في العيش في القداسة لا تجعله وحدها قادرًا على تكريس مكان بمفرده، إن ذلك يدفعه إلى تلمس ظهورات المقدس وتجلياته أو تبصر آياته وعلاماته أو استدعاء حضوره طقوسيًا، وهو بذلك إنما يحاول اكتشاف الحقيقي والواقعي ليقيم ضمنهما وينعم في ظلالهما بالشعور بالقوة والقصد، ولينفتح من خلالهما على السماء، أعني حيث يكون انقطاع المستوى بين المكان المقدس وغيره من الأمكنة (الأحياز) أمرًا متحققًا رمزيًا، وحيث يصبح التواصل مع العالم الآخر المتصاعد من خلال هذا المكان وعبره ممكنًا طقوسيًا وشعائريًا».[1]

فالمقدس، بأمكنته ورموزه ومعطياته التاريخية والحاضرة، حاجة ضرورية للإنسان الفرد والجماعة، وذلك من أجل خلق التوازن الإنساني المطلوب بين النوازع والأهواء والميول الموجودة في الإنسان؛ حيث أنه بدون المقدس وضوابطه فإن الإنسان يتحول إلى كائن شرير ووحشي وأناني بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى.

(1) خنجر حمية، اختبارات المقدس، المصدر السابق، ص248.

الحرية ومعنى الاختلاف

لعلنا لا نضيف جديدًا حين القول: أن الحـوار والتواصل الفكري الدائم من المداخل الأساسية لتجذير مفهوم الحرية في الواقع المجتمعي؛ إذ من خلال هذا الحوار الجاد والمتواصل تتأسس شروط التحول الفكري والاجتماعي، وبالحوار يتم تجديد وتطوير مفهوم الحرية على المستوى النظري والعملي، ويتم اكتشاف آليات جديدة ومبدعة للنهوض بالحرية في الواقع المجتمعي. ولا يمكن مقاربة مفهوم الحرية في الفكر الإسلامي المعاصر بمعزل عن مفهوم الاختلاف، وحق الإنسان الطبيعي في هذا الاختلاف.

وجذر حق الاختلاف في المنظور الإسلامي هو أن البشر بنسبيتهم وقصورهم لا يمكنهم أن يدركوا كل حقائق التشريع ومقاصده البعيدة، وإنما هم يجتهدون ويستفرغون جهدهم في سبيل الإدراك والفهم، وعلى قاعدة الاجتهاد، بضوابطه الشرعية والعلمية، يتأسس الاختلاف في فهم الأحكام والحقائق الشرعية، ويبقى هذا الحق مكفولًا للجميع. فالاختلاف مظهر طبيعـي في الاجتماع الإنساني، وهو الوجه الآخر والنتيجة الحتمية لواقع التعدد؛ أعني: أن التعدد لا بد من أن يستدعي الاختلاف ويقتضيه، فالاختلاف من هذه الزاوية، قبل أن يكون حقًا، هو أمر واقع ومظهر طبيعي من مظاهر الحياة البشرية والاجتماع البشري، وكما تتجلى هذه الظاهرة الطبيعية بين الأفراد تتجلى بين الجماعات أيضًا، لذلك فلا مجال لإنكار ظاهرة الاختلاف بما هي وجود متحقق سواء من حيث الوجود المادي للإنسان أو مـن حيث الفكر والسلوك وأنماط الاستجابة.

ووفق هذا المنظور لا يشكل الاختلاف نقصًا أو عيبًا بشريًا يحول دون إنجاز المفاهيم والتطلعات الكبرى للإنسان عبر التاريخ؛ وإنما هو حق أصيل من حقوق الإنسان، ويجد منبعه الرئيسي من قيمة الحرية والقدرة على الاختيار. وإجماع الأمة تاريخيًا حول قضايا فكرية أو سياسية، وما شابه ذلك، ليس وليد الرأي الواحد، وإنما تحقق الإجماع عن طريق الاختلاف الفكري والثقافي، الذي أثرى الواقع وجعل الآراء المتعددة تتفاعل بعضها مع بعض وتتراكم حتى وصلت الأمة إلى مستوى الإجماع.

وسيادة الرأي الواحد يؤدي إلى التخشب واليباس، وإلى توقف العقل عن التفكير في القضايا الجادة، وضمور حـالات التجديد، والاستسلام لقوالب ونماذج ثقافية وفكرية جاهزة. والبيئة الاجتماعية التي تقمع الآراء، وتنظر إلى الاختلافات والاجتهادات الثقافية والفكرية نظرة شائنة، هي البيئة التي تزدهر فيها حالات الجمود واللامبالاة، وتعشعش فيها كل الهوامش والطفيليات.

والعقل قرين الحرية، فلا عقل فعال بدون حرية، ولا حرية مستديمة بدون عقل يمارس التفكير والسؤال والمساءلة، ويتحرك دائمًا نحو تجديد أفق المعارف والتصورات، وحرية تؤسس للشروط اللازمة لممارسة العقل سلطته ووظيفته الجوهرية. ومن خلال الصلة الوثيقة بين العقل والحرية تتجدد أدوات المعرفة، وتتطور أنماط الإنتاج العقلي والمعرفي. ووفق هذا السياق نتمكن من القول: أن الخرافة والتقليد الأعمى للآخرين كلها مضادات للحرية؛ بمعنى: أن سيادة الخرافة يعني تراجع مستوى الحرية، كما أن شيوع حالات التقليد الأعمى يعني ضمور مجالات الحرية؛ فلا يمكن أن تلتقي الحرية مع الخرافة، كما أنه لا يمكن أن تنسجم حالات التقليد الأعمى مع متطلبات الحرية.

والإسلام الذي كفل حق الاختلاف، واعتبره من النواميس الطبيعية، جعل التسامح والعفو سبيل التعاطي والتعامل بين المختلفين؛ فحق الاختلاف لا يعني التشريع للفوضى أو الفردية الضيقة، وإنما يعني أن تمارس حريتك على صعيد الفكر والرأي والتعبير، وتتعامل مع الآخرين وفق نهج التسامح والعفو. وبهذا لا يخرج الاختلاف عن إطاره المشروع، وفي الوقت نفسه يمارس دوره الحضاري في حفز الهمم والبحث عن الحقيقة، والتعاطي مع جميع الآراء والتعـبيرات بعقلية حضارية تنشد استيعاب الآراء وتستفيد منها جميعًا في بناء واقعها ومسارها.

والاختلاف لا يساوي الرذيلة والإثم والخلل، وإنما هو ناموس كوني وجبلّة إنسانية؛ وإنما الخلاف والتشرذم والتفرقة هي التي تساوي الإثم والخلل؛ وعلى هذا ينبغي أن نحدد رؤيتنا للاختلاف، ونتعامل معه، وفق عقلية جديدة لا ترى فيه إثمًا ومعصية، وإنما قدرة إنسانية مفتوحة ومتواصلة لإثراء الواقع والحقيقة. فالاختلاف هو الوجه الآخر لضرورة الاجتهاد وإعمال العقل والفكر، كما أن الخلاف والتشرذم هو الوجه الآخر للخضوع للأهواء والغرائز والنـزعات الشيطانية التي تتمرد على القيم والأخلاق، وتؤسس لصراعات وفتن دائمة، وتدخل الجميع في أتون النـزاعات التي لا طائل من ورائها. والحرية لا تعني الانفلات من الضوابط الأخلاقية والإنسانية، وإنما تعني امتلاك القدرة على التعرف والاختيار وفقًا لقواعد عقلية أو ضوابط شرعية؛ فهي تتجه إلى الكمال وليس إلى التخريب، وإلى الانسجام ونواميس الكون والمجتمع وليس إلى الخروج عنهما.

والاختلافات المعرفية والفقهية والاجتماعية والسياسية ينبغي ألا تدفعنا إلى القطيعة واصطناع الحواجز التي تحول دون التواصل والتعاون والحوار؛ وذلك لأن الوحدة الداخلية للعرب والمسلمين بحاجة دائمًا إلى منهجية حضارية في التعامل مع الاختلافات والتنوعات،

كي يؤتي هذا التنوع ثماره على مستوى التعاون والتعاضد والوحدة. والمنهجية الأخلاقية والحضارية الناظمة والضابطة للاختلافات الداخلية قوامها الحوار والتسامح وتنمية المشتركات وحسن الظن والإعذار والاحترام المتبادل ومساواة الآخر بالذات. هذه المنهجية هي التي تطور مساحات التعاون وحقائق الوحدة في الواقع الخارجي؛ فالوحدة لا تفرض فرضًا، ولا تنجز برغبة مجردة، وإنما باكتشاف مساحات التلاقي والعمل على تطويرها، ودمج وتوحيد أنظمة المصالح الاقتصادية والسياسية.

ومن البديهي القول: أن التجارب الوحدوية التي كانت تعتمد على القسر والقوة والقهر في بنائها تحولت إلى تجارب مولدة للتمايز المقيت والانفجارات السياسية والاجتماعية، وكأن حقبة الوحدة القسرية هي حقبة تربية الفوارق وتنمية التناقضات وتعميق مناطق التوتر. فالمشروعات التمامية والكليانية، التي تعتمد على القوة والقهر لفرض أجندتها وتطلعاتها، وتنبذ كل أشكال الخصوصية، لا تصل إلى أهدافها، وإنما تزيد الوضع سوءًا وتدمر مستويات التعايش المتوفرة. والحرية هي التي تسمح لجميع الأطياف والقوى في المجتمع أن تمارس دورها في إغناء الوحدة الوطنية وتكريس قيم العدالة والتسامح في مسيرتها التصاعدية.

ولقد علمتنا التجارب أن تأجيل مشروع الحرية لإنجاز الوحدة لا يؤدي إلى نتيجة إيجابية، بل الاستبداد هو الذي يئد مشروع الوحدة، وهو الذي ينهي حلم الوحدة، ويوصل الجميع إلى نتائج كارثية. فلا وحدة بلا حرية، ومشروع الوحدة الحقيقي يبدأ بإشاعة الحرية والسماح للجميع بممارسة حقوقهم وقناعاتهم. فالكيانات التسلطية لا تصنع وحدة وإنما تصنع شمولية سياسية تلغي كل إمكانات الشعب وتحارب قواه الحية، وتحول دون انطلاقته وإنجازاته لتطلعاته وأحلامه. والقمع لا يصنع وحدة، والقسر لا يؤدي إلى الإتحاد، وإنما يؤديان إلى تأجيج نار الصراعات والتوترات، ويخطئ من يعتقد أن طريق الوحدة هو القوة والفرض والقهر. وحدها الحرية بما تعني من مضامين ثقافية وسياسية وحضارية، هي طريق الوحدة وبوابتها الواسعة. وقوة العرب والمسلمين في حريتهم، حيث أنها القدرة المواتية لإطلاق دينامية التحولات النوعية المتجهة نحو وحدة حقيقية وصلبة في المجال العربي والإسلامي، لأنها تفكك أنظمة الاستبداد ومشروعات العنف والقهر، وتؤسس لحركة اجتماعية متواصلة، يشترك فيها الجميع (كل من موقعه وخندقه)، وذلك من أجل البناء والوحدة على قاعدة الحرية والديمقراطية. فدولة القمع والسلطة المطلقة، لا تصنع وحدة اجتماعية ووطنية مستديمة، وإنما هي تغرس وترعى بعنفها واستبدادها النزعات العائلية والعشائرية والطائفية والعنصرية والجهوية.

وبهذا نستطيع القول: أن دولة القمع والاستبداد تصنع التفتت والتشظي حتى لو كان السطح الاجتماعي موحدًا ومستقرًا، فالوحدة هنا كاذبة والاستقرار وهم، لأنها وحدة كل عنوان فرعي ضد الآخر، واستقرار كل طرف على مواقعه التقليدية الضيقة. وبهذا تتصاعد التوترات والتناقضات بكل أشكالها وأطيافها في دولة القمع والاستبداد، فالعنف لا يصنع وحدة، وإنما يخلق انفجارًا اجتماعيًا بأشكال مختلفة ومستويات متعددة. وتسويد قيم الاستعلاء والتمييز والتهميش والجهوية المتطرفة يزيد من مآزق الدولة والمجتمع، ويدخل الجميع في دوامة العنف والعنف المضاد. والأمن لا يصان بالقمع، والاستقرار لا يتأتى بتنمية المخاوف وتأجيج العواطف السلبية، والوحدة الوطنية لا تبنى بالاستعلاء والتهميش والتمييز. كل هذه الأمور (الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية) سبيلها قيم الحرية والمشاركة والتسامح واحترام حقوق الإنسان.

إننا نتطلع إلى الوحدة، ولكن ليست تلك الوحدة التي تسلبنا حريتنا، وإنما نتطلع إلى تلك الوحدة التي تصون الحرية، وإلى تلك الحرية التي تثري الوحدة بمضامين حضارية جديدة. فالطريق السليم لإنجاز مفهوم الوحدة الاجتماعية والوطنية هو التعامل السليم مع الاختلافات والتنوعات والتعدديات التقليدية والحديثة الموجودة في المجتمع، تعاملًا لا يكبت ويقمع هذه التنوعات، وإنما ينظمها ويحترمها، ولا يتعالى على حقائقها، وإنما يتعاطى معها وفق سياق حضاري قوامه التسامح مع حق التعدد، ويتجنب أسباب وموجبات التوترات والاحتقانات ويفتح للجميع سبل العمل المشروع في مستوياته المتعددة.

وإن تنمية الحس الديمقراطي في المجتمع لا يتأتى إلا بممارسة الديمقراطية والحرية؛ وإن تجاوز عيوب المجتمع ومعوقات التحول الديمقراطي لا يتأتى أيضًا إلا بممارسة الديمقراطية؛ فوحدها ممارسة الحرية والديمقراطية هي التي تتجاوز عيوب المجتمع، وتعالج معوقات الانطلاقة الديمقراطية:

«فالديمقراطية ليست ثمرة تقطف أو نظامًا جاهزًا يقام في لحظة يحددها حاسب إلكتروني. إنها معركة اجتماعية وسياسية طويلة ومستمرة لا تنتهي ولن تنتهي، تواكب تطور المجتمعات وتتقدم مفاهيمها ونظمها مع تقدمها. فبالرغم من أن الديمقراطية أصبحت راسخة الجذور في الدول الصناعية الغربية التي تعيش تجربتها منذ عدة قرون، لم ينته النقاش فيها والحوار حولها، ولا تزال الأحزاب تتنافس على تعميق مدلولاتها وقيمها ونظمها. ولكل مجتمع - حسب مستوى نضجه ونضج قواه السياسية والاجتماعية وتوازناته - مطالبه الديمقراطية ومستوى المشاركة الشعبية الضرورية لتطوير نفسه، ودرجة التمتع بالحريات الفكرية والتنظيمية الجماعية والفردية التي لم يعد هناك اليوم

إمكانية بناء مجتمعات سياسية ومدنية بالمعنى الحقيقي للكلمة من دونها. إن مفهوم الديمقراطية قد ارتبط بمفهوم المواطن، وبناء المواطنية؛ ولا جماعة وطنية من دون مواطنية، ولا مواطنية من دون حرية ومسؤولية جماعية. وفي غياب هذه العوامل المترابطة معًا تكمن أزمة التشكيلية الوطنية العربية جميعها، وفي كل مكان».[1]

وإن التحول نحو الحرية والديمقراطية، في أي مجتمع، بحاجة إلى وعي عميق بضرورتها وأهمية وجودها في البناء الوطني السياسي والثقافة والحضاري. وإن هذا الوعي بحاجة إلى أن يترجم إلى وقائع قائمة وحقائق مشهودة. وإن تنمية روح المسؤولية والتسامح والحقوق والكرامة تساهم في تنمية الحس الديمقراطي في المجتمع.

ودورنا في ها الإطار يتجسد في تكثيف الفعل الثقافي والاجتماعي لتحرير دينامية التحول الديمقراطي من كوابحها ومعوقاتها الذاتية والموضوعية، حتى تأخذ الديمقراطية موقعها الأساس في تنظيم الخلافات والصراعات وضبطها، وحتى تتجه كل الجهود والطاقات نحو البناء والسلم والاندماج الاجتماعي والوطني، وتعميق موجبات العدل والمساواة والحرية.

(1) علي الكواري، حوار من أجل الديمقراطية، (بيروت: دار الطليعة، 1996)، ص 55.

الفصل الخامس

حرية الإنسان وحقوقه.. رؤية إسلامية

مدخل

ثمة علاقة عميقة وصميمية تربط الأديان التوحيدية الكبرى في نصوصها التأسيسية بالإنسان؛ إذ أن كل التشريعات الدينية تتجه إلى الإنسان موضوعًا وغاية. وحتى في الحقب التاريخية واللحظات الزمنية التي تراجع فيها موقع الدين في الحياة العامة، فإن السعي والكدح الذي يبذله المتدينون، أفرادًا وجماعات، يتجه إلى إعادة الإنسان إلى الله، بصرف النظر عن طبيعة القضايا الجزئية والتفصيلية التي تتمايز من دين لآخر فيما يرتبط وتجسيد الوجدان الديني في حياة الإنسان الخاصة والعامة.

وبمقدار ما ينفتح علماء الأديان ومتخصصوه على القيم والمبادئ الكبرى التي صاغتها النصوص التأسيسية للأديان، يتم الانفتاح أيضًا على الإنسان وقضاياه الملحة. لذلك فإننا نعتقد أن الخطوة الأولى في مشروع صياغة رؤية ومشروع ودور الدين في بناء الإنسان تتجسد في انفتاحنا وتواصلنا مع النصوص التأسيسية للأديان التوحيدية، التي تختزن مضامين إنسانية سامية، وذلك لأن القضايا اللاهوتية، مع أهمية بحثها والتحاور بشأنها، تنتمي إلى حقل غير الحقل الذي ينبغي أن نبحث فيه، وهو دور الدين في بناء الإنسان. فالحقل الثقافي الذي يتواصل بفعالية مع القيم والخيارات الكبرى للأديان هو الحقل والمدى الفكري والإنساني الذي يوصلنا إلى بلورة وصياغة رؤية مشتركة لدور ووظيفة الدين في بناء الإنسان.

دور الدين في بناء الإنسان

إن بناء الإنسان وتنمية مداركه ومواهبه لا يمكن أن يتم إلا بتنمية دوافع الخير والصلاح والمحبة في نفس الإنسان؛ فالإنسان الذي يمتلئ قلبه محبة للناس هو الذي يمارس فعل الخير والتنمية في الفضاء الإنساني، والإنسان الذي يختزن في عقله قيم الحوار والالتزام هو

الذي يحوّل حياته إلى شعلة من النشاط والحيوية بما يفيد الإنسان الفرد والجماعة. والدين، بما هو منظومة قيمية وأخلاقية وإيمانية، هو الذي ينمي في الإنسان دوافع الخير والصلاح، ويدفعه نحو تجسيد هذه القيم في الواقع الخارجي؛ لذلك فبمقدار تمكن قيم الإيمان من نفس الإنسان تجده يمارس الخير والمحبة للجميع. فالإيمان ليس هروبًا من الحياة أو انزواءً وانكفاءً عن قضايا الإنسان والتزاماته المتعددة، بل هو حركة في العقل:

«فكل ما في الوجود لا بد من أن يكون للعقل دور في رصده، وإن لم يملك هذا الأخير وسائل البحث في بعض امتداداته، فالوجود لا بد أن يكون عقلانيًا، وإن كان العقل لا يتمتع بالقدرة على معالجة ما في داخله من مفردات وتعقيدات تخرج عن دائرة الحس والمألوف. فنحن ندرك الله بالعقل، ولكننا لا نملك الوسيلة للبحث في ذات الله. في البرهان الديني نحن نرصد الغيب بالعقل حقيقة ووجودًا، ولكننا لا نعرف ما وراءه وكنه وجوده، تمامًا كما هي الفلسفة، قد لا تستطيع من خلالها معرفة كنه الجوهر، ولكنك تستطيع أن تشير إليه. فالإنسان مؤمن بما يعقل، وعلى هذا الأساس كان لا بد له من خوض تجربة الشك، من أجل الوصول إلى اليقين، وذلك يتطلب رحلة طويلة في عالم الصراع الفكري الداخلي، حيث تتجاذب الإنسان الاهتزازات من خلال تناقض الاحتمالات، وتضاد الأفكار، وتعارض الاتجاهات، التي تتم مناقشتها وجدانيًا وعقليًا بكل موضوعية وانفتاح، ليعرف الحق من الباطل، وينتقل من الجهل إلى العلم».[1]

يقول تبارك وتعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: 191]، ويقول عز من قائل: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [العنكبوت: 20]؛ فالتفكير والتأمل في ظواهر الكون ومتغيراته، وأسرار الإنسان وخباياه، هو الذي يقود إلى تعميق مفهوم الإيمان في نفس الإنسان؛ وبذلك يتحول الدين والإيمان بقيمه ومبادئه ونظمه حافزًا للعمل والبناء والعمران. لذلك نجد أن آيات الذكر الحكيم تحث وتحض على التفكير والتأمل حتى يتحرر الإنسان من كل القيود والضغوطات، إذ يقول رب العزة: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سبأ: 46]. وفي الوقت ذاته هدد القرآن الحكيم أولئك النفر الذي يحتكرون المعرفة ويكتمون ما أنزل الله من البينات باللعنة الإلهية، إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ

(1) السيد محمد حسين فضل الله، في آفاق الحوار الإسلامي المسيحي، (بيروت: دار الملاك، الطبعة الثالثة، 2005م)، ص 4.

الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: 159].

ومن الطبيعي القول: أن نبذ احتكار المعرفة بوحده لا يكفي من أجل خلق الشروط الضرورية لبناء الإنسان على أسس الإيمان والحرية والعلم؛ لذلك يؤكد القرآن الحكيم في العديد من آياته على قوة العلم وسلطان الحجة، فالجدال ليس هدفًا بذاته، والمهم أن يستند إلى قوة العلم والحجة والبرهان، يقول تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾ [الحج: 8]، وبهذا تتأسس كل شروط ومرتكزات البناء السليم للإنسان. فمشروع البناء الحقيقي للإنسان يبدأ من نبذ احتكار المعرفة وكتمان الحق، وحث العارفين والعلماء بنشر العلم والمعرفة وتعميمهما والاحتكام الدائم إلى الحجة والبرهان، والخروج من كل دوائر الجدل الذي يبتعد عن الحقائق أو لا يستهدف الوصول إليها. وقد توج الباري عز وجل كل هذه القيم والمرتكزات بضرورة اتباع أسلوب اللين والكلمة الطيبة والطرق المرنة التي تفتح القلوب على الحق وتقرب الأفكار إلى دائرة مفاهيمه وأحكامه، إذ يقول تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: 33-35]، فالأساليب العنفية والانفعالية في التعامل مع الآخرين ليست من الإسلام في شيء، وهي أساليب تهدم ولا تبني؛ ووظيفة الأديان في عمليات البناء الإنساني تنطلق حينما يتحرر الإنسان من كل أساليب العنف والنبذ والإلغاء التي قد يستخدمها البعض باسم الدين.

وحوار الأديان، بكل مستوياته، من الأهمية أن يأتي في سياق الحوار الموضوعي الذي لا يهدف إلى الانحباس في القضايا اللاهوتية، وإنما تأكيد وتعميق أسس ومرتكزات مشاركة الأديان في بناء الإنسان وتطوير الحياة المعاصرة في أبعاد القيم والمبادئ والجوانب المعنوية التي يحتاجها الإنسان الفرد والجماعة في مختلف مراحل حياته. وهذا يجعلنا نقرر حقيقة أساسية في هذا المجال وهي: حينما تتجسد قيم الإسلام في شخصية الإنسان المسلم، وتتجسد قيم المسيحية في شخصية الإنسان المسيحي، وتتجسد قيم اليهودية في شخصية الإنسان اليهودي، يتحرر الإنسان من كل القيود والكوابح التي تحول دون تقدم الإنسان ورقيه المادي والمعنوي. وإن أفق الرسالات الدينية السماوية رحب وواسع في نصوصها التأسيسية وخياراتها الكبرى، إلا أن بعض الأتباع، ولعوامل عديدة ذاتية وموضوعية، يغلقون الأفق على الآخرين، ويضيقون الوسع الذي تتميز به النصوص التأسيسية للأديان التوحيدية الكبرى.

لذلك من الأهمية التفريق بين الدين المعياري، والذي هو مجموع القيم والمبادئ العليا التي جاء بها الدين، وبين الدين التاريخي والمُعاش، وهو تلك التجربة الإنسانية التي عملت على تجسيد قيم الدين أو تسمت باسمه. وفي تقديرنا أن فض الاشتباك والالتحام بين المعياري والتاريخي يساهم في تجلية وتظهير دور الأديان السماوية في بناء الإنسان؛ ولعلنا لا نجانب الحقيقة حين القول: أن الدين التاريخي في بعض حقبه التاريخية (وهذا الكلام ينطبق على كل الأديان) كان دوره سلبيًا وسيئًا تجاه الإنسان وقضاياه الجوهرية؛ فحينما يخضع رجل/عالم الدين كفرد أو مؤسسة للسلطان السياسي الغشوم، ويسوغ له كل أعماله وتصرفاته، فإن هذا الدين المُعاش والممارَس أضحى كابحًا للإنسان ومانعًا من نيله حقوقه وحريته. لهذا فإن مرجعيتنا في بيان دور الأديان في بناء الإنسان ليست التجربة التاريخية بكل فصولها ومحطاتها، وإنما بعض الحقب المجيدة بإطارها ومرجعيتها القيمية التي مارس فيها الدين دوره التاريخي والحضاري المأمول. لهذا فإن التحرر من عبء التاريخ والانعتاق من إسار الواقع وبعض قواه السياسية المحلية والدولية، والتي تسعى لتوظيف حوار الأديان توظيفًا سيئًا وضيقًا، والتفاعل الخلاق مع الأديان في نصوصها التأسيسية وحقبها التاريخية المجيدة فحسب، هو الذي يساهم في بلورة المناخ المواتي لكي تمارس الأديان دورها في بناء الإنسان والمجتمعات.

وإننا نعتقد أن العمل على اكتشاف وتظهير الينابيع الإنسانية العميقة لكل الأديان السماوية سيساهم بشكل كبير في بلورة خيارات إنسانية أكثر عدلًا ومساواة وحرية للبشرية جمعاء، وأن كل محاولات الانحباس دون البعد والروح الإنسانية سيكلف البشرية الكثير من العناء والشقاء. فالمجتمعات الإنسانية تحتاج اليوم إلى الدين في بعده الإنساني والأخلاقي والروحي، وإن الانكفاء دون تجلية وتظهير هذه الأبعاد من الأديان السماوية يعني المزيد من الحروب والصراعات المفتوحة والدمار الذي يهدد الإنسان فردًا وجماعة في أمنه وكرامته وضرورات عيشه. لذلك فإن المهمة الأساس في مشروع حوار الأديان ليست الدخول في نفق السجالات اللاهوتية والأيديولوجية، وإنما العمل على تظهير كل القيم الإنسانية والحضارية التي تختزنها الأديان السماوية، وإعمال العقل وإطلاق حرية التفكير من أجل بناء نظام علاقات بين مختلف المجموعات الدينية على قاعدة العدل والحرية وحقوق الإنسان. فالانتماء الديني ليس مدعاة للانتقاص من حقوق الإنسان أو التقليل من فرصه في العدل والحرية؛ فالحقوق مصانة للجميع والفرص متاحة للجميع، بصرف النظر عن الدين أو العرق أو القومية. والتواصل بين المختلفين والمغايرين دينيًا لا يتم عبر العقائد، وإنما عبر الثقافة التي تدفع جميع المكونات إلى الحوار والتفاهم ونسج المشتركات وتنميتها. والحوار بكل مستوياته لا يعني

مغادرة موقعك الديني أو الفكري، وإنما يعني اكتشاف المساحات المشتركة والانطلاق للعمل معًا منها.

وإن المنظومة القيمية الكبرى للأديان التوحيدية تدفع الإنسان لكي يكون مباركًا، أي نافعًا للناس، بحيث لا تتجمد حياته في ذاته، ولكنها تمتد إلى الناس الآخرين وتتحرك في حياتهم. والقرآن الحكيم يحدثنا عن هذه القضية الهامة (النفع المستديم للناس) من خلال ذكر قصة السيد المسيح (ع)، إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ [مريم: 30-32]. والبركة التي تتحدث عنها هذه الآيات ليست شكلية، وإنما هي ممارسة وفعل متواصل، فهي تتحرك من خلال فكر الإنسان وجهده وطاقته في مستويات الحياة المتعددة، فالنفع والخدمة هي عنوان الدين في علاقته بالإنسان. ولعلنا لا نذهب بعيدًا حين القول: أن دور الأديان في بناء الإنسان لا يخرج، في مضمونه وجوهره، عن هذه الآيات التي توضح كيف جعل الله تعالى السيد المسيح (ع) مباركًا أينما كان؛ فحينما يكون الإنسان في سلام مع الله يتحرك في أطوار حياته في رحلة السلام، مع نفسه، ومع الناس؛ وبهذا تكون حياة الإنسان وفق الرؤية الدينية محبة وسلامًا وخيرًا وبركة للآخرين.

الحرية والمصلحة

لعلنا لا نضيف شيئا حين القول: أن الدين الإسلامي بكل تشريعاته ونظمه، وبالرغم من تقريره للغيب، فإنه ذو سمة عقلانية، أي أنه جاء ليوافق منطق العقل الإنساني وأحكامه. لذلك لا نجد أن هناك حكمًا في الدائرة التشريعية للإسلام لا ينسجم وحقائق العقل الإنساني. وعالم الغيب، في المنظور الإسلامي ليس نفيًا أو تغييبًا لعالم الشهود والعقل، وإنما بالنظر العقلي المستند على حقائق الوحي يتم اكتشاف بعض جوانب وأبعاد عالم الغيب.

وإن الحرية الإنسانية لا تنجز على الصعيد العملي إلا على قاعدة توفير المصالح التي يسعد بها الإنسان ويحيا حياة كريمة، ودفع الأضرار التي تجلب إليه الشقاء والبعد عن الجادة والحياة الكريمة:

> «لذا لا يمكن تصور الإنسان حرًا في المفهوم الإسلامي إلا منذ أن أصبح يعتقد أنه مكلف ومسؤول. ذلك لأن معنى الحرية الذي نهض به التكليف قد غدا في أغوار النفس الإنسانية معتقدًا يمارسه على الوجه المرسوم له شرعًا، امتثالًا لأمر الله، وعن طواعية وكامل رضا؛ أو بعبارة أخرى: إن المسلم الحق لا يصدر عنه تصرف أو نشاط حيوي، مادي أو فكري أو وجداني، بمقتضى ما رسم له الشارع فيما خوطب به من تكاليف، إلا إذا

كان يعتقد ابتداءً، وفي قرارة نفسه، أنه مكلف به شرعًا، لا بعامل الاستهواء، أو بتسليط الغرائز الدنيا الأولية السليقية التي تغري بالتصرف المطلق طمعًا في تحصيل الثمرات القريبة العاجلة، أو استجابة للعصبية، والهوى؛ وهو ما أشار إليه القرآن الكريم، وحذر منه، لفساد مآلاته على المجتمع البشري كله بقوله تعالى: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [المؤمنون: 71]».[1]

وهذه الحرية ليست منفصلة في حقائقها وتجلياتها المتعددة عن نظام الحقوق، سواء كانت هذه الحقوق خاصة أم عامة، وإنما هي متداخلة مع نظام الحقوق، ولا يمكن أن يتم إنجاز الحرية في الواقع الاجتماعي إلا بصيانة الحقوق. فحماية الحقوق وصيانتها هي بوابة إنجاز الحرية في الواقع الاجتماعي، وبدون ذلك تبقى الحرية شعارات مجردة بعيدة عن حركة الإنسان الفرد والمجتمع:

«لذا ترى الإسلام قد أقام فلسفته التشريعية على أساس تضمين المعنى الإنساني والاجتماعي مفهوم الحرية، ضمانًا كافيًا للحيلولة دون الاعتساف في ممارستها، وناط بهذا المعنى مفهوم العدل، بأن جعل بينه وبين المشروعية تلازمًا، بحيث إذا انتفى المعنى الاجتماعي في التصرف الفردي، انتفت المشروعية وسقطت، ولاسيما عند تعارض الحرية الفردية مع المصلحة العامة، كما بينا، وهذا أصل مقطوع به، ومجمع عليه، تحقيقا للتوازن عملًا وواقعًا، ثم أقام الحق والحرية على أساس التكليف المؤيد بالعقيدة، ضمانًا للتقيد بالمعنى الإنساني، لأنه يستند إلى أصل اعتقادي قبل أن يكون تدبيرًا تشريعيًا أو سياسيًا محضًا. ومن هنا نشأت الوظيفة الاجتماعية للحق والحرية، وهذه الوظيفة هي أساس التكافل الاجتماعي الملزم أو جهة التعاون، واستخلص العلماء من هذا المبدأ العام الذي هو قوام الحريات والحقوق، ومؤداه أن حق الغير محافظ عليه شرعًا، وهو حق الله تعالى في كل حق فردي، بما يحقق من معنى الحق الاجتماعي في الإسلام».[2]

وبما أن المصلحة العامة من الشروط التي تتوقف عليها قدرة الفرد وتمكّنه من تحقيق مصالحه الذاتية المباشرة، فإن صيانة المصالح العامة، بكل مقتضياتها ومتطلباتها، هي من صميم صيانة الإنسان لمصالحه الخاصة والذاتية. وبهذا تتضح العلاقة، العميقة والوثيقة في آن، بين رعاية المصالح الذاتية ورعاية المصالح العامة، وأنه لا يمكننا، بأي حال من الأحوال،

(1) الدكتور محمد فتحي الدريني، دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، (دمشق: دار قتيبة للطباعة والنشر، 1988م)، الجزء الأول، ص 44.

(2) المصدر نفسه، ص47.

أن نصون مصالحنا الخاصة إلا بصيانة مصالحنا العامة، لأنه، وببساطة شديدة، لا تبقى مصالح خاصة معتبرة على الصعيد الواقعي إذا تم التهاون والتضحية بالمصالح العامة. ولعل هذا هو مؤدى المأثور التاريخي القائل (أن قومًا ركبوا سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، وكان الذين في أسفلها إذا أرادوا أن يستقوا مروا على من فوقهم، فقال أحدهم: لو إنا خرقنا في نصيبنا خرقًا ولم نؤذ من فوقنا، فإن أخذوا على يديه نجا ونجوا، وإن تركوه هلك وهلكوا جميعا). ومن هنا نستطيع القول: أن حياة الإنسان وفق الرؤية الإسلامية ليست حقًا أو ملكًا خالصًا له، بل هي مسيجة بحق الله تعالى وحق المجتمع، تنفيذًا لأمانة التكليف، وتفسيرًا لمعنى استخلافه في الأرض، إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: 29].

ولقد صاغ الفقهاء مجموعة من القواعد الفقهية التي تنظم وتحدد وتوازن العلاقة وأولوياتها بين المصالح الخاصة والعامة؛ ومن هذه القواعد: لا ضرر ولا ضرار في الإسلام، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح، ويتحمل الضرر الخاص في سبيل دفع ضرر عام، والضرر الأشد يزال بالأخف؛ وكل هذه الحقوق والحريات العامة، التي هي ضرورية لأمن واستقرار المجتمعات، بحاجة إلى ركائز وسياج مجتمعي وقيمي، يحمي الحقوق، ويعزز فرص الاستقرار في المجتمع. وهذه الركائز هي:

«1. الوفاء بالعهود والمواثيق: لأن ذلك هو الذي يؤكد الثقة بين أفراد المجتمع ويحفظ لهم تماسكهم الاجتماعي....

2. المحافظة على الروابط الروحية والاجتماعية: فإنها تشد أواصر المجتمع وتجعله وحدة متماسكة بعيدة عن أي انقطاع وانفصام....

3. النزعة الإصلاحية: التي تعمل على إصلاح ما فسد من حياة الناس، ومحاربة تجدد الفساد وانطلاقه في المجتمع سواء في ذلك فساد العقيدة، أو فساد السلوك والوجدان. وهذا هو سر الإيمان في حياة المؤمنين عندما ينطلق الإيمان في حياتهم ليقوي هذه الركائز، فهم يحفظون عهد الله في كل التزاماتهم ومواثيقهم في العقيدة والحياة، ويصلون ما أمر الله به أن يوصل في علاقة الإيمان والقرابة والجوار وغيرها، ويصلحون ما فسد في الأرض».[1]

وتتضح هذه الركائز من قول الباري عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: 27]. فالعلاقات الاجتماعية الداخلية القائمة على الوفاء بالعهود والمواثيق، والمزيد من أشكال

(1) السيد محمد حسين فضل الله، تفسير من وحي القرآن، (بيروت: دار الزهراء، 1985)، الطبعة الثالثة، المجلد الأول، ص137.

التضامن وأطر التعاون، والحيوية والدينامية في ملاحقة الانحرافات وكل أشكال الفساد، هذه العلاقات هي القادرة على احتضان واستيعاب كل أسس الحرية وآفاق المشاركة في الحياة العامة. فالمجتمعات لا تصون حقوقها، ولا تنجز حريتها، إلا إذا كانت حية وحيوية، وتمتاز بعلاقات حسنة وإيجابية بين مختلف مكوناتها وتعبيراتها.

أما المجتمعات المفككة والمبعثرة في جهودها وطاقاتها، والخاملة تجاه حقوقها وحرياتها، فإنها مهما رفعت من شعارات لن تتمكن من القبض على كل أسباب عزتها وحريتها. لهذا فإننا مع كل المبادرات والخطوات التي تعزز وحدة المجتمع وتضامنه الداخلي، وضد كل نزعات التشظي والفرقة التي قد تصيب المجتمعات، وتضيع عليها فرص حقيقية ونوعية في مضمار التقدم والتطور. فالحقوق، مهما كانت صريحة وواضحة، لن نحصل عليها إلا إذا وفرنا كل الأسباب الذاتية والموضوعية المؤدية إلى نيل الحقوق وكسب الحريات. وتوفير هذه الأسباب، بكل مستوياتها، لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة، وإنما عبر عمليات التراكم والبناء المتواصل. ولعل من أهم المداخل لهذه المسألة هو بناء قدرات المجتمع الذاتية في مختلف المجالات، لهذا فقد جاء في الحديث الشريف عن رسول الله (ص): «هلاك أمتي في ترك العلم»،[1] فالمجتمعات لا تبني قدراتها إلا بالعلم والمعرفة، كما قال رسول الله (ص): «من أراد الدنيا فعليه بالعلم، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم، ومن أرادهما فعليه بالعلم»،[2] وقال الإمام علي بن أبي طالب (ع): «اكتسبوا العلم يكسبكم الحياة».[3] ومن الضروري، في إطار بناء المجتمع وتطوير قواه الذاتية، الاهتمام بالتخطيط والابتعاد عن كل أشكال العشوائية وردود الأفعال غير المحسوبة التي قد تضر بإستراتيجية بناء قدرات المجتمع الذاتية؛ لذلك جاء في الحديث عن الإمام علي (ع): «إن الطيش لا تقوم به حجج الله ولا به تظهر براهين الله».[4]

حقوق الإنسان ومفارقات الواقع

يقول تبارك وتعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 44]، هذه الآية الكريمة توضح طبيعة الانحراف السلوكي الذي كان يعيشه اليهود في عصر الرسالة الإسلامية، فقد جعلوا من أنفسهم حماة الكتاب والحق والاستقامة، ولكنهم على الصعيد العلمي والسلوكي كانوا هم الذين يمارسوا الأدوار النقيضة

(1) الحسن الديلمي، إرشاد القلوب، ج 1، ص183.
(2) المصدر نفسه.
(3) عبدالواحد الآمدي التميمي، غرر الحكم ودرر الكلم، المجلد الأول، (بيروت: مؤسسة الأعلمي، 1987).
(4) محمد باقر المجلسي، بحار الانوار، المصدر السابق، ج 54، ص232.

لذلك. ويبدو من خلال هذه الآية الكريمة أن هذه المشكلة، أي مشكلة الازدواجية والفصام النكد بين القول والفعل، قد تصيب أي مجتمع، وقد عالجها الذكر الحكيم في أكثر من آية وموقع قرآني. فالمطلوب قرآنيًا أن يتحد القول مع العمل، والكلمة مع الموقف، حتى يتحقق الإيمان الحقيقي سواء على الصعيد الفردي أو المجتمعي. ولقد جاء في معاني الأخبار: «عن الحسين البزاز قال: قال لي أبو عبدالله جعفر الصادق (ع): ألا أحدثك بأشد ما فرض الله على خلقه؟ قلت: بلى، قال: إنصاف الناس من نفسك ومواساتك لأخيك، وذكر الله في كل موطن».[1]

وما نود أن نثيره في هذا السياق هو طبيعة التناقض بين القول والعمل فيما يرتبط بحقوق الإنسان في مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة، فلعل من المفارقات الصارخة في واقعنا الإسلامي المعاصر هي تلك المفارقة المرتبطة بحقوق الإنسان في فضائنا الثقافي والسياسي والاجتماعي، حيث إننا نمتلك من جهةٍ تراثًا ونصوصًا دينية هائلة تحث على احترام الإنسان وصيانة حقوقه وكرامته، والتعامل معه وفق رؤية أخلاقية نبيلة، ومن جهة أخرى نعيش في واقع لا يتوانى عن انتهاك حقوق الإنسان وتدمير كرامته وهتك خصوصياته؛ فنحن في المجال الإسلامي نعيش هذه المفارقة بكل مستوياتها وتأثيراتها.

ونصوصنا الدينية تحثنا على الالتزام بحقوق الإنسان وصيانة كرامته وتلبية حاجاته؛ ولكن في المقابل هناك الحياة الواقعية المليئة على مختلف المستويات بأشكال تجاوز وانتهاك حقوق الإنسان، ولا يمكن ردم هذه الفجوة وتوحيد الواقع مع المثال على هذا الصعيد إلا بتطوير خطابنا الديني وإبراز مضمونه الإنساني والحضاري، وذلك لأن هذا الخطاب، في أحد أطواره ومستوياته، كان يمارس التبرير والتسويغ لتلك المفارقة الحضارية التي يعيشها واقعنا العربي والإسلامي. وإن تجاوز هذه المفارقة يتطلب العمل على بلورة خطاب حقوقي إسلامي يرفض كل أشكال التجاوز والانتهاك لحقوق الإنسان الخاصة والعامة، ويبلور ثقافة اجتماعية عامة تُعلي من شأن الإنسان وتحث الناس بكل فئاتهم وشرائحهم على احترام آدمية الإنسان وصيانة كرامته والحفاظ على مقدساته. وإن صيانة حقوق الإنسان في الفضاء الاجتماعي بحاجة إلى نظام الحرية والديمقراطية، لأنه لا يمكن أن تصان حقوق الإنسان بعيدًا عن الحريات السياسية والديموقراطية. وإن ضمان الحقوق الأساسية للإنسان بحاجة إلى نظام ينظم العلاقات ويضبطها بعيدًا عن الإفراط والتفريط. فلا حقوق للفرد والمجتمع بدون مرجعية عُليا ينتظم تحت لوائها ومظلتها الجميع. فلا يمكن أن تصان الحقوق حينما تنتشر

(1) الشيخ الصدوق، معاني الأخبار، ص193.

الفوضى ويغيب النظام، وذلك لأن كل متواليات هذا الغياب تنعكس سلبًا على واقع حقوق الإنسان في المجتمع.

لذلك نجد أن المجتمع الذي يعاني من حروب داخلية أو أهلية لا يتمكن من صيانة حقوق الإنسان فيه؛ وذلك لأن مفاعيل غياب النظام تحول دون احترام الإنسان وصيانة حقوقه. ولعل في مقولة الإمام علي بن أبي طالب (ع) التالية إشارة إلى هذه المسألة: «لا بد للناس من أمير، بر أو فاجر، يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفيء، ويقاتل به العدو، وتأمن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوى، حتى يستريح بر، ويستراح من فاجر».[1] والدعوة إلى النظام لضمان الحقوق لا تشرع، بطبيعة الحال، الدعوة إلى الاستبداد والحكم المطلق، لأن هذا بدوره أيضًا يمتهن الكرامات ويدمر نظام الحقوق في المجتمع.

من هنا نصل إلى حقيقة أساسية، وهي: أن النظام الذي يكفل الحريات للمجتمع هو النظام القادر على صيانة حقوق الإنسان. ولا يمكن أن نصل إلى هذه الحقيقة إلا بحيوية وفعالية اجتماعية تنتظم في أطر ومؤسسات وتعمل وتكافح لخلق الحقائق في واقعها، وتفرض ظرفًا جديدًا، بحيث تكون صيانة حقوق الإنسان من الحقائق الثابتة في الفضاء الاجتماعي.

إننا دون تغيير واقعنا الاجتماعي لن نتمكن من خلق نظام سياسي يصون الحريات والحقوق. ومن هنا تنبع أهمية العمل الاجتماعي والثقافي المتواصل باتجاه تنقية واقعنا الاجتماعي من كل رواسب التخلف والانحطاط، ومقاومة كل الكوابح التي تحول دون التنمية والبناء الحضاري. إن حيويتنا الاجتماعية وفعلنا الثقافي المتميز والنوعي من الروافد الأساسية لبلورة قيم حقوق الإنسان في فضائنا الاجتماعي والثقافي؛ فلا يكفينا أن تكون النصوص الدينية حاضنة لحقوق الإنسان ومشرعة لها، وإنما لا بد من العمل والكفاح لسن القوانين واتخاذ الإجراءات وخلق الوقائع المفضية جميعًا إلى صيانة حقوق الإنسان.

وعليه، فإننا نشعر بأهمية أن يتجه الخطاب الديني إلى مسألة حقوق الإنسان، ليس بوصفها مسألة تكتيكية أو مرحلية، وإنما بوصفها جزءًا أصيلًا من التوجيهات الإسلامية والمنظومة الدينية. لذلك ينبغي أن يتجه هذا الخطاب إلى الإعلاء من شأن هذه المسألة، وتنقية مفرداته ووقائعه من كل الشوائب التي لا تنسجم والحقوق الأساسية للإنسان؛ فالإنسان، بصرف النظر عن منبته الأيديولوجي أو انتمائه المذهبي أو القومي أو العرقي، يجب أن تحترم آدميته

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج2، ص 307.

وتصان حقوقه؛ وأي فهم لأية قيمة من قيم الدين لا تنسجم وهذه الرؤية هو فهم مشوب وملتبس، ولا يتناغم والقيم العليا للدين. فالإسلام، بكل قيمه ومبادئه ونظمه وتشريعاته، هو حرب ضد كل العناوين والعناصر التي تنتقص من قيمة الإنسان أو تنتهك حقوقه، فهي قيم من أجل الإنسان وفي سبيله، ولا يمكن بأية حال من الأحوال أن يشرع الإسلام لأي فعل أو سلوك يفضي إلى انتهاك حقوق الإنسان.

لذلك كله نستطيع القول: إن الانتهاكات المتوفرة في المجالين العربي والإسلامي لحقوق الإنسان هي وليدة الأنظمة الاستبدادية والشمولية التي تمارس كل أنواع الظلم والعسف والقهر لبقاء سلطانها الاستبدادي، والإسلام بريء من هذه الانتهاكات. وإن المحاولات التي يبذلها علماء السلطان لسبغ الشرعية على تجاوزات السلطة الاستبدادية لا تنطلي على الواعين من أبناء الأمة، ولا تحسب بأي شكل من الأشكال على الإسلام مبادئًا وقيمًا ومثلًا عليا. والإصلاح الديني المنشود، هو الذي يتجه إلى العناصر التالية:

1. تحرير المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي من كل أشكال الهيمنة وانتهاك الحقوق وتجاوز ثوابت الدين القائمة على العدل والحرية والمساواة.

2. تنقية الثقافة الدينية السائدة من كل رواسب التخلف السياسي والانحطاط الثقافي والأخلاقي. فالثقافة التي تبرر الظلم، أو تسوغ التعذيب، أو تشرع للعسف وانتهاك الحقوق والحريات العامة للإنسان، لا يمكن أن تكون ثقافة دينية أصيلة.

3. بناء المجال السياسي والثقافي في الأمة على أسس العدل والحرية والمساواة وصيانة حقوق الإنسان. فالمهم أولًا ودائمًا أن يكون واقعنا بكل مستوياته منسجمًا ومقتضيات الإسلام ومثله العليا.

4. تحرير العلاقات وأنماط التواصل بين مختلف المكونات والتعبيرات من كل أشكال التمييز والتهميش والإقصاء بدعاوى ومسوغات دينية أو فكرية أو سياسية، وبناء العلاقة بين هذه التعبيرات على أساس الجوامع المشتركة ومقتضيات الشراكة والمسؤولية المتبادلة.

وهذا يتطلب تطوير علاقتنا المنهجية والمعرفية بالنصوص الإسلامية، وتجسير الفجوة بين مؤسساتنا ومعاهدنا العلمية ومصادر المعرفة الإسلامية الأساسية، وذلك من أجل إنتاج ثقافة إسلامية أصيلة ومنفتحة ومتفاعلة مع مكاسب العصر والحضارة. وهذا، بطبيعة الحال، ليس سهل المنال، وإنما هو بحاجة إلى جهود فكرية ومؤسسية متواصلة لتنقية المجال السياسي والثقافي والاجتماعي من كل مظاهر الأنانية والأحادية والاستبدادية.

وإن مشروع النهضة الوطنية على الصعد كافة بحاجة اليوم إلى وعي وثقافة دينية جديدة،

تتصالح مع الحرية وحقوق الإنسان، وتنبذ العسف والظلم بكل مستوياته ودوائره، وتتفاعل على نحو إيجابي مع التنوع والتعددية، وتقطع نفسيًا ومعرفيًا مع الرؤية الأحادية التي لا ترى إلا قناعاتها وتتعامل معها بوصفها الحقائق المطلقة. والفكر الديني المعاصر ينبغي ألا يكون منعزلًا أو بعيدًا عن قضايا الحرية وحقوق الإنسان ونقد الاستبداد بكل صنوفه وأشكاله، فالإسلام لا يشرع للظلم والاستبداد، بل يدعو المسلمين إلى رفض الظلم ومقاومة الاستبداد ونشدان المساواة والعدل في كل الأحوال والظروف.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: إن التحدي الأكبر الذي يواجه البلدان العربية والإسلامية، اليوم، هو في قدرة هذه الدول والبلدان على تجسير الفجوة بين الواقع والمثال فيما يرتبط بحقوق الإنسان؛ لأن الكثير من الأزمات والمآزق التي تواجه هذه البلدان هي من جراء تراجع مستوى حقوق الإنسان في هذه الدول. ولا ريب أن هذا التراجع له تأثيرات سلبية عميقة على مختلف صعد ومستويات الحياة. لهذا فإن صيانة الأمن الثقافي والاجتماعي والسياسي لا يمكن تحقيقها بدون صيانة حقوق الإنسان، كما أن بوابة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في كل هذه الدول هي احترام حقوق الإنسان وصيانتها ومنع أي تعدي عليها.

لهذا فإننا نستطيع القول، وبلغة لا لبس فيها: إن شكل وطبيعة المستقبل الذي ينتظر دولنا العربية والإسلامية مرهون إلى حد بعيد على قدرة هذه الدول على تطوير أنظمتها وواقعها السياسي، باتجاه المزيد من احترام وصيانة حقوق الإنسان. وإن المهمة الأساس الملقاة على عاتقنا جميعًا هي العمل على تجسير الفجوة وردم الهوة، بحيث تصبح كل حقائق ومتطلبات حقوق الإنسان شاخصة وبارزة في فضائنا الاجتماعي والثقافي. فلا يمكن أن تتوفر في فضائنا الاجتماعي والوطني عناصر القوة والقدرة والحيوية بدون صيانة حقوق الإنسان. ولهذا فإن جسر العبور إلى القوة بكل تجلياتها، والحيوية بكل تمظهراتها، هو الإصرار على صيانة حقوق الإنسان وتجسير الفجوة على هذا الصعيد بين الواقع والمثال والمأمول.

وفي الختام: فإن الناس، أفرادًا وجماعات، يتمايز بعضهم عن بعض في طريقة التعامل مع حقوقهم وحريتهم؛ والمجتمعات الحية هي التي تقبض على حقوقها وتدافع عن حريتها، أما المجتمعات الميتة فهي التي تفرط بحقوقها وحريتها؛ لذلك جاء في الحديث الشريف: «ليس من ابتاع نفسه فأعتقها كمن باع نفسه فأوبقها».[1]

(1) محمد الريشهري، ميزان الحكمة، (لبنان: الدار الإسلامية)، المجلد الثاني، ص353.

الفصل السادس

كيف يُبنى الاستقرار السياسي في الدول العربية

مدخل

يغري المشهد العربي، وبالذات منذ انطلاق تحولات الربيع العربي ومتوالياتها السياسية والاجتماعية والأمنية، بمعاودة النظر في مفهوم الاستقرار السياسي: فما هي السبل الحقيقية لإنجازه في أي بلد عربي؟ وهل تغوّل السلطة السياسية وأجهزتها الأمنية، ورفض مستويات المشاركة الشعبية في الحكم والشأن السياسي، يعد ضمانة للحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي؟ أم أن تجربة الربيع العربي أثبتت عكس ذلك تمامًا؟

إن السلطات السياسية، مهما أوتيت من قدرة عسكرية وقوة أمنية، إذا انفصلت عن شعبها، وأضحت تطلعات شعبها بعيدة أو غير منسجمة مع تطلعاتها، فإن النتيجة أن ما تمتلكه السلطة من قوة هي قوة خادعة، بمعنى: ليست كافية لإنجاز مفهوم الاستقرار السياسي العميق، لأن ثمة شروطًا مختلفةً في كل التجارب السياسية لتحقيق مفهوم الاستقرار السياسي، وهي شروط متعلقة بمستوى رضا الشعب عن سلطته السياسية، ومدى قدرة السلطة على تلبية حاجات وتطلعات الشعب على المستويين السياسي والاقتصادي.

ولكي نجيب على هذا السؤال الحيوي والمركزي في آن على ضوء تحولات الربيع العربي، سنؤسس لمقاربة الإجابة من خلال العناوين الفرعية التالية:

1. في معنى الاستقرار السياسي.
2. الديمقراطية والاستقرار السياسي.

في معنى الاستقرار السياسي

كثيرة هي الحقائق والمعطيات الموجودة في المشهد السياسي الإقليمي والدولي التي تؤكد أن الاستقرار السياسي في الدول الحديثة لا يمكن تحقيقه اليوم بالقمع والغطرسة

وتجاهل حاجات الناس وتطلعاتهم المشروعة؛ فالترسانة العسكرية ليست هي وسيلة جلب الاستقرار وحفظه، كما أن زهو القوة وخيلاءها وأوهامها ليس هو الذي ينجز مفهوم الاستقرار. فالعديد من الدول تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية متطورة، وكل مظاهر القوة المادية، إلا أن استقرارها السياسي هش وضعيف، ومع أي ضغط أو تحول نجد التداعي والاهتراء والضعف. وفي المقابل نجد دولًا لا تمتلك أسلحة عسكرية ضخمة، ولا مؤسسة أمنية متطورة، إلا أن استقرارها صلب ومتين، وقادرة بإمكاناتها الذاتية على مواجهة الأزمات ومقاومة المؤامرات، وحفظ استقرارها وأمنها العام.

فالاستقرار السياسي، في جوهره ومضمونه، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينًا ساهرة على الأمن ورافدًا أساسيًا من روافد الاستقرار. وتخطئ الدول، وترتكب حماقة تاريخية بحق نفسها وشعبها، حينما تتعامل مع مفهوم الاستقرار السياسي بوصفه المزيد من تكديس الأسلحة أو بناء الأجهزة الأمنية، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير. ولذلك نجد أن الدول المتقدمة عسكريًا وأمنيًا والمتخلفة سياسيًا هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة، وتشترك قوى المجتمع في الحقل العام وفق أسس ومبادئ واضحة، فهي الدول المستقرة والمتماسكة والتي تتمكن من مواجهة كل مؤامرات الأعداء ومخططاتهم.

إن قوة الدول واستقرارها لا يمكن أن تقاس اليوم بحجم الأسلحة وقوة الترسانة العسكرية أو عدد الأجهزة الأمنية، وإنما تقاس بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثقة وبمستوى الحياة السياسية الداخلية التي تفسح المجال لكل الطاقات والكفاءات للمشاركة في الحياة العامة؛ فالاستقرار السياسي لا يتأتى اليوم بالمزيد من الإجراءات الاحترازية أو تكثير لائحة الممنوعات والاستثناءات، وإنما ببناء حياة سياسية حقيقية تتنافس فيها الأفكار والتصورات والمشروعات بوسائل سلمية - ديمقراطية.

والعراق، هذا البلد القوي على الصعيدين الأمني والعسكري، لم يستطع أن يحافظ على نظامه السياسي الشمولي، لكون المجتمع هو الضحية الأولى لهذا النظام القمعي والشمولي؛ فالاستقرار السياسي، ومن وحي التجربة العراقية والتجارب السياسية الأخرى، لا يأتي من خلال

نظام شمولي يقمع الناس ويئد تطلعاتهم ويحارب مصالحهم الحقيقية. ولذلك نجد أن الدول التي تحكم بأنظمة قمعية وشمولية هي المهددة أكثر في أمنها واستقرارها.

إن الأمن المجرد لا يفضي إلى الاستقرار، والقوة العسكرية بوحدها لا تتمكن من مواجهة تحديات المرحلة؛ ولهذا كله فإننا ندعو كل الدول العربية والإسلامية إلى إعادة صياغة وعيها وفهمها لمقولة الاستقرار السياسي، لأن الرؤية التي ترى أن سبيل الاستقرار هو المزيد من الإجراءات والاحترازات والتضييق على حريات الناس هي رؤية أثبتت التجربة قصورها وخطأها؛ فالقمع لا يصنع أمنًا واستقرارًا، بل يضاعف من عوامل وأسباب الانفجار السياسي والاجتماعي. ولهذا فإن المجالين العربي والإسلامي بحاجة اليوم إلى صياغة رؤية ووعي جديد تجاه مسألة الاستقرار السياسي، لأن الرؤية السائدة في الكثير من الدول والبلدان لم تحقق الاستقرار، بل على العكس من ذلك تمامًا، إذ أن أي خطر داخلي أو خارجي حقيقي كشف وهم الاستقرار الذي كانت تعيشه العديد من الدول والبلدان.

وفي تقديرنا ورؤيتنا أن مكونات الاستقرار السياسي في المجالين العربي والإسلامي هي:

1. وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع، بحيث أن كل طرف يقوم بدوره الطبيعي في عملية البناء والعمران. فالاستقرار السياسي لا يمكن أن يتحقق على الصعيد الواقعي بعيدًا عن انسجام الخيارات السياسية والثقافية بين السلطة والمجتمع. والدول التي تعيش حالة حقيقية من الوئام والانسجام على صعيد الرؤية والخيارات بين السلطة والمجتمع هي الدول المستقرة والقادرة على مواجهة كل التحديات والمخاطر.

لذلك فإننا نرى أهمية أن تخطو الدول العربية والإسلامية والمهددة في أمنها واستقرارها إلى بلورة مشروع وطني متكامل للمصالحة بين السلطة والمجتمع؛ فالاستقرار السياسي الحقيقي يكمن في مستوى الانسجام السياسي والإستراتيجي بين السلطة والمجتمع.

2. وجود الثقة المتبادلة والرضا المتبادل بين السلطة والمجتمع. فالأنظمة التي لا تثق بشعبها، أو الشعب الذي لا يثق بحكومته، مهددة بشكل حقيقي في أمنها واستقرارها؛ لأن الأمن الحقيقي والاستقرار العميق هو الذي يستند إلى حقيقة راسخة هي توفر الثقة العميقة والمتبادلة بين السلطة والمجتمع. هذه الثقة هي التي تنمح القوة لكلا الطرفين؛ فقوة المجتمع في انسجامه السياسي مع نظامه السياسي، وقوة النظام السياسي في ثقة المجتمع به وبخياراته السياسية والإستراتيجية. لذلك فإن الاستقرار السياسي يتطلب العمل الدائم على غرس بذور الثقة بين السلطة والمجتمع.

ولا ريب أن خلق الثقة المتبادلة بين الطرفين يحتاج إلى مبادرات حقيقية وانفتاح متواصل ومستديم بين مختلف القوى، حتى يتوفر المناخ المواتي للثقة والرضا المتبادل بين السلطة والمجتمع.

3. توفر الحريات السياسية والثقافية. فلو تأملنا في العديد من التجارب السياسية على هذا الصعيد لاكتشفنا، وبشكل لا لبس فيه، أن الدول التي تتوفر فيها حريات، وتمنح شعبها بعض الحقوق، هي الدول المستقرة التي تتمكن من مواجهة التحديات والمخاطر؛ أما الدول التي تمارس السياسة بعقلية الاستئصال والتوحش، وتمنع شعبها من بعض حقوقه ومكتسباته السياسية، فإنها دول مهددة في استقرارها وأمنها؛ لأنه لا يمكن لأي شعب أن يدافع عن دولة هو أول ضحاياها. ولهذا فإن الاستقرار السياسي هو وليد طبيعي لتوفر الحريات في الداخل العربي والإسلامي؛ ومن يبحث عن الاستقرار السياسي بعيدًا عن ذلك، فإنه لن يحصل إلا على أوهام القوة والاستقرار. واللحظة التاريخية التي نعيشها اليوم على أكثر من صعيد تتطلب تجديد فهمنا ووعينا لمعنى الاستقرار السياسي، والانخراط الفعلي في بناء المكونات الأساسية لخيار الأمن والاستقرار.

فكل التحديات والمخاطر لا يمكن مواجهتها إلا باستقرار سياسي عميق، ولا استقرار حقيقي إلا بديمقراطية وتنمية مستدامة؛ لذلك فإن الخطوة الأولى والإستراتيجية في مشروع مواجهة تحديات المرحلة ومخاطرها المتعددة هو بناء أمننا واستقرارنا على أسس ومبادئ حقيقية تزيدنا منعة وصلابة وقدرة على المواجهة.

الديمقراطية والاستقرار السياسي

وعديدة هي الدول والنخب السائدة التي تعتقد أن سبيل استقرارها، واستمرار سيطرتها وهيمنتها على مجتمعها، هو بالمزيد من الإجراءات والأنظمة التي تكبل المواطنين وتمنعهم من حرية الحركة وتحول دون ممارسة الكثير من حقوقهم ومكتسباتهم المدنية. ولذلك فإن هؤلاء يتعاملون مع مفهوم الاستقرار السياسي والاجتماعي بوصفه صنو الأمن، وتوأم تقييد الحريات، وملازمًا للكثير من الإجراءات المقيدة للحريات والمانعة من ممارسة الحقوق. وعلى ضوء هذا الفهم للاستقرار وطريق الوصول إليه، فإن هذه النخب، مع أي مشكلة تتعرض إليها أو أزمة تصيبها، لا تفكر في أسبابها الحقيقية وموجباتها العميقة، وإنما تعمل على زيادة الاحتياطات والاحترازات الأمنية، وكأن غياب الاستقرار، أو تعرضه لبعض الهزات، هو من جراء تراخي الأمن. وهكذا فإن هذه الرؤية تتعاطى مع مسألة الاستقرار ليس بوصفها محصلة نهائية

للعديد من الشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، وإنما بوصفها نتاج القوة المادية وممارستها تجاه الفئات أو النخب الاجتماعية الأخرى.

ومن هنا نفهم طبيعة الخوف والحذر الذي تبديه النخب السائدة في العديد من الدول من الحرية وتوسيع حقائقها وآليات عملها في الفضاء الاجتماعي؛ فتجعل وفق هذا المنطق قيمة الاستقرار مناقضة لقيمة الحرية وحقوق الإنسان، فإذا أردنا الاستقرار فعلينا أن نضحي بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا سبيل إلى الجمع بين هذه القيم في الفضاء الاجتماعي؛ فيتم شراء الاستقرار بمنع الحرية وبانتهاك حقوق الإنسان الأساسية. وهكذا توفرت في العديد من الدول تقاليد لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومؤدى هذه التقاليد هو أن طريق الاستقرار هو التضحية بحريات الناس وحقوقهم الأساسية وبالمزيد من تعظيم دور الإجراءات التنفيذية والعملية كمقيد لحركة الناس وحرياتهم.

وفي مقابل هذه الرؤية التي تتعاطى مع مفهوم الاستقرار من زاوية أمنية محضة، هناك رؤية أخرى تحاول أن توفق بين مطلب الاستقرار السياسي والاجتماعي وضرورات الحرية ومتطلبات صيانة حقوق الإنسان، وأنه لا تناقض جوهري بين هذه الضرورات والمتطلبات والاستقرار السياسي والاجتماعي، بل على العكس من ذلك تمامًا، حيث أن طريق الاستقرار الحقيقي لا يمر إلا عبر بوابة ممارسة الحرية ونيل الحقوق والمكاسب المدنية، وأن أي محاولة لفك الارتباط بين الاستقرار والحرية، بين الأمن وحقوق الإنسان، ستفضي إلى المزيد من تدهور الأوضاع وانهدام أسباب الاستقرار الحقيقية.

ويخطئ من يتصور أن طريق الاستقرار يمر عبر التضحية بحريات الناس أو التعدي على حقوقهم، وذلك لأن هذه الممارسات، بتأثيراتها المتعددة وانعكاساتها المتباينة، ستزيد من فرص عدم الاستقرار وتدهور الأوضاع؛ فالطريق إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي هو ممارسة الحرية وصيانة الحقوق الإنسانية والمدنية. ولذلك نجد في المشهد السياسي العالمي أن الدول التي تنتهك فيها الحقوق، وتنعدم فيها فرص ممارسة الحرية والديمقراطية، هي ذاتها الدول التي تعاني الأزمات السياسية والاقتصادية وتعيش الاضطرابات الاجتماعية وتعاني الأمرين من جراء غياب معنى الاستقرار السياسي والاجتماعي الحقيقي؛ أما الدول الديمقراطية، والتي تصون حقوق مواطنيها وتعمل على تعزيز فرص المشاركة لدى مختلف فئات المجتمع في الحياة العامة، فهي الدول التي تعيش الاستقرار والأمن، وهي البعيدة عن موجبات الاندحار وأسباب تدهور الأوضاع.

إن التجارب السياسية والاجتماعية في العديد من مناطق العالم تعلمنا أن طريق الاستقرار

السياسي والاجتماعي ليس بالمزيد من تقييد الحريات، وإنما بصيانة الحرية وتعزيز وقائع وحقائق حقوق الإنسان في الفضاء الاجتماعي، فكلما توفرت أسباب الحرية وصيانة الحقوق الأساسية في الفضاء الاجتماعي، اضمحلت أسباب الأزمة وتلاشت عوامل النكوص وتدهور الأوضاع. وخطيئة تاريخية وحضارية كبرى حينما يتم التعامل مع مفهوم الاستقرار وكأنه مناقض لمفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، لأن هذا الفهم هو الذي يقود إلى الاستبداد بكل صنوفه بدعوى المحافظة على الاستقرار، ولكن، ومن خلال تجارب العديد من الأمم والشعوب، فإن الاستبداد يحمل في بنيته وأحشائه كل عوامل الاضطراب وأسباب الفتن وموجبات التفكك السياسي والاجتماعي. فبدون معادلة متوازنة بين الاستقرار والحرية، بين السلطة وحقوق الإنسان، لن تتمكن مجتمعاتنا العربية والإسلامية من صيانة استقرارها والمحافظة على أمنها الوطني والقومي.

وكل محاولة لفك الارتباط بين الاستقرار والحرية، أو السلطة وحقوق الإنسان، هي في المحصلة النهائية دق إسفين في مشروع الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ لأنه لا يمكن أن نحصل على الاستقرار الحقيقي بانتهاك الحقوق وتكميم الأفواه، لأن هذه تزيد من تدهور الأوضاع وتؤسس على الصعيدين السياسي والاجتماعي لكل أسباب الاضطراب والفوضى والتمرد. فالعلاقة جد عميقة بين الاستقرار والحرية، فلا حرية بدون استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي، كما أنه لا استقرار بدون حرية مؤسسية تسمح لجميع المواطنين بالمشاركة في إدارة وتسيير شؤون حياتهم المختلفة.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: إن العديد من أزماتنا ومشاكلنا في المجالين العربي والإسلامي هي من جراء الخلل في العلاقة بين الاستقرار والحرية؛ فالنخب السائدة تسعى من خلال عملها وإجراءاتها إلى تلبية حاجات أحد الأطراف وهو الاستقرار، حتى ولو كانت هذه التلبية على حساب متطلبات وقواعد الحرية، والنخب السياسية والاجتماعية الأخرى تكافح أيضًا من أجل الحرية دون الأخذ بعين الاعتبار قواعد الاستقرار السياسي والاجتماعي. وهكذا، ومن خلال هذا الخلل، ينتج الكثير من المشاكل والأزمات. فالإجراءات التي لا تتحدد بسقف الحرية وحقوق الإنسان هي إجراءات ظالمة ومفزعة ومؤسسة للحروب الداخلية الكامنة والصريحة، كما أن المطالبة بالديمقراطية التي لا تراعي قواعد اللعبة وثوابت المجتمع والوطن تفضي إلى صراع مفتوح يضيع فيه الاستقرار، كما تتضاءل فيه فرص الحرية والديمقراطية. لذلك فإن عالمنا العربي، وهو في سياق تحرره من أزماته الداخلية ومشاكله الذاتية، بحاجة إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الاستقرار وحاجاته، والحرية ومتطلباتها، لأن العلاقة الإيجابية والدينامية

بين الاستقرار والحرية هي البداية الصحيحة للخروج من أزمات الراهن بأقل خسائر ممكنة. وهذا يتطلب أن تلتفت النخب العربية والإسلامية السائدة إلى متطلبات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، كما يتطلب من قوى المجتمع الأخرى أن تأخذ بعين الاعتبار وتحترم حاجات الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ فنحن بحاجة إلى أن نلتفت إلى متطلبات الحرية دون دفع الأمور إلى الفوضى والصراعات المفتوحة، كما نحترم قواعد الاستقرار دون التحجر والجمود واليباس.

إن المطلوب هو علاقة تفاعلية وديناميةبين متطلبات الحرية وحاجات الاستقرار؛ وذلك من أجل أن ينطلق مجتمعنا في التغيير والتطوير على قواعد متينة من الاستقرار الاجتماعي. وإن التطورات المتسارعة التي تجري اليوم في المنطقة تجعلنا نؤكد على أن طريق الاستقرار السياسي والاجتماعي لا يمر عبر المزيد من الإجراءات والاحترازات الأمنية مع أهميتها وضرورتها، وإنما عبر إعادة تشكيل الحياة السياسية بحيث يتسنى لجميع قوى المجتمع وتعبيراته المشاركة في بناء الوطن وتعزيز وحدته الداخلية وتمتين أواصر العلاقات بين مختلف المكونات. فالاستقرار السياسي والاجتماعي اليوم، في الكثير من البلدان العربية والإسلامية، بحاجة إلى حزمة من الإجراءات والخطوات السياسية التي تستهدف رفع الاحتقانات الداخلية وبلورة الأطر والمؤسسات للمشاركة الشعبية وإعادة تأسيس العلاقة بين متطلبات الحرية ومشاركة الناس في شؤون حياتهم المختلفة وحاجات الاستقرار والنظام، بحيث لا تقود خطوات الإصلاح إلى فوضى، بل إلى بناء متراكم وعمل وطني متواصل يستهدف تطوير التجربة وتحديثها، وإزالة عناصر الخلل والضعف منها.

وهذه المهام ليست مستحيلة، وإنما هي ممكنة وتتطلب من جميع الأطراف الاهتمام بالنقاط التالية:

1. إن القوة الحقيقية اليوم، في أي مجتمع، لا تقاس بمستوى الكفاءة العسكرية أو الإجراءات الأمنية المحكمة، وإنما تقاس القوة اليوم بمستوى الانسجام والرضا بين مؤسسة الدولة والمجتمع بكل مكوناته وتعبيراته. فالدولة التي تمتلك أحدث الأسلحة، ولكنها منفصلة أو مفصولة عن شعبها، هي دولة ضعيفة، لأن قوتها الحقيقية ليست في الأسلحة والمعدات العسكرية، وإنما في رضا المجتمع عنها، وفي كفاح المجتمع في الدفاع عنها بكل مؤسساتها وهياكلها. والدولة التي لا تمتلك الأسلحة الحديثة ولا الثروات الطبيعية الهائلة، إلا أنها تعبير حقيقي عن مجتمعها، هي دولة قوية لأنها محتضنة من قبل شعبها ومجتمعها. فقوة الدول ليس في ترسانتها العسكرية، بل في انسجامها مع مجتمعها في خياراتها ومشروعاتها. لذلك

كله فإن استقرار الدول مرهون اليوم إلى حد بعيد بقدرة هذه الدول في التفاعل مع قضايا مجتمعها والتعبير عن تطلعاته وحاجاته.

2. إن بناء العلاقة الإيجابية والمتطورة بين الدولة والمجتمع في المجال العربي بحاجة إلى جهود مشتركة بين الطرفين؛ فالدولة تتحمل مسؤولية مباشرة في خلق الأجواء والوقائع التي تدفع الواقع صوب التفاعل الإيجابي بين الدولة والمجتمع، كما أن المجتمع بقواه المتعددة يتحمل مسؤولية مباشرة في إطار تطوير العلاقة بين الدولة والمجتمع في التجربة العربية المعاصرة. فمؤسسات المجتمع المدني ليست بديلًا عن الدولة، كما أن مؤسسات الدولة ليست بديلًا عن فعاليات المجتمع الأهلية والمدنية. والاستقرار السياسي والاجتماعي بحاجة إلى جهود مشتركة ونوعية تقوم بها مؤسسات الدولة كما يقوم بها المجتمع عبر مؤسساته الأهلية والمدنية؛ فالاستقرار هو نتاج عمل متواصل ومتراكم يتجه صوب تعزيز حرية الإنسان وحقوقه الأساسية، كما أنه لا يغفل أو يتجاهل حاجات المجتمع إلى الأمن والاستقرار.

فالطريق إلى استقرار أوضاع العالم العربي اليوم بحاجة إلى مبادرات وطنية نوعية تتجه صوب إصلاح الأوضاع وتدشين مرحلة سياسية جديدة قوامها: ممارسة الحريات، وصيانة حقوق الإنسان.

الباب الثالث

الدول العربية وسيادة القانون واحترام التنوع الاجتماعي

الفصل الأول

احترام التنوع الاجتماعي والوحدة الوطنية

الإسلام والتعدد المذهبي

ثمة حقيقة سياسية وثقافية واجتماعية تحكم استقرار البلدان الإسلامية، وإن أي خلل في هذه الحقيقة ينعكس سلبًا على استقرار أغلب البلدان الإسلامية؛ وهذه الحقيقة هي العلاقات الحسنة بين السنة والشيعة في العالمين العربي والإسلامي. وإن تراجع هذه العلاقة، أو دخولها في صدام أو صراع، يجعل هذا الصراع يتحول إلى تهديد مباشر للاستقرار السياسي والاجتماعي لأغلب البلدان العربية والإسلامية.

لذلك ثمة ضرورة مستديمة لتطوير العلاقات الإسلامية - الإسلامية، ومعالجة بذور الأزمات التي تهدد العلاقة وتدخلها مرحلة التهديد المباشر لأمن واستقرار المجتمعات الإسلامية. ولعلنا لا نبالغ حين القول: أن سوء العلاقة بين الطرفين لم يصل إلى مرحلة الصراع المفتوح على أكثر من مستوى بمثل لحظة الصراع الحالية التي تشهدها البلدان العربية والإسلامية اليوم. وإن سكوت الجميع، أو انخراط أغلب المؤسسات والفعاليات الإسلامية في تغذية كل عوامل الصدام والصراع، ينذر بكوارث حقيقية ستشهدها هذه المنطقة من جراء الصراعات الطائفية والمذهبية ودخولها مرحلة الصراع المفتوح بدون أي جهد أو مبادرة إيجابية لضبط أو معالجة أسباب الصدام. ولعل الخطير في مرحلة الصدام الطائفي والمذهبي الحالية هو غياب الطرف الذي يعتني بدور الإصلاح لهذه العلاقة وإخراجها من مرحلة التوتر إلى مرحلة التوافق على مبادئ وأسس لا يمكن لأي طرف أن يتجاوزها أو يعبث بها.

ونود في هذا السياق أن نوضح رؤيتنا حول هذه المسألة من خلال النقاط التالية:

1. السنة في العالم الإسلامي هم أكثرية المسلمين ولهم حضورهم الإسلامي الواسع، وهم كمجتمع حقيقة تاريخية وثقافية واقتصادية ثابتة، لا يمكن للمنطقة العربية والإسلامية أن تعيش الاستقرار السياسي والاجتماعي بدونها، وهذه الحقيقة تعاني مشكلات كبرى في

حاضرها أو مستقبلها. والشيعة في المقابل هم كذلك، صحيح أنهم أقلية في العالم الإسلامي، ولكنهم أقلية فاعلة، وهم أيضًا حقيقة تاريخية واجتماعية وثقافية، لا يمكن تجاوزها أو التغافل عنها.

وأمام هذه الحقائق الثابتة في فضاء الإسلام والمسلمين، نتمكن من القول: إن أية نزعة متطرفة واستئصالية في التعامل مع هذه الحقائق مؤداها مراكمة مشكلات وأزمات العالم الإسلامي دون القدرة على إنهاء وجود وتأثير هذه الحقائق ذات الأبعاد المتعددة في العالم الإسلامي والعالم قاطبة. من هنا فإن العلاقة بين المسلمين السنة والمسلمين الشيعة بحاجة إلى رؤية عميقة معتدلة، لا تلغي حقوق الأطراف، وإنما تعمل على معالجة أسباب التوتر والصدام، والعمل بعد ذلك على تعميق كل أسباب التفاهم والتلاقي بين المسلمين.

ونحسب أن جوهر حلف الفضول التاريخي الذي شارك فيه رسول الله (ص) هو ما تحتاجه العلاقة الإسلامية – الإسلامية؛ فنحن جميعًا، سنة وشيعة، ينبغي لكل مؤسساتنا وفعالياتنا الدينية والاجتماعية والسياسية أن ترفض تعدي بعضنا على بعض، سواء التعدي المعنوي الذي يتعلق بمقدسات ورموز المسلمين، أو التعدي المادي الذي يطال حياة واقتصاد واجتماع المسلمين المعاصرين. وفي الوقت ذاته، إن حدوث مشكلة أو أزمة في العلاقة ينبغي ألا يدفع الجميع إلى الاصطفافات الطائفية والمذهبية، وإنما من الضروري أن يدفعهم إلى إطفاء نار الفتنة ومعالجة كل أسباب وجذور الأزمة. فالمظلوم ينبغي أن يدافَع عنه سواء أكان سنيًا أم شيعيًا. هذا ما يقتضيه حلف الفضول في صيغته التاريخية، وهذا ما يحتاجه المسلمون جميعًا اليوم.

2. من العوامل العميقة التي توتر العلاقات الإسلامية - الإسلامية، وتُدخلها دائمًا في مرحلة الصدام الكامن أو المفتوح، هو أننا جميعًا ننصت للمتطرفين من الجانبين؛ فالسني حينما يريد الاقتراب من معالجة توترات العلاقات الإسلامية - الإسلامية لا يجد أمامه إلا الأصوات الشيعية المتطرفة والرافضة لضبط العلاقة أو بناء أسس ومرتكزات للتفاهم والتلاقي؛ وفي المقابل فإن الشيعي حينما يود الانخراط في مشروع الإصلاح والمصالحة للعلاقات الإسلامية - الإسلامية فإنه لا يسمع إلا الأصوات المتطرفة التي تضغط نفسيًا واجتماعيًا لتوتير العلاقة بين المسلمين.

وفي هذا السياق نقول: إن هذه الأصوات المتطرفة، سواء من السنة أو الشيعة، يهمها تخريب العلاقة وإبقاؤها متوترة دائمًا؛ وإن الإنصات إليها سيجعل العلاقات الإسلامية - الإسلامية رهن إرادتها ومقولاتها المتطرفة. ويقابل هؤلاء مئات الأصوات من المعتدلين والباحثين عن الإنصاف ومعالجة كل عناصر التوتر في العلاقات الإسلامية – الإسلامية.

إننا بحاجة إلى أن ننصت إلى الأصوات المعتدلة من الجانبين ونتجاهل كل الأصوات المتطرفة، سواء من السنة أو الشيعة؛ أما الخضوع لأجندات المتطرفين من كلا الجانبين فإنه سيُدخل العلاقة في مرحلة اللاعودة، ويؤسس لحروب طائفية مستديمة.

3. على المستوى الفعلي اليوم، لا يمكننا جميعًا تقديم حلول عملية لكل عناصر وأطراف الصدام الطائفي والمذهبي على مستوى العالم الإسلامي؛ لذلك ينبغي علينا اليوم أن ننطلق جميعًا على مستوى أوطاننا، من أجل معالجة كل عناصر التوتر للعلاقات الإسلامية - الإسلامية في السياق الوطني.

وهذا يتطلب منا التوافق على أن الجميع لا يتحملون مسؤولية التطرف والصدام خارج حدود الوطن، فقد تزعجهم كل التوترات والإساءات من كل البلدان الإسلامية، ولكن الجميع لا يتحملون مسؤولية هذه الإساءات؛ والمطلوب تجنيب الوطن، من أقصاه إلى أقصاه، مسؤولية ما يجري في العالم الإسلامي من توترات وصدامات طائفية أو مذهبية. وقد يؤلمنا ما يجري في كل بؤر التوتر من إساءات، ولكن ليس أهل وطننا، من هذا الطرف أو ذاك، من يتحمل مسؤولية هذه الإساءات. وبعد عملية تحييد الوطن وأهله من هذه التوترات نقترب من معالجة وتطوير العلاقات الإسلامية – الإسلامية؛ بمعنى: أن أفضل عمل نقوم به على هذا الصعيد هو بناء نموذج واضح وساطع للعلاقات الإسلامية - الإسلامية الإيجابية والبعيدة عن كل نقاط التوتر والصدام.

في معنى الوحدة الوطنية

في ظل التطورات الخطيرة والمتسارعة التي تمر بها المنطقة، تتأكد على مستوى الوطن العربي كله أهمية تمتين الجبهة الداخلية ورص الصفوف وتقوية أسباب الوحدة الوطنية، إذ إن من الخيارات الحيوية التي نستطيع من خلالها مجابهة التحديات والاستجابة الواعية لها هو خيار تأكيد وتعميق الوحدة الوطنية.

وإن الخطوة الأولى الضرورية في هذا السياق هي أن نتخلى عن لغة الشعارات الفضفاضة التي لا مضمون لها، وأن نتجاوز كل الخطابات الإطلاقية أو الكلامية، التي ترى الوحدة بمنظور شوفيني، لهذا فإن مفهوم الوحدة بحاجة إلى أن ينفتح ويتواصل مع كل التجارب الوحدوية والتوافقية التي استطاعت أن تؤسس لذات وطنية قوية، قوامها المزيد من الاحترام الوجودي والمؤسسي لكل التعبيرات السياسية والثقافية ومكونات المجتمع.

والقواسم المشتركة المجردة لوحدها لا تصنع وحدة، وإنما هي بحاجة دائمًا إلى تفعيل

وتنمية، وحقائق وحدوية، ومصالح متداخلة، حتى تمارس هذه القواسم دورها ووظيفتها في إرساء دعائم الوحدة وتوطيد أركان التوافق. فالوحدة الحقيقية والصلبة لكل وطن عربي لا يمكن أن تعيش إلا في ظل الحوار المشروع، لأنه يغني مفهوم الوحدة ويمده بأسباب الحيوية والفعالية، ويؤسس لوقائع وحقائق جديدة تحول دون تقهقر المفهوم الوحدوي على مستوى الواقع.

ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن وحدة مصادر العقيدة والأحكام لم تلغِ الاختلافات بين المسلمين، وذلك لاختلافهم في مناهج النظر والاستنباط. وفي هذا التعدد والتنوع في مناهج النظر إثراء للمسلمين في مختلف الجوانب، ولا ضرر نوعيًا لهذا التنوع على المستوى النظري أو العملي، ولكن الضير كل الضير حينما يفضي الاختلاف خلافًا وقطيعة وخروجًا عن كل مقتضيات الأخوة الدينية والوطنية، وسيادة هوس التعصب الأعمى، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: 46].

والإنسان الذي يعيش الوحدة هو الذي يحترم خصوصية صاحبه كما يريد من صاحبه أن يحترم خصوصيته. وعندما تكون وحدويًا، فإن عليك أن تفتح المجال لتحمي حرية صاحبك بأن يقول ما شاء، تحميه من كل عواطفك وانفعالاتك، تحميه من كل ذلك وتقاتل في سبيل حريته. لذلك فإن الوحدة الوطنية الصلبة هي التي تبدأ من الاعتراف بالآخر وجودًا وفكرًا، لا للانحباس المتبادل، وإنما لانطلاق فعل تواصلي حواري، ينمي المشتركات، ويسعى نحو مراكمة مستوى الفهم والاعتراف. فالمطلوب دائمًا أن ننفتح على مساحات الاختلاف ونتواصل مع المختلفين، من أجل استنبات مفاهيم وقيم جديدة، تزيد من فرص تقدمنا، وتحررنا من آليات العجز، وتجعلنا نقتحم آفاقًا جديدة، تحملنا على نسج علاقة جديدة مع مفهوم الوحدة والتوافق الداخلي. ومن الضروري أن يتحول التطلع إلى المزيد من رص الصفوف وتجذير أسباب الوحدة الوطنية إلى فعالية مجتمعية لصد المعوقات، وإزالة الرواسب، وخلق الوقائع واجتراح السبل، وإنجاح الظروف الذاتية والموضوعية للإنجاز الوطني المستديم.

إن المنطقة تمر هذه الأيام بظروف حساسة وتطورات خطيرة على مختلف المستويات، ونحن بحاجة في هذه الحقبة الراهنة الحساسة إلى أن نؤكد على قيمة الوحدة الوطنية، إذ إن جميع الاعتبارات تدفعنا إلى تجاوز كل ما يحول دون عملية تجذير هذه الحقيقة الوحدوية في واقعنا المجتمعي، وأن نخلق المبادرات الوطنية النوعية التي تزيد وتطور مستوى الانفتاح والتلاحم بين القيادة والشعب. وإننا في هذه اللحظة التاريخية نهيب بجميع مكونات المجتمع الوطني إلى ضرورة الانفتاح والتواصل بعضهم مع بعض، من أجل تمتين

الجبهة الداخلية وتعميق خيار التوافق وتجذير أسباب الوئام والالتحام الوطني. فلتتحول كل الجهود والطاقات صوب فريضة الوحدة والوطنية، وذلك من أجل حمايتها وتطويرها. وستبقى الوحدة الوطنية المستندة إلى قيم العدالة والتسامح هي الأرض الصلبة التي تتكسر على مشارفها كل مؤامرات الأجنبي ومخططات أعداء الأمة التاريخيين.

ولعل من الأهمية بمكان في إطار التأكيد على فريضة الوحدة الوطنية في هذه الفترة الحساسة أن نؤكد على الأمور التالية:

1. إن تمتين الوحدة الوطنية يحتاج إلى جهود وطاقات كل مواطن. حيث أن كل مواطن في هذا الوطن العزيز يتحمل مسؤوليته من موقعه الوظيفي أو العملي أو الاجتماعي في تعزيز أواصر الوحدة الوطنية.

2. إن التطورات التي تعيشها المنطقة تلزمنا جميعًا بالقيام بمبادرات وطنية تزيد من أسباب التفاهم والتلاقي بين مختلف مكونات المجتمع الوطني، وتستهدف هذه المبادرات تأكيد توقيف ثوابت الوطن والمجتمع وتأكيدها في مختلف مجالات الحياة والوطنية.

3. إن الاختلافات الدينية والمذهبية والقومية والعرقية ليست مبررًا نهائيًا للعداوة والخصومة بين أبناء الوطن الواحد. فليس عيبًا أن تتعدد قناعاتنا، ولكن العيب، كل العيب، حينما لا نتمكن من صياغة رؤية وطنية متكاملة لإدارة تعدديتنا بصورة تضمن احترام الخصوصيات وفي الوقت ذات تقبض على كل أسباب القوة والمنعة والانسجام الوطني الداخلي. فالأوطان لا تبنى بالاتهام والاتهام المضاد، ولا بإطلاق الأحكام الشوفينية المطلقة، وإنما تبنى الأوطان بمشروعات التفاهم واللقاء والتواصل بين مختلف التعبيرات والمكونات.

وعليه فإن كل جهد أو خطوة تستهدف خلق الخصومة بين أبناء الوطن الواحد هي خطوة مضادة لحقيقة الوحدة الوطنية، ومتطلباتها السياسية والاجتماعية. فالمطلوب منا جميعًا، ومن مختلف مواقعنا، العمل على تطوير التفاهم والتلاقي بين مختلف المكونات، والسعي المستديم لتذليل العقبات ومعالجة المشاكل التي تحول دون تطوير مستوى الانسجام الداخلي بين مكونات المجتمع والوطن الواحد. وإن أرقى علاقة تربط مواطنًا بوطنه هي علاقة إضافة مكاسب ومنجزات جديدة إلى مكاسب ومنجزات الوطن؛ لذلك فإن التشبث بمفهوم الوحدة الوطنية يتجلى في ضرورة إسهام كل مواطن في مضمار البناء والتقدم، وذلك من أجل تمتين الوحدة الوطنية بالمزيد من المكاسب والمنجزات على مختلف مستويات الحياة.

التنوع الاجتماعي والوحدة الوطنية

من البديهي القول: إن الوحدة الوطنية من الثوابت الأساس التي ينبغي أن نحافظ عليها، ونعمل كل من موقعه ومسؤوليته على حمايتها وتوفير أسباب قوتها وديمومتها. وإن التنوعات التاريخية والحديثة، بما تمتلك من عمق تاريخي واجتماعي، هي أحد الروافد الأساس التي تثري مفهوم الوحدة وحقائقها في الإطار الوطني.

ويرتكب حماقة بحق تاريخه ومجتمعه ووطنه ذلك الإنسان الذي يعتقد أن التنوعات التاريخية ليست هويات مثمرة، وأن التمسك بها يعد تفريطًا بالمكاسب الأيديولوجية والسياسية المعاصرة. وذلك لأن التجربة التاريخية وواقع الحال أثبتا أن التنوعات التاريخية المتوافرة في مجتمعنا، إذا أحسن التعامل معها، وتبلورت الرؤية الوطنية للاستفادة من حالة التنوع والتعدد، فإن هذه التنوعات من الهويات المثمرة التي تساهم بشكل نوعي في حماية الوطن ومكاسبه، والدفاع عن عزته وثوابته أمام مخاطر الداخل والخارج. والمبادرة الوطنية التي استهدفت توفير مناخ مفتوح من الحوار والتواصل بين مختلف المذاهب والتعبيرات المتوافرة في مجتمعنا جاءت لتؤكد أهمية أن يتصالح المجتمع مع نفسه، بطريقة سلمية وحضارية، تتجسد في نظام أخلاقي معاش على أرضية الواقع، وتعلن، بصوت عال وعقل ناضج، ضرورة أن نتجاوز معاناتنا الطويلة بالوعي الكامل لتحديات راهننا وآمال مستقبلنا؛ فالسلم الأهلي والتلاحم الوطني جهد متواصل يشترك الجميع في صنعه وتطوره واستمراريته.

وتاريخيًا لم تكن الوحدة التي صنعها العرب والمسلمون تعني التوحيد القسري ونبذ أشكال التنوع والتعدد؛ وإنما صنع المسلمون وحدة قائمة على احترام التنوع وخصائص التعدد الفقهي والاجتماعي والثقافي. فطريق الوحدة في التجربة العربية والإسلامية يأتي عن طريق احترام حقائق التنوع، لأن التعدد والتنوع ليسا حالات أو وقائع مضادة للمنظور الوحدوي، بل هما عناصر تثري مفهوم الوحدة، وتزيد مضمونه حيوية وفاعلية. أما الضوابط المنهجية التي تجعل التعدد والتنوع طريقًا موصلًا إلى وحدة قوية وصلبة، فيمكننا اختصارها في المقولة التالية: إن الاختلاف بين البشر، على مستوي الأفكار والتصورات، ليس حالة سلبية، بل هو جزء من الناموس الكوني العام؛ فما دام الإنسان يحمل عقلًا وقدرة على التفكير، فإنه قابل لإنتاج فكرة أو تصور مغاير للفكرة أو التصور الذي أنتجه الإنسان الآخر. وبالتالي فإن اختلاف بني البشر في التصورات والأفكار مسألة طبيعية وبديهية، إلا أن اللاطبيعي هو أن تتحول اختلافات البشر الطبيعية إلى خلافات وصراعات وأزمات يضعها الإنسان تجاه أخيه الإنسان. لهذا فإن المنهجية السليمة هي إثبات التنوع واحترامه، وهي سبيل الوحدة الطبيعي:

أن ننظم اختلافاتنا وتنوعنا، ونوجد لأنفسنا، أفرادًا ومجتمعات، الأطر والقنوات الصالحة لإدارة اختلافاتنا وتغاير وجهات نظرنا. وبالتالي، فإن العمل على قسر الناس على قالب فكري واحد لا يؤدي إلا إلى المزيد من تمسك أولئك النفر بخصائصهم ونقاط تنوعهم، مع ضياع البناء القوي للمجتمع الواحد؛ بينما احترام قناعات الآخرين ونظراتهم الثقافية يجعل هذه القناعات والنظرات رافدًا أساسيًا من روافد البناء الوحدوي السليم.

وعليه، فإن التضامن الاجتماعي والوحدة الوطنية لا يتحققان بنفي التعدد المتوافر في المجتمع، وإنما باحترامه وتوفير المتطلبات المجتمعية التي تعطيه الفرصة للتعبير عن هذا التعدد بصورة إيجابية وحسنة. والوحدة الوطنية، لا تعني تطابق أبناء الوطن في وجهات نظرهم المختلفة، لأن هذا التطابق لا يتحقق إلا بالقسر والعنف، وكل شيء يوجد بالقسر فمآله إلى زوال وتأثيراته عكسية؛ بمعنى: أن القسر يؤدي إلى التشرذم والتفتت، حتى ولو كان ظاهر الحال هو الوحدة والائتلاف. فالوحدة الوطنية لا تأتي عبر إلغاء الحقائق التاريخية والاجتماعية والثقافية، وإنما عبر احترام هذه الحقائق، والعمل على تهيئة الظروف الموضوعية التي تؤهل تلك الحقائق لإبراز مضمونها الوحدوي والتعايشي.

والاحترام هنا لا يعني الإشادة بذلك التنوع الاجتماعي في خطبة تقال أو مقال يكتب أو تصريح يذاع، وإنما هو سلوك فعلي، يشكل كل مناحي الحياة، بحيث ألا تكون هذه الحقائق حائلًا دون تحقيق عناصر المواطنية الكاملة للإنسان. فالرسول (ص) حينما أسس دولته في المدينة المنورة لم يلغِ التنوعات القبلية والاجتماعية المتوافرة في المجتمع آنذاك، وإنما أرسى قواعد قانونية ودستورية تنظم علاقات هذه التنوعات ومصالحها، بشكل يؤدي إلى التلاحم والتراص الاجتماعي، ولعل في مشروع المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار إشارة إلى هذا النهج النبوي الكريم.

ولابد من القول في هذا الإطار: إن الانتماء إلى تلك الحقائق التاريخية لا ينافي الانتماء إلى الوطن، أو يعرض الوحدة الوطنية إلى التشتت والتفتت؛ وإنما هو انتماء يشبع حاجة نفسية ضرورية للإنسان، تزيد من فعله الإيجابي، وتعمق صنع الخير في سلوكه ومواقفه. لذلك فلا تعارض بين انتماء المرء إلى الحقائق التاريخية، والانتماء إلى الوطن المعاصر. لأن الحقائق التاريخية ليست بديلًا عن الوطن، كما أن الانتماء إلى الوطن لا يأخذ أبعاده الإيجابية إلا إذا كان متسقًا مع سياق الحقائق التاريخية للإنسان. والفطرة الإنسانية (على حد تعبير الدكتور محمد عمارة) تشهد على أن للإنسان منا ولاءً وانتماءً إلى الأهل، بمعنى الأسرة والعشيرة، وإلى الشعب في الوطن والإقليم الذي تربى فيه ونشأ، وإلى الأمة - الجماعة - التي يشترك معها

في الاعتقاد الديني، ثم إلى الإنسانية التي خلقه الله وإياها من نفس واحدة. تشهد الفطرة السليمة لدى الإنسان السوي على ذلك، دونما تناقض أو تعارض بين هذه الدوائر في الولاء والانتماء؛ فهي أشبه ما تكون بدرجات سلم واحد يفضي بعضها إلى بعض، ويدعم أحدها الآخر، وبخاصة - بل بشرط - أن تخلو مضامين مصطلحات دوائر الانتماء - وخصوصًا الوطنية والقومية - من المضامين العنصرية ونزعات الغلو في التعصب، التي تقطع الروابط بين هذه الدوائر للانتماء، ما دام الرابط بينها هو رابط الانتماء الأكبر، وهو الانتماء إلى الإسلام.

من هنا يتضح المنظور الفعلي والجوهري لتحقيق الوحدة الوطنية عبر وحدة المواطنين، وبهذا تتحد وتتساوق مصلحة الوطن مع مصلحة المواطن، بحيث إن أي عمل يتجه إلى الإضرار بالمواطنين، حاضرًا ومستقبلًا، هو في حقيقة الأمر إضرار بالوطن، لأننا لا نتصور وطنًا بلا مواطنين. ومن أجل هذا المنظور تتأكد ضرورة الإعلاء من شأن تلك الأخلاقية التي تدفع باتجاه العيش المشترك على قاعدة احترام الخصوصيات والحقائق الاجتماعية المتعددة. ولا شك أن وجود حواجز نفسية وتاريخية، وركام ثقافي وفكري مغاير لنهج السلم المجتمعي، يشكل عقبة أساس في وجه المشروع الوطني والاجتماعي الجديد؛ لذلك تتأكد ضرورة التجديد الاجتماعي عن طريق تجديد المنظومة المعرفية والفكرية التي تساهم في تشكيل النظام الاجتماعي، وذلك عن طريق تغيير الإنسان وإزالة ركام التخلف والانحطاط وغشاوة النظر وضبابية الرؤية التي تمنعه من التفاعل المطلوب مع تلك القيم والمنظومة الفكرية الجديدة، بحيث لو عاد إنساننا في وضوح رؤيته وصفاء سريرته ونقاء قلبه كما كان إنساننا بالأمس، لعملت تلك القيم عملها ودفعت بهذا الإنسان إلى اقتحام الصعاب والمجهول من الأمور.

إن إنهاء تأثير ركام سنين التخلف من حياة الإنسان هو الخطوة الأولى لعملية التجديد المجتمعي المطلوبة، ومن ثم تنقية الفضاء المعرفي والفكري من الزوائد التي عدت قسرًا جزءًا من المنظومة المعرفية والفكرية، بمعنى أننا من الضروري أن نفرق بين القيم الأساس التي ندفع الناس إلى التمسك بها، والتفاعل الإيجابي معها، وبين الأعراف والتقاليد والاجتهادات البشرية التي مهما رقت في مستواها فإن من الخطأ أن نجعلها في مصاف تلك القيم والمبادئ. لهذا كله فإن التجديد المجتمعي المطلوب لا يعني خلق منظومة عقدية جديدة؛ وإنما التجديد يعني إزالة ركام التخلف والانحطاط من موقعين أساسيين: موقع الإنسان المسلم الذي تأثر بشكل أو بآخر من عصور التخلف والانحطاط، وموقع القيم التي شابتها بعض الزوائد، فعُدت بعد مدة تاريخية جزءًا من القيم. إن تنقية هذه المواقع تؤدي

بنا إلى التفاعل مع منظومة عقدية - فكرية حية، قادرة على الرد على الحاجات الناجمة عن التطور الاجتماعي (الإنساني)، وتقديم الحلول الأصيلة لها.

الطائفية والوحدة الوطنية

على المستويين الاجتماعي والسياسي ثمة أسئلة وإشكاليات نظرية عديدة يتم إثارتها وطرحها للجدل والنقاش حول كيفية صيانة الوحدة الوطنية والعيش المشترك والسلام الاجتماعي، في ظل بروز النزعة الطائفية في المجتمعات والمجموعات البشرية المكونة لها. وهي في مجملها أسئلة وجيهة وجديرة بالنقاش والحوار والبحث عن إجابات حقيقية وممكنة في آن.

ومن الضروري في هذا السياق بيان أن الطائفية، بكل حمولتها وأدبياتها وآفاقها، من الأمراض التي بدأت بالبروز في الاجتماع العربي المعاصر، وبالتالي فمن المهم بيان رؤيتنا السلبية والقدحية لهذه النزعة التي تساهم، بمتوالياتها المتعددة، بخراب الأوطان وفي تدمير النسيج والوشائج الاجتماعية، وتلقي بظلها الثقيل على منجز الوحدة الوطنية. ونحن في سياق مجتمعنا ووطننا، نعتبر الوحدة الوطنية من الضرورات التي لا يمكن التفريط بها، وإذا لم نسارع بوعي وحكمة إلى معالجة الظاهرة الطائفية ونزعاتها التمزيقية، فستتمكن هذه النزعة من تهديد وحدتنا الوطنية.

ولكي تتضح الصورة جلية، ثمة مفارقة بين النزعة المذهبية والنزعة الطائفية؛ فليس كل نزعة مذهبية هي نزعة طائفية. والمرذول أن يحمل الإنسان نزعة طائفية تصنع الحدود النفسية والاجتماعية مع من يختلف معه في الانتماء المذهبي، بمعنى: من حق أي إنسان أن يتمذهب بأي مذهب فقهي يشاء، ولكن مما ليس من حقه أن يبني على حقه في التمذهب رؤية طائفية تحوّل الانتماء المذهبي الطبيعي إلى انتماء طائفي مسيّس. فنحن مع حماية حق أي إنسان في أن يتمذهب بأي مذهب يريد، ولكن ليس من حقه أن يبني في نفسه وعقله وواقعه نزعة طائفية تترجم في أهداف سياسية مختلفة. لذلك فإننا حينما نتحدث عن الطائفية واعتبارها من المشكلات العميقة التي تواجه مجتمعاتنا اليوم، لا نتحدث عن حاجة الإنسان إلى التمذهب والالتزام برؤية فقهية ومعرفية محددة. فالتمذهب الطبيعي ليس مضادًا لمفهوم وحقائق الوحدة الوطنية، أما النزعة الطائفية فهي مضادة بطبعها للوحدة الوطنية بكل حقائقها ومتطلباتها.

والمجتمعات الإنسانية التي تعاني اليوم من بروز النزعات الطائفية لديها معنيةٌ قبل غيرها بمعالجة هذه النزعة عن طريق:

* الإعلاء من قيمة المواطنة، واعتبارها هي القاعدة المشتركة التي تجمع كل المواطنين؛ فلا علاج فعال للنزعة الطائفية إلا بالإعلاء من قيمة المواطنة وجعلها هي مصدر الحقوق والواجبات في الدائرة الوطنية.

* بناء حقائق الوئام والتسامح والتفاهم بين مختلف مكونات وتعبيرات المجتمع، وإخماد أية نزعة عدائية بين كل تعبيرات التنوع الموجودة في المجتمع. وبناء هذه الحقائق بحاجة إلى جهود وطنية مستديمة، تستهدف حماية حقائق التنوع في المجتمع عبر بناء الحقائق المضادة لكل نزعات الانزواء والانطواء من جهة، ومن جهة أخرى لإنهاء حالة الشعور بالنرجسية التي قد يشعر بها هذا المكون الاجتماعي أو ذاك.

* تثبيت قيم الاحترام المتبادل بين مختلف المكونات والتعبيرات؛ فليس مطلوبًا أن تغادر موقعك الفكري أو الثقافي، وليس مطلوبًا من الآخر ذلك، بل المطلوب من الجميع الالتزام بكل مقتضيات الاحترام المتبادل. فمن موقع الاختلاف يتم الاحترام المتبادل؛ ونحن من مواقعنا المختلفة قد نختلف ونتباين في وجهات نظرنا، ولكن هذا الاختلاف والتباين لا يشرعان لأي طرف تجاوز حدود ومقتضيات الاحترام المتبادل.

ولا أحد يقول: إن من شروط الاحترام المتبادل أن تتطابق وجهات نظرنا في كل شيء؛ فنحن نختلف بعضنا مع بعض وتتباين وجهات نظرنا في الكثير من القضايا والأمور، ولكن هذا التباين لا يعني أن يتعدى بعضنا على بعض؛ فمن موقع الاختلاف ندعو إلى الاحترام المتبادل. وعن طريق هذه الحقائق والممارسات تتمكن المجتمعات المتنوعة من ضبط النزعات الطائفية التي قد تبرز من جراء حالات التنوع والتعدد الموجودة في المجتمع.

وعليه، فإن الوحدة الوطنية لا يمكن أن تبنى أو تتعزز في ظل انتشار النزعات الطائفية. وعليه، من يريد تعزيز وحدته الوطنية فعليه أن يحارب كل نزعات التطرف والطائفية الموجودة في المجتمع؛ ومن يتراخى في معالجة المشكلة الطائفية كأنه يتراخى عن مواجهة كل خصوم الوحدة الوطنية. وبمقدار ما تتمكن المجتمعات المتنوعة من معالجة النزعات الطائفية، بالمقدار ذاته تتمكن من تعزيز وحدتها الوطنية وتمتين اللحمة الوطنية بين مختلف المكونات والمجموعات البشرية. وعليه، فإننا نعتقد أن كل إنسان يساهم في إثارة النعرات الطائفية في المجتمع يعمل بالضد من الوحدة الوطنية ومقتضياتها المتنوعة.

وفي ظل الظروف الحساسة التي تعيشها كامل المنطقة العربية والإسلامية على أكثر من صعيد ومستوى، تتأكد الحاجة الماسة للعمل الجاد والمتواصل لتصليب الوحدة الوطنية ومنع انتشار كل الميكروبات الاجتماعية والثقافية التي تساهم في خلق ثقوب اجتماعية ووطنية

على النقيض من حقائق ومستلزمات الوحدة الوطنية. والرغبات المجردة وحدها لا تحمي الوحدة الوطنية ولا تصون أي مكسب من مكاسب الوطن المتنوعة؛ فالرغبة مطلوبة، ولكن تلك الرغبة التي تستند على إرادة إنسانية صلبة باتجاه حماية الوحدة الوطنية وصيانة الوطن من كل المخاطر والتحديات.

ولقد أضحت النزعات الطائفية، بكل مستوياتها وحمولاتها النفسية والسلوكية، من أبرز المخاطر التي تضعف الوحدة الوطنية وتهدد استمرارها وحمايتها. ولا طريق فعلي لتعزيز قيم الوحدة الوطنية إلا بالوقوف الحازم ضد كل النزعات الطائفية التي هي بالضرورة نزعات تقسيمية، تقف بالضد من كل حقائق الوطن ووحدته الداخلية. فلنحارب الطائفية في مجتمعنا حتى نتمكن بفعالية من حماية وتعزيز وحدتنا الوطنية. ومن يهمه أمر وحدة الوطن عليه أن يعمل ويقف بصلابة ضد كل النزعات الطائفية التي قد تحدث شروخًا عميقة في البناء الاجتماعي الواحد.

الفصل الثاني

التربية على المواطنة وسبل تعزيز الوحدة الوطنية

العبور نحو الوطن

في ظل الظروف والتطورات المتسارعة التي تمر بها المنطقة على أكثر من صعيد تتأكد الحاجة إلى تظهير الجوامع الوطنية المشتركة وإبراز قيمة الأوطان في حياة الشعوب والأمم، وأنه لا يصح، مهما كانت التباينات والتناقضات، أن يتم التضحية بأمن واستقرار الأوطان؛ فالوطن، كقيمة معنوية ومادية، هو أغلى من تباينات الفكر والسياسة، ولا يصح التضحية بالأغلى بفعل خلافات في عناوين أدنى قيمة وأهمية. من هنا فإننا نشعر بأهمية أن تلتفت كل المجتمعات إلى أوطانها، لأنه بدونها لا تصبح المجتمعات مجتمعات، وإنما أشتاتًا بشرية لا حاضن لها ولا جامع بينها.

والتعبيرات الاجتماعية والمذهبية والقومية في المنطقة العربية ترتكب خطيئة بحق نفسها ودورها التاريخي حينما تنكفئ على ذواتها وتحصر اهتماماتها في قضاياها الخاصة؛ فلا يمكن أن تعالج مشاكلها وأزماتها بعيدًا عن معالجة مشاكل وأزمات أوطانها. ومن يبحث عن حلول خاصة لجماعته المذهبية أو القومية، أو ما أشبه، فإنه لن يجني إلا المزيد من التقوقع وسيادة سوء الظن بهم وبأهدافهم وغاياتهم. فالأوطان لا تقسم بين المواطنين على أساس أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم، وإنما هي للجميع، تنهض بهم، وتصاب بالكثير من الأمراض حينما تتعمق الهوة والفجوة بين الوطني والمذهبي أو الوطني والديني أو الوطني والقومي.

والمسؤولية في هذا السياق مشتركة من أجل إنجاز مشروع الاندماج الوطني المستند في الحقوق والواجبات على قاعدة المواطنة المتساوية؛ فحينما يتشبث الجميع بمواطنيتهم بصرف النظر عن أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم، حينذاك تتمكن مجتمعاتنا من التخلص التدريجي من براثن الطائفية وسجون المذهبية. وبهذا الفهم والإدراك النفسي والثقافي والاجتماعي لا يكون هناك تناقض بين أن تكون بخصوصية ومواطنًا في آن. فالخصوصية،

كانتماء ورافد ثقافي واجتماعي، ليست نقيضًا للانتماء الوطني، لأن الانتماء هو عبارة عن فضاء ثقافي يرفد الفضاء الوطني بثروة ثقافية - اجتماعية بعيدًا عن التحيز المقيت أو تحويل هذا الفضاء إلى كانتون يحبس الإنسان في مذهبه فيضحي بوطنه ومصالحه العليا. فلا مقايضة بين الانتماء المذهبي والانتماء الوطني، لأن الانتماءات المذهبية أو التاريخية للإنسان لا كسب له فيها، بينما انتماؤه الوطني هو بكسبه ووعيه وقصده. لهذا فإن جسر العبور للانعتاق من إحن التاريخ وأعباءه هو التمسك بأهداب الوطن ومنجزات المواطنة بالمعنى الدستوري والحقوقي.

وثوابت الأوطان لا تستنبط أو تستمد من خصوصيات المواطنين، سواء كانوا أفرادًا أو جماعات، وإنما من المشتركات والجوامع المشتركة التي يلتقي عليها جميع المواطنين؛ لأن في كل المجتمعات هناك خصوصيات تاريخية أو ثقافية أو مجتمعية. وإصرار أي صاحب خصوصية على أن تكون ثوابت الوطن مستمدة من خصوصيته يفضي إلى المزيد من العزلة الأفقية والعمودية بين مكونات الوطن الواحد، أما إذا تم استنباطها من المشتركات، فإن جميع الخصوصيات والتعبيرات والمكونات ستتنافس بعضها مع بعض في سبيل رفد وإغناء هذه الجوامع المشتركة؛ فتتحول الخصوصيات إلى عامل إثراء وقوة للمشتركات. أما في الحالة الأولى فإن جميع الخصوصيات ستنغلق بعضها على بعض، وستعمل خصوصية واحدة ذاتيًا وموضوعيًا لتغليب خصوصيتها على حساب بقية التعبيرات.

لهذا فإننا نعتقد، وانطلاقًا من تجارب جميع الأمم والشعوب، أن ثوابت الأوطان والمجتمعات ليست خاضعة لعوامل سياسية آنية أو وقائع اقتصادية قائمة، وإنما هي التعبير الأمين عن هوية المجتمع والوطن بكل خصوصياته وتعبيراته الفرعية؛ وهذا لا يتأتى إلا باستنباط الثوابت من الجوامع والمشتركات، التي تحتضن جميع فئات وشرائح المجتمع.

والمذاهب والمدارس الفقهية الإسلامية هي تعبيرات الإسلام وروافده المتعددة، والجامع المشترك بينهما هو الإسلام بوصفه دينًا جامعًا ويحتضن قيمًا عابرة لكل المدارس والمذاهب. وحين الحديث عن الثوابت من الضروري أن نخلق المسافة الموضوعية الضرورية بين المدرسة الفقهية والإسلام. صحيح أن هذه المدرسة الفقهية أو تلك هي اجتهاد علمي حقيقي في مدرسة الإسلام، ولكن هذا الاجتهاد، الذي هو محل احترام وتقدير، لا يتبعه الجميع، ولا يتعبد بأحكامه الفقهية الجميع. لهذا فإن الثوابت هي قيم الإسلام الكبرى وتعاليمه الأساسية، والتي هي بالضرورة محل إجماع وقبول من جميع المدارس الفقهية والتعبيرات المذهبية. فثوابت الأوطان لا تحددها التعبيرات الفقهية للمذاهب، وإنما قيم الإسلام وخياراته الكبرى،

لأن هذه القيم والخيارات الكبرى هي في محل السلطة واليد العليا على التعبيرات الاجتهادية – الفقهية. وبهذه الكيفية يكون لثوابتنا معنى إسلامي يثري الخصوصيات ولا ينحبس فيها؛ فالإسلام في جوهره هو رؤية وموقف إنساني، ملتزم بمعايير الحق والعدل، ويتجاوز الحدود الطائفية والمذهبية. وبهذه الكيفية لا تكون الثوابت مفرقة ممزقة، بل حاضنة للجميع وساعية لاستيعاب كل الخصوصيات في سياق وطني جامع.

فوحدة المجتمعات والأوطان ليست لقلقة لسان أو ادعاءً فارغًا ومجردًا، بل هي جهد مستديم لتظهير حقائق الوحدة وتصليب عناصر الائتلاف والتلاقي، والتزام سلوكي وعملي بكل مقتضيات الوحدة في الاجتماع الوطني. ولا خطر على الأوطان من حقائق التنوع والتعدد، بل الخطر كل الخطر من عدم الاعتراف بهذه الحقائق، ومن تحويلها، بوعي أو بدون وعي، إلى مبرر للغلبة والمناكفة والدخول في نفق المهاترات التي يخسر منها الجميع. وعليه، فإن من الضروري أن يكون مشروع التعبيرات والجماعات الاجتماعية في أوطانها هو مشروع الحوار والسلم الأهلي والتعايش الاجتماعي وصيانة الوطن من كل المخاطر.

الوطن للجميع

لعل من المآزق التي تواجه المجتمعات المتنوعة، عموديًا وأفقيًا، هو أن كل لون من ألوان الوطن يريد الوطن بأسره من أقصاه إلى أقصاه على مقاسه ومنواله؛ لذلك حينما يتحدث عن الوطن، يتحدث وفي رؤيته العميقة أنه يقصد ذاته، ويريد من الآخرين أن يتقمصوا ذاته ويلتزموا بقناعاته.

وهذه الإشكالية، بطبيعة الحال، تقود إلى إشكاليات وأزمات أخرى. وبعيدًا عن الدخول في متواليات وتأثيرات هذا المأزق، نود القول: إن الأوطان، مهما صغرت جغرافيتها أو كبرت، لا يمكن أن تكون بمقاس لون من الألوان، أو طرف من الأطراف؛ لأن الأوطان بطبعها هي للجميع، وأي جهد تعسفي يبذل لكي تكون الأوطان بمقاس لون أو مكون من المكونات فإن مآله هو الإخفاق والفشل. لذلك من الضروري الإقرار، على المستويين النفسي والمعرفي، ومن قبل جميع الأطراف ودوائر الانتماء، أن الوطن يسع جميع الألوان، ويحتضن جميع الأطراف، وأن هذه الأوطان ستصاب بأزمات شديدة حينما يقرر طرف من الأطراف أنه يريد أن يكون هذا الوطن بمقاسه ومزاجه ووفق ما يشتهي. إن هذه الإرادة ستقود إلى أزمات ومشاكل بين الأطراف والمكونات ذاتها، كما أنها ستدشن لحالة من تصغير الوطن، سواء على مستوى معناه أو على مستوى رسالته، وهذا بطبيعة الحال يضر براهن الوطن ومستقبله.

وعليه، من الضروري الانطلاق من هذه المسلمة التي نحن بحاجة إلى أن يدرك الجميع مغزاها ومدلولها، وهو أن هذا الوطن لا يخضع لمقتضيات القلة أو الكثرة، ولا يخضع لمقتضيات القريب والبعيد، هو [أي الوطن] للجميع بكل ألوانهم وأطيافهم وقناعاتهم. وحينما تتمايز وجهات النظر بين أهل الوطن الواحد، أو تتعدد انتماءاتهم التقليدية والتاريخية، فهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن هناك طرفًا من الوطن وطرفًا آخر من خارج حدود هذا الوطن؛ فمهما كان الرأي والتباين لا يحق لأي طرف من أطراف الوطن أن يدخل أحدًا أو يخرج أحدًا من هذا الوطن الذي يعشقه الجميع، وعلاقة الجميع به ليست علاقة فوقية أو طارئة، بل علاقة عميقة وذات أبعاد مادية ومعنوية، لا يمكن لأي أحد أن يتجاوزها أو يتغافل عن متطلباتها.

من هنا تعالوا جميعًا، على المستويين النفسي والمعرفي، نخرج الوطن بكل لوازمه من سوق المزايدات الإعلامية أو السياسية أو الأيديولوجية؛ لأن هذه المزايدات، لن تغير من حقيقة انتماء الجميع لهذا الوطن من أقصاه إلى أقصاه. وإن اختلاف القناعات والأفكار ينبغي أن يقود إلى الإنصات المتبادل والتفاهم المشترك والحوار المستديم، وليس الدخول في سوق المزايدات على وطنية المواطن؛ فأهل الوطن، والذين لا يعرفون غيره في الوجود، وذاكرتهم التاريخية في الانتماء لم تتعدّ حدود هذا الوطن، ليسوا بحاجة إلى فحص دم من أحد، ولا يجوز أخلاقيًا ووطنيًا، مع أي اختلاف أو تباين في الرأي أو الموقف أو القناعة، أن ندخل في مربع المزايدة على هذا الصعيد. ولو فتح كل شخص أو طرف لنفسه حق فحص دم الأشخاص أو الأطراف الأخرى على المستوى الوطني، فإن كل طرف قادر أن يتحدث ويشكك ويزايد، ولكن ما هي النتيجة الفعلية لذلك؟ لا شيء سوى المزيد من الإحن وتنمية الأحقاد واستدعاء التاريخ بكل حمولاته السلبية.

أسوق هذا الكلام ليس من أجل الدخول في مماحكات على هذا الصعيد مع أحد، وإنما للقول للجميع وبدون استثناء: أقلعوا عن هذه الطريقة في التعامل مع شركائكم في الوطن، ولا تساهموا في تأزيم العلاقة بين أهل الوطن الواحد. والمطلوب من الجميع العمل على رص الصفوف وسد الثغرات وتقوية اللحمة الداخلية، وإذا كنتُ لا أودّ، لأي سبب من الأسباب، المشاركة والمساهمة الفعالة في هذه الأدوار، فعليّ التوقف عن بث الفرقة والدخول في هذه المهاترات الأيديولوجية، التي لن تغير من حقائق الوطن، ولن تحول هذه الحقائق إلى أوهام أو أرقام مجردة. فالوطن للجميع بكل خصوصياتهم، ولا يجوز لأي طرف المزايدة في هذا السياق؛ وتباين القناعات لن يدخل أو يخرج أحدًا من هذا الوطن الذي يسع الجميع، ومن حق الجميع.

وفي هذا السياق أيضا نود التأكيد على الأفكار التالية:

1. ثمة ضرورة وطنية قصوى، وبالذات في هذه الظروف الحساسة، أن نعترف جميعًا بمقتضيات التنوع، وأن هذا التنوع الأفقي والعمودي ليس عورة الوطن التي يجب إخفاؤها، وإنما هي ثروة الوطن التي تتطلب رؤية حضارية ووطنية عميقة لاستثمارها في تعزيز البناء الوطني وتمتين لحمته الداخلية. فنحن جميعًا، كأهل وطن واحد، نتحمل مسؤولية العمل لمواجهة التحديات التي تواجه الوطن، بدون الدخول في سوق المزايدات التي ما يضمر فيها أكثر مما يظهر، وكأن الأوطان تباع وتشترى.

2. تعالوا جميعًا، وبدون استثناء، نعمل ونكافح من أجل أن لا تكون العلاقات الوطنية بين مختلف الأطراف والأطياف صدًى لمشكلات الخارج وأزماته. فالمطلوب من الجميع حماية الوطن من مشكلات الخارج. وما يجري اليوم، على أكثر من صعيد، هو أننا جميعًا رهنّا علاقاتنا الوطنية بطبيعة الأحداث والتطورات التي تجري في المنطقة، وهذا بطبيعة الحال سيقود إلى مآلات سلبية على الجميع. فقد نختلف في تقويم الأحداث التي تجري في هذا البلد أو ذلك، وقد تتباين وجهات نظرنا في النظر إلى تطورات المنطقة وأحداثها المتسارعة، ولكن لا يجوز لأي طرف أن يرتب علاقته مع شريكه في الوطن على ضوء تطورات المنطقة والإقليم.

والمطلوب دائمًا وأبدًا رفض نقل معارك الخارج إلى الداخل، وتحميل وزر أحداث الخارج على أحد مكونات الوطن. وقراءاتنا المختلفة لأحداث المنطقة لا تشرع لأي طرف نقل مقتضيات تلك المعركة إلى الداخل؛ لأن تحويل وطننا إلى صدًى لمشكلات الخارج يضر باستقرارنا ويهدد نسيجنا الاجتماعي. فتعالوا جميعًا نقرر أن نحصن وطننا، ونحمي وحدته، ونذود عن عرينه، ولا نحمل أنفسنا وزر معارك الخارج وتوتراته المتنقلة. ولا بد أن يدرك الجميع أن حماية السلم الأهلي أولى من كل المعارك واليافطات الأيديولوجية.

ولعل من الطبيعي القول، ووفق التسلسل المنطقي، أن المسؤول الأول عن تفجر الأوضاع السياسية والأمنية في أكثر من بلد عربي هو غياب المواطن، وبما يحمل هذا المفهوم من حمولة قانونية وحقوقية. فالمجتمعات العربية التي تفجرت فيها الأوضاع على نحو غير مسبوق، هي المجتمعات التي يغيب فيها مفهوم وحقائق المواطن، أو يتم الانتقاص اليومي من حقوقه وامتهان كرامته. فأبناء المجتمع، وفق الرؤية القانونية والحقوقية، ليسوا سديمًا بشريًا، وإنما هم كيان اجتماعي متضامن ومتكامل وفق رؤية أو منظومة قانونية وحقوقية متكاملة. وإن استمرار هذا الكيان يعود إلى استمرار هذه المنظومة القانونية التي تعطي

لنمط العلاقة القائم بين مجموع أفراد المجتمع صفة مواطن بكل مضمونها الحقوقي على المستويين المعنوي والمادي.

وإن الإنسان حينما يفقد هذه الصفة أو الحقيقة، فهو يخسر كل شيء، ويصبح ريشة في مهب الريح؛ فحينما يفقد ابن المجتمع والوطن صفة وحقيقة أنه مواطن، فهو يفقد في حقيقة الأمر كل شيء، وحينما يفقد الإنسان كل شيء فهو يعمل على مخاصمة واقعه ومعاندة الأسباب التي أوصلته إلى هذا الحضيض. وحينما تكون هذه العملية (أي عملية افتقاد الإنسان صفة أنه مواطن) عامة ويشعر بها غالبية الشعب، فإن موجبات الفعل المعارض والمطالب بتغيير كل المعادلات القائمة هي الحاكمة والمسيطرة.

وأعتقد أن الشعوب العربية التي خرجت إلى الشوارع تطالب بحقوقها، وتعمل بوسائلها السلمية والحضارية لرفع الظلم والحيف عنها، هي شعوب عانت إما من غياب حالة المواطنة في علاقتها وحقوقها مع مؤسسة الدولة، وإما كانت تعاني بشكل يومي من انتقاص حقوقها وامتهان كرامتها، وأنه لا نصيب حقيقي لها من قيمة المواطنة. لهذا فهي تتحرك في الشارع وتطالب بإصلاح أوضاعها لكي تعود إلى مواطنتها، وحتى تنتقل من حالة السديم البشري إلى الكيان الاجتماعي المسيج بحقوق وواجبات المواطنة.

من هنا فإن الشعوب العربية التي خرجت في بعض الدول العربية بالملايين للمطالبة بحقوقها وكرامتها لم تخرج من أجل تدمير اقتصاد بلدها، ولم تخرج من أجل الاقتتال الداخلي بين مكوناتها وتعبيراتها، ولم تطالب بحقوقها من أجل إفشال دولتها أو لتوفير المناخ الإقليمي والدولي لمضاعفة الضغوط على دولتها، وإنما خرجت لكي تقبض على حقيقة المواطنة التي انتزعت منها، وتطالب بحقوقها من أجل أن تكون العلاقة بين كل الشعب ودولته قائمة على المواطنة المرتكزة على منظومة متكاملة من الحقوق والواجبات؛ وتحرك الشعب وقدم التضحيات الجسام من أجل أن لا تستمر علاقة الاستزلام، لأنها علاقة تدمر الأوطان والمجتمعات.

وعليه، فإن المجتمع الذي تتوفر فيه كل حقائق ومتطلبات المواطنة يعيش الاستقرار العميق، ويشعر بانسجام كامل في خياراته بينه وبين الدولة التي ينتمي إليها، أما المجتمع الذي لم تتوفر فيه، لأي سبب من الأسباب، حقائق ومتطلبات المواطنة، فإنه يعيش القلق والاضطراب وتتراكم فيه عناصر ومقتضيات الفجوة بينه وبين الدولة بكل مؤسساتها وهياكلها. لهذا فإن طريق الاستقرار الحقيقي والعميق لكل مجتمعاتنا ودولنا هو الذي يمر عبر تحقيق وإنجاز مفهوم المواطنة، في نمط العلاقة، وفي تحديد منظومة الحقوق والواجبات؛ ودون ذلك

ستبقى الأمور معرضة للاهتزاز والاضطراب. وإن إنجاز مفهوم المواطنة هو الذي يعطي الهيبة والعزة للدولة، بدون اضطرار لاستخدم آليات القهر والقمع. وحينما ينجز مفهوم المواطن تتمكن مجتمعاتنا من إنجاز وتحقيق مجتمع المواطنين الذي يحترم كل الخصوصيات الفرعية، دون أن يوصله هذا الاحترام إلى الانغلاق والانكفاء والانحباس. وحينما تكون العلاقة بين المجموعات البشرية التي يتشكل منها المجتمع قائمة ومستندة إلى مفهوم المواطنة دون افتئات على دوائر الانتماء الأخرى، حينذاك نستطيع القول أن هذا المجتمع تمكن من التغلب وقهر كل نقاط ضعفه الداخلية، وأنه خطا الخطوة الأولى في مشروع بناء تقدمه وازدهاره على أسس صلبة ومتينة.

وعلى هذا الأساس، كما يقرر المفكر الفرنسي (جورج بوردو)، تفترق الديمقراطية المحكومة عن الديمقراطية الحاكمة: الأولى قائمة على أساس شعب من المواطنين فتكون غايتها أن تحكمه حكمًا مناسبًا للمجتمع القائم فعلًا بصرف النظر عما يريده الشعب الحقيقي، أما الديمقراطية القائمة على أساس الشعب الحقيقي فتكون غايتها خلق عالم جديد، عالم متحرر بديل عن الواقع تشبع فيه الاحتياجات الفعلية للشعب، ديمقراطية تكون القرارات فيها خاضعة لتلك الاحتياجات.

لهذا فإننا نرى أن الأولوية في كل بلدان العالم العربي، في هذه اللحظة الزمنية، هي في بناء المواطنة، بحيث تكون هي أساس الحقوق والواجبات؛ فهي خط الدفاع، وهي مصدر الاستقرار الحقيقي في كل المجتمعات والأوطان، وبدونها لن تتمكن كل الأسلحة العسكرية من حماية الأمن والاستقرار. وإن مفارقات المواطنة في واقعنا العربي العام، كالاستبداد والتعصب والتطرف، هي المسؤولة بشكل أو بآخر عن الأوضاع الحالية التي يعيشها العرب وتشهدها العديد من الدول العربية. ولا خيار أمامنا إذا أردنا الأمن والاستقرار إلا الالتزام بمقتضيات المواطنة، وصيانة كل الحقوق المترتبة على ذلك. فإعادة الاعتبار إلى إنساننا، عبر الاعتراف بمواطنيته الكاملة بدون نقيصة، هي البداية الحقيقية لإصلاح الأوضاع في العالم العربي.

وإن بناء المواطنة، وصياغة العلاقات الداخلية للمجتمع والوطن الواحد على أسس المساواة والعدالة، هو الذي يساهم بشكل كبير في ضبط الاختلافات والتباينات، وفي جعل الحوار والتواصل متجهًا صوب القضايا الحيوية والنوعية. وإن المواطنة ليست هوية جامدة، وإنما هي حيوية ومفتوحة على جميع الروافد، وتستفيد من كل الاجتهادات والآراء وذلك لإثراء مضمونها وتوسيع قاعدتها الاجتماعية والإنسانية. وإن المواطنة، بقيمها وحقوقها وواجباتها

ومسؤولياتها، هي حجر الأساس لتطوير الأوضاع السياسية والقانونية وتجديد الحياة السياسية والثقافية، وتنمية مقومات وعوامل السلم الاجتماعي وتعزيز الوحدة الداخلية.

ومن الضروري في هذا السياق: أن نولي جميعًا اهتمامًا فائقًا بنظام العلاقات والتواصل بين مكونات المجتمع، والعمل على تنقيته من كل عناصر الإقصاء والتهميش وسوء الظن وغياب أشكال الاحترام المتبادل؛ فالمجتمع القادر على بناء مواطنة حقيقية هو المجتمع الذي يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر، ويتحلون بقيم التسامح واحترام التعدد والتنوع وحقوق الإنسان، ويعملون معًا لتوطيد أركان الفهم والتفاهم، والتلاقي والتعاون، والأمن والاستقرار.

الوطن أولًا ودائمًا

عديدة هي الدروس والعبر التي أثارتها التحولات السياسية التي جرت في أكثر من بلد عربي، ولكن ما لفت نظري لدى الشعوب العربية التي نزلت إلى الشارع، وتحركت من أجل إصلاح أوضاعها وتطوير أحوالها، هو النزعة الوطنية، التي عبر عنها الناس بأساليب وطرق مختلفة.

فالشباب التونسي الذي نزل إلى الشوارع، وتحمل الشدائد وطالب بإحداث تغيير سياسي واقتصادي في بلده، كان يردد دائمًا شعارات تعزز من الوطنية التونسية، وأن هذه الوطنية تستحق بذل الغالي والنفيس من أجل صيانتها وحمايتها من كل المخاطر سواء كانت داخلية أو خارجية. والأمر ذاته أيضًا تحقق، وبصورة أكثر بروزًا ووضوحًا في التجربة المصرية، فكل الفئات والشرائح كانت تنادي بالوطنية المصرية، وأن هذا الوطن هو بمثابة الأم الرؤوف بجميع أبنائها مع اختلاف وتمايز هؤلاء الأبناء على أكثر من صعيد ومستوى. وكان ميدان التحرير في القاهرة هو المنصة الكبرى التي عبرت فيها كل الشرائح والفئات عن مصريتها واعتزازها العميق بوطنيتها التي تستحق منها كل تبجيل وتضحية. والأمر ذاته تكرر في التجارب والدول العربية الأخرى، وإن بمستويات متفاوتة، فالجميع رفع شعارات العزة للوطن، والجميع نزل وطالب بالإصلاح والتغيير من أجل أن يرى شعبه ووطنه في حال أفضل مما هو عليه.

والملفت في كل هذه التحولات والتجارب أن كل اليافطات والشعارات والهموم وطنية، مع تراجع ملحوظ على مستوى الشعار والمطالب للهموم والقضايا التي تتجاوز حدود الوطن؛ فالوطن والانتماء إليه لم يعد قلقًا في نفوس وعقول الناس، وإنما انتماء راسخ وعميق، وقد عبروا عن هذا الانتماء بطرق ووسائل مختلفة، ولكنها تشترك جميعًا في إبراز أولوية الوطن

وهمومه، وأن الجهود ينبغي أن تبذل من أجل تطوير أحواله وإصلاح أوضاعه. ولم يشعر هؤلاء بأي تناقض بين مطالبتهم بالإصلاح والتغيير وانتماءهم الوطني، بل على العكس من ذلك تمامًا، إذ عبر هؤلاء عن أن صدق انتماءهم لوطنهم، وحبهم لشعبهم ومجتمعهم، هو الذي دفعهم للمطالبة بالإصلاح والتغيير.

وحب الوطن لا يعني فقط التغني العاطفي به، وإنما الالتزام العميق بقضاياه ومصالحه العليا، والعمل الدائم لتطوير أوضاعه؛ لأن الحب الصادق للأوطان هو الذي يدفع الإنسان إلى الإيمان بأن وطنه يستحق أن يكون في مقدمة ركب الشعوب والأوطان. والوطن ليس أرضًا بلا روح، بل هو الروح الممزوجة بحب الأرض والبشر، ومن يكره أبناء وطنه، مهما كان سبب الكره، فهو في حقيقة الأمر لا يحب وطنه، بل يحب نفسه وأناه، ويبحث عن وطن بمقاسه هو فقط؛ بينما الأوطان هي القلب الكبير لكل أبنائه، ومن ينتمي إلى هذا الوطن ينبغي أن يحترم ويحب وفق مقتضيات الوطن والمواطنة. فالعلاقة بين الوطن والمواطن علاقة عميقة، فحب الوطن يقتضي بالضرورة حب المواطن، والمواطن لن يتصف بهذه الصفة بدون وطن يجمع جميع المواطنين. وإن الكثير من المشكلات القائمة في العديد من البلدان هي من جراء الفصل وعملية التفكيك بين الوطن والمواطن؛ فتجد الإنسان الذي يمارس عملية التفكيك يصدح بحب الوطن ويتغنى به ويدبج القصائد والمقالات في الوله والعشق لهذا الوطن ولكنه، ولاعتبارات عديدة لسنا في صدد بيانها، لا يصون حرمة شريكه في الوطن، أو لا يعطيه الأولوية في فرص العمل والتشغيل، فعشق الوطن لم يتحول إلى إستراتيجية ومشروع عمل لديه، والوطن بالنسبة إليه هو عملية الأخذ، لأن العطاء للوطن وحمايته يعني، على المستوى الفعلي، العطاء للمواطن وحماية مصالحه المختلفة. فالذي يحترم وطنه ينبغي عليه أن يحترم أبناء وطنه، وإن عملية التفكيك والفصل في عملية الاحترام هي بوابة المشاكل والأزمات على أكثر من صعيد ومستوى.

وعليه، فإن حب الوطن والالتزام بقضاياه ومصالحه العليا ليس مجالًا للمزايدة بين مكونات الوطن، بل هو مجال للمنافسة والقيام بخطوات ملموسة في حماية الوطن والمواطنين بعيدًا عن النزعات النرجسية والشوفينية. فالأوطان لا تحمى بالمزايدات الجوفاء، بل بالعمل والإنتاج والتنمية والبناء العلمي والاقتصادي. وكل خطوة ومبادرة في هذا السبيل هي حماية للوطن ومصالحه؛ فمن يحب وطنه، ويعمل على حمايته من الأخطار، لا يعطل معاملات المواطنين في الدوائر الحكومية؛ ومن يحب وطنه، ويعمل على حمايته، يمارس عمله على أكمل وجه بدون تسيب أثناء الدوام الرسمي؛ ومن يحب وطنه لا يفضل العمالة الأجنبية على العمالة

الوطنية؛ ومن يحب وطنه لا يتعدى على الممتلكات العامة؛ ومن يحب وطنه لا يهرب أمواله إلى الخارج، بل يعمل على استثمارها في داخل وطنه.

وخلاصة القول في هذا السياق: إن حب الوطن ليس لقلقة لسان، وإنما هو التزام بأولوية الوطن على كل الصعد والمستويات. ومن يعتبر الوطن ومصالحه أولويته سيعمل من أجل القبض على كل أسباب وعوامل تقدمه في كل المجالات والجوانب. لهذا فإن علاقة الإنسان بوطنه ليست خاضعة لمزايدات من هذا الإنسان أو ذاك الطرف، لأن الإنسان بطبعه، مهما كان فكره، مجبول على حب وعشق وطنه. ومن الخطأ الذي يرتكبه البعض أن يدفع الأمور باتجاه مربع الاتهام، وكأنه هو مانح شهادات الوطنية أو القابض على مفتاح الوطن. فعلاقة الإنسان بوطنه هي علاقة صميمية، وتأخذ هذه العلاقة على مستوى التعبير أشكالًا متعددة، والاختلاف في الرأي أو الموقف الفكري ليس مؤشرًا على حب الوطن أو كرهه، لأن هاتين المسألتين مختلفتان في الطبيعة والدور والوظيفة، فنحن مهما كانت الصعوبات لن نضحي بوطننا من أجل مصالح الآخرين، لأنه ببساطة شديدة هو الوطن الذي لا نعرف بديلًا عنه؛ والإنسان مهما كانت مشاكله وصعوباته الأسرية والاجتماعية فإنه لن يضحي بأمه، وعلاقة الإنسان بأمه لا تحتاج إلى مزايدة أو ادعاءات من هنا أو هناك، كذلك هي علاقة الإنسان بوطنه، فهي قائمة على الحب، وهذا الحب مركوز في دواخل قلب الإنسان وروحه. هذا على المستوى العاطفي والقلبي، والإنسان حينما يطالب بتحسين أوضاعه أو تطوير أحواله فإنه لا يطالب بأشياء مناقضة لحبه لوطنه أو مواطنيته، بل على العكس من ذلك تمامًا، إذ إن الإنسان الذي لا يعرف لوطنه بديلًا هو الذي يسعى دائمًا إلى التطور والتقدم، لأنه يحلم ويأمل أن يكون وطنه هو أفضل الأوطان، وأن يكون شعبه هو أفضل الشعوب.

وفي سياق المحافظة على مقتضيات الشراكة الوطنية أود التأكيد على النقاط التالية:

1. ليس من الشراكة الوطنية في شيء أن يسمح الإنسان لنفسه التعدي على حقوق وعقائد المواطنين الذي يشتركون معه في الوطن والمصير. فمن حق أي مواطن أن يقبل أو يرفض قناعات وأفكار المواطن الآخر، ولكن ليس من حقه أن يتعدى عليها؛ فلا تنسجم فكرة التعدي على أفكار ومقدسات المواطنين مع مقتضيات المواطنة والشراكة الوطنية. والأوطان لا تحمى ببث الكراهية والعداوة بين المواطنين، مهما كانت قناعتك تجاه أفكار هذا الطرف أو ذاك.

2. إن تعدد الآراء والقناعات عند المواطنين لا يُحكم إلا في ظل سيادة القانون؛ فهو الذي يضبط النزاعات والتباينات، وهو الذي يحول دون تحوّل التباينات إلى معاول هدم للنسيج

الوطني والاجتماعي. لهذا فإننا جميعًا ينبغي أن نكون تحت سقف القانون، وننضبط بضوابطه، بعيدًا عن النزعات الذاتية. وهذا بطبيعة الحال يقتضي العمل على سن قوانين واضحة لكل المجالات والحقول، حتى يتسنى للجميع حماية حقوقه المادية والمعنوية بالقانون. ولهذا يقول الباري عز وجل: ﴿وَيَاقَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود: 85].

3. إننا جميعًا، ومن مختلف مواقعنا الأيديولوجية والفكرية ومناطقنا الجغرافية، نعيش في سفينة وطنية واحدة. وإن هذه السفينة تتطلب منا التعاون والتضامن وإصلاح علاقاتنا البينية على أسس المواطنة المتساوية والاحترام المتبادل. فهذا هو خيارنا لحماية سفينة الوطن من كل المخاطر والتحديات، وسيبقى هذا الوطن، من أقصاه إلى أقصاه، هو معقد آمالنا، وفضاء جهدنا العلمي والتنموي والثقافي. والوطني الحق هو الذي لا يعادي أبناء وطنه، أو يكرههم لاعتبارات مذهبية أو جهوية، بل يعمل على حمايتهم وصيانة حقوقهم بعيدًا عن كل افتئات وظلم.

وثمة ضرورات ذاتية وموضوعية عديدة، في مجالنا الوطني والعربي، للإسراع في بناء مواطنة متساوية في الحقوق والواجبات، لأنها جسر العبور نحو المستقبل، بعيدًا عن نزعات التشظي والانقسام على أسس طائفية وقومية، والتي بدأت بالبروز في أكثر من بلد عربي. فتعزيز خيار المواطنة، كمرجعية وقيمة عليا، هو الذي يضمن عدم التشظي والدخول في متاهات الانتماءات الفرعية التي لا تنتهي.

والمواطنة الدستورية لا تلغي حقيقة التنوع والتعدد الأفقي والعمودي الموجود في المجتمع، وإنما هي تعمل على عدم الانحباس فيها لصالح انتماء أعلى من الانتماءات التقليدية؛ لهذا فإن الوحدة الوطنية الصلبة في كل بلد مرهونة، إلى حد بعيد، بقدرة هذا البلد بمكوناته الاجتماعية والفكرية والسياسية على بناء حقائق المواطنة في الفضاء الوطني والاجتماعي. فهذه الحقائق هي التي تعزز الوحدة، وتمنع التشظي، وتصوغ علاقة إيجابية وديناميةبين تعبيرات المجتمع والوطن الواحد. ومن يبحث عن الوحدة بعيدًا عن قيمة المواطنة فإنه لن يجني إلا المزيد من الاهتراء الداخلي والبعد العملي عن مقتضيات الائتلاف والوحدة.

وفي سياق إبراز أهمية وسبل تطوير التربية على المواطنة نذكر النقاط التالية:

1. إن إبراز مضمون ومقتضيات المواطنة، بوصفها هي العنوان العريض الذي يربط بين جميع المواطنين بصرف النظر عن مناطقهم وقبائلهم ومذاهبهم، يقتضي الانفتاح والتواصل المستديم مع جميع تعبيرات وأطياف المجتمع، لأن الوطن بكل حقائقه يسع ويستوعب جميع هذه التعبيرات.

وإن أي محاولة للانكفاء أو الانحصار تفضي إلى هدم بعض أسس ومقتضيات المواطنة؛ فالتحاجز النفسي والاجتماعي والعملي بين تعبيرات الوطن الواحد هو بالضرورة لا ينسجم ومفهوم التربية على المواطنة، لأن المواطنة الواحدة والجامعة تعني فيما تعني: إزالة كل الحواجز والجدر التي تحول دون التفاعل والتواصل الدائم بين أبناء الوطن الواحد، بصرف النظر عن هوياتهم وعناوينهم الفرعية. لهذا فإننا نعتقد أن التربية على المواطنة تقتضي تشجيع حالة الانفتاح والتواصل الدائم بين جميع أبناء الوطن، والعمل المستديم لإزالة الموانع التي تحول دون الانفتاح والتواصل.

2. إن المواطنة تعني فيما تعني أن تكون علاقة المواطنة كعقد اجتماعي - سياسي لا تزحزحه إكراهات الواقع وصراعاته المتعددة. بمعنى: أن كل مجتمعاتنا متعددة ومتنوعة أفقيًا وعموديًا، ولا عاصم للعلاقة الإيجابية بينها إلا بقيمة المواطنة؛ بحيث تكون هي حجر الأساس الذي يحدد نمط العلاقة ونظام الحقوق والواجبات.

ولكن حينما تفشل المجتمعات الأخرى المتنوعة، لأي سبب من الأسباب، في بناء العلاقة بين مكوناتها على أساس المواطنة، تتحول العلاقة بينها إلى علاقة صراع وسوء ظن وحروب صريحة وكامنة؛ وإن هذا الواقع السيء ينبغي ألا ينعكس على واقعنا ويوتر العلاقة بين مكوناتنا وتعبيراتنا. وإننا جميعًا، وبعمق معرفي والتزام نفسي وأخلاقي، ينبغي أن نؤمن بنظام العلاقة القائم والمستند إلى قيمة المواطنة. وامتداداتنا القبلية أو المذهبية في خارج حدودنا، حينما تختلف أو تتصارع بعضها مع بعض لأسباب ذاتية أو موضوعية أو بسببهما معًا، فإن التوتر في العلاقة بين امتداداتنا في خارج الحدود ينبغي ألا يخرب علاقتنا الوطنية. فحينما تتوتر علاقات الآخرين بعضهم مع بعض، ينبغي أن تتأكد الحاجة إلى تعميق حس الوفاق والمواطنة بيننا؛ ولا يصح بأي شكل من الأشكال أن نخرب علاقاتنا الوطنية لأن مجتمعات أخرى قريبة أو بعيدة خربت علاقتها. إننا جميعًا ينبغي أن نتمسك بكل أسباب وعوامل بناء علاقة إيجابية بين مكوناتنا وتعبيراتنا بصرف النظر عن اتجاهات الأحداث في خارج حدودنا.

وعليه، فإن التربية على المواطنة تتطلب باستمرار استعدادًا نفسيًا للتضحية في سبيل صيانة حق المواطنة المتساوية، وممارسةً مجتمعيةً واعية لتوطيد أواصر العلاقة بين تنوعاتنا الأفقية والعمودية، وكفاحًا وطنيًا مستديمًا ومن الجميع لطرد كل العناصر التي تفضي وتؤدي إلى توتير العلاقة بين أبناء الوطن الواحد.

وعليه، فإن كل المقولات الأيديولوجية والاجتماعية التي تبرر أو تدعو إلى الجفاء بين أبناء الوطن الواحد هي مقولات مناقضة لمفهوم المواطنة، وتساهم في تهديد الاستقرار

الاجتماعي بين المواطنين. والتربية على المواطنة تحتاج إلى خطاب ديني وثقافي يعلي من نظام علاقات المواطنة، ويدافع عن مقتضيات هذه العلاقة، ويرفع الغطاء عن كل الممارسات التي تساهم بشكل أو بآخر في توتير العلاقة بين أبناء الوطن الواحد.

3. إن إنجاز مفهوم التربية على المواطنة في الواقع الاجتماعي والوطني يتطلب سياسات ثقافية وإعلامية واجتماعية تؤكد على قيمة المساواة والعدالة، وترفض ممارسة كل أشكال التمييز بين المواطنين. فالوطن للجميع، والمواطنون يجب أن تصان مواطنيتهم بالمساواة. ومؤسسات التوجيه والتنشئة الوطنية تتحمل مسؤولية كبرى في هذا السبيل، حيث أنها معنية بوجود برامج وأنشطة متواصلة لتعميق قيمة المواطنة في النفوس والعقول، ومحاربة كل الظواهر والممارسات التي لا تنسجم ومقتضيات المواطنة الواحدة والجامعة.

المواطنة أولًا ودائمًا

ثمة معادلة اجتماعية وسياسية في كل المجتمعات المتعددة والمتنوعة، ومفادها الجوهري هو أنه حينما تغيب قيمة المواطنة وتتراجع أنظمتها وإجراءاتها ومتطلباتها تبرز على كافة المستويات مسألة الأقليات والتنوعات الأفقية والعمودية الموجودة في أي فضاء اجتماعي وثقافي. لذلك فإننا نرى أن الخطوة الأولى في كل المجتمعات المتنوعة، لإنهاء ظاهرة الأقليات والهواجس المرافقة لها، هي إبراز قيمة المواطنة وجعلها هي مصدر الحقوق والواجبات، والمعنى القانوني والدستوري الذي ينظم العلاقة بين آحاد المجتمع المتنوعين في أصولهم الأيديولوجية أو القومية أو الأثنية.

وإن المجتمعات التي برزت فيها إشكالية الأقليات، بوصفها من الإشكاليات التي تحول دون إنجاز مفهوم الوحدة الطبيعي في المجتمع والوطن الواحد، هي تلك المجتمعات التي لم تعمل على صياغة مشروع وطني متكامل قادر على استيعاب كل التنوعات الموجودة في المجتمع. والأطلس الأنثروبولوجي يشير، بشكل لا لبس فيه، إلى أن كل المجتمعات الإنسانية المعاصرة تحتضن تنوعات وتعدديات أفقية وعمودية، فإذا اتفق أبناء المجتمع في الدين تنوعوا في المذاهب والمدارس الفقهية، وإذا اتحدوا في الدين والانتماء المذهبي تنوعوا في الانتماء القومي أو العرقي والإثني.

ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة حين القول: إن كل المجتمعات العربية والإسلامية الحالية تعيش حقائق التنوع والتعدد. وإن هذه الحقائق تفرض طريقة حضارية في التعامل مع هذه الحقائق. وإن هذه الطريقة الحضارية قائمة على صيانة وحدة هذه المجتمعات والأوطان من خلال

الاحترام والحماية القانونية لحقائق التنوع والتعدد. وإن غياب هذه المقاربة الحضارية في التعامل مع حقائق التنوع في الفضاء الاجتماعي والوطني يفضي إلى بروز مشكلة الأقليات، وكأنها مشكلة مناقضة للوحدة الاجتماعية والوطنية.

ونحن في هذا السياق نعتقد أن وحدة المجتمعات المتنوعة دينيًا أو مذهبيًا أو قوميًا أو عرقيًا هي تلك الوحدة المبنية على احترام مقتضيات التنوع وصيانة هذا التنوع وحمايته قانونيًا. ودون ذلك ستبقى الإشكالية قائمة، ولن يتمكن أي مجتمع إنساني من فرض نمط لوحدته الاجتماعية بعيدًا عن حماية التنوع. فالوحدات الاجتماعية والسياسية لا يمكن أن تنجز على أنقاض تدمير كل حقائق التنوع الموجودة في المجتمع. ونعتقد أن الممارسات التي تستهدف تدمير حقائق التنوع هي ممارسات مضادة للوحدة، كما أنها مضادة للأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي. وثمة تجارب سياسية واجتماعية عديدة تثبت صحة ما نذهب إليه؛ فالمجتمعات التي تبني وحدتها بالقهر والقسر سيتشبث كل الناس فيها بخصوصياتهم الثقافية والحضارية؛ أما المجتمعات التي تدير حقائق التنوع بعقلية حضارية، فإن هذا التنوع سيشكل إضافة نوعية وحقيقية للمجتمع بدون الإضرار بالوحدة ومتطلباتها ولوازمها الضرورية.

وعليه، وفي زمن انفجار الهويات الفرعية التي تشهدها المنطقة العربية، نود التأكيد على النقاط التالية:

1. من الضروري للجميع رفض مشروع بناء الدول العربية والإسلامية بمقاس الهويات الفرعية؛ لأننا نعتقد أن سقوط الواقع العربي في بناء ومقاس الهويات الفرعية سيؤدي إلى تدمير المجتمعات العربية من الداخل. وعليه فإننا نعتقد، وبالذات في المجتمعات المتنوعة، أن بناء الدول الأيديولوجية والمذهبية سيؤدي إلى تنمية كل أسباب وعوامل الصراع في الفضاء الاجتماعي والسياسي.

صحيح أننا ندعو إلى احترام وصيانة وحماية كل حقائق التنوع والتعدد، إلا أننا في الوقت ذاته ضد أن تتشكل الدول والسلطات على هذه القاعدة المذهبية الضيقة. فنحن نريد دولًا عربية لكل شرائح المجتمع وحقائق التنوع فيه، ونقف ضد كل نزعة لتشكيل الدول والسلطات بمقاس كل حقيقة من حقائق التنوع والتعدد. ونعتقد أن بروز هذه النزعة في العالم العربي سيؤدي إلى نتائج كارثية على مستوى الأمن القومي العربي، وعلى مستوى الانسجام الاجتماعي وعلى مستوى العلاقة الإيجابية بين كل المكونات والأطياف الموجودة. فالدول لا تتشكل بمقاييس الانتماءات المذهبية أو العرقية الخاصة، وإنما تتشكل بمقاييس المجتمعات الكبرى وكل تعبيراتها ومكوناتها. فالأوطان تسعنا جميعًا، وأي جهد أو نزعة لبناء

الأوطان بمقاس الانتماءات ستدمر الأوطان، ولن يتحقق بناء الأوطان بمقاس هذه الانتماءات الضيقة. وعلى كل مكونات المجتمع أن تدرك أن الإنسان، فردًا أو مجتمعًا، قادر على العيش في وطن بحقوق منقوصة، إلا أنه غير قادر على العيش بلا وطن. هذه الحقيقة ينبغي أن يدركها الجميع، ويعمل الجميع من أجل حماية أوطانهم، مهما كانت الصعوبات والمشاكل.

2. ثمة حاجات عديدة وماسة تدفع كل الدول العربية اليوم للعناية والاهتمام بتنمية حس المواطنة في كل المجتمعات العربية؛ لأن بروز الهويات الفرعية بكل حمولتها الرمزية والاجتماعية، مع غياب أو ضعف حس المواطنة، سيفضي على المستوى الواقعي إلى وجود أكثر من مجتمع تحت سقف الوطن الواحد. ولن نتمكن من ضبط نزعات الهويات الفرعية بدون تنمية حس المواطنة، لأن حقائقها ومتطلباتها هي التي تتمكن من ضبط نزعات الهويات الفرعية. ولذلك ندعو كل مجتمعاتنا للتفكير الجاد في بلورة مشروعات وطنية حقيقية تستهدف بالدرجة الأولى تنمية حس المواطنة الواحدة والإعلاء من قيمة المواطنة في الفضاء الاجتماعي، حتى لا تتحول نزعات الهويات الفرعية إلى البديل. ولن تتمكن مجتمعاتنا من مواجهة مخاطر التقسيم والتجزئة والتفتت إلا بخيار المواطنة الفعلي، الذي يوقف الانهيار، ويحول دون بروز هذه النزعات التي لا تنسجم ومقتضيات المواطنة والوطن الواحد.

3. من يبحث عن الحماية وصيانة مكاسبه الوطنية، فليس لديه إلا الوطن والمواطنة لإنجاز مفهوم الحماية ولمنع حالة التفتت من جراء متواليات الهويات الفرعية؛ ومن يبحث عن حقه المفقود لا يمكنه الحصول عليه بتدمير وطنه أو إضعافه. فكل الحقوق المفقودة لن يحصل عليها الإنسان بدون حماية وطنه وتنمية حس المواطنة في فضائه الاجتماعي والوطني. ومن يراهن على هويته الخاصة لبناء مصالحه على هذا الأساس، فإنه سيعاني الكثير من المشاكل.

لهذا كله فإننا ندعو إلى تعزيز خيار المواطنة، ومن خلال هذا الخيار يتمكن الجميع من الوصول إلى غاياتهم وأهدافهم المشروعة. ومن هنا ينبغي لنا جميعًا أن نصون أوطاننا وننجز مواطنتنا، ونرفض التفكير في مصالحنا بعيدًا عن مصالح الوطن الذي يجمعنا جميعًا؛ فالوطن هو خيارنا الذي لا نحيد عنه، والمواطنة هي سبيلنا لإنجاز وتحقيق ما نصبو إليه.

من أجل تعزيز الوحدة الوطنية

ثمة حاجة وضرورة ماسة في كل مجتمعاتنا العربية والإسلامية، بين الفينة والأخرى، إلى القيام بخطوات ومبادرات تستهدف تعزيز الوحدة الوطنية، وإنهاء المشاكل التي تهدد هذه الوحدة، وتطوير الوقائع والحقائق التي تصونها من كل المخاطر والتحديات.

والمجتمعات التي لا تلتفت لهذا الأمر تتراجع فيها حقائق الوحدة، أو تبرز في فضاءها بعض النتوءات والقناعات والمواقف التي لا تنسجم ومقتضيات الوحدة. لهذا فإن حيوية المجتمع لا تبرز إلا من خلال عطاءاته وإضافاته إلى راهنه وحاضره، بما يعزز منجز الوحدة. والوحدة الوطنية، في أي مجتمع عربي وإسلامي، ليس مسألة تافهة أو جزئية، وإنما من أولويات كل المراحل، ومن القضايا التي ينبغي أن تبذل من أجلها كل الجهود والطاقات والإمكانات. لأن طبيعة التحديات والمشاكل التي تواجه المنطقة اليوم، كلها تحديات تساهم في تمزيق المجتمعات والشعوب وتشظيهم لدواعٍ دينية أو مذهبية أو قومية. ولهذا فإن صيانة الوحدة الوطنية من كل المخاطر والتحديات من الأولويات والقضايا التي ينبغي أن تبذل فيها كل الجهود والطاقات.

وفي سبيل تعزيز الوحدة الوطنية في كل مجتمعاتنا العربية والإسلامية، في ظل التحولات المتلاحقة التي تجري في المنطقة اليوم، وتهدد وحدة الكثير من الأوطان والمجتمعات، نود التأكيد على الأفكار والنقاط التالية:

1. الانتماءات الدينية والمذهبية والقومية ليست بديلًا عن الأوطان والانتماء إليها.

والإنسان، في أي بيئة اجتماعية وثقافية، هو بحاجة إلى الانتماء إلى دين كما أنه بحاجة إلى الانتماء إلى الوطن، ولا مقايضة بينهما. ومن يعتقد أن الانتماء إلى أحد هذه الانتماءات، بوصفها بديلًا عن الانتماء إلى الدائرة الأخرى، يعيش الوهم والتناقض والالتباس النفسي والاجتماعي.

فدوائر الانتماء الديني والمذهبي والوطني لا تناقض بينها، وإنما تتكامل بعضها مع بعض؛ ومن يعمل على صناعة التناقض بين دوائر الانتماء المذكورة فإنه يضحي باستقرار حياته، ويدخلها في أتون المشاكل التي لا تنتهي. لهذا فإن المجتمعات بحاجة إلى مبادرات ومشروعات تعزز انتماءها الديني والروحي، كما هي بحاجة إلى مشروعات تعزز انتماءها الوطني.

ويبدو أن الظروف الحالية، التي تعيشها المنطقة بأسرها، تقتضي ضرورة العمل على بناء مشروعات وطنية متكاملة، تستهدف تعميق الانتماء الوطني وفق أصوله السليمة والحضارية، كما تستهدف حماية وحدته الوطنية من كل التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية. ومن الضروري في هذا السياق القول: إن في القيم الدينية والروحية الكثير من المضامين الإنسانية والأخلاقية، التي تثري حالة الانتماء الوطني.

2. إن إثراء المضمون المعرفي والإنساني للوحدة الوطنية يتطلب تطوير مناهج التعليم

ووسائل الإعلام والتثقيف العام، بحيث تعطي أولوية لمضمون الوحدة الوطنية، وإزالة أو منع كل نزعات بث الكراهية بين المواطنين لاعتبارات لا كسب للإنسان فيها.

فالوحدة الوطنية ليست لقلقة لسان، أو ادعاءً عاطفيًا مجردًا، وإنما هي مجموعة من الحقائق والالتزامات التي ينبغي لجميع المواطنين أن يلتزموا بها ويحافظوا على مقتضياتها ومتطلباتها. وعليه، فإنه لا يجوز الصمت إزاء كل من يعكر صفو العلاقة بين المواطنين لاعتبارات دينية أو مذهبية أو قومية، لأن كل تفرقة بين المواطنين، لهذه الاعتبارات أو غيرها، يضر بالوحدة الوطنية، ويمزق النسيج الاجتماعي. فالوحدة الوطنية تقتضي حماية التنوع الاجتماعي وفتح المجال له لإثراء الحياة الوطنية؛ وكل محاولة لدق إسفين بين حقائق التنوع الاجتماعي والتعددية الثقافية تنعكس سلبًا على واقع الوحدة الوطنية. فمن يحمل لواء صيانة الوحدة الوطنية، ينبغي أن يحافظ على حقائق التنوع، ويحمي وقائع التعددية، ويحول دون انعزالها أو انكفاءها عن سياقها الوطني العام. وإن معالجة النعرات الطائفية والقبلية والمناطقية، التي بدأت بالبروز في الفضاء الاجتماعي، أضحت ضرورة وطنية. لأنه لا يمكن أن تتعزز قيم وحقائق الوحدة الوطنية في ظل بروز هذه النزعات المقيتة.

3. لكي تتعزز قيم الوحدة الوطنية في الفضاء الوطني والاجتماعي، نحن بحاجة إلى إشاعة وتعميم ثقافة الوحدة الوطنية، المستندة على قيم الحوار والتسامح وصيانة حقوق الإنسان وقبول المختلف رأيًا ووجودًا وحقوقًا.

إن هذه القيم ومتوالياتها وتأثيراتها النفسية والثقافية والاجتماعية هي التي تعزز قيم الوحدة الوطنية في الفضاء الوطني. وفي كل التجارب لم تتعزز وحدة وطنية في أي بلد وواقع إنساني بدون هذه القيم؛ فهذه القيم هي بوابة تعزيز واقع الوحدة الوطنية، وبدونها لا يمكن أن تتعزز قيم الوحدة الوطنية مهما كانت النيات صريحة والرغبات واضحة.

فتعزيز الوحدة الوطنية يقتضي العمل على تعميم هذه القيم والمبادئ في كل أرجاء الوطن، ولدى كل شرائح وفئات المجتمع؛ لأن الإنسان المدرك لقيم حقوق الإنسان والصائن لها هو القادر على حماية وحدته الوطنية، كما أن الإنسان المتشبع بثقافة الحوار والتسامح هو القادر على تجاوز كل الصعوبات والعقبات من أجل صيانة وحدته والدفاع عن مقتضياتها. والإنسان الذي يقبل، ويؤمن بعمق، بحقوق المختلف وضرورة احترامه ماديًا ومعنويًا هو الذي يبذل كل الجهود من أجل سد الثغرات وتعزيز أوضاعه الداخلية وصيانتها من كل المخاطر والتحديات.

الحوار الوطني والروح المطلوبة

لا شك أن انطلاق مشروع الحوار الوطني في المملكة العربية السعودية يعد خطوة متقدمة استهدفت توفير مساحة لقاء وتفاهم حول موضوعات حيوية تشغل الرأي العام المحلي بين أطراف وشخصيات علمية وثقافية واجتماعية وطنية تعد جزءًا أساسيًا من النخبة الوطنية. وغالبية أطراف المجتمع السعودي استبشرت خيرًا بهذه الخطوة، وتفاعلت معها، ودعمتها، وشاركت في إنجاح لقاءاتها المتعددة؛ حتى أضحى مشروع الحوار الوطني من العلامات الفارقة والمميزة للمشهد الوطني السعودي خلال السنوات القليلة الماضية.

ففكرة الحوار بين مختلف أطياف المجتمع السعودي أضحت ضرورة وطنية واجتماعية؛ وقد وفرت هذه المبادرة الكثير من فرص اللقاء والتعارف والتواصل بين أطياف لم تسنح لها فرصة اللقاء المباشر والحديث المشترك لاعتبارات أيديولوجية وثقافية. ولكن، ولاعتبارات عديدة، بدأ وهج الحوار الوطني يخبو، وبدأ اهتمام النخب الوطنية يتراجع، وكثرت الأسئلة المتعلقة بمسيرة الحوار الوطني ومدى فعاليته وقدرته على معالجة بعض المشاكل التي يعاني منها المجتمع السعودي. وكُتِبت في الصحافة المحلية العديد من المقالات النقدية لمسيرة الحوار الوطني، والتي طالبت القائمين عليه بضرورة الإسراع في تصويب البوصلة، وضخ روح جديدة في مسيرة هذه المبادرة الوطنية الرائدة.

وأود في هذا السياق أن أوضح وجهة نظري من هذه المسألة من خلال النقاط التالية:

1. لا يختلف أحد على أن مشروع الحوار الوطني من المبادرات الرائعة، وهي مبادرة نوعية ورائدة ومتميزة بالمقاييس الثقافية والاجتماعية والوطنية، وقد تعلقت آمال المواطنين بها. والملاحظات النقدية على مسيرة هذه المبادرة تستهدف عملية التطوير، وإبقاء هذه المبادرة متصدرة للمشهد الوطني. ولا ريب أن ارتفاع منسوب آمال المواطنين وتطلعاتهم اتجاه مشروع الحوار الوطني يحمل القائمين على المشروع مسؤولية إضافية؛ حيث أن مكونات المجتمع السعودي رأت في هذا المشروع الإمكانية الفعلية للتعارف والتواصل المباشر مع بقية المكونات والمواطنين، كما أنها المنصة الوطنية الهامة التي تمكن كل الأطراف من التعريف بذواتهم الجمعية والتعبير عن آلامهم وآمالهم.

لهذا فإننا نعتقد، وانطلاقًا من الآمال الوطنية الكبرى المتعلقة بمشروع الحوار الوطني، أن هذا المشروع لم يتمكن من تحقيق أمنيات المواطنين ونخب المجتمع السعودي؛ مما يتطلب من القائمين على هذا المشروع الوطني الهام معاودة النظر في آليات العمل، وفي

كيفية اختيار موضوعات الحوار، وتحديد مصير التوصيات والأفكار التي تطرح في أروقة لقاءات الحوار الوطني.

2. إن مشروع الحوار الوطني ليس ندوة أو مؤتمرًا ثقافيًا يناقش بعض الموضوعات الثقافية، ويخلص إلى توصيات نهائية تذاع عبر وسائل الإعلام؛ وبعد ذلك يعود الجميع إلى حالهم ووضعهم السابق؛ بل إن مشروع الحوار الوطني، في تقديرنا ورؤيتنا، هو رافعة وطنية لتدارس بعض الملفات الملحة التي تشغل بال الوطن والمواطنين، والنتائج التي يتوصل إليها اللقاء تتحول وفق رؤية متكاملة إلى الساحة والتطبيق العملي.

لهذا فإننا نعتقد أن من أهم الأسباب التي ساهمت في إضعاف وهج مشروع الحوار الوطني، وتراجع موقعيته في المشهد الوطني العام، تعود إلى غياب الآلية الواضحة التي تترجم وتطبق توصيات اللقاءات الحوارية على الحياة العملية؛ فحينما تجلس النخبة في المجتمع السعودي لمناقشة موضوع وطني هام من جميع جوانبه وجهاته، وبلورة الحلول والمعالجات لبعض المشاكل، فإنها تنتظر أن تؤخذ رؤيتها بعين الاعتبار، وتتطلع إلى أن تترجم في الحياة العملية. فوجود فاصلة عميقة بين ما يناقش في قاعات اللقاءات الحوارية، وبين ما يجري في الخارج، يضعف من مسيرة هذه التجربة، ويجعلها أشبه بندوة ثقافية أو أدبية لا غير؛ بينما هي رافعة وطنية للمساهمة في معالجة بعض المشاكل، وتقديم الحلول الجماعية للبعض الآخر منها. فالمطلوب في تقديرنا هو العمل على تزخيم وخلق الحيوية لمشروع الحوار الوطني عبر تنفيذ توصياته وما يجمع على أهميته أهل اللقاءات الحوارية.

3. إن مشروع تعزيز قيمة الحوار في المجتمع السعودي يتطلب العمل على وجود مراكز فرعية لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في كل مناطق المملكة، لكي تقوم بأنشطة ثقافية وتوعوية وتدريبية مستمرة؛ فالمراكز الفرعية هي الطريق المؤسسي الأمثل لتعميم وتعزيز قيمة الحوار لدى الشرائح المختلفة للمجتمع السعودي. كما أن تعزيز قيمة الحوار يتطلب العمل على تفكيك كل الممارسات المضادة لقيمة الحوار والتواصل بين أبناء الوطن الواحد.

لهذا فإن صمت مركز الحوار الوطني عن بعض المقولات والمقالات والتصريحات المضادة لمشروع الحوار بين مكونات المجتمع السعودي يضعف من قيمة الحوار، ولهذا فإننا نعتقد بأهمية أن يمارس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني دورًا نقديًا لكل الأفكار والممارسات المضادة لفكرة الحوار بين أطياف المجتمع السعودي. فالقيمة الحوارية في مجتمعنا لا يمكن أن تتعزز وتتعمق إلا بتعميم هذه الفكرة والقيمة، والعمل عبر وسائط مختلفة لتربية الأجيال

الجديدة على هذه القيمة، ونقد كل الممارسات والأفكار التي تبرز في المشهد الوطني مضادةً لقيمة الحوار والتواصل بين مختلف الأطياف.

وبهذه الآلية فإن مشروع الحوار الوطني يدعو إلى فكرة الحوار، ويسوق لها عبر أقنية مختلفة، ويمارس العمل الثقافي والإعلامي والتربوي المساهم في تعميق مبدأ الحوار في المجتمع والوطن؛ وفي الوقت ذاته يعمل على تفكيك القناعات المضادة، والتحاور معها، لإزالة الالتباسات ومحاصرة كل الأفكار المتشددة والرافضة لمشروع الحوار الوطني. فتعميق مبدأ الحوار ومقتضياته في المجتمع السعودي يتطلب وجود حيوية وفعالية في مركز الحوار الوطني، حتى يغطي جميع الساحة الوطنية، ويمارس الدعوة والتثقيف والتربية على مفاهيم الحوار والحرية والتسامح وصيانة حقوق المختلف، ورفد الساحة بالإصدارات الثقافية والإعلامية التي تعلي من شأن هذه القيم، وتهيئ الأرضية الاجتماعية للقبول بها والالتزام بمقتضياتها ولوازمها.

وجماع القول: إننا نعتبر المبادرة بتأسيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، والانطلاق في عقد اللقاءات الحوارية بين أطياف المجتمع السعودي، مبادرة رائدة، وتستحق الدعم والإسناد والتفاعل مع برامجها ولقاءاتها؛ ولكننا نعتقد في الوقت ذاته بأن هذه المبادرة بإمكانها القيام بالكثير من الأنشطة والأعمال والمبادرات، التي تساهم في تعزيز قيم الحوار والقبول بالآخر رأيًا ووجودًا وحقوقًا، ومعالجة بعض المشكلات التي تعود في جذورها إلى القيم المضادة لقيم الحوار والقبول بالآخر. وتطلعنا الوطني أن يعيد مشروع الحوار الوطني حيويته وفعاليته وتصدره للمشهد الوطني، وذلك عبر تبني مناقشة الملفات الهامة، والتي تتطلب من الجميع جهدًا ومشاركةً على مختلف المستويات.

الفصل الثالث

تعزيز المواطنة طريق الاستقرار السياسي العميق

في معنى المواطنة

يحتل مفهوم المواطنة موقعًا مركزيًا في الفكر القانوني والدستوري المعاصر؛ إذ إن المواطنة، بما تشكل من شخصية اعتبارية لها حقوق وواجبات، هي أحد الأعمدة الرئيسة للنظريات الدستورية والسياسية المعاصرة، والفكر السياسي الحديث يعتمد في البناء القانوني للوطن على هذا المفهوم ويحدد له جملة من الإجراءات والاعتبارات. لذلك فإننا نعتقد أن تطوير واقعنا السياسي والقانوني اليوم مرهون، إلى حد بعيد، بقدرتنا على بلورة هذا المفهوم في المستويين النظري والعملي، وتوفير المناخ السياسي والقانوني والثقافي لكي يتبلور هذا المفهوم كحقوق وواجبات في الفضاء الاجتماعي والوطني.

ومن الطبيعي القول في هذا الإطار: إن المجال العربي اليوم لا يمكن أن يخرج من أزماته وتوتراته الداخلية، إلا بإعادة الاعتبار لمفهوم المواطنة في السياسات والإجراءات والتشكيلات، والعمل على صياغة فضاء وطني جديد قوامه الأساس ومرتكزه الرئيس هو المواطنة بصرف النظر عن المنابت الأيديولوجية أو القومية أو العرقية. إذ إن التنوع المتوفر في هذا الفضاء، بعناوين متعددة ومختلفة، لا يمكن أن يتوحد في الفضاء الوطني إلا بمواطنة حقيقية، فيمارس كل مواطن حقه ويلتزم بواجبه بدون موارية أو مخاتلة.

فالمواطنة بكل ما تحتضن من متطلبات وآليات هي حجر الأساس في مشروع البناء الوطني الجديد؛ وذلك لأن الكثير من الأزمات والتوترات المتوفرة في العديد من البلدان العربية هي في المحصلة النهائية من جراء تغييب مفهوم المواطنة والإعلاء من شأن عناوين خاصة على حساب الإطار الوطني العام. إن هذا النهج الذي غيب أو ألغى المواطنة لصالح ولاءات خاصة هو الذي، عبره وعبر متوالياته وتأثيراته، تفاقمت التوترات، وزاد الاحتقان السياسي، وأدى إلى هشاشة الاستقرار الاجتماعي في العديد من

الدول، وأفضى إلى خلق جزر اجتماعية معزولة بعضها عن بعض، لا يجمعها إلا الاسم والعنوان العام.

من هنا فإن الخطوة الأولى في مشروع الحل والإصلاح هي تأسيس العلاقة بين مكونات المجتمع والدولة على أسس وطنية تتجاوز كل الأطر والعناوين الضيقة؛ بحيث يكون الجامع العام لكل المكونات والتعبيرات والأطياف هو المواطنة، والتي لا تعني فقط جملة الحقوق والمكاسب الوطنية المتوخاة، وإنما تعني أيضًا جملة الواجبات والمسؤوليات العامة الملقاة على عاتق كل مواطن.

وهذا بطبيعة الحال لا يعني أن تكون رابطة المواطنية رابطة قسرية - قهرية، وإنما هي رابطة طوعية - اختيارية قائمة على الاختيار الحر والتعايش السلمي بين جميع المكونات والتعبيرات؛ وتأخذ هذه الرابطة فعالياتها وقدسيتها من طبيعة العقد الوطني والمضامين السياسية والثقافية الاجتماعية التي يتضمنها ويحتضنها. فإطار المواطنة في المنظور الحضاري يقوم على مفهوم الجماعات الحرة والمتوافقة والمتعايشة بالتراضي والوئام والشراكة. والتجارب السياسية، في العديد من المناطق والمجالات الحضارية، أثبتت أن دحر الخصوصيات الذاتية أو الجماعات الفرعية لصالح الإطار العام لا يفضي إلى وحدة ومواطنة سليمة، بل تدفع محاولات الإقصاء والدحر إلى تشبث كل جماعة بذاتها وخصوصياتها فتنعزل نفسيًا وشعوريًا وثقافيًا عن الجماعات الأخرى.

لذلك فإننا نعتقد أن خلق مفهوم المواطنة، الجامع والحاضن لكل الجماعات والتعبيرات، لا يتأتى بإفناء الخصوصيات الثقافية أو إقصائها وتهميشها، وإنما عبر توفير النظام القانوني والمناخ الاجتماعي - الثقافي الذي يسمح لكل التعبيرات والحقائق الثقافية بالمشاركة في إثراء الوطن والمواطنة. وهذا لا يعني التشريع للفوضى أو الميوعة تجاه الجوامع المشتركة، وإنما يعني، وبعمق، أن الالتزام بالجوامع والمشتركات الوطنية ومقتضياتها لا يتأتى إلا بالحرية والعدالة ومتوالياتهما التي تنعكس في السياق الوطني ومستوى التزام الجميع بالوحدة والاندماج الوطني.

ومن خلال هذه الممارسات المنضبطة بضوابط العدل والحرية يتم تطوير قواعد الوحدة والإجماع الوطني؛ ودستور المدينة، المسمى تاريخيًا بصحيفة المدينة التي صاغ بنودها رسول الإسلام (ص)، هو عبارة عن معاهدة قانونية جمعت كل أطراف وتعبيرات المجتمع على أساس دستوري؛ فلكل طرف حقوق وواجبات ومسؤوليات، إذ حددت الصحيفة مجموع المبادئ والقواعد والمسؤوليات التي تقوم على أساسها هذه الرابطة ويتم الدفاع عنها؛ إذ جاء فيها:

«وإن المؤمنين لا يتركون مُفْرَحًا بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل [قال ابن

هشام: المُفْرَح: المثقل بالدين والكثير العيال....]؛ وأن لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه؛ وإن المؤمنين المتقين على من بغى منهم، أو ابتغى دسيعة ظلم، أو إثم، أو عدوان، أو فساد بين المؤمنين؛ وإن أيديهم عليه جميعًا، ولو كان ولد أحدهم، ولا يقتل مؤمن مؤمنًا في كافر، ولا ينصر كافرًا على مؤمن؛ وإن ذمة الله واحدة، يجير عليهم أدناهم، وإن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس».[1]

فالنموذج الذي ترسي دعائمه صحيفة المدينة يتجه إلى تأسيس الوحدة على قاعدة الاختيار الحر والرابطة الطوعية القانونية بين تعبيرات وقوى مجتمعية تتساوى في الحقوق والواجبات وتتعاون على حماية حرياتها ومكاسبها الوطنية والاجتماعية. فليس من شروط المواطنة الاتفاق في الرأي أو الاشتراك في الدين أو المذهب أو القومية، لأن مفهوم المواطنة يستوعب كل هذه التعدديات والتنوعات، ويجعل المناخ السياسي والثقافي والاجتماعي مواتيًا لكي تمارس كل هذه التعدديات دورها ووظيفتها الحضارية والوطنية في إثراء الواقع الوطني ومده بأسباب الاستقرار والانسجام الاجتماعي.

وترتكب جريمة كبرى بحق الوطن (أي وطن) حينما يتم التعامل مع مفهوم المواطنة على مقاس واحد وفي حدود الاشتراك في أحد العناوين السالفة؛ فالمواطنة لا تبنى بدحر خصوصيات المواطنين أو تهميش بعضهم لدواعٍ ومبررات معينة، وإنما هذا المفهوم يبنى كحقيقة واقعية باحترام الخصوصيات وفسح المجال القانوني والثقافي لكل التعدديات والتعبيرات للمشاركة في بناء الوطن وتعزيز قوته وإنجاز مشروعه التنموي والحضاري. وكل ثقافة تؤسس للتمايز أو التفريق بين أبناء الوطن الواحد، على أسس تاريخية أو فكرية أو سياسية، هي ثقافة تساهم بشكل أو بآخر في تقويض أركان الوحدة الوطنية، وتدق إسفينًا في مشروع الوطن والمواطنة.

إن المواطنة، كمفهوم وإجراءات وحقائق، هي الإبداع الإنساني الدستوري الذي يضمن لجميع المكونات والتعبيرات المشاركة في إدارة الشأن العام وإثراء الوطن على مختلف الصعد والمستويات؛ فالوطن الذي تتعدد انتماءات مواطنيه لا خيار أمامه لضمان الوحدة والاستقرار إلا تأسيس الأوضاع القانونية والسياسية على مبدأ المواطنة ومقتضياتها الدستورية والسياسية؛ بحيث تكون مؤسسة الدولة محايدة تجاه انتماءات مواطنيها، بمعنى: أن انتماء المواطن، الديني أو القومي أو العرقي، لا يزيد من فرصه ومكاسبه وامتيازاته، كما أنه ليس سببًا لانتقاص حقوقه أو فرصه في المشاركة في الحياة العامة.

(1) سيرة ابن هشام، تحقيق السقا وآخرون، ج1، ص502.

والتعدد لا يمكن أن يدار في الإطار الوطني إلا بمواطنة تضمن للجميع حقوقهم، وتفسح المجال أمامهم للالتزام بواجباتهم والقيام بمسؤولياتهم. وإرساء مبدأ المواطنة في نظام العلاقات بين أبناء الوطن الواحد، وبينهم وبين مؤسسة الدولة، لا يلغي الروابط والمشتركات الأخرى، وإنما يصونها ويحترمها ويوفر لها قنوات المشاركة في إثراء الوطن وتنمية المضامين الحضارية والأخلاقية لدى المواطنين.

وإن الالتزام بمقتضيات المواطنة لا يناقض الالتزام الديني أو القومي، بل هو الفضاء الاجتماعي الذي نتمكن فيه من ترجمة التزاماتنا الدينية والقومية؛ فالتطلع الديني يتجه إلى التعاون والتضامن وإشاعة الوئام والاستقرار وتحمل المسؤولية العامة، ولا ريب أن مبدأ المواطنة يتضمن هذه التطلعات ويعمل على إنجازها في الواقع الخارجي. كما أننا اليوم لا يمكن أن نلتزم بمقتضيات انتمائنا القومي إلا ببناء أوطاننا على أسس الحرية والعدالة والمساواة، وبوابتنا لذلك هي المواطنة بكل حقائقها ومضامينها الدستورية والسياسية والحقوقية، فهي جسر التزامنا الديني والقومي في حدود الإطار البشري الذي يجمعنا في دائرة الوطن الواحد.

والثالوث القيمي الذي يستند عليه مبدأ المواطنة هو: العدالة والحرية والمساواة؛ إذ أن المواطنة تقتضي أن جميع المواطنين على حد سواء في الفرص والمكاسب والمسؤوليات، كما أن النظام الإداري والتنفيذي والإجرائي يستهدف تحقيق العدالة بين الجميع بدون تحيز مسبق، وهذا يقتضي أن يكون الجميع تحت سلطان القانون، إذ أن سيادة القانون هي التي تحقق معنى العدالة في الحياة العامة، ويبقى الحاضن الأكبر لمبدأ المواطنة هو الحرية، حيث ينعم المواطن بصرف النظر عن أصله ومنبته بكل الحقوق والآفاق التي يبلورها ويمنحها نظام الحرية في الواقع الاجتماعي. وبهذا المنظور تتجلى حقيقة لا لبس فيها وهي: أن المواطنة ليست شعارًا مجردًا عن حقائق ووقائع الحياة، وإنما هي منظومة قيمية وإدارية وسياسية تتجه بكل إمكاناتها لمنح المواطن كل حقوقه، وتحفزه للالتزام بكل واجباته ومسؤولياته؛ فالثالوث القيمي (العدالة - الحرية - المساواة) هو الذي يمنح مفهوم المواطنة معناه الحقيقي، ويخرج المواطن من حالته السلبية المجردة إلى مشارك حقيقي وفعال في كل الأنشطة الوطنية.

وبهذا يتضح أن المواطنة هي حقوق وواجبات، منهج وممارسة، آفاق وتطلعات، وحقائق دستورية وسياسية، ووقائع اجتماعية وثقافية. والتقدم الوطني المأمول اليوم ينطلق من إرساء حقائق المواطنة القانونية والسياسية والثقافية في الفضاء الوطني، لأنه سبيل الاستقرار والخروج من محن الواقع وأزماته المتلاحقة.

ولكي نصل إلى هذا الواقع الذي تكون فيه علاقاتنا القانونية والاجتماعية والسياسية على قاعدة مبدأ المواطنة، الذي نتجاوز من خلاله كل عناوين الاستقطاب الأخرى التي لا تصل في استيعابها وجمعها إلى مستوى المواطنة، نحن بحاجة إلى التأكيد على العناصر التالية:

1. لا يمكن أن ننجز مبدأ المواطنة في فضائنا الاجتماعي والوطني إلا بتوسيع رقعة ومساحة المشاركة في الشأن العام، وتوفر استعدادات حقيقية عند جميع الشرائح والفئات لتحمل مسؤوليتها ودورها في الحياة العامة؛ وذلك لأنه كلما توسعت دائرة القاعدة الاجتماعية التي تمارس دورًا ووظيفة في الحياة العامة، اقتربنا أكثر من دائرة المواطنة في علاقاتنا الداخلية.

وهذا يتطلب، بطبيعة الحال، إزالة كل المعوقات التي تحول دون الممارسة وتحمل المسؤولية في الحياة العامة؛ فحينما تكون الحياة العامة، بكل مجالاتها وحقولها، متاحة لكل كفاءات الوطن وطاقاته، ويتم التنافس النوعي والحقيقي في هذا المضمار، فإن هذا يطور الحياة العامة، ويؤسس لمؤسسات أهلية - مدنية فاعلة وتساهم بشكل أساسي في تنمية وتطوير الأوضاع العامة.

وعلى هذا نقول: إن تشجيع المشاركة في الحياة العامة، وتذليل المعوقات الخاصة والعامة التي تحول دون ذلك، سيقود إلى بناء مؤسسات مجتمعية متينة وقادرة على القيام بأدوار حيوية في الشأن العام، وهذا بدوره سيعمق في الفضاء الاجتماعي مبدأ المواطنة، وسيوفر الإمكانية الفعلية للانعتاق من أسر العناوين الضيقة، حيث أن دينامية المشاركة وفعالية المؤسسات الأهلية - المدنية ستؤسس لوقائع اجتماعية وثقافية جديدة تنضج جميع الظروف والشروط التي تؤدي إلى إرساء معالم المواطنة في الفضاء الاجتماعي؛ فحيوية الفضاء الاجتماعي، وفعالية النخب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كل هذا يساهم في بناء واقع اجتماعي ينشد التطور باستمرار ويتجاوز كل العقبات التي تحول دون إقرار مبدأ المواطنة في النظام الاجتماعي والسياسي.

2. إن تطوير نظام العلاقات الاجتماعية والثقافية بين جميع مكونات وتعبيرات وحقائق المجتمع هو من أهم الشروط والروافد التي تفضي إلى إرساء مبدأ المواطنة في واقعنا بكل مستوياته؛ لأن أي نزعة إقصائية أو عدائية ستساهم في هدم الكثير من العناصر المشتركة التي تجمع بين أبناء الوطن والمجتمع الواحد.

لذلك من الضروري أن نولي جميعًا اهتمامًا فائقًا بنظام العلاقات والتواصل بين مكونات المجتمع، والعمل على تنقيته من كل عناصر الإقصاء والتهميش وسوء الظن وغياب أشكال الاحترام المتبادل؛ فالمجتمع القادر على بناء مواطنة حقيقية هو ذلك المجتمع الذي يتكون

من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر، ويتحلون بقيم التسامح واحترام التعدد والتنوع وحقوق الإنسان، ويعملون معًا لتوطيد أركان الفهم والتفاهم، والتلاقي والتعاون، والأمن والاستقرار:

«فكرة المواطنة كتحالف وتضامن بين ناس أحرار بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، أي بين ناس متساوين في القرار والدور والمكانة، ومن رفض التمييز بينهم على مستوى درجة مواطنيتهم وأهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم المواطنية بصرف النظر عن درجة إيمانهم التي لا يمكن قياسها وقدرتهم على استلهام المبادئ والتفسيرات الدينية، وكذلك ممارسة التفكير واتخاذ القرارات الفردية والجماعية، سوف تولد السياسة بمفهومها الجديد».[1]

فتمدن علاقاتنا الداخلية وتطوير مستوى التواصل والتعارف بين مكونات المجتمع، يفضي إلى تحررنا جميعًا من كل أشكال الانكفاء والمواقف الجاهزة والمعلبة من الآخر.

3. تفعيل سلطة القانون وتجاوز كل حالات ومحاولات التحايل على القانون؛ لأنه لا مواطنة بدون قانون ينظم العلاقات والمسؤوليات، ويحدد الحقوق والواجبات، ويردع كل محاولات التجاوز والاستهتار، فـ:

«من أجل تجسيد المواطنة في الواقع، على القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع، على قدم المساواة بصرف النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسيتهم أو عرقهم أو ثقافتهم أو أي وجه من أوجه التنوع بين الأفراد والجماعات. وعلى القانون أن يحمي وأن يعزز كرامة واستقلال واحترام الأفراد، وأن يقدم الضمانات القانونية لمنع أي تعديات على الحقوق المدنية والسياسية، وعليه أيضًا ضمان قيام الشروط الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الإنصاف».[2]

ولنتذكر دائمًا أن الاختلاف الديني أو المذهبي أو القومي أو العرقي لا يحول دون الانتساب إلى مواطنة مشتركة، فهي مصدر الحقوق ومناط الواجبات والمسؤوليات.

المواطنة والثقافة الوطنية

ثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة؛ حيث إننا لا يمكن أن نحقق مواطنة بمعنى المشاركة وتحمل المسؤولية النوعية في الشؤون العامة بدون مواطن يشعر

(1) برهان غليون، نقد السياسة.. الدين والدولة، ص146.

(2) المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، تحرير علي خليفة الكواري، ص31.

بعمق بحقوقه وواجباته في الفضاء الاجتماعي والوطني. فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف المستويات. لذلك فإن بوابة إنجاز حقيقة المواطنة، في المجالين العربي والإسلامي، هي العمل على إنجاز مفهوم المواطن الذي يحررنا على المستويين الثقافي والاجتماعي من حالة السديم البشري الذي لا شأن له في أمور حياته الكبرى، ولا يتدخل في بناء حاضره وصياغة مستقبله.

وبدون الدخول في جدل لغوي أو سجالات أيديولوجية وسياسية حول مصطلح (المواطن) ومدى توافره في الفضاء الثقافي العربي والإسلامي، فإننا نعتقد أن المضمون السياسي والحقوقي الذي يحتضنه هذا المفهوم هو المضامين ذاتها التي يقرها الإسلام للأفراد وآحاد المسلمين. والإنسان المسلم في التجربة السياسية الإسلامية، بحقوقه ومكاسبه وواجباته ومسؤولياته، هو ما نصطلح عليه اليوم بمفهوم المواطن؛ فالمضمون والحقائق الكبرى واحدة بين هذين المفهومين. لذلك نجد أن التوجيهات الإسلامية تؤكد على حقوق الإنسان المسلم وضرورة صيانة حقوقه واحترام خصوصياته، وأنه على علاقة عضوية بين جميع أفراد المجتمع؛ فقد جاء في الحديث الشريف: «يا أيها الناس أن ربكم واحد وإن أباكم واحد؛ لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى»،[1] و«المسلمون إخوة؛ تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم»؛[2] فهذه الحقوق التي تؤكد عليها النصوص الإسلامية هي ذاتها الحقوق التي يتضمنها مفهوم المواطنة المعاصر.

وبمقدار ما ينتقص من هذه الحقوق يبرز الخلل السياسي والاجتماعي؛ فحينما يتطابق المثال والواقع، على هذا الصعيد، يكون الاستقرار السياسي الحقيقي، وتنتهي كل موجبات الاهتزاز والانحراف؛ أما حينما يتفارق الواقع مع المثال، وتتسع الفجوة بينهما، فإنه بمقدار هذه الفجوة تبرز المشكلات وتتضخم التوترات والمآزق. من هنا فإن الاستقرار السياسي والأمن الشامل لا يتحققان على الصعيد الواقعي إلا بحصول المواطن على كل حقوقه، وبتمكنه الفعلي من ممارسة دوره الكامل في الحياة العامة. فحيثما كانت هناك ديمقراطية حقيقية ومشاركة سياسية نوعية، كان هناك الأمن والاستقرار؛ وبغياب الديمقراطية والمشاركة السياسية تغيب الكثير من العوامل التي تساهم بشكل مباشر في الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي. وعليه، فإن الإصلاح السياسي المتواصل، الذي يطرد معوقات التقدم ويزيل كوابح التطور ويحفز جميع شرائح المجتمع للمشاركة الفعالة، هو الضمان الحقيقي للأمن والاستقرار.

(1) البيهقي، شُعَب الإيمان، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م، ج4، ص289.
(2) الكليني؛ الكافي، المصدر السابق، ج1، ص403.

واستقرار المجتمعات المتعددة الأيديولوجيات والثقافات لا يتحقق إلا من خلال مواطنة متساوية، تسمح للجميع وبدون استثناء بالمشاركة الحقيقية في الحياة السياسية والعامة. لذلك فإن مفهوم المواطنة لا يخص أو لا يتوجه فقط إلى الأقلية في مقابل الأكثرية، بل هو يستوعب الجميع، فهو يحافظ على حقوق الأقلية والأكثرية في نطاق مفهوم المواطنة الجامعة، وذلك لأن المواطنة في أحد تجلياتها تعني: المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن المعطيات الدينية أو المذهبية أو القبلية أو العرقية؛ فكل مواطن له كامل الحقوق وعليه كل الواجبات.

وعلى ضوء هذا بإمكاننا القول: إن المواطنة بقيمها وحقوقها، وواجباتها ومسؤولياتها، هي الحجر الأساس لتطوير النظام السياسي وصيانة حقوق الإنسان وتجديد الحياة السياسية والثقافية وتنمية مقومات السلم الاجتماعي وعوامله وتعزيز الوحدة الداخلية. والمواطنة، وفق هذا المنظور، لا تبنى إلا في بيئة سياسية ديمقراطية - قانونية، تتجاوز كل أشكال الاستفراد بالسلطة والقرار أو الاستهتار بقدرات المواطنين وإمكاناتهم العقلية والعملية.

والقاعدة العريضة التي تحتضن مفهوم المواطنة في الفضاء السياسي والاجتماعي هي قاعدة العدالة والمساواة؛ فكلما التزم المجتمع بهذه القيم ومتطلباتها، أدى ذلك على المستوى العملي إلى بروز حقائق إيجابية في طبيعة العلاقة التي تربط بين مكونات الوطن الواحد وتعبيراته؛ فمقتضى العدالة الاعتراف بوجود التعددية في الفضاء الاجتماعي والسياسي وتنظيم العلاقة بين هذه التعدديات على أسس المواطنة المتساوية.

فالمواطنة الحقيقية لا تتعالى على حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولا تمارس تزييفًا للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، وتعمل على فتح المجال للحرية والانفتاح والتعددية في الفضاء الوطني. فالأمن والاستقرار والتحديث كل ذلك مرهون إلى حد بعيد إلى وجود مواطنة متساوية مصانة بنظام وقانون يحول دون التعدي على مقتضيات المواطنة الواحدة المتساوية ومتطلباتها.

والثقافة الوطنية تتشكل في خطوطها الرئيسة وآفاقها وأولوياتها من الثوابت وطبيعة التفاعل والمثاقفة التي تكون بين مجموع التعدديات المتوافرة في الفضاء الوطني. وعلى هذا فإن الثقافة الوطنية هي التي تكون تعبيرًا عن حالة التنوع والتعدد الموجودة في الوطن؛ فليست ثقافة فئة أو مجموعة، وإنما هي ثقافة الوطن بكل تنوعاته وأطيافه وتعبيراته. ويكون دور الدولة ومؤسساتها في هذا الإطار هو توفير المناخ القانوني والاجتماعي وبناء الأطر والمؤسسات القادرة على احتضان جميع التعبيرات لكي تشارك في صياغة مفهوم الثقافة الوطنية وإثراء مضامينها بقيم المجتمع والعصر:

«فالمعنى البديهي لتعبير الثقافة الوطنية يأتي من كونه تعبيرًا عن حقيقة واقعة بالفعل، أي عن حقيقة اجتماعية - تاريخية قائمة وشاهدة. بمعنى أنه ما من مجتمع له خصائص المجتمع التاريخية إلا وهو ينتج ثقافته الوطنية، أي ثقافته المرتبطة والمتأثرة بمجمل خصائصه التاريخية تلك. فهذه مسألة قد لا يكون فيها خلاف لفرط وضوحها. أما الإشكاليات التي يتوقف على حلها تحديد المفهوم العلمي للثقافة الوطنية، فهي آتية من التشابك والتداخل بين جملة من العلاقات الموضوعية التي يتضمنها هذا التعبير فيما يتضمنه من الدلالات. إن هذه العلاقات تؤلف مركبًا متشابكًا معقدًا، ومتناميًا أيضًا بقدر تنامي الروابط في عصرنا، بين الثقافة وسائر مجالات النشاط البشري الاجتماعي دون استثناء. وذلك بناءً على أن الثقافة ليست هي بذاتها تتحرك وتنمو وتتطور، بل بما هي نشاط اجتماعي، أي بما هي مرتبطة عضويًا وديناميكيًا بكل قوى الحياة التي تنتج تاريخ نمو المجتمع وتطوره المادي والروحي».[1]

وهذا الارتباط والتفاعل الحيوي بين الثقافة والحياة يتواصل مع الحراك الاجتماعي والثقافي والعلمي والسياسي المتوافر خارج نطاق الوطن؛ إذ إننا اليوم، وفي ظل ثورة وتقنيات الإعلام والتواصل، لا يمكن أن ننفصل عن نشاط المجتمعات والأمم المنتجة لتاريخ التطور والتقدم المعاصر. لذلك فإن التفاعل الدينامي بين الثقافة والحياة يتجاوز حدود المجتمع الخاص ويتفاعل ويتواصل من نتاج الآخرين وإبداعاتهم في عالم النشاط الإنساني - الاجتماعي. وتصاب بالتصحر والضمور تلك الثقافة الوطنية التي تقبل بخيار العزلة، وتمنع عن نفسها نهر التواصل الإنساني والحضاري. فالتفاعل والحيوية اللذان تبديهما اليوم بعض الثقافات الوطنية تجاه الثقافات الإنسانية الأخرى، هما اللذان يساهمان في حمل عناصر الحيوية والخصوبة من تجارب تلك الثقافات والمجتمعات إلى ثقافاتنا ومجتمعاتنا.

فالثقافة الوطنية المطلوبة اليوم هي التي لا تؤسس للعزلة والخروج من حركة التاريخ، بل هي التي تؤسس للتواصل والإبداع والإنتاج. فالمطلوب هو تلك الثقافة الحية المتواصلة بحيوية مع كل التجارب والإبداعات الإنسانية. وهذا لا يتأتى على الصعيد العملي إلا بمواطنة متساوية، تتجاوز كل عقد الانفتاح والتواصل مع المختلف والمغاير في الدائرة الواحدة. فالمواطنة، بما تشكل من قيم العدالة والمساواة وسلطة القانون، هي التي توفر المناخ والبيئة المناسبين لانطلاق المجتمع الخاص بكل مكوناته للانفتاح والتواصل الفعال والرشيد مع إبداعات الحضارة ومكاسب العصر.

(1) قضايا وشهادات، 4، خريف 1991م، ص40.

ومن هنا تتضح طبيعة العلاقة بين مفهومي المواطنة والثقافة الوطنية؛ فثراء الثقافة الوطنية مرهون إلى حد بعيد على توافر حقائق المواطنة في الفضاء الاجتماعي. والثقافة الوطنية تستمد حيويتها وفعاليتها الداخلية من حقائق المواطنة، كما أن الثقافة الوطنية هي التي تمنح المواطنة المدى الحيوي الذي تتحرك فيه على المستويات كافة. فإذا أردنا ثقافة وطنية وحدوية ومتواصلة مع العصر والحضارة، فعلينا تأسيس مفهوم المواطنة في واقعنا الاجتماعي والوطني. فالعلاقة جد عميقة بين هذين المفهومين، ولا يمكننا بأي حال من الأحوال التخلي عن حقائقهما ومتطلباتهما، وذلك لأن التحام مفهوم المواطنة بحقائق الثقافة الوطنية المستوعبة لكل العناصر والتعبيرات هو الذي يمنح المجتمع القدرة على التميز ومواجهة تحديات اللحظة التاريخية.

إن العلاقة بين مفهوم المواطنة ومفهوم الثقافة الوطنية هي علاقة مشاركة إبداعية في خلق فضاء وطني جديد متجدد، يتجنب العزلة والانكفاء، ويحارب التعصب والشوفينية، ويؤسس للاندماج والوحدة على قاعدة الديمقراطية واحترام التعدد وصيانة حقوق الإنسان.

المواطنة والفضاء السياسي

ثمة علاقة عميقة وجوهرية بين مفهوم المواطنة والأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة؛ وذلك لأن الكثير من مضامين المواطنة، على الصعيدين الذاتي والموضوعي، هي بحاجة إلى فضاء سياسي جديد، يأخذ على عاتقه تحريك الساحة بقواها ومكوناتها المتعددة باتجاه القبض على المفردات والعناصر الضرورية لهذا المفهوم.

فالمواطنة، كمبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، لا تلغي عملية التدافع والتنافس في الفضاء الاجتماعي، بل تضبطها بضوابط الوطن ووحدته القائمة على احترام التنوع وليس على نفيه، والساعية بوسائل قانونية وسلمية للإفادة من هذا التنوع في تمتين قاعدة الوحدة الوطنية، بحيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهون بها، وأنها لا تشكل نفيًا لخصوصياتهم، بل تشكل مجالًا للتعبير عنها بوسائل منسجمة وناموس الاختلاف وآفاق العصر ومكتسبات الحضارة. ولا يكتمل مفهوم المواطنة، على الصعيد الواقعي، إلا بنشوء دولة الإنسان: تلك الدولة المدنية التي تمارس الحياد الإيجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيديولوجيات مواطنيها. بمعنى: ألا تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه مواطن بسبب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية، كما أنها لا تمنح الحظوة لمواطن بفضل معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية، فهي مؤسسة جامعة لكل المواطنين، وهي تمثل في المحصلة الأخيرة مجموع إرادات المواطنين. لذلك

فإن مفهوم المواطنة لا ينجز في ظل أنظمة شمولية - استبدادية، لأن هذه الأنظمة، ببنيتها الضيقة والخاصة، تحول مؤسسة الدولة إلى مزرعة خاصة، تمارس الإقصاء والتهميش، كما تمنح الامتيازات بمبررات دون مفهوم الوطن والمواطنة.

فالدولة المدنية التي تحترم الإنسان وتصون كرامته، وتمنحه حرياته الأساسية، هي الحقيقة الموضوعية الوحيدة، التي تبلور مفهوم المواطنة، وتخرجه من إطاره النظري المجرد إلى حقيقة سياسية ومجتمعية راسخة وثابتة. فدولة الإكراه والاستبداد وممارسة القمع والتعسف تجهض مفهوم المواطنة وتخرجه من مضامينه السياسية المتجهة صوب الموازنة الفذة بين ضرورات النظام والسلطة ومتطلبات الكرامة والديمقراطية. وكل الشعارات والمشروعات ذات الطابع التقدمي التي تحملها بعض السلطات والدول تبقى مجردة، وفي دائرة الاستهلاك الإعلامي والسياسي، بدون المواطنة التي تمارس حقوقها غير منقوصة وتلتزم بواجباتها دون مواربة. وعليه، فإن مراعاة مصالح المواطنين والعمل على ضمان حقوقهم واحترام حرياتهم وصيانة كراماتهم، هو الذي يضمن الاستقرار السياسي، ويطور مستوى التفاهم والانسجام بين السلطة والمجتمع، ويبلور الإرادة الوطنية صوب القضايا الكبرى للوطن والأمة.

لذلك فإن المواطنة وفق هذا المنظور، هي قوام الحياة السياسية الفاعلة والسليمة. وحينما تجرد الحياة السياسية من مقتضيات ومتطلبات المواطنة، تتحول إلى حياة مليئة بالنزاعات والانقسامات وتكريس مضامين التخلف والانحطاط المجتمعي، وذلك لأن المنابر الإعلامية ووسائط الثقافة في المجتمع تشترك في عملية تفتيت مضمون المواطنة عن طريق نشر ثقافة الكراهية والدعوة إلى المفاصلة والقطيعة مع بعض شرائح المجتمع. فينتشر التمزيق، وتتعاظم مظاهر التهميش وأشكال التمييز، وتهدد الوحدة الوطنية في أهم مقوماتها ومرتكزاتها، ألا وهي المواطن. حيث أن تسميم المناخ الوطني العام بثقافة التمييز والكراهية، ودعوات المفاصلة والتحريض الطائفي والقومي، تقلص إمكانية الاستقرار، وتحول دون توفر متطلبات الوحدة الوطنية. فالدولة التسلطية، بصرف النظر عن أيديولوجيتها والشعارات التي ترفعها، هي التي تجوف مفهوم المواطنة وتفرغه من مضامينه السياسية والمجتمعية. لذلك هناك علاقة وطيدة بين مفهومي الدولة المدنية والمواطنة، إذ لا دولة مدنية بدون مواطنة كاملة تمارس كل حقوقها وتقدم بكل واجباتها الوطنية، كما أنه لا مواطنة مستديمة بدون دولة مدنية تسن القوانين التي تحمي قانون المواطنة ومتطلباته، وترفده بالمزيد من الآفاق وأدوات الفعالية المجتمعية. فلا يمكن أن تتحقق مواطنة في ظل دولة تسلطية - استبدادية، لأن هذه الدولة، ببنيتها القمعية، تلغي دور المواطن في عملية البناء وتسيير أمور الوطن؛

كما أنه لا يمكن أن ينجز مفهوم الدولة المدنية، في مجالنا الإسلامي، بدون احترام مفهوم المواطنة وتوفير كل مستلزماته الذاتية والموضوعية.

فالعلاقة جد وطيدة بين مفهومي المواطنة والدولة المدنية، إذ كل مفهوم يستند على الآخر لاستمراره وتجذره في المحيط الاجتماعي. وهذا بطبيعة الحال يتطلب:

«تسريع الاتجاه نحو الديمقراطية الحقيقية والتعددية الفعلية والتنمية الشاملة في الدولة وبالدولة إن أمكن، جنبًا إلى جنب مع محو الأميات المتكثرة، وتحرير الأبنية الثقافية السائدة من عقد الأتباع والتقليد، وتثوير الوعي الاجتماعي، بما يؤكد معاني الحراك والمغايرة وحق الاختلاف، وتدعيم أسس المجتمع المدني بما يؤكد مفهوم المواطنة بكل لوازمه الحديثة وشروطه الإنسانية التي لا تفارق حرية الرأي والاجتهاد وحق الخطأ في الوقت نفسه».[1]

وبالتالي هناك منظومة متكاملة من القيم والمبادئ التي تكرس مفهوم المواطنة في الواقع الاجتماعي؛ ومن هذه المنظومة: الديمقراطية والحوار والتسامح وحقوق الإنسان وحرية التعبير والانتماء، فكلها قيم ضرورية لإرساء مضامين المواطنة، أي: أن توفر هذه القيم هو الذي يؤدي إلى إنجاز مفهوم المواطنة، وبمقدار غياب هذه القيم أو بعضها يتم انتهاك مفهوم المواطنة.

وهذا يدفعنا إلى القول: إن المواطنة لا تنجز إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي - تعددي، يحترم حقوق الإنسان ويصون كرامته ويوفر ضرورات العيش الكريم. وعليه، فإن الاستقرار السياسي والمجتمعي في المجالين العربي والإسلامي بحاجة إلى توفر العناصر التالية:

1. المواطنة التي تمارس دورها في الشأن العام بدون خوف أو تردد.

2. مؤسسات المجتمع المدني، التي تأخذ على عاتقها استيعاب طاقات المجتمع وتبلور كفاءاته وقدراته، وتساهم في معالجة المشكلات التي يمر بها المجتمع.

3. الدولة المدنية التي تجسد إرادة المواطنين جميعًا، ولا تميز بين المواطنين لدواعي ومبررات ليست قانونية وإنسانية؛ فهي دولة جامعة وحاضنة لكل المواطنين وتدافع عنهم، وتعمل على توفير ضرورات معيشتهم وحياتهم.

فالأوضاع العربية والإسلامية، بدون هذه العناصر، تعيش القهقري والمزيد من التراجع والانهيار على الصعد كافة. لذلك فإن الجهود العربية والإسلامية اليوم ينبغي أن تتجه إلى

(1) جابر عصفور، ضد التعصب، المركز الثقافي العربي، ص 242.

توفير كل مستلزمات تجسيد هذه القيم والوقائع في المجالين العربي والإسلامي. ولعلنا لا نبالغ حين القول: إن غياب مبدأ المواطنة ومؤسسات المجتمع المدني والدولة المدنية عن واقعنا العربي والإسلامي ينذر بتطورات كارثية على المستويات كافة؛ ولا خيار أمام النخب السياسية السائدة، إذا أرادت الاستقرار لأوطانها، إلا الانخراط في مشروع الإصلاحات السياسية والوطنية، المتجهة صوب إرساء دعائم المواطنة ومؤسسات المجتمع المدني والدولة المدنية الملتحمة في خياراتها الإستراتيجية مع خيارات مجتمعها، والساعية نحو إزالة كل رواسب الدولة التسلطية من واقعها ومؤسساتها وهياكلها المختلفة؛ فوحده الإصلاح السياسي الحقيقي هو الذي يوقف الكوارث القادمة وعلى الصعد كافة.

المواطنة هي الحل

تتعدد انتماءات الإنسان وميوله والتزاماته الأيديولوجية والفكرية والسياسية، ومن الصعوبة بمكان، على المستوى الإنساني، أن نجد كتلة بشرية متجانسة في كل شيء؛ وإذا كانت هذه الكتلة البشرية متجانسة دينيًا فهي متعددة مذهبيًا، وإذا كانت متجانسة مذهبيًا فهي متعددة عرقيًا أو قوميًا، وإذا كانت متجانسة عرقيًا أو قوميًا فهي متعددة دينيًا أو مذهبيًا أو مناطقيًا. فعلى كل حال، فإن التعدد والتنوع من لوازم الحياة الإنسانية، ولا يمكن أن نحصل على حياة اجتماعية واحدة متجانسة في كل شيء.

وعدم التجانس في بعض دوائر الانتماء والحياة لا يعني أن تسود حالات الجفاء والتباعد بين الناس، وإنما على العكس من ذلك تمامًا؛ فإن تعدد دوائر انتمائهم ينبغي أن يقودهم إلى الحوار والتواصل وتنمية المشتركات، فالناس جميعًا، بصرف النظر عن منابتهم الأيديولوجية، يعتزون بخصوصياتهم الذاتية، ولكن هذا الاعتزاز ليس الاستغناء عن الآخرين أو الخصومة معهم أو الانغلاق والانكفاء في الدوائر الخاصة، فالحكمة الربانية اقتضت، لاعتبارات عديدة، أن نكون متعددين ومتنوعين في دوائر وأنحاء مختلفة، ولكن هذا التنوع ليس من أجل الانغلاق والانطواء، أو الخصومة والعداء، وإنما من أجل التعارف الذي يقود إلى البناء والعمران، إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: 13]، فالباري عز وجل جعلنا في دوائر متعددة (شعوبًا وقبائل) ليس من أجل أن نتخاصم ونتعادى ويقتل بعضنا بعضًا، وإنما من أجل (لتعارفوا)، وأول التعارف الاعتراف بحق الوجود والتعبير عن الرأي، وتنمية المشتركات، وتنظيم عناصر وموضوعات الاختلاف والتباين.

فجمالنا الإنساني في تعددنا وتنوعنا، وأية محاولة قسرية لتوحيدنا، أو لإلغاء تنوعنا، هي محاولة مناقضة لناموس الخالق عز وجل في هذه الحياة. والاعتراف بتنوعنا يحمل الجميع مسؤولية العمل على صيانة وحماية هذا التنوع. ولا حماية لهذا التنوع إلا بالاحترام المتبادل والتواصل المباشر وكسر كل الحواجز التي تحول دون التضامن والتعاون. ومن هذا المنطلق يجب علينا أن نرفض إساءة بعضنا إلى بعض، سواء كانت هذه الإساءة مباشرة أو غير مباشرة، فقد تتباين آراؤنا ومواقفنا، ولكن هذا التباين لا يشرع لأحد ممارسة الإساءة، بل على العكس من ذلك تمامًا، حيث أن التباين في الرأي والموقف ينبغي أن يقود إلى الاحترام المتبادل.

كما أن وجود إساءة هنا أو هناك ينبغي ألا يدفعنا إلى إطلاق الأحكام والمواقف التعميمية؛ فالإساءة مرفوضة مهما كان شكلها، وقيام البعض بها لا يشرع لأحد التعميم أو التشنيع على الكل. فآفة العدالة التعميم، ومن أراد الالتزام بمقتضيات العدالة فعليه توخي الحذر وعدم الانجرار وراء المواقف والآراء التعميمية التي تأخذ الجميع بجريرة البعض، إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8]، فحينما تتباين الآراء وتتعدد المواقف والقناعات والانتماءات لا يكون ذلك مدعاة لتجاوز حدود العدالة في التقويم وصناعة الرأي والموقف. فالانتماءات الفرعية المتعددة لا تدار بحروب التشنيع المتبادل، ولا تدار بعقلية الاستئصال والتشويه المتبادل؛ وإنما تدار بالحوار والتواصل والإعذار المتبادل وتنمية المشتركات.

والفكر القانوني والدستوري والحضاري الحديث أبدع رؤية قانونية متكاملة في ترتيب العلاقات الداخلية بين مكونات وتعبيرات المجتمع الواحد، وهذه الرؤية تتكثف في مقولة (المواطنة). فالانتماءات المتعددة ينبغي ألا تقود إلى الانطواء والانكفاء، كما أنها ينبغي ألا تقود إلى الخيارات السياسية والثقافية التي تهدد الاستقرار والأوطان. وإنما من الضروري أن تقود إلى بناء العلاقة على أسس مشتركة تتجاوز حدود الهويات الفرعية، وعلى رأس الأسس المشتركة (المواطنة)، فهي القاعدة القانونية والسياسية التي تضبط العلاقة بين جميع المواطنين، وهي التي تحدد المسؤوليات وتعين الحقوق والواجبات.

وفي زمن انفجار الهويات الفرعية، لاعتبارات عديدة، من الضروري العمل لإبراز مفهوم المواطنة، فهي الحل الذي ينقل الجميع من دائرة الهويات الفرعية إلى رحاب المواطنة المتساوية والمجتمع والوطن الواحد. وفي سياق تعزيز خيار المواطنة، نود التأكيد على النقاط التالية:

1. إن الوقائع الطائفية التي تجري اليوم في أكثر من بلد عربي ليست مدعاة للاصطفافات الطائفية والتمترسات المذهبية، وإنما هي مدعاة للوحدة الوطنية وبناء حقائق الائتلاف والتلاقي بين مختلف التكوينات المذهبية، وخلق الإرادة العامة والجماعية لمعالجة تلك الوقائع الطائفية المقيتة.

فليس مطلوبًا من النخب الثقافية والعلمية والسياسية، في ظل هذه الظروف الحساسة، التمترس المذهبي والتخندق الطائفي، وإنما المطلوب هو العمل على معالجة كل الوقائع الطائفية التي تضر الجميع ولا يربح فيها أحد. فالمشاكل الطائفية والمذهبية في أي بيئة اجتماعية ينبغي ألاّ تقود العلماء والكتاب والمثقفين، وإنما ينبغي أن ينطلق جميع هؤلاء، ومن موقع المسؤولية الدينية والثقافية والوطنية، إلى البحث عن حلول ومعالجات لهذه المشاكل، والعمل على تطويق هذه المشاكل التي تضر الجميع ولا يربح فيها أحدًا.

فالتوترات المذهبية اليوم لا تعالج بالتعبئة الطائفية، ولا بشحن النفوس ضد الآخر المختلف والمغاير المذهبي، وإنما بتعزيز خيار المواطنة، وتشجيع الجميع عبر رؤية متكاملة ومشروع وطني شامل، لجعل المواطنة هي حجر الزاوية في مشروع العلاقات البينية بين جميع المواطنين والمكونات والتعبيرات. والمواطنة، كمشروع حل ومعالجة للتوترات الطائفية والمذهبية في المجال العربي والإسلامي، ليست حلًا سحريًا وناجزًا، وإنما هي البوابة السياسية والحقوقية والثقافية لإنجاز الوحدة الداخلية في المجتمعات المتعددة دينيًا أو مذهبيًا أو قوميًا أو عرقيًا، فوحدها المواطنة هي التي تخلق الوحدة بين المكونات المتعددة في الدائرة الوطنية الواحدة.

2. إن ثقافة الاستئصال والفصل بين مكونات الوطن الواحد، على أسس طائفية ومذهبية، لا يبني استقرارًا، ولا يحرر المجتمعات من عقدها وتوتراتها التاريخية والمعاصرة، وإنما يزيد من أوار التوتر ويفاقم من مشكلات المجتمع والوطن.

وأحداث التاريخ تعلمنا أن المجتمع الذي يحتضن تعدديات وتنوعات لم يبنِ استقراره بمنهج الاستئصال وبناء الكانتونات المنعزلة، وإنما تم بناء الاستقرار بثقافة الاستيعاب والمرونة السياسية وتنمية الجوامع المشتركة، وبناء العلاقة على أساس المواطنة الواحدة. والمنطقة اليوم، حيث تكثر فيها العناوين المذهبية، وتتزايد التوترات السنية الشيعية في أكثر من موقع عربي وإسلامي، أحوج ما تكون إلى ثقافة الوصل والاستيعاب، وتفكيك نزعات الغلو والتطرف ومحاولات المفاصلة الشعورية والعملية بين أبناء الوطن الواحد على أسس طائفية ومذهبية.

فالمسألة الطائفية، في المنطقة العربية والإسلامية، لا تعالج بالانكفاء والعزلة، ولا تعالج بتوتير الأجواء وخلق الخطابات المتشنجة التي تزيد المشكلة اشتعالًا؛ وإنما تعالج بالوعي والحكمة والإرادة العامة التي تفكك المشكلة من موقع التعالي عن الاصطفافات الضيقة، فالنخب العلمية والثقافية في المجال العربي ينبغي أن تكون جزءًا من الحل، وليس جزءًا من المشكلة.

وإننا، مهما كان الوضع على هذا الصعيد صعبًا ومتوترًا، ينبغي أن نستمر في حمل مشعل الوحدة والتفاهم والتلاقي والتسامح والاحترام المتبادل؛ ووجود قناعات أو ممارسات سيئة وسلبية من أي طرف ينبغي ألا يكون مبررًا للتمترس الطائفي، وإنما هو المبرر الحقيقي لضرورة الخروج من هذا السياق الضيق، والعمل على معالجة كل الظواهر السلبية من خلال الحوار والتواصل والنقد البناء.

3. إن التعصب المذهبي، بكل مستوياته، هو أحد العوامل المضادة لمفهوم المواطنة؛ بمعنى أن التعصب يحول دون أن تكون المواطنة هي قاعدة العلاقة، وتكون بدل ذلك العلاقة المذهبية.

لذلك فإن تعزيز خيار المواطنة يتطلب بناء كتلة اجتماعية معتدلة ووسطية، عابرة للمذاهب ومتجاوزة لكل عناوين الهويات الفرعية. وبدون هذه الكتلة الاجتماعية ستبقى العصبية تنخر في جسم المجتمع، وسيهدد التعصب المذهبي الاستقرار الاجتماعي والسياسي للوطن. فلا يكفي اليوم أن نلعن الطائفية، أو نحذر من التمترس المذهبي، وإنما المطلوب هو العمل على خلق حقائق وطنية واجتماعية مضادة للنزعات الطائفية.

ويبقى العمل على خلق الكتلة الاجتماعية المتجاوزة لكل العناوين الخاصة، لصالح العنوان الوطني العام والجامع، هو الجواب على كل محاولات التخندق الطائفي والمذهبي. ومهمة هذه الكتلة هي حمل مشعل الوحدة والمواطنة، وصياغة العلاقة بين مختلف المكونات على أسس المواطنة المتساوية. وبهذه الكيفية تتحول المواطنة، كقيمة ومتطلبات ومسؤوليات، إلى حل لكل نزعات التوتر الطائفي بكل مستوياته.

وأرى أن هذا الموضوع بحاجة إلى المزيد من المقالات والعطاءات الثقافية والفكرية التي تظهر حقائق هذا المفهوم، وتهيئ الأرضية الاجتماعية للالتزام بكل الحمولة المعرفية والسلوكية لحقيقة المواطنة؛ فالمجتمعات الإنسانية هي المعنية بالتقدم باتجاه المواطنة، بمعنى: أننا جميعًا بحاجة إلى جهود نفسية ومعرفية وسلوكية للوصول إلى رتبة المواطنة، لأنها ليست مقولة مجردة تقال، أو مزايدة عاطفية بين مختلفين، وإنما هي سعي وكفاح، وعي وبناء، تعليم وتنشئة، ممارسة عقلية واعية، مسنودة بعاطفة جياشة تجاه الوطن والمواطنين. لأن الأوطان بدون مواطنين لا قيمة لها، ولا يمكن صيانة الأوطان إلا بصيانة حياة المواطنين.

ومفهوم المواطنة، بحمولته الدستورية والقانونية والأخلاقية، لا يتشكل في البيئات الاجتماعية صدفة أو فجأة، وإنما هو بحاجة إلى جهد وعمل وكفاح وتربية لتحويل هذه القيم التي يتضمنها مفهوم المواطنة إلى حقائق شاخصة في البيئات الاجتماعية والوطنية؛ لأن الكثير من البيئات الاجتماعية لا تدرك المعنى الجوهري لقيمة المواطنة، أو تتعامل معها وكأنها هي المرادف لمفهوم الوطن.

لذلك ثمة ضرورة للتربية على المواطنة، وإخراج طبيعة العلاقة بين الإنسان وأرضه وترابه ووطنه من الحيز العاطفي المجرد إلى حيز المسؤولية ومنظومة الحقوق والواجبات؛ لأنه لا وطن بالمعنى الحقيقي لمفهوم الوطن بدون مواطنة، فهذا المفهوم بمضمونه الحقوقي والدستوري هو الذي يمنح مفهوم الوطن معناه السياسي والإنساني.

لذلك فإن السبيل لتعزيز قيمة الوطن، لدى أي بيئة اجتماعية، هو في إبراز وتظهير قيم المواطنة؛ فالسديم البشري لا يدافع عن وطن، ولا يضيف إلى أرضه منجزات إنسانية خالدة؛ ولا سبيل لنقل المجموعة البشرية من حالة السديم إلى حالة المواطنة إلا بالمضمون الحقوقي والسياسي لمفهوم وحقيقة المواطنة.

من هنا فإن المواطنة بحاجة إلى تأهيل وتربية، حتى يتحول أجيال الوطن الواحد إلى مواطنين ملتزمين بكل مقتضيات المواطنة، والطريق إلى التربية على المواطنة يمرّ بالنقاط التالية:

1. التربية على المواطنة تتطلب وجود مشروع ثقافي وتربوي وطني يجمع جميع فئات وشرائح الوطن، ويتوسل بكل وسائل التنشئة والتثقيف والتوعية من أجل إقناع الشعب بعناصر وحقائق المشروع الثقافي والتربوي الوطني.

وحينما يغيب المشروع الثقافي الوطني فستغيب بالضرورة إمكانية تربية الناس على المواطنة بحقوقها وواجباتها والتزاماتها النفسية والسلوكية. لذلك نجد أن المجتمعات التي تمكنت من تربية أبنائها على المواطنة هي تلك المجتمعات التي تمتلك مشروعًا ثقافيًا وتعمل، عبر وسائط الثقافة ومنابر الإعلام وقاعات الدرس والتحصيل العلمي، على ترويجه وتربية الأجيال الطالعة على هداه ومقتضياته.

3. حينما تتحول قيمة المواطنة إلى القيمة المركزية التي تحدد منظومة الحقوق والواجبات في الوطن؛ لأن المجتمعات المتنوعة التي لا تعلي من قيمة المواطنة فإنها تجعل من انتماءات أبناء المجتمع الطبيعية أو التقليدية هي مبرر للمنح أو للمنع.

وبالتالي فإن المطلوب هو تربية أجيال المجتمع على طريقة أن الوصول إلى حقوقه الوطنية لا يمكن أن تتحقق بعيدًا عن انتمائه التقليدي والطبيعي؛ وهذا بطبيعة الحال سيدفعه للتمسك

التام بهذا الانتماء لأنه هو سبيله للحصول على حاجاته العامة. ولكون المجتمع تتعدد فيه الانتماءات، فإن المؤدى العملي لذلك هو وجود مجتمعات عديدة تعيش فعليًا بمسمًى واحد، وهي بعيدة كل البعد عن هذه الحقيقة. أما إذا كان الانتماء الوطني هو وحده، بعيدًا عن الأصول وانتماءات ما قبل الدولة الحديثة، مرتكز منظومة الحقوق والواجبات، فإن الجميع سيحترم هذه القيمة وسيعمل على الالتفات إليها وتعظيم لوازمها في الواقع الاجتماعي. ومن هنا فإن التربية على المواطنة تقتضي أن يكون الانتماء الوطني وحده هو مصدر الحقوق والواجبات.

3. تهذيب نزعات الانتماء الفرعية لدى جميع المواطنين؛ فمن حق الجميع أن يعتز بمختلف دوائر انتمائه، لأن هذه الدوائر تلبي حاجة ماسة لدى الأفراد والمجموعات.

ولكن الاعتزاز شيء، والتفاخر وخلق العصبيات بعناوين هذه الانتماءات مسألة أخرى، لأن تضخيم هذه الانتماءات سيضر بالمفهوم الجامع الذي يضم كل هذه التنوعات، ألا وهو مفهوم المواطنة. والمجتمعات الإنسانية التي تمكنت من الإعلاء من قيمة المواطنة لم تمارس الإلغاء والنبذ لانتماءات مواطنيها الفرعية، وإنما عملت على تهذيبها في سياق قانوني ثقافي، بحيث تتحول هذه الانتماءات إلى رافد ثقافي واجتماعي عميق يثري الواقع الوطني، دون أن يلغيه؛ وفي الوقت ذات ثمة سياسات وتوجهات، وأنظمة وإجراءات، تجعل من الانتماء الوطني والمواطنة هو النظام الذي يحكم العلاقة بين جميع المتنوعين في السياق الوطني الواحد.

فالانتماءات الفرعية لدى الآحاد والمجموعات ليست بديلًا عن الانتماء الوطني الجامع للجميع؛ وعملية تثبيت هذا الجامع تتطلب بشكل طبيعي ضبط كل الانتماءات الفرعية بقانون عادل، لا يغير على هذه الانتماءات أو يعمل على طمسها وتغييبها، وإنما يعمل على حماية هذه الانتماءات وجعلها في سياق وطني متناغم، أو في أقل التقادير: غير معادٍ للانتماءات الفرعية لبقية المواطنين.

بهذه الآلية يتم التربية على المواطنة، بحيث لا يشعر أي مواطن أن ثمة خللًا أو تعارضًا بين مختلف دوائر انتمائه التقليدية والمعاصرة، الدينية والمدنية، ما قبل الدولة الحديثة ومع الدولة الحديثة. فالتربية على المواطنة رؤية تعمل على استيعاب جميع دوائر الانتماء لدى جميع المواطنين وجعلها في حالة تكامل وليس تضاد ومخالفة.

بهذه الطرق تتمكن الأنظمة السياسية التي تدير مجتمعات متنوعة ومتعددة من إدارة هذا التنوع الاجتماعي بطريقة تعزز دور هذه التنوعات في إثراء الحياة الوطنية، وجعل المواطنة هي المعيار وهي العنوان الذي يحتضن الجميع بصرف النظر عن أصولهم أو ذاكرتهم التاريخية. والأوطان المستقرة لا تعادي انتماءات مواطنيها الفرعية، بل تعمل على استيعابها ودمجها الناعم في البناء الوطني الواحد.

قائمة المصادر

1 ـ أحمد بن يحيى البلاذري، فتوح البلدان.

2 ـ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج27.

3 ـ أوراق الحوار، العدد (6) 1995/11/9م، بإشراف المؤتمر الدائم للحوار اللبناني.

4 ـ إيليا حريق، الديمقراطية وتحديات الحداثة: بين الشرق والغرب، (بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 2001م).

5 ـ برهان غليون، المحنة العربية.. الدولة ضد الأمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1993م).

6 ـ برهان غليون، نظام الطائفية.. من الدولة إلى القبيلة، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990م).

7 ـ برهان غليون، نقد السياسة.. الدين والدولة.

8 ـ البيهقي، شُعَب الإيمان، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م، ج4.

9 ـ جابر عصفور، ضد التعصب، المركز الثقافي العربي.

10 ـ جريدة الحياة – العدد 17746- السبت 5 نوفمبر -2011م.

11 ـ جريدة الحياة اللندنية ـ 31/ فبراير /1996م ـ مقال في التعددية السياسية ـ عبدالإله بلقزيز.

12 ـ جريدة الحياة، صفحة 21، العدد 18384 / الأحد 2013/8/4م.

13 ـ جورج جقمان وآخرون، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1994م).

14 ـ حسن الترابي، السياسة والحكم: النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع، (الساقي للنشر والتوزيع، 2003).

15 ـ الحسن الديلمي، إرشاد القلوب، ج 1.

16 ـ خنجر حمية، اختبارات المقدس، (دار الأمير، 2007م).

17 ـ السيد محمد حسن الأمين، الاجتماع العربي الإسلامي – مراجعات في التعددية والنهضة والتنوير، سلسلة قضايا إسلامية معاصرة، (بيروت: دار الهادي، الطبعة الأولى، 2003م).

18 ـ السيد محمد حسين فضل الله، تفسير من وحي القرآن، المجلد العاشر، (بيروت: دار الزهراء، الطبعة الأولى، 1989م).

19 ـ سيرة ابن هشام، تحقيق السقا وآخرون، ج1.

20 ـ الشيخ الصدوق، معاني الأخبار.

21 ـ الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، المجلد الثاني عشر، (تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع).

22 ـ عبدالإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي، الطبعة الأولى، (بيروت: منتدى المعارف، 2015).

23 ـ عبدالإله بلقزيز، الدولة والمجتمع - جدليات التوحد والانقسام في المجتمع العربي المعاصر، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، 2008م).

24 ـ عبدالإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2008).

25 ـ عبدالواحد الآمدي التميمي، غرر الحكم ودرر الكلم، المجلد الأول، (بيروت: مؤسسة الأعلمي، 1987).

26 ـ عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت 2018م).

27 ـ علي الكواري، حوار من أجل الديمقراطية، (بيروت: دار الطليعة، 1996).

28 ـ علي حرب، الحاجة العالمية للإصلاح: الإصلاح ورهاناته، مقالة في جريدة الحياة اللندنية بتاريخ 11 أبريل 2005م.

29 ـ غالب الشابندر، الآخر في القرآن، (بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين، 2005م).

30 ـ قضايا وشهادات، 4، خريف 1991م.

31 ـ مارسيل غوشيه، الدين في الديمقراطية، ترجمة شفيق محسن، المنظمة العربية للترجمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2007م).

32 ـ مالك بن نبي، ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية، (دمشق: دار الفكر، الطبعة الثالثة، 1986م).

33 ـ مجلة المستقبل العربي ـ 4 /1993م ـ ص158 ـ دراسة نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث، سعيد بن سعيد العلوي.

34 ـ مجلة حوار العرب - السنة الأولى - العدد (2)، يناير 2005م، دراسة السيد هاني فحص: الدين والدولة إشكالية أم مشكلة.

35 ـ مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العددان التاسع والعاشر، ص189، 1421هـ/2000م.

36 ـ مجلة منبر الحوار، العدد 34، ص17، السنة التاسعة، خريف 1994م.

37 ـ المحدّث النوري، مستدرك الوسائل، ج11 ص308 ب34 ح13118.

38 ـ محسن عطوي، زاد المبلغين، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات).

39 ـ محمد الحسيني، محمد باقر الصدر، حياة حافلة.. فكر خلّاق، (بيروت: دار المحجة البيضاء، 2005م).

40 ـ محمد الريشهري، ميزان الحكمة، (لبنان: الدار الإسلامية)، المجلد الثاني، ص353.

41 ـ محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1983م)، الطبعة الثالثة، ج 54، ج 75.

42 ـ محمد حسين فضل الله، تفسير من وحي القرآن، (بيروت: دار الزهراء، 1985)، الطبعة الثالثة، المجلد الأول.

43 ـ محمد حسين فضل الله، في آفاق الحوار الإسلامي المسيحي، (بيروت: دار الملاك، الطبعة الثالثة، 2005م).

44 ـ محمد فتحي الدريني، دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، (دمشق: دار قتيبة للطباعة والنشر، 1988م)، الجزء الأول.

45 ـ محمد يعقوب الكليني، أصول الكافي، (بيروت: دار التعارف، 1990م)، ج1، ج3.

46 ـ مرتضى مطهري، جولة في رحاب نهج البلاغة، (دار التعارف للمطبوعات، الطبعة الثالثة، 1980م).

47 ـ المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، تحرير علي خليفة الكواري.

48 ـ ندوة الإسلام والعدالة – مناقشة مستقبل حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سلسلة غرب وشرق، فصلت للدراسات والترجمة والنشر، ترجمة راتب شعبو، الطبعة الأولى، 2000م.

49 ـ ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

50 ـ ندوة، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005م).

51 ـ ندوة، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م).

52 ـ الوطن الصعب، الدولة المستحيلة، حوارات بين كريم بقرادوني وكريم مروة، (بيروت: دار الجديد).

مركز الرافدين للحوار:(R.C.D)

مركز فكريٌّ مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون التعليمية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها، ويمثل المركز فضاءً حُرًّا للحوار يتسم بالموضوعية والحياد، ويوظِّف مخرجاته لمساعدة صُنَّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار من مراكز التفكير النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. تم تأسيس المركز في 2 شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في العالم الالكتروني تضم عدداً من الأكاديميين والمثقفين والسياسيين، وقد تطورت الفكرة لاحقا ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

الرؤية:

إن المركز هو محطة ثقافية تلتقي عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفره من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

الرسالة:

تتمثل رسالة المركز بتشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية ويحقق السلم المجتمعي والتنمية المستدامة في العراق من خلال تحقيق **الأهداف** الآتية:

1. تعزيز السلم المجتمعي عبر الحوار البنّاء بين النخب العراقية.
2. تعزيز المسؤولية الوطنية ودعم التجربة الديمقراطية للدولة وبناء مؤسساتها.
3. مساعدة مؤسسات الدولة في حل المشكلات عبر تقديم الاقتراحات والاستشارات في مجالات مختلفة وعبر إصدارته المتنوعة وخبراءه المتنورين.
4. توسيع المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية عبر حوار محايد يعزز العلاقة بين المواطن والدولة.

الوسائل:

1. تنظيم الندوات والجلسات النقاشية في المجالات التي يُعنى بها المركز ومتابعة مخرجاتها في ظل تغطية إعلامية تعرِّف بها داخل العراق وخارجه.
2. إصدار الكتب والتقارير الاستراتيجية وإجراء الأبحاث والدراسات ونشرها ورقياً وإلكترونياً.
3. عقد شراكات مع مؤسسات محلية ودولية بحثية وأكاديمية ذات أهداف مشتركة.
4. التعاون مع جامعات عالية المستوى لإقامة الفعاليات العلمية والملتقيات الفكرية.
5. إنشاء دوائر بحوث ولجان متخصصة لتعزيز البحث العلمي.
6. عقد حوارات بين المختلفين لتعزيز الاندماج الاجتماعي.

هيكلية المركز

يتكون مركز الرافدين للحوار RCD من هيكلية إدارية متشكّلة وفقاً لنظامه الداخلي تتضمن: مجلس الإدارة الذي يتكون من السيد المؤسِّس **زيد الطالقاني** بوصفه رئيساً للمجلس وثمانية أعضاء، ومدير تنفيذي ونائبه، وهيأة مستشارين، وعدد من الأقسام العلمية والإدارية هي: قسم البحث والتطوير، وقسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية، وقسم المراسم والعلاقات العامة، إلى جانب مستشار الشؤون الثقافية والتعاون الدولي.

مثل أي مؤسسة معطاة ومثمرة، تعرّض مركز الرافدين للحوار الى عدد غير قليل من التحديات والمضايقات والاستهدافات التي حاولت النيل منه، إلا أنه أبى إلا أن تستمر مسيرته المؤزرة باستدامة العطاء وقوة الإرادة.

يُعنى المركز بعدة قضايا محلياً وإقليمياً وعالمياً يُعالجها عبر إصداراته المتنوعة من خلال المجالات الآتية:

1. العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
2. الاقتصاد والتنمية.
3. الاجتماع.
4. الشؤون الفكرية ومعالجة الظواهر الاجتماعية.
5. الشؤون الاستراتيجية والعسكرية.
6. التكنولوجيا والأمن السيبراني.
7. القضايا الدستورية والاجتماعية والقانونية.
8. الجغرافيا.
9. الدولة والمجتمع.
10. البيئة والتغيّر المناخي.
11. الذكاء الاصطناعي والتحولات الرقمية.

صلات المركز البحثية والعلمية محلياً وإقليمياً ودولياً

بوصفه مركزاً بحثياً يعمل على تعزيز الحوار مع الآخر، يحرص مركز الرافدين للحوار على مد جسور التعاون المعرفي والبحثي عبر عقد صلات مع مراكز ومؤسسات بحثية عربية وأجنبية حول العالم وذلك من خلال اتفاقيات تعاون مبرمة مع مؤسسات ومراكز على درجة من الأهمية على الصعيد العراقي والعربي والإقليمي والعالمي، منها «**معهد الخدمة الخارجية**» التابع لوزارة الخارجية العراقية، و«**مركز الدراسات المصرفية**» التابع للبنك المركزي العراقي، و«**جامعة صلاح الدين في أربيل**»، و«**مجموعة الأزمات الدولية (ICG)**»(بلجيكا)، و«**المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة**»(GIWEH) (سويسرا)، و«**المعهد الفرنسي للأبحاث وتحليل السياسة الدولية**»(CFRP)، «**معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة**»(CICIR)، و«**مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية**»، و«**مركز الشؤون الدولية الروسي**»(RIAC)، «**معهد السياسة والحكم**» (GPTT) (إيران)، و«**المعهد العربي للديمقراطية**» (تونس)، و«**مركز أفغانستان والشرق الأوسط وإفريقيا** (CAMEA) **في معهد الدراسات الاستراتيجية**(ISSI)، إسلام أباد (باكستان)، وغيرها من المؤسسات المهمة.

استطاع مركز الرافدين للحوار RCD أن يكون رائداً في عقد المتلقيات وذلك عبر ملتقاه السنوي الأكبر (مُلتقى الرافدين) وهو ملتقى دولي يعقده المركز سنوياً في العاصمة بغداد، يناقش أبرز المواضيع والمستجدات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، ويوفر فضاءً حُراً لمناقشة الآراء في المجالات التي يُعقد على أساسها بين النخب على الصعيد المحلي والدولي وعلى درجة عالية من الأهمية، ويُسخّر مخرجاته لصالح بناء الدولة ومؤسساتها وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش على المستويات كافة.

يتمتع المركز بدعم وتمويل من المؤسسات الراعية له عبر اتفاقات علنية ووفقاً للضوابط والقوانين العراقية النافذة، ويحرص على الإعلان عن مصادر هذا الدعم والتمويل بشفافية ووضوح. ويتمثّل هذا الدعم لنشاطات المركز بإسهامات الهيأة الإدارية (مجلس الإدارة) والتبرعات والمنح والهبات والهدايا غير المشروطة الداخلية والخارجية، فضلاً عن المنح المالية من المنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة العراقية والدولية، والهيئات الإنسانية والتنموية والشركات الخاصة مثل (البنك المركزي العراقي (CBI)، وزارة النفط العراقية، هيأة الاعلام والاتصالات، بعثة الاتحاد الأوروبي، شركة بريتش بتروليوم (BP)، المصرف العراقي للتجارة (TBI)، المجلس الاقتصادي العراقي (IEC)، شركة وادي الخير للاستثمارات الزراعية، مصرف الثقة الدولي،، شركة النافذة لخدمات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات، مجلس الأعمال العراقي، شركة وجه القمر للاستثمارات والمقاولات، شركة مدينة المعالي للاستثمارات والمقاولات، منصة تعليم).

كما يتمتع المركز بدعم من مؤسسات عراقية رصينة مجازة قانوناً، أبرزها «الوطني من إيرثلنك» التي تعد الشركة الأولى والرائدة في العراق المتخصصة في مجال تقنية الألياف الضوئية (FTTH) وأكبر مجهز لخدمات الإنترنت في العراق، وشركة «آسياسيل» (AsiaCell) أول شركة اتصالات في العراق والمزود الرئيسي لخدمات الاتصالات النقالة والإنترنت عالية الجودة، وتملك قاعدة مشتركين وصلت إلى 19.7 مليون مشترك. و«مصرف العالم الإسلامي» أحد أهم المصارف العراقية في مجال التنمية الاقتصادية وهو شركة مساهمة خاصة أسسها نخبة من رجال الأعمال المعروفين محلياً وإقليمياً.

أولاً: الكتب المؤلفة

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
1	الاقتصاد العراقي بعد عام 2003	زين العابدين محمد عبدالحسين صادق علي حسن	2018
2	أهوار العراق ثلاث دراسات في البيئة والحيوان والسياحة	عبد علي الخفاف حسين عليوي الزيادي خالد كاطع الفرطوسي	2019
3	محاضرات في الشأن العراقي	مجموعة خبراء	2019
4	بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2020
5	الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق	أ.د. كامل علاوي الفتلاوي أ.د. حسن لطيف الزبيدي	2020
6	بين جيلين.. مجموعة حوارات متسلسلة بين شاب عراقي وأخيه الأكبر	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2021
7	البنك المركزي العراقي: الأدوار.. المهام.. وخيارات المستقبل	مجموعة مؤلفين	2021
8	العراق 2020: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2021
9	الوجيز في خلافة الدول: دراسة قانونية في ضوء أحكام الاتفاقيات الدولية	د. أبوطالب هاشم أحمد الطالقاني	2021
10	فلسفة أطر العلاقة البينية للايتيقيا والقانون: دراسة قانونية نقدية في الواقع وعالم ما بعد العلمانية	أ.د. إياد مطشر صيهود	2021
11	العقد الاجتماعي عند الشيخ النائيني في العراق	أ. المتمرس د. عبد الأمير زاهد	2022
12	رؤى جديدة لإدارة صناعة إستخراج النفط في العراق	أ د. جواد كاظم لفته الكعبي	2022
13	مشكلات عراقية معاصرة	أ.د. وليد عبد جبر	2022

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
14	العراق 2021 التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2022
15	الصين وشركات التكنولوجيا أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية	أ.د. حسن لطيف الزبيدي د. كرار أنور البديري د. أحمد أمين	2022
16	الفَسادُ الماليُّ والإداريُّ في العراق رؤيةٌ جغرافيَّةٌ-سياسيَّةٌ	أ. د. حسين عليوي ناصر الزيادي	2023
17	انتهاكات داعش للقانون الدَّوليِّ الإنسانيِّ	د. فاضل عبد الزَّهرة الغراويّ	2023
18	مصادر الطاقة ومستقبل البشرية	د. حسين الشهرستاني	2023
19	دراسات في الحركات الاسلامية المعاصرة في العراق	مجموعة مؤلفين	2023
20	الوجود الإسلامي في اوربا ومستقبله: دراسة في ضوء المصادر الاستشراقية المعاصرة	هبة حسين الرماحي	2023
21	النجف الاشرف 2050 رؤية مستقبلية	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2023
22	تقويم عمل الحكومة العراقية خلال عامٍ كامل 2022-2023	مجموعة مؤلفين	2023
23	العراق عقدان ملتهبان: تناسل الازمات وامتناع الحلول (5 مجلدات)	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2024
24	كركوك العراقيَّة وصراع الهويَّات الفرعيَّة	د. دهام محمد العزاوي	2024
25	الأهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير وانعكاسه على واقع التنمية المستدامة في العراق	أ.د. حميدة شاكر الإيدامي أ. م. د. أمجد راضي الزاهدي	2024
26	العراق 2022: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض أ.د. أسعد كاظم شبيب	2024
27	المؤسسة العسكرية العراقية 2003-2020	د. عماد هادي علو الربيعي	2024

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
28	العراق 2023: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2025
29	الانتفاضة الشعبية في العراق 1999 بعد استشهاد السيد الصدر (قدس): المقدمات، المسارات، النتائج	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض أ.د. أحمد سامي المعموري	2025
30	جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق: حقائق جديدة على أرضٍ قديمة	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2025
31	السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهدي ترامب وبايدن 2017 – 2024	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2025
32	النجف قبل الإسلام: حفريات في ذاكرة المنطقة	عبد الأمير المؤمن	2025
33	العراق 2024: التقرير الإستراتيجي لمركز الرافدين للجوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2025
34	السياسات الخضراء: إعادة تعريف التقدم في عصر الذكاء الاصطناعي	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. عامر عبد زيد الوائلي	2025
35	دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط (البرنامج النووي انموذجاً)	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض	2025
36	الانتخابات البرلمانية في العراق 2025: ديناميات الوجود والتأثير واستشراف المسارات المستقبلية	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب م. د. خالد عدنان الرماحي	2026
37	الدولة العربية المعاصرة والمشكلة الطائفية	د. محمد محفوظ	2026

ثانياً: الترجمات

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
1	حرب بلا نهاية: سياق حرب العراق	مايكل شوارتز	2019
2	مقدمة في الفلسفة السياسية	جيسون برينن	2019
3	ريع الموارد والنمو الاقتصادي	بيتر كازناتشيف	2019
4	العراق تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال	عضيد داويشة	2019
5	المرجعية الدينية الموقف الوطني في العراق بعد 2003	كارولين مرجي الصايغ	2020
6	القاعدة والدولة الإسلامية وحركة الجهاد العالمية ما يحتاج الجميع الى معرفته	دانيال بايمن	2021
7	أوهام النصر صحوة الأنبار وصعود الدولة الإسلامية	كارتر مليكزيان	2021
8	شنّ حروب التمرد الدُّروسُ المُسْتَقَاةُ مِنْ حُروبِ التَّمرُّد بدْءًا مِنْ الفيت كونغ وُصُولًا إِلَى الدَّوْلَةِ الإسلاميَّةِ	سيث ج. جونز	2021
9	النظام الفيدرالي في العراق النشأة والأداء والأهمية	فرح شاكر	2021
10	الاتجاهات العالمية 2040	مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي	2021
11	الشيعة العرب.. المسلمون المنسيون	كراهام فولر رند الرحيم فرانك	2021
12	حكّام وعقائد وثروات لماذا أثرى الغرب دون الشرق؟	جارِد روبِن	2021
13	جنود ومواطنون التاريخ الشفوي لعملية «حرية العراق» من ساحة المعركة إلى البنتاغون	كارل ميرا	2021
14	الأمن في منطقة الخليج	فاطمة شايان	2021
15	بين الدولة واللادولة.. السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين	مجموعة مؤلفين تحرير: گلستان گُرِيَ زابينه هوفمان فرهاد إبراهيم سَيدر	2022

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
16	الإسلام الشيعي والسياسة إيران والعراق ولبنان	جون أرمجاني	2023
17	فهم العنف الديني: اكتشاف الراديكالية والارهاب في الدين من خلال دراسة حالات نموذجية	مجموعة مؤلفين تحرير: جيمس دينگلي مارسيلو موليكا	2023
18	الاقتصاد السياسي لعلاقة الاتحاد الاوربي مع العراق وإيران- تقويم لعلاقة السلام عبر التجارة	أمير كامل	2023
19	نظرة جديدة في العلاقات التركية العراقية - معضلة التعاون الجزئي	محمد عاكف قومرال	2023
20	الحرب الخفية: كيف تمكنت الصين من السيطرة على غفلة من النخب الأمريكية	روبرت سبولدينغ سِث كوفمان	2023
21	الحرب والسلام السيبرانيان: الصراع الرقمي في الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
22	الركائز السبع: الأسباب الحقيقية لإضطراب الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
23	صعود روسيا: السياسة الخارجية لبوتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
24	السفراء: الدبلوماسيون الأمريكيون على الخطوط الأمامية	بول ريكتر	2023
25	كيف أصبح العالم غنيًا؟»	مارك كوياما جارید روبين	2024
26	بناء المؤسسات في البلدان الضعيفة: أولوية السياسات المحلية	أندرو رادين	2024
27	المعلومات والسلطة والديمقراطية: الحرية من بنات المعرفة	نيكو شْتير	2024
28	منظمة أوبك في القرن العشرين: من الصعود إلى الانحدار	تحرير: جوليانو غارافاني	2024
29	العراق في مواجهة العالم: صدّام، والولايات المتّحدة الأمريكية، ونظام ما بعد الحرب الباردة	سامْيَوَل هلفونت	2025
30	العراق: السلطة والأنظمة والهويات	أندرو جيه فليبرت	2025
31	الجهاد في الاسلام دراسة تاريخية فقهية في مسألة الجهاد الابتدائي	آية الله الشيخ نعمة الله صالحي النجف آبادي	2025
32	الحربُ الباردَة في العالم الإسلامي	ديليب هيرو	2026

ثالثاً: سلسلة الرسائل والأطروحات الجامعية

ت	عنوان الرسالة / الأطروحة	الباحث/ة	سنة النشر
1	موقف إيران من الاجتياح العراقي للكويت 1990 – 1991 دراسة تأريخية	رماح سعد مرهون المعموري	2021
2	الأثر المترتب على مخالفة ضوابط تسبيب الحكم الجزائي في التشريع العراقي (دراسة مقارنة)	م. م. يوسف فاضل طه حرز الدين	2021
3	صناديق الثروة السيادية دراسة قانونية مقارنة	د. لنجة صالح حمه طاهر حمه أمين	2021
4	التنمية السياسية وأزماتها السياسية في العراق بعد عام 2003	د. فرزدق علي التميمي	2021
5	ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح	م.م. عمّار كريم حميد	2021
6	الارهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر 2001 رؤية مستقبلية.	د. خالد محمد طاهر شبر	2022
7	الاستثمار الدولي باعتماد أنموذج ICAPM واستثمارات الشركات الدولية	د. علي عبد الأمير فليفل أ.د. حاكم محسن محمد الربيعي	2022
8	تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية «العراق أنموذجا»	أ.م.د. إبراهيم جاسم جبار الياسري	2022
9	المكان وأثره التنظيمي في القوى الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة النجف الأشرف	د. عصام صباح إبراهيم	2022
10	عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة 1980 - 2015	أ.م.د. حسين شناوة مجيد	2023
11	الحراك الاحتجاجي في العراق حلم الديمقراطية: من النكوص الى الانبعاث	د. سيف حيدر الحسيني	2023
12	المحيط الاقليمي ومحاربة الإرهاب في العراق	د. باسم محمد يونس	2025
13	نقد الحداثة في الفكر السياسي العربي المعاصر	أحمد عباس فاضل جاسم	2026

رابعاً: الإصدارات القادمة

ت	عنوان الإصدار	فئة الإصدار	سنة النشر
1	صلاحيات رئيس الجمهورية في الأنظمة السياسية البرلمانية المعاصرة: النظام السياسي العراقي وفق دستور 2005 أنموذجاً	كتب مؤلفة	2026
2	مجلس الاتحاد العراقي: اشتراطات قانونية وتحديات عملية	كتب مؤلفة	2026
3	برامج الحكومات العراقية (2003 - 2025)	كتب مؤلفة	2026
4	حدود العراق الدولية: من خرائط النزاع الى بوابة التعاون	كتب مؤلفة	2026
5	الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر في العراق: مقاربات مع نماذج عالمية	كتب مؤلفة	2026
6	النظام الحزبي وصُنع السياسة العامة: دراسة مقارنة ألمانيا-العراق	رسالة جامعية	2026
7	العراق 2025: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	كتب مؤلفة	2026
8	موسوعة السياسة العراقية	كتب مؤلفة	2026

مركز الرافدين للحوار RCD

مركز الرافدين للحوار RCD

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent
alrafidaincenter.com
alrafidaincent
alrafidaincent
info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
النجف الاشـــرف - حي الحـوراء - امتداد شارع الاسكـان
العاصمة بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية

تعاني المنطقة العربية بمختلف دولها أزمة تصاعد ظاهرة العنف بوجهيه السياسي والديني، إلى جانب تفشي الطائفية بما تحمله من نزعات إقصائية مشوّهة للمطالب الاجتماعية والسياسية. ويمثّل تبني ونشر كتاب (الدولة العربية المعاصرة والمشكلة الطائفية) من قبل مركز الرافدين للحوار (RCD) محاولة معرفية معمقة لفهم جذور الطائفية وآليات اشتغالها داخل بنية الدولة والمجتمع، والتنبيه إلى مخاطر استمرارها على التماسك الوطني وإمكانات تطوره السياسي. مع العمل على تفكيك الإشكاليات الكبرى التي تعيق بناء الدولة العربية وفق مقتضيات الحداثة الدستورية والمواطنة القانونية، عبر توفير منصات معرفية رصينة، وتشجيع الحوار النقدي. ويؤمن المركز بأن التخلص من النزعة الطائفية هو الخطوة الأولى في أي مشروع إصلاحي حقيقي، وأن بناء الأوطان لا يستقيم إلا على أساس المواطنة بوصفها مصدر الحقوق والواجبات.

ISBN 978-9-9227721-7-2

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب. 252
مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية